كلمة الأستاذ عبد الحميد سلامة

المستشار الأول لدى سيادة رئيس الجمهورية

في افتتاح الندوة

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرة السيد ابراهيم بن مراد

رئيس جمعية المعجمية العربية بتونس،

حضرات الزملاء أعضاء الجمعية،

ضيوفنا الكرام،

يسعدني جدا أن أفتتح الندوة العلمية الدولية الخامسة لجمعية المعجمية حول موضوع بالغ الأهمية في لغتنا العربية هو موضوع الدلالة المعجمية.

وأرى من واجبي في مستهل كلمتي أن أنوه بالمجهودات العلمية المحمودة التي قامت بها هذه الجمعية طوال سبعة عشر عاما من تأسيسها، سواء بتنظيم عدة ندوات محلية في آختصاصها وإصدار خمسة عشر عددا من مجلتها العلمية الراقية، أو بتنظيم خمس ندوات علمية دولية كبرى من بينها هذه الندوة التي تجمعنا اليوم.

وإذا كنت انتسبت إلى هذه الجمعية منذ المرحلة الأولى من تأسيسها وشغلتني ظروفي المهنية عن مباشرة نشاطي مع أسرتها، فإني بقيت متعاطفا معها متابعا لنشاطها، وأنتهز هذه الفرصة لأنوّه بفضل الأستاذ رشاد الحمزاوي في تأسيس هذه الجمعية ومجلتها، مكبرا دوره في إرساء دعائمها الأولى، مشيدا في الوقت ذاته بالأستاذ إبراهيم بن مراد الرئيس

الحالي للجمعية والذي أسهم بقسط كبير في تثبيت أركان الجمعية والتعريف بنشاطها والمثابرة الشاقة على إصدار مجلتها بانتظام، وبالحرص الصارم الذي نعرفه عنه حتى استأثرت اليوم هذه الجمعية ومجلتها بالمنزلة العلمية الجديرة بهما وحظيتا بالاحترام والتقدير لدى أشهر المؤسسات اللغوية والمعجمية في العالم، بدليل حضور نخبة مختصة من الباحثين قدموا إلينا في هذه الندوة من أنقلترا وبولونيا وفرنسا ولبنان والكويت ومصر...

ويحق لنا القول بكل اعتزاز، إن تأسيس جمعية المعجمية ومجلة المعجمية بتونس، قد أسهمتا في تكوين مدرسة لسانية معجمية ببلادنا، أصبح لها من السبق والريادة في التفكير اللساني العربي ما أثرى البحوث المختصة في المعجمية النظرية والتطبيقية.

كما أن اختيار موضوع «الدلالة المعجمية» عنوانا لهذه الندوة، يبرز وعي جمعية المعجمية بإحدى أهم المسائل التي يقوم عليها المعجم؛ فإذا كان شكل الكلمة المرشحة للتعريف يقوم على المكون الصوتي والصرفي، فإن محتواها يقوم على المكون الدلالي أي على تحديد المعنى الذي يقتضيه اللفظ عند إطلاقه، وهو ما نحن اليوم بحاجة مؤكدة إلى توضيحه وتجديد منهجيته في لغتنا العربية، حتى نفرق خاصة بين المهمل والمستعمل كما يقول القدامى، ونعتدي إلى إثبات المعنى الدقيق والواضح في التعريف.

ولا شك أن الجلسات العلمية الست التي سيشارك فيها باحثون أجلاء تونسيون وأشقاء وأصدقاء، ستسهم في تطوير البحث حول منزلة الدلالة في الدراسات المعجمية.

وختاما أشكر جمعية المعجمية على هذه المبادرة، وأرحب بجميع الضيوف المحترمين وأقول لهم : أهلا بكم بالخضراء ومرحبا، راجيا لندوتكم كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الحميد سلامة

كلمة الأستاذ ابراهيم بن مراد
رئيس الجمعيّة
في افتتاح الندوة

سيادة الأستاذ عبد الحميد سلامة، المستشار الأول لدى سيادة رئيس الجمهوريّة، المكلف بالثقافة والشباب،

السادة الضيوف الكرام،

حضرات الزميلات والزملاء،

يسُرّني أولا أن أرحّب باسم جمعيّة المعجميّة بسيادة الأستاذ الصديق عبد الحميد سلامة، المستشار الأول المكلف بالثقافة والشباب لدى سيادة رئيس الجمهوريّة، وأن أعبّر له عن صادق شكر هيئة الجمعيّة لقبوله الاشراف على افتتاح هذه الندوة العلميّة الدولية الخامسة التي تنظمها جمعيّة المعجميّة، والحق أن الأستاذ عبد الحميد سلامة ليس غريبا عن جمعيّة المعجميّة أو بعيدا عنها. فلقد عنته الجمعيّة منذ سنوات إنشائها الأولى وانتمى إليها وتحمل المسؤولية في إحدى هيئاتها المديرة السّابقة. ولم تثنه مسؤولياته الحالية عن العناية بها وبنشاطها، وذلك كلّه دال على أن أعضاء الجمعيّة يجدون فيه دائما الأستاذ الباحث الجامعيّ الأصيل.

ثم يسرّني أن أرحّب بضيوف الجمعيّة من الجامعيين الباحثين العلماء الذين أتوا هذه الندوة من أماكن مختلفة ليتدارسوا القضايا التي اقترحتها الجمعيّة في محاور الندوة حول «الدّلالة المعْجميّة». وقد جاؤوا حاملين لرُؤًى جديدة سيكونُ لها - دون شكّ - دور أساسيّ في نجاح هذه الندوة بل وفي التقدّم بالبحث في «الدلالة المعجميّة»؛ كما يسرّني أن أرحّب

بالزملاء من الجامعيين التونسيين الذين يشاركون في هذه الندوة هم أيضا بأبحاث جديدة دالة على مدى ما حققهُ البحث اللساني المعجمي في تونس من التطوّر.

ثم يسرّني بعد هذا أن أعبّر باسم الجمعيّة عن خالص الشكر وصادق الامتنان للمؤسّسات التي أعانت الجمعيّة على تنظيم هذه الندوة ؛ وقد دعمت الجمعية من الوزارات وزارة الثقافة ووزارة التعليم العالي ووزارة البحث العلمي والتكنولوجيا ووزارة تكنولوجيات الاتصال ؛ ودعمتها من المؤسّسات الأخرى جامعة الزيتونة وكلية الآداب بمنوبة ومعهد بورقيبة للغات الحيّة والمعهد العالي للعلوم الانسانية ومركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. ولقد وجدت الجمعيّة من هذه المؤسّسات جميعا دعما ثمينا لولاه لما استطاعت تنظيم هذه الندوة.

ثم إن من أحقّ الناس بالشكر أعضاء هيئة جمعية المعجميّة الذين خصّصوا لهذه الندوة الكثير من وقتهم وجهدهم رغبة منهم في إنجاحها الذي يعدّ إنجاحا للمشروع العلمي الكبير الذي آمنوا به وبقيمته العلمية، وهو جمعيّة المعجميّة.

والسّلام

ابراهيم بن مراد

المعنى القاعدي في المشترك :
مبادئ تحديده وطرائق انتشاره
دراسة في نظريّة الطّراز

عبد الله صولة

جاءت نظريّة الطّراز الموسّعة حلاّ لمعضلة المشترك على وجه العموم (بصرف النظر في هذا المقام عن تقسيمه إلى مشترك لفظي Homonymie ومشترك دلالي Polysémie).

لقد عولج المشترك في النّظرية الموسّعة باعتباره مقولة فيها تكون معاني اللّفظ المختلفة بعضها بسبب من بعض في شكل تشابُه أسريّ Ressemblance de famille، على نحو يذكّرنا كثيرا بطريقة المقْولة في النّظرية الأصليّة حيث يكون أفراد المقولة مجمّعين حول أكثرهم تمثيلا لهم في انتمائهم إلى تلك المقولة. ويحصل هذا التّجميع على التّراتب والتّفاضل. ومقياس ذلك التّفاضل إنّما هو شدّةُ الشّبه بالطّراز أو ضعفُه.

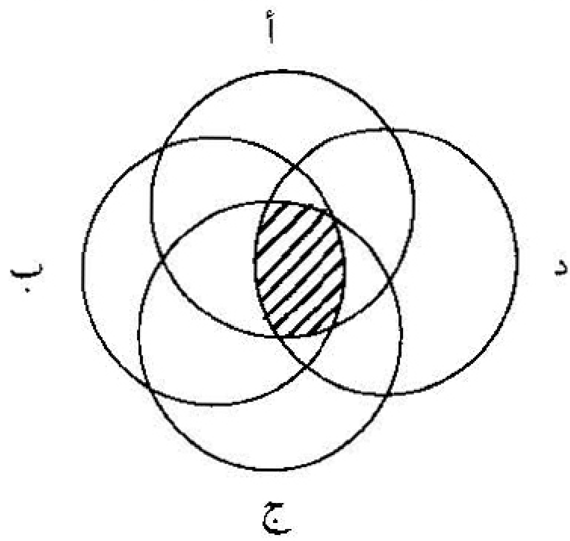
لكنّ التشابه بين الطّريقتين في المقْولة في كلتا النّسختين من نظريّة الطّراز تشابه ظاهري فحسب. ومردّ ذلك إلى أنّ مفهوم التّشابه الأسري الفيتْنْقشطايني قد فهم من قبل روش E. Rosch في النظريّة الموسّعة على عكس ما كانت فهمته في النظريّة الأصليّة فليس بيْنهما إذن إلاّ الاختلاف وذلك من وجوه عدّة :

1 - إنّ النّظريّة الموسّعة لا تقوم على مفهوم الطّراز أصلا كما هو الشأن بالنّسبة إلى النظريّة الأصليّة. وإنّما قوام انتظام المقولة الدّلاليّة فيها التّأثيرات الطّرازيّة Prototype Effects التي هي عند لايكوف (1987 : 68-70 مثلا) السّمة الجامعة بين أفراد مقولة ما جمْعا مباشرا أو غيْر مباشر كأنْ يكون المعنى المشتقّ (ج) في علاقة بالمعنى القاعدي (أ) من خلال المعنى (ب) (انظر الوجْه 3 في ما يلي من هذا البحث). ويكون مصدر هذه التأثيرات الطّرازيّة على سبيل المثال ما يسمّيه لايكوف نفسه المنوال العرفاني المؤمثل (م.ع.م.) Idealized Cognitive Model (ICM) أو ما يسمـى عند لانقكير Langacker الخُطاطة Schema وهي عنده لانقكير (1987 : 130 و1991 : 104) "النّموذج المجرّد الذي يمثّل

الخصائص المشتركة لما يتفرّع عن تلك الخطاطة من بنى تجسّدها وتقوم شواهد عليها وتمثّل لها . كما أنّ المنوال العرفاني المؤمثل الذي هو مصدر التأثيرات الطّرازيّة قد يكون قرين مفهوم النموذج الأعلى العرفاني Archétype Cognitif لدى ديكليه J.P. Desclés (2001).

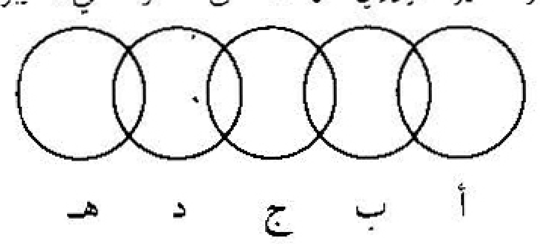
2 - لئن قامت النّظريّة الأصليّة على الانتشار المقولي انطلاقا من الأفراد الطّرازيّين وصولا إلى الهامشيّين فإنّ النّظريّة الموسّعة تقوم على الانتشار المقولي Extension Catégorielle من المعنى القاعدي إلى المعاني المشتقّة.

3 - من أهمّ ما جاءت به النّظرية الموسّعة مخالفا للنظريّة الأصليّة ومقدّما إضافة متفرّدة في مجال دراسة المشترك هو أنّه لا يُشترط في أفراد المقولة أنْ يشتركوا جميعا في سمة واحدة على الأقلّ وإنّما للمعاني التي يفيدها اللّفظ الواحد أن تشكّل حلقات قد يكون أولها في السّلسلة (المعنى أ مثلا) غير ذي علاقة مع آخرها فيها (المعنى هـ مثلا) وذلك على شكل "ألعاب" فيتقنشتاين Wtttgenstein وحسب مفهوم التّشابه الأسري عنده أيضا (ويبدو أنّ طريقة روش Rosch في فهم التشابه الأسري عند فيتقنشتاين قد تغيّرت في مرحلة النّظريّة الموسّعة عمّا كانت عليه في النّظريّة الأصليّة بما أحدث انقلابا في النظريّة الطّرازيّة بالكليّة). فمن الطّراز من حيث هو جوهر المقولة وفق الشكل التالي :



(حيث تمثّل (أ) على سبيل المثال صفة [القدرة على الطّيران] بالنّسبة إلى مقولة الطّير و(ب) [له ريش] و(ج) [له أجنحة] و(د) [له شكل S في اللاتينية]. ويمثّل الحيّز المخطّط الطّراز الذي تشغله عناصر الطّير الطّرازيّة مثل الدّوري Le moineau والعقاب؛ ولا بدّ من امتلاك إحدى الصّفات أو بعضها حتى يقال عن عنصر ما إنّه ينتمي إلى مقولة الطّير). انتقلنا إلى

التأثيرات الطرازيّة التي تجعل شرط الاشتراك بين جميع الأفراد (أ+ب+ج+د) في سمة واحدة على الأقل شرطا غير ضروريّ. وذلك على النحو التّالي (كليبر 1990 : 160) :



لنأخذ مثالا على ذلك "القمر" في لغة الدّربال الأستراليّة فهو في انتمائه إلى مقولة Bayi لا شيء يربطه ظاهريًا بأدوات الصّيد البحري المنتمية إلى نفس المقولة. وإنّما هو معها في علاقة مقوليّة من خلال "الرّجال" المنتمية إلى نفس المقولة. ففي الأسطورة حسب لايكوف نقلا عن ديكسون Dixon أنّ القمر والشمس يشكّلان زوجا ذكره القمر. ولهذا وضعوه في مقولة Bayi التي صورتها القاعديّة Basic Schema الرّجال والحيوان (لايكوف 1987 : 93-94) والشمس في مقولة Balan التي صورتها القاعديّة النّساء والماء والنّار (نفسه).

4 - على أنّ أهمّ ما يميّز مفهوم الطّراز بما هو تأثيرات طرازيّة في النّظريّة الموسّعة من مفهوم الطّراز بما هو أفضل ممثّل للمقولة في النّظريّة الأصليّة، أنّنا محتاجون في تعيين الطّراز في الأصليّة إلى أنْ نحتكم إلى آراء المستجوبين المتكلّمين وإلى إجماعهم حول عنصر من المقولة يكون طرازها (بواتو Poitou 2000 : 17-22). في حين أنّنا في النّظريّة الموسّعة لا نكون في حاجة إلى أحكام المتكلمين لتعيين المعنى القاعدي فهناك قواعد عرفانيّة عامّة تعيّن هذا المعنى الذي هو مصدر التأثيرات الطّرازيّة للمعاني المشتركة في اللّفظ. لكنّ هذه القواعد غير متبلْورة بمَا فيه الكفاية، وسيعمل هذا البحث على محاولة بلْورتها. صحيح أنّ نظريّة الطّراز في نسختها الموسّعة قد عملت على تنظيم المشترك Polysémie بعد أنْ كانت تسوده الفوضى كما يقول لايكوف (1987 : 387). فعنده أنّ المشترك حالةٌ خاصّة في المقولة القائمة على مفهوم الطّراز حيث تبدو معاني اللّفظ المختلفة أفرادا في مقولة (نفسه). لكن ينبغي أن نضيف أنّ هذه المقولة ليس لها طراز يتضمنها . . . لها معنى قاعدي تربطه بأفراد المقولة هؤلاء تأثيرات طرازيّة فهي معان مشتقّة منه وعنه..

لكن في مقابل تفاؤل لايكوف وتضخيمه للمشروع الطّرازي في دراسة المشترك

نجدُ كليبر (1990 : 04-05) يهوّن كثيرا من قيمة هذا المشروع العلميّة. فعنده أنّ هذا المنوال في دراسة المشترك لا يقول لنا أكثر من كون المعاني المتعدّدة لم تجمع في لفظ واحد صدفةً، فلابدّ أن يكون كلّ معنى منْ هذه المعاني في علاقة مع معنى آخر. وهو ما يترتّب عليه كون هذا المنوال له سلطة وصفيّة مفرطة في القوّة في مقابل سلطة تفسيريّة مفرطة في الضّعف.

أمّا الإفراط في قوّة القدرة الوصفيّة فيتمثّل لديه في ما يظهر من علاقات اشتراك وترادف في المدوّنة التي يدرس. وأمّا الإفراط في ضعف السّلطة التّفسيريّة التي للمنوال الطّرازي فيتمثّل في ضعف طاقته النّظريّة في تبرير العلاقة الجامعة بين المعاني المشتركة. فطاقته النّظرية الوحيدة منحصرة في كون المعنى المعجمي لا يمكن أن يكون معاني قائمة على التّشتّت الاعتباطي لا رابط يربط بينها إذْ لابدّ من تبرير Motivation.

جوهر عملنا إذن هو أن نحاول تقوية السّلطة التفسيريّة في دراسة المشترك دراسة طرازيّة ويكون ذلك بدعم الطّاقة النظريّة في تبرير العلاقة الجامعة بين المعاني. ومدار ذلك على إبراز المبادئ العرفانيّة التي من شأنها أن تميّز في مقولة مشتركيّة قائمة على التّشابه الأسري بيْنَ مَا هو معنى قاعدي فيها وما هو معان مشتقّة منه. فما هي هذه المبادئ وما هي طرائق الانتشار من المعنى القاعدي إلى المعاني المشتقة في شكل تأثيرات طرازيّة ؟

يحصر بعضهم (كليبر 1999 : 155) مبادئ البروز العرفاني الذي تتمتّع به بعض الكيانات في ثلاثة هي :

1) أنّ الانسان (وبدرجة أقلّ الحيوان) يكون أشدّ بروزا ممّا هو ليس بكائن حيّ.

2) أنّ الكلّ هو في العادة أشدّ بروزا من الأجزاء.

3) أنّ الكيانات الفيزيائية المنفصلة تكون عادةً أشدّ بروزا من الكيانات المجرّدة.

هذه المبادئ الثلاثة يمكن أن تفسّر لنا تبعا لذلك كيف أنّ المعنى المتعلّق بالإنسان يكون أبرز من المعاني المتعلّقة بغيره إذا جمّعت جميعا في مقولة واحدة من المعاني في شكل تشابه أسري ممّا يدلّ عليه اللّفظ الواحدُ دلالة شتركة.

كما أنّه من شأنها أن تفسّر لنا كيف أنّ المعنى المحيل على الكلّ يكون أبرز من المعنى المحيل على الجزء وأنّ المعنى المُحيل على كائن فيزيائي يكون أشدّ بروزا من المعاني المحيلة على كائنات مجرّدة إذا جمعت على صعيد اللّفظ الواحد في مقولة دلاليّة واحدة.

على أنّه بالامكان إضافة مبدإ عرفاني آخر إلى هذه المبادئ الثلاثة وهو المنوال العرفاني المؤمثل في صورتين من صوره كأنّهما آيلتان إلى صورة واحدة وهما :

+. أ - المنوال العرفاني المؤمثل الشّبيهُ بالشروط الضروريّة والكافية :

إنّ المنوال العرفاني المؤمثل أنواع (لايكوف 1987 : 68) ونقصد هنا إلى ذلك الذي تتمّ هيكلته بواسطة البنى القضويّة Propositional structure ونتوسّل به شأن غيره من المناويل العرفانيّة المؤمثلة لتنظيم معارفنا. وهذا المنوال العرفاني هو شبيه بمنوال الشروط الضروريّة والكافية الأرسطي. وهيكلته إنّما تتمّ وفق قوانين الاجتماع وأحوال العمران ومعطيات الثقافة شأن البنى القضويّة التي تهيكل معنى كلمة عازب فهو "الذكر، البالغ، غير المتزوّج" فللزواج والبلوغ والذكورة قوانينها وشروطها المحدّدة لها (لايكوف 1987 : 70).

+. ب - المنوال العــرفاني المؤمثل هو نموذج أعلى عرفاني على طريقة ديكليه Desclés :

إنّ هذا المنوال يصلح لتحديد المعنى القاعدي في حالة المشترك فَهُوَ في ما نزعم منوال شبيه بالمنوال العرفاني المؤمثل عند لايكوف وقد ذكرناه أعلاه، لكنّه منوال يعتمد تخصيصـا الإدراك والعمـل La perception et l'action ويسمّيه صاحبه وهو ديكليه (ديكليه : 2001) النمـوذج الأعلـى العرفانـي Archétype cognitif أو الدّلالة الثابتة L'invariant sémantique.

تلك إذن أربعة كاملة. مبادئ يُسهم كلّ واحد منها، وإن كان بعضها بسبب من بعض في أحيان كثيرة، في ضبط المعنى القاعدي وفي جعل المعاني المشتركيّة وهي مشتقة منه تردّ إليه وتجمّع حوله في شكل تشابه أسري قوامه التأثيرات الطّرازيّة فكيف يكون ذلك؟

1 - أثر البروز العائد إلى الانسان (أو الحيوان) في تشكيل المعنى القاعدي :

قد لا يكون من باب الصّدفة أنّ من أكثر الكلمات تشكيلا لشبكات من المشترك حولها في الاستعمال الكلمات التي تسمّي أجزاء الإنسان :

أ) رأسه فنقول :

- رأس الجبل
- رأس العصابة

- رأس القائمة
- رأس الجماعة
- رأس المشكلة
- رأس الفتنة الخ.

2) وصدره فنقول :
- صدر المجلس
- صدر الجماعة
- صدر الكتاب
- لنا الصدر دون العالمين...

3) وبطنه فنقول :
- بطن الوادي
- بطن الطائرة
- بطن القبيلة
- البُطيْن
- قلّبت الأمر بطنا لظهر...

4) وقلبه فنقول :
- قلب الغابة
- قلب الرّحى
- قلب السيّارة
- قلب اللّيل
- قلب المعركة
- قلب المشكلة (...)

5) ويدُه فنقول :
- يد الحصان
- يد اللّه
- يد الدّهر
- يد بيضاء

- يدٌ قذرة
- لك فيه يد الخ.
5) وفمُه فنقول :
- فم النّهر
- فم الكأس
- فم القدْر
- حتّى أنّه يد فراسة وفم.. الخ.
- "فم الدّار" (عاميّة).

الثّابت في كلّ هذه الاستعمالات شيء واحد هو الإنسان فهو المعنى القاعدي الذي تسري تأثيراته الطّرازية في جميع تلك الاستعمالات مشكّلا معهُ في كلّ مرّة تشابُهًا أسريّا.

يمكن أن نضيف إلى هذه القائمة أعضاء أخرى من الإنسان مثل الوجه، إذ يقال وجه جميل، وجه القرية، وجه تلفزي، وجه اللّه. ومثل الأسنان إذ يقال أسنان المشط، أسنان المنشار الخ. ومثل كلمة عيْن بطبيعة الحال وقد وجدنا السّيوطي في القديم (المزهرج 1 : 372-375) يفترضُ الانطلاق من معنى عين التّابعة للإنسان فهي المعنى القاعدي لكثير من معانيها.

ما يدعـم أهميّـة معنى انسـان عرفانيا في تنظيم سائـر المعاني أنّ الصّورة الخطاطيّة Image schema التي لمفهوم إنسان تخوله أن يكون له امتدادٌ في استعمالات كثيرة مشتقّة منه. إنّ الصّورة الخطاطيّة هي حسب لايكوف (1987 : 283) الشّيء مجرّدا في شكل بنية يقول : "عندما تدرك شيئا على أنّ له بنية مجرّدة فإنّك تدرك هذه البنية في شكل صورة خطاطيّة".

انّ صورة الانسان الخطاطيّة هي عند لايكوف (نفسه : 280) "مهيكلة باعتبارها ذات نظام فوق / تحت وهي وعاء له داخل وخارج وهي كلّ له أجزاء"

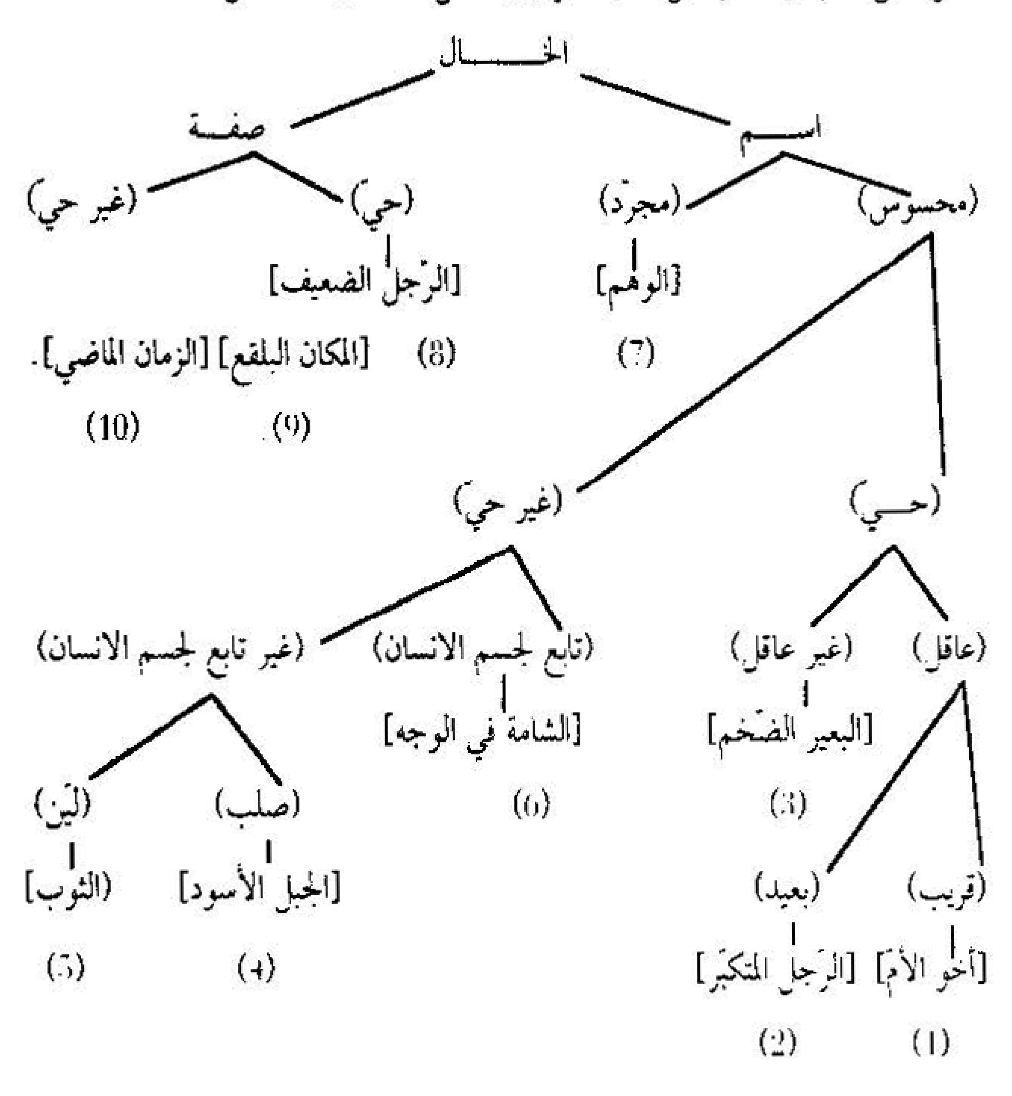
هذه الصّورة الخطاطيّة وهي عنْد لايكوف أوائل دلاليّة Primitives sémantiques لمفهوم إنسان وهو نفسه من الأوائل. هي التي حسب رأينا تجعل المعنى التّابع له والمحيل عليه هو المعنى القاعدي.

فكونُ الانسان له فوق وتحت هو الذي يقرّبُ منه الجبل فيقال رأس الجبل مثلا ويقرّب منه الفتنة باعتبار أنّ لها قوّادا وقاعدة تتبعهم فيقال "رأس الفتنة". وكون الانسان له

داخل وخارج هو الذي يقرّب منه السيّارة فيقال "قلبُ السيّارة" أمّا عن أجزائه فحدّث ولا حرج بحيث يمكن لنا أن نقول إنّ الصّورة الخطاطية للإنسان تسهم بشكل كبير في جعله معنى قاعديًا للمذكور من المشتقّات الدّلاليّة.

على أنّ أهميّة الإنسان في تشكيل المعنى القاعدي في المشترك تظهر أيضا في غيْر الألفاظ المحيلة على أجزاء بدنه. فقد تظهر في الألفاظ المحيلة عليه في كلّيته. من ذلك لفظ "خال" وهو من المشترك كما جاء في لسان العرب وعند السّيوطي (المزهر 1 : 376).

إنّ طريقة علم الدّلالة في إطار النحو التّوليدي (طريقة كاتزوفودور خاصّة) تدرس مثل هذا المشترك (قلميش 1975 : 20-21) على النّحو التّالي وفق ما يُسمّيانه بالمحدّدات: النّحوية من ناحية والدّلاليّة من ناحية أخرى والفصل Distinguisher من ناحية ثالثة :



على العكس من هذه الطريقة المنطقيّة Logique في تحليل المشترك عند كاتز وفودور تأتي طريقة لايكوف تماثليّة Analogique رابطة بيْن مختلف المعاني التي يفيدها اللّفظ على أساس الانطلاق من المعنى العائد إلى الإنسان أساسا، كاشفة عن وسائل انتشار هذا المعنى القاعدي إلى المعاني الأخرى المشتقّة منه. ومن هذه الوسائل كما تظهر هنا المشابهة التي قوامها التشبيه والاستعارة والمجاورة التي قوامها المجاز المرسل والتّداعي Association، وقد تعتمد الوسيلتان فيُفضي ذلك إلى التّناوب في جعل حلقة من المعنى بسبب من أخرى وإن لم تكن منها بسبيل ولا هي في الأصل من سنخها. وذلك من خلال حلقة معنويّة ثالثة لها خصائص هذه وخصائص تلك على نحو يذكّرنا كثيرا بمفهوم التشابه الأسري كما فهمته روش عن فيتنقشتاين في نظريّة الطّراز الموسّعة. ويذكّرنا كذلك بمفهوم الألعاب Les jeux عند فيتنقشتاين.

إنّ ما نعتمده هنا من مبدإ في تعيين المعنى القاعدي لجملة من المعاني المشتركة يفيدها اللّفظ الواحد وهو مبدأ "الانسان أوّلا ثمّ الحيوان"، يتيح لنا - وإن كان لابدّ من الاحتراز والتحفّظ - أن نعتبر المعنى رقم (2) وهو معنى الرّجل المتكبّر يكون كبره بغيْر الحقّ. إذ به فخفخة وهو في الحقيقة وهم وضعْف هو المعنى القاعدي الذي تسري تأثيراته الطّرازية إلى سائر معاني مقولة "الخال" المشتقّة منه. وذلك وفْق العلاقات الانتشاريّة التّالية :

1 - علاقة المشابهة : 2 ← 3 ← 4 ← 6

إنّ بيْن المعنى القاعدي (2) وهو الرّجل المتكبّر والمعنى (6) وهو الشّامة في الوجه لا توجد أيّة علاقة بينهما وإنّما العلاقة بينهما قائمة عبْر المعنيين 3 و4 (وهما البعير الضّخم والجبل).

2 - علاقة المجاورة (السّببيّة والمسببيّة أساسا) : 2 ← 7 ← 8

على أنّ المعنى (8) أي الرّجل الضّعيف تكون تأثيراته الطّرازيّة منتشرة إلى كلّ من (5) وهو الثّوب اللّيّن و(9) وهو المكان البلقع الذي لاشيء فيه يعتمد عليه. و(10) وهو الزّمان الماضي الذي لا شيء منه يعتدّ به. وعلى هذا النّحو من التّداعي والتناوب يفضي بنا الأمر في طريقة انتشار المعنى القاعدي في المشترك إلى شيء أثير جدّا لدى العرفانيّين التّرابطيّين Connexionnistes هو مبدأ التناغم Principe de l'harmonie.

2 - أثر البروز العائد إلى الكلّ في تشكيل المعنى القاعدي : مثالان :

المثال الأوّل :

- ركب دابّته (والمقصود حماره).

- لا أحب الكلاب. (في جواب عن سؤال من قبيل : هل لك في هذا البلدُغ؟).

- لا أحب لحم الطّير (جوابا عن سؤال هل تحبّ لحم الدّجاج ؟)

في جميع هذه اللأمثلة تشكّل كلمات دابّة، كلاب، طير المستعملة ألفاظا منتمية إلى المستوى القاعدي Niveau de base فهي تشكّل كلاّ بالنّسبة إلى الألفاظ التي كان ينبغي أن تستعمل (الحمار، البلدُغ، الدّجاج). وهي تبعا لذلك أطرزة Prototypes. ومن خصائص الطّراز أنّه يكون بارزا وبروزه هذا يكون أفقيّا أيْ بالنّسبة إلى أفراد مقولته نفسها وهذا لا يعنينا هنا. كما يكون هذا البروز عموديّا أي بالنّسبة إلى المستوى الأدنى Infraordonné فعناصر هذا المستوى أجزاء للْكلّ الذي هو في المستوى القاعدي.

على أنّ كلمة طير تبدو على صعيد دلالي محض من المشترك. يقول ولْتردي مولدر Walter De Mulder (2000 : 20) : "ان كلمة طيْر من المشترك. ومختلف معانيها إنّما هي توليفات متنوّعة من السّمات [الدّلاليّة] التي تكوّن معنى "الطير" المركزي. وهذه السّمات هي :

1 - [القدرة على الطّيران].

2 - [له ريش].

3 - [له شكل S].

4 - [له أجنحة].

5 - [غيْر داجن].

6 - [بيوض].

7 - [له منقار]".

وفْق الكلام السّابق نحصل انطلاقا من معنى "طير" وهو مجمل السّمات السّبع المذكورة على المعاني التّالية :

معنى فرّوج : السّمات = 2+3+4+7

معنى الدّوري : السّمات = 1 ——› 7

معنى النّعامة : السّمات = 2 ——› 7

بحيث يبدو معنى طير هو المعنى القاعدي الذي تشتقّ منه سائر المعاني الجزئيّة في علاقة كلّ / جزء.

على أنّه ينبغي التنبيه إلى أنّ كلمة "طير" لا يعتبرها كليبر مثلا (1999 : 61-62) مقولة دلاليّة أي مجمل معانٍ كما فعل مولدر أعلاه بل يعتبرها مقولة مرجعيّة Catégorie référentielle. وإنّا إلى مولدر لأميل.

المثال الثاني :

جملة : الجاحظ مفقود في منّوبة

حيث أثر استخدام الكلّ عوض الجزء في موضعين من الجملة :

1 - الكلّ :	الاجزاء :
الجاحظ	- كتب الجاحظ
	- اسمه في الفهارس
	- فكره النّقدي
	- أسلوبه في الكتابة
	- موسوعيّته

الخ.

يَدْعَمُ هذا جمل تبدو أكثر عفويّة في الاستخدام اليومي من غيرها :

1 - لا أثر للجاحظ في منّوبة (عوض لكتب الجاحظ).

2 - من ساعتين وأنا واقف أبحث عن الجاحظ (عوض اسم الجاحظ)، حيث تبدو كلمة "الجاحظ" باعتبار المنطقة المفعّلة Active zone في كلتا الجملتين من المشترك. وإنّما استخدم الكلّ عوض الجزء لكونه أشدّ بروزًا Plus saillant.

2 - الكلّ :	- الأجزاء :
	- كلّية الآداب
منّوبة	- مكتبة العربيّة
	- فهرس الكتب العام
	- الحاسوب المركزي
	- الحاسوب الخاص بمكتبة العربيّة
	- برامج الأستاذيّة الخ

يدعم هذا جمل من قبيل :

- لم أجد كتاب الايضاح في ٩ أفريل سأذهب إلى منوبة (مكتبة منوبة).
- كلّ ما هو قديم تجده في منوبة (برامج منوبة مثلا).

إنّ علاقة الجاحظ بأجزائه المذكورة هي علاقة كلّ بجزء أو لفظ علويّ مضمّن Hyperonyme بلفظ سفلي مضمَّن Hyponymes والكلّ أو اللفظ العلويّ حاضر في الجزء أو اللّفظ السّفلي بواسطة المجاز المرسل (علاقة كل/جزء) في شكل تأثيرات طرازيّة.

3 - أثر البروز العائد إلى الأشياء الفيزيائيّة في تشكيل المعنى القاعدي

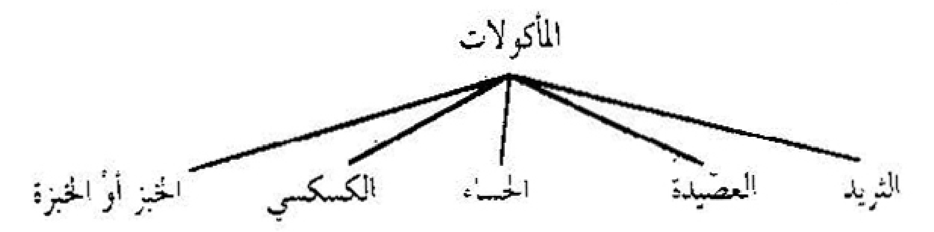
يمكن أن نعتبر الاستعمالات المتعلّقة بأشياء مجرّدة معاني مشتقّة من معنى قاعدي هو المعنى المتعلّق بالأشياء المادّية ممّا يجعل الكلمة موضوع الاستعمال من المشترك ومن الأمثلة على ذلك كلمة يَد :



وحين تتعدّد إمكانات استخدام الأشياء الفيزيائيّة داخل جدول استعماليّ ما فإنّه يطبّق مبدأ الإنسان أوّلا بمعنى أنّه إذا كانت لنا طائفة من المعاني تحيل كلّها على ما هو فيزيائي مثل العين النّاظرة وعيْن الماء وعيْن القوم أي سيّدهم مثلا فإنّنا نختار المعنى الأوّل على أنّه المعنى القاعدي.

يمكن أن نلحق بظاهرة البروز الفيزيائي ضربا آخر من البروز وإن كان نقيضا له هو البروز الثقافي والاجتماعي. فمثل هذا البروز هو الذي يساعد اللّفظ على أنْ يصبح معناه معنى قاعديّا بالنّسبة إلى معان أخرى غيْر قاعديّة في مقولته. يمكن أن نفحص عن الأمر من زاويتين متعارضتين :

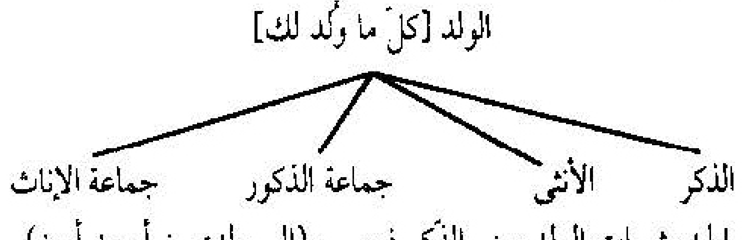
أ - لفظ سفلي يصبح بفعل الثقافة والاجتماع علويّا ويتحوّل من معنم Sémème إلى معنى جامع Archisémème (راستيه Rastier 1991 : 197 و1993 : 271) مثال :



تتحوّل الخبزة (في تونس) والعيش (في مصر) إلى لفظ علوي يشمل سائر المأكولات. وقد يعود ذلك إلى شدّة بروزه اجتماعيا ويصبح بصفته تلك مشتركا يخترق معناه القاعدي وهو "ما يتقوّت به" جميع ما صدقاته من أنواع القوت في تشابه أسري قوامه التأثيرات الطّرازيّة.

إنّ الخبزة معنما وهو ما "يعدّ من العجين مدوّرا أو مستطيلا ويوضع على النّار لينضج مثلا" ليس لها أيّ حضور طرازي في سائر المأكولات. لكنّها باعتبارها معنما جامعا، وهو ما يتقوّت به، تتحوّل إلى معنى قاعدي له تأثيرات طرازيّة في جميع ما يؤكل.

ب - وهو عكس السّابق وذلك بأن يكون لدينا لفظ علويّ ثريّ دلاليّا (ما صدقيا على الأقل) يصبح سفليّا ويرث البروز عن وضعه العلويّ الأوّل مثال :



في الحديث بات الولد يعني الذكر فحسب (إلى ولدي : أحمد أمين).
فيقال لي بنتان وولد وتفقد الكلمة تبعا لذلك بعدها المشتركي.

4 - أ - المعنى القاعدي منوال عرفاني مؤمثل ويكون في شكل سمات ضروريّة وكافية :

ضبط كايتز وفودور Katz et Fodor معنى عازب Bachelor (قلميش 1975 : 20) بالسّمات التالية : "ذكر، بالغ، غير متزوّج". وهي سمات ضروريّة وكافية لتحديد معنى "عازب".

يعتبر لايكوف (1987) أنّ هذه السّمات الثلاث هي المنوال العرفاني المؤمثل لمعنى عازب لكنّها على صعيد المقولة الطّرازيّة لا تنطبق إلاّ على العازب الطّرازي أي ذلك الذي تتوفّر فيه الشروط المدنيّة والاجتماعيّة والعمريّة للزواج والبلوغ والذّكورة فالأرمل وطرزان والقسّ والزّوجان الذكران اللّوطيّان هم أيضا عزّاب لكنّهم غير طرازيين. بحيث يشملهم المنوال العرفاني المؤمثل لعازب ولا يشملهم فهم في الدّائرة المنحرفة لمقولة عازب :

العازب

زيد	الأرمل	القسّ	طرزان	الزوجان اللّوطيان
لأنّه ذكر بالغ غير متزوّج	فهو ذكر بالغ متزوّج لكنّه تزوّج فيما سبق	غير متزوّج لكنّه غير مسموح له بالزّواج	غير متزوّج لكنّه يعيش في الغاب وليس في مجتمع مدني	هما غير متزوّجين باعتبار شرط الزواج أن يكون من الجنس الآخر

جميع هذه المسميات عائدة إلى معنى قاعدي واحد هو المنوال العرفاني المؤمثل (ش ض ك أيضا) الذي لكلمة عازب فهو يربط بينها جميعا في شكل تأثيرات طرازيّة تقوى مرّة وتضعف أخرى.

4 - ب - المعنى القاعدي منوال عرفاني مؤمثل في شكل مشهد حسّي قوامه الإدراك والعمل :

مثال حرف الجرّ "في" : أحصى ابن هشام (المغنى : ج 1 : 168-170) لـ : "في" عشرة معان تختلف باختلاف سياقات استعمالها وهذه المعاني هي : الظرفيّة والمصاحبة والتعليل والاستعلاء ومرادفة الباء ومرادفة إلى ومرادفة من والمقايسة والتّعويض والتّوكيد.

هذه المعاني اختزلها ابن قيّم الجوزيّة (الفوائد : 07) في اثنين فحسبُ يقول : "في. وله حقيقة تتحقّق في قسمين : أحدهما احتواء جُرم على جرم كقوله تعالى (وهم في الغرفات آمنون). والثاني احتواء جرم على معْنى كقوله تعالى (في قلوبهم مرض). وما عدا ذلك من استعمال لها فهو تجوّز لا حقيقة".

واختزلت عند معظم النّحاة (مثلاً ابن يعيش : شرح المفصّل ج 8 : 2) في معنى واحد هو الظّرفيّة والوعاء وهو اجتهاد محمود لكنّ النّحاة ممثلين في ابن يعيش سرعان ما يحملهم اختلاف الاستعمالات إلى الحديث عن استعمال أصليّ هو الوارد على الحقيقة واستعمال متفرّع عنْه هو الاستعمال الوارد على التّشبيه والمجاز قال ابن يعيش : "يقال في فلان عيب وفي يدي دار جعلت الرّجل مكانا للعيب يحتويه مجازا أو تشبيها ألا ترى أنّ الرّجل ليس مكانا للعيب في الحقيقة ولا اليد مكانا للدّار" (نفسه) في حين أنّه على صعيد لساني محض "ينبغي أن نعتبر جميع الاستعمالات متساوية" (بيشر Picher : 2001 : 8) ومردّها جميعا إلى صورة خطاطيّة Une forme schématique واحدة (نفسه).

الحاصل من هذا ونحن نعتمد ديكليه أساسا أنّ المعنى القاعدي أو الدّلالة الثابتة في اصطلاحه L'invariant sémantique تقع في مستوى يتعالى على الحقيقة والمجاز. إنّ الحقيقة والمجاز يقعان في اللّغة. أمّا الدّلالة الثابتة أو النموذج العرفاني الأعلى أو المنوال العرفاني المؤمثل أو المشهد أو الخطاطة schema فهي فوق اللّغة.

بناء على هذا نقول انّ المعنى القاعدي لـ "في" هو "حلول كيان في فضاء" ويستخدم "كيان" هنا باعتباره حسّيا أو مجرّدا وكذلك الفضاء فهو من المحاور الثمانية التي تنتظم الأوائل الخمسة والثلاثين في تعداد أنّا فيار زبيكه Anna Wierzbicka (1993 : 17)(*) فهما قد يُجسّدان لغويّـا في ألفاظ محيلة على اسم عين أو اسم معنى. إنّ المنوال العرفاني المؤمثل لـ"في" وهو "حلول كيان في فضاء" يكون إذن هو المعنى القاعدي الذي اشتقّت منه جميع امثلة ابن هشام وابن القيم وأمثلة ابن يعيش وهي :

الماء في الكأس.

زيد في أرضه

في يدي دار

أفي الله شك ؟

"لأصلّبنكم في جذوع النّخل"

نتيجة هذا فإنّ بعض الثنائيّات الضّديّة في تاريخ علوم اللّغة والبلاغة تختفي مثل ثنائية حقيقة/ مجاز وثنائيّة تركيب/ دلالة حتّى لكأنّ المكوّن التركيبي في مثل هذه الحالة لم تعد له قيمة تذكر.

إنّ "في" هي إذن من المشترك فهي تفيد معاني مختلفة ولكنّ هذه المعاني في علاقة تشابه أسري.

عبد الله صولة

كلية الآداب بمنوبة - تونس

(*) وان كان ديكليه Desclés صاحب مصطلح Archétype يعتبره مختلفا تماما عن الأوائل Les primitives فهو أعلى منها مرتبة في التجريد حسب رأيه لكنّه من ناحية أخرى يعتبر النموذج العرفاني الأعلى خاصّا بكلّ لغة في حين أنّ الأوائل الدّلالية هي عنده كما عند غيره من الكليات المتعالية على اللّغات. وفي هذا تناقض فيما نرى. صرّح ديكليه بهذا الرّأي في مناقشاته مع طلبة ماجستير اللسانيات (كلية منوبة 2002) بمناسبة ندوات أقامها هناك.

في المَفْهَمة في المعجم

إبراهيم بن مراد

1 - تمهيـــد :

المَفهمة مصطلح نقابل به المصطلح الانقليزي «Conceptuatization»، والفرنسي «Conceptualisation». وقد اشتق المصطلحان الانقليزي والفرنسي من فعل «To Conceptualize» بالانقليزية و«Conceptualiser» بالفرنسية، ويقابله في العربية فعل «مَفْهَمَ»، والفعل ذاته مشتق من «Concept» الذي فضلنا ترجمته بمفهوم عوض مصطلح آخر قد شاع هو «تصوّر»، معتبرين التصوّر أوفق لمصطلح آخر هو «Intension»، وإذن فإن المفهمة باعتبارها مصدرا من فعل «مَفْهَمَ» هي عملية أو إجراء تكوّن بواسطته المفاهيم، بل يمكن القول إن المفهمة هي تكوين المفاهيم.

على أن السؤال المهم الذي تثيره المفهمة للساني - وللباحث في الدلالة خاصة - هو : ما الذي يُمَفْهَمُ ؟ أو : ما المادّة اللغويّة التي تُمَفْهَمُ ؟ ولم نعثر على إجابات كثيرة أو متنوعة عن السؤال. لأن المسألة كلها فيما نعلم لم تَعْنِ الى حد الآن عناية حقيقية إلا اللسانيين العرفانيين الذين كتبوا في الدلالة العرفانية Sémantique cognitive . وقد خصت في السنوات الأخيرة بالدرس فكتب فيها البعض ضمن بحوث عامّة في الدلالة العرفانية، ومن أشهر هؤلاء اثنان ستكون لنا معهما وقفة، هما رونالد لانقكار Ronald Langacker في كتاب له مشهور هو «Foundations of Cognitive Grammar»، أي «أسس النحو العرفاني» (1987 و1991)، وفي بحوث له أخرى [1]، وليونار طالمي Leonard Talmy في كتاب له حديث عنوانه «Toward a Cognitive Semantics» أي «نحو دلالة عرفانية» (2000)، بل خصت المسألة بكتاب مستقل مشتمل على بحوث لجملة من العلماء عنوانه

(1) ينظر : Langacker (Ronald) : Noms et verbes, trad. fr. par Claude Vandeloise, in : *Communications*, 53 (1991), pp. 103-153 ؛ وقد صدر النص الاصلي للبحث باللغة الانقليزية في *Language*, 63/1 (1987) ؛ وقد اعتمدنا في هذا البحث الترجمة الفرنسية ؛ Ibid : The Contextual Basis of Cognitive Semantics [= CBCS], in: Nuyts (Jan) and Eric Pederson (eds.) : Language and Conceptualization, Cambridge University Press, 1997, pp. 229-252.

«Language and Conceptualization» أي «اللغة والمفهمة» (1997) [2].

2 - في الخاصية التركيبية للمفهمة :

وأهم المنطلقات النظرية التي تأسس عليها البحث في المفهمة في المصادر التي ذكرنا، وخاصة في كتابات طالمي ولانقكار، هي الثلاثة التالية :

(1) تأليفية الدلالة. فإن الدلالة في جوهرها دلالة تأليفية، جُمْلِيَّة. وهي تتأسس على ما سمّاه طالمي المركّبات أو المعقّدات التجريبية (Experiential complexes) [3] أو المركبات النحوية (Grammatical complexes) [4] أو المعقدات المفهومية (Conceptual complexes) [5]، أو المعقدات الفكرية (Ideational complexes) [6]. وسماه لانقكار العبارات المعقدة (Complex expressions) [7] أو العبارات المركبة (Composite expres-sions) [8]. وهذه الخاصية التأليفية قد جعلت طالمي يُعنى بما سماه «بنية المفهوم» [9]. وبنية المفهوم تحددها العناصر النحوية المكوّنة لما سمّاه القسم المغلق Closed-class المنتمي إلى ما سماه النظام الفرعي النحوي Grammatical subsystem الذي يقابل النظام الفرعي المعجمي Lexical subsystem، وهذا تنتمي إليه العناصر المعجمية المكونة للقسم المفتوح «Open-class» [10]. وقد أكد لانقكار الخاصية التأليفية للدلالة أيضا وربطها بالخاصّية التعقيدية في المعاني وفي المفاهيم وفي المفهمات الناتجة بدورها عن تعقيد العبارات [11]. وقد عناه في هذا الاطار الاشتراك الدلالي (Polysemy) الذي يغلب على الوحدات المعجمية أي عناصر القسم المفتوح من النظام الفرعي المعجمي حسب تصنيف طالمي، وقد عني به لصلته

---

(2) ينظـر التعليق السابق.

(3) ينظـر : Talmy (Leonard) : Toward a Cognitive Semantics [=TCS], Vol. I : Concept Structuring Systems ; Vol. II Typology and Process in Concept Structuring. The MIT Press, 2000, 1/21.

(4) نفسه، 1/ 23-24.

(5) نفسه : 1/ 40.

(6) نفسه، 2/ 14.

(7) ينظـر : Langacker (R.) : Foundations of Cognitive Grammar [=FCG], Vol. I : Theoretical Prerequisites : Vol. II : Descriptive Application, Stanford University Press, Stanford, 1987-1991, 1/461, Ibid : CBCS, p. 229-237, 238...

(8) Langacker (R.) : FCG, 1/448, 449, 452, 455, 462.

(9) Talmy (L.) : TCS, 1/22-24, 39-40, 162.

(10) نفسه، 1/ 22-40.

(11) ينظر خاصة : Langacker (R.) : FCG, 1/448-466 ; Ibid : CBCS, p. 229, 247, 248.

بخاصية التعقيد في العبارات لأن المفردة الواحدة في حالة الاشتراك لا تختص بمعنى واحد بل ترتبط بها معان كثيرة تتضح الفروق بينها بالسياقات المقالية [12].

(2) أن المفهمة عملية معقدة. وتعقيدها عند لانقكار ناتج عن بعض العوامل أهمها :

(أ) أنها عملية تجرى على البنية التي تحملها أو تعبر عنها التعابير اللغوية المعقدة [13].

(ب) أن المفهمة نفسها معنى [14]، وبما أن معاني العبارات المعقدة معان معقدة فان المفهمات الحاصلة منها باعتبارها معاني أو المجراة عليها باعتبارها عمليات تكون معقدة أيضا.

(ج) أن المفهمة مرتبطة بطرفي الحديث : المتكلم والمستمع أو المخاطب؛ وهما المنجزان للمفهمة أو المشاركان فيها، فهما المُمَفهِمان (Conceptualizers) الأساسيان. وقيام المفهمة على الطرفين دال على أنها عملية معقدة [15].

أما طالمي فلم يخص المفهمة بالتعريف اللساني أو العرفاني ولم يحدد وظيفتها لكن في ثنايا كتابه إشارات دالة على أن المفهمة هي المعنى [16]، وقد ذكر المفهمة في مواضع كثيرة من كتابه باعتبارها عملية ذهنية تدرك بها البنى المفهومية المنتمية إلى ما سماه أنظمة خُطِّيّة (Schematic systems)، مثل الاحداث (Events) والمجالات (Domains). وتندرج في هذه الأنظمة مقولات الافكار المخصصة نحويا (Categories of grammatically specified notions) [17] أو المقولات الخُطِّيّة (Schematic categories). وهذه المقولات هي التي تمفهم. ومن أمثلتها مفهمة «انطلاق الضوء من جسم ما مشعّ مثل الشمس والنار» أو مفهمة «كون النار مصدرا للضوء والدفء في الوقت ذاته» [18]. ويلاحظ أن المفهمة في المثالين عملية ذهنية أجريت على ما يسميه طالمي مركبا أو معقدا تجريبيا أو مفهوميا أو فكريا.

(3) الخاصيّة الذاتية للمفهمة. ولم يثر طالمي هذه المسألة إلا في نطاق الحديث عن البعدين الذاتي والموضوعي في إدراك الأشياء أو الموجودات. وهو يرى أن

---

(12) Ibid : CBCS, p. 247

(13) Langacker : Noms et verbes, pp. 115-116 ; Ibid : FCG. 1/448-466 ; ibid: CBCS, p. 240.

(14) Langacker, Noms et verbes, p. 106 ; ibid : CBCS, p. 242

(15) Langacker : FCG. 1/128-132 ; Ibid : CBCS, pp. 242-243.

(16) ينظر مثلا : Talmy : TCS. 1/104.

(17) نفسه، 1/40-41.

(18) نفسه، 1/41.

الموجودات في حد ذاتها بما لها من خصائص ذات وجود موضوعي خارج عن تجربة المتكلم، أما إذا اندرجت في تجربته وجعلها موضوع تقييمه أو ملاحظته الشخصية فإن وصفها أو الاخبار عنها يصبحان ذاتيّين [19]. وذلك يعني أن الحدث اللغوي عامة إذا عبر عما في الموجودات من خصائص لصيقة بها خارج اللغة كان موضوعيا، وإذا عبر عن مواقف المتكلم أو عن إدراكه وفهمه لواقعه - الواقعي والحقيقي - كان ذاتيا. ونحن نجد مثل هذا الرأي عند لانقكار لكن الاتجاه الغالب عليه هو اعتبار الحدث اللغوي إنتاجا ذاتيا، وقد عبر عن تلك الذاتية بـ «الأنوية» (Egocentricity)، وأنَويّة اللغة هي بعدها الذاتي المحض [20]. وأهم ما يدعم الذاتية في اللغة :

(أ) كون الانتاج اللغوي - من خلالَ المعاني التي يحملها والمفاهيم التي ترتبط بالعبارات المعقدة والمفهمات التي تجرى على تلك العبارات - لا يتم إلا من خلال العلاقات بين ثنائية المتكلم والمستمع أو المخاطَب. فهما الفاهمان، والمتأوّلان، والمُمَفهمان، وإنجاز كل من الطرفين للكلام والفهم والتأويل والمفهمة إنجاز ذاتي في جوهره [21].

(ب) البعد الذهني للغة، فان بعض اللغة ذهني وبعضها نابع من تجربة المتكلم، والذهنيّ والتجريبيّ معا دالآن على الذاتيّة. فإن للمتكلم الفرد ملكة ذاتية فطرية ذهنية خالصة مهيئة لإنجاز الحدث اللغوي، ولكنّ إنجاز الحدث اللغويّ يتأثر بمعرفته الخاصّة بما يسمّيه لانقكار لهيْجةَ (Idiolect) الاستعمال الخاصّة [22].

وأهم ما يستنتج من المنطلقات النظريّة التي ذكرنا :

(1) تأليفية الدلالة العرفانيّة. والتأليفية تعنى أن الدلالة إنما هي دلالة جملية (Sentential Semantics)، والجملية ينتفي معها عادة دور الأفراد أو العناصر المعجمية الدلاليّ، ولذلك فإن المفهمة لا تجرى على هذه العناصر بل على المركبات أو المعقدات التعبيرية أو المفهومية. وإذن فإن المفهمة لا تجرى على مفردات المعجم باعتبارها حاملة لمفاهيم مفردة بل على المركبات أو المعقدات الحاملة لبنًى مفهوميّة.

(2) أن المفهمة عملية ذاتية لأنها لا تكون إلاّ بين طرفين يمثلان قطبي التواصل. هما المتحدث والمستمع. وهذا يدعم الاستنتاج الأول، لأن التفاهم بين طرفي الحديث

(19) نفسه، 1/ 200-207.

(20) ينظر حول الأنوية : Langacker : CBCS. pp. 243-246.

(21) يراجع التعليق السابق، والتعليق (15).

(22) ينظر خاصة : Langacker : CBCS. pp. 229-232.

يكون حول استعمال العبارات المعقدة أو المركبات المفهومية عادة، وإذن فإن المفهمة - بما أنها تجرى على الذاتيّ - لا تجرى على العناصر المعجمية لأنها ذات مفاهيم تخرج عن تجربة الجماعة اللغوية وترتبط بماهيات الموجودات التي تحيل إليها.

(3) أن المفهمة لا تكون معجميّة لأن ما ينبغي أن يُمَفْهَمَ في المعجم هي الوحدات المعجمية بينما المفهمة المتحدث عنها مفهمة تجرى على البنى التي تدل عليها المركبات أو المعقدات؛ وقد ربط طالمي هذه البنى بعناصر القسم المغلق من نظام اللغة الفرعي النحويّ وتعمد إهمال المحتويات المفهوميّة التي ترتبط بعناصر القسم المفتوح من نظام اللغة الفرعي المعجمي[23]. وقد اهتم لانقكار بعناصر المعجم لكنه اهتم منها بما سماه «كيانات» (Entities)، والكيان نفسه معقد رغم أنه جزء من جهة (Region) هي نفسها جزء من مجال (Domain)[24].

3 - في المفهمة في المعجم :

3 - 1. مناقشة المنطلقات النظرية التركيبية :

ونرى بعد هذا أن المنطلقات النظريّة التي قدمنا قابلة للمراجعة النقدية، ونخص منها اثنين :

(1) أولهما هو القول بتأليفية الدلالة وبالخاصيّة الجملية فيها، وهو قول متأسس على اعتبار الوحدات المعجمية - مكوّنات المعجم - ذرّات تركيبيّة (Atomes Syntax-iques) في جوهرها، إذ ليس لها في اللغة من قيمة إلا من خلال وجودها في الخطاب وانتظامها في السياق، أي في سلاسل الكلام التي تكوّنها أجزاء الكلام أو قطَعه فوق المعجميّة (portions de discours supralexicales)؛ من شبه الجملة إلى النصّ. ونجد في هذا التصورّ آثار تغليب المكوّن التركيبي في نظام اللغة على ما عداه من المكوّنات وخاصةّ

(23) وقد سمي الدلالة التي اهتم بها «دلالة النحو» (Semantics of grammar) و«دلالة القسم المغلق» (Closed-class semantics)، وهذا القسم عنده هو القسم الفرعي النحوي من نظام اللغة - ينظر : Talmy : TCS, 1/22.

(24) ينظر : Langacker : Noms et verbes, pp. 115-116; Ibid : FCG, 1/198-202. وقد تحدث طالمي عن «الكيانات» أيضا (Talmy : TCS, 2/22-23) ولكنها عنده أكثر تعقيدا، وهي تشتمل على العناصر (Elements) والعلاقات (Relations) والبنى (Structures)، وقد خص بالتحليل من العناصر السطحية (Surface elements) الفعل لصلته بالبنية الحدثية (Event struc-ture) واعتماد الجملة عامة عليه (نفسه، 2/27-28)؛ فكانت الكيانات التي تحدث عنها معقدة بحق.

المكوّن المعجمي الذي يدرج ضمن مكونات النحو ويعد لذلك جزءا منه تابعا له [25]. ولا يخفى ما في هذا المذهب من خلط بين مجالين أصبح الدرس اللساني الحديث - في السنوات الأخيرة خاصة - يميّز بينهما تمييزا واضحا، هما المعجم، وقوامه الوحدات المعجمية بما ترتبط به من مكوّنات صوتيّة وصرفية ودلالية؛ ثم النحو وقوامُه التراكيب بما ترتبط به من إعراب وتصريف. وقد أخذ بهذا التفريق طالمي الذي قسّم نظام اللغة إلى نظامين فرعيّين هما النظام الفرعي المعجمي (Lexical subsystem) والنظام الفرعي النحوي (Grammatical subsystem)، وقد أسند إلى المكوّن الأول المحتوى (Content) وأسند إلى المكوّن الثاني البنى (Structures) [26]. لكنه أظهر ميله الى المكون الثاني - النحوي - فاتخذه منطلقا في البَنْيَنَة المفهومية.

فإذا قبلنا مبدأ الحديث عن نظام فرعي مستقل هو المعجم أمكن لنا الحديث عن استقلال مكوناته الأساسية وهي المفردات. وقد حلّلنا في بحث لنا سابق ما سميناه «خصيصة التفرد» في الوحدة المعجمية [27]، وهي خصيصة ناتجة عن توفر خصيصة واحدة على الأقل تختصّ بها فلا يشاركها فيها غيرُها، من جملة أربع خصائص تمييزيّة ضرورية واجبة الوجود فيها، لا تكون بدونها فردا لغويا ذا قابلية للانتماء إلى نظام اللغة، وهذه الخصائص هي (1) الانتماء المقولي (ق)؛ (2) التأليف الصوتي(ت)؛ (3) البنية الصرفية (ب)؛ (4) الدلالة (د). ونمثل لها باللوحة المقارنية التالية (حيث تدل علامة السّلب (-) على الاتفاق وعلامة الايجاب (+) على الاختلاف):

(1) [- ق ، - ب] ، [+ ت ، + د] : كَاتِبٌ ≠ كَاذِبٌ. فقد اتفقت كاتب وكاذب في الانتماء المقولي (ق) - لأنهما صفتان - وفي البنية الصرفية (ب) لانتمائهما الى النمط الصيغي «فَاعِلٌ»، وانفردت كل منهما بالتأليف الصوتي (ت) وبالدلالة (د).

(2) [- ت ، - ب] ، [+ ق ، + د] : بَرٌّ ≠ بَرٌّ. فقد اتفقت المفردتان في (ت) و(ب)، واختلفتا في (ق) - لأن إحداهما اسم والأخرى صفة - وفي الدلالة (د) لأن الاسم منهما يعني ما انبسط من سطح الأرض والصفة تعني المتوسع في الاحسان.

---

(25) قد ناقشنا هذا المذهب من قبل وبينا استقلال المعجم عن النحو وسبقه له عرفانيا. ينظر : ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص ص 51-67 و59-61.

(26) ينظر : Talmy : TCS. I/21-40.

(27) ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 110-114.

(3) [-ق ، -د] ، [+ت ، +ب] : زِوان ≠ شَيْلَم. فقد اتفقت المفردتان في (ق) و(د)، واختلفتا في (ت) و(ب). وقد اتفقت المفردتان في الدلالة لانهما مترادفتان إذ تطلقان على نبات بعينه.

(4) [-ق ، -ت ، -ب] ، [+د] : صكٌّ ≠ صكٌّ. فقد اتفقت المفردتان في ثلاث خصائص هي (ق) و(ت) و(ب)، لكنهما اختلفتا في الدلالة لأن الأولى معناها الدفع بشدة (من العربيّة صكّ) والثانية معناها وثيقة بمال أو نحوه، وهي أعجمية مقترضة.

(5) [-ق ، -ب ، -د] ، [+ت] : جشيش ≠ دَشيش. وقد اتفقت المفردتان في (ق) و(ب) و(د)، وانفردت كل منهما بتأليفها الصوتي لأن جيم الأولى قد أبدلت دالا في الثانية.

ويلاحظ من اللوحة :

(أ) أن الخصائص الأربع - سواء تحقق بعضها أو تحقق جلها - تُكْسِب الوحدة المعجمية ماهية وتنزلها حيزاً خاص بها في المعجم وفي نظام اللغة عامّة، فإذا اكتسبت ماهية خاصة بها وتنزلت في حيز تستقل به باعتبارها فردا لسانيا تحقق لها ما نسميه خصيصة التفرد.

(ب) أن للخصيصة الدلالية دورا أساسيا في اكتساب المفردة لتفردها. فقد ظهرت في الأشكال (1) و(2) و(4)، ولئن دلّ هذا على أهمية الدلالة عامة في انتماء المفردة إلى نظام اللغة - إذ تكون بغير الدلالة مجرد مركب صوتي غير دال - فإنه دال خاصة على أن الدلالة خصيصة تمييزية قوية، وقوتها ناتجة عن قابلية كل مفردة للتفرد بمعنى خاص بها في المعجم لا يشاركها فيه غيرها من المفردات؛ ولذلك فإن من أهم المنطلقات النظرية التي يتأسس عليها التعريف في المعجم المدوّن - أو القاموس - هو أن «مغزى (Signification) مفردة ما ينتهي حيث يبدأ مغزى مفردة أخرى»، أو «يبدأ مغزى مفردة ما حيث ينتهي مغزى مفردة أخرى» [28]. وهذا يعني استحالة التداخل بين معنى مفردة ومعنى أخرى، إلا في حالات الترادف. لكن الترادف نفسه مشكوك في وجوده في ألفاظ اللغة العامة إذ لا يوجد حسب التصور اللساني الصارم «ترادف تام» أو «ترادف مطلق» (Synonymie ab-

(28) Weinreich (Uriel) : La définition lexicographique dans la sémantique descriptive, trad. fr. par Josette Rey - Debove, in : *Langages*, 19 (1970), (pp. 69-86), p. 73.

solue)[29] ؛ على أننا نجده في الحقيقة - كما بينت اللوحة المقارنية - في شكلين هما (3) و(5) حيث ظهرت في كلتيهما الخصيصة [-د] - الدالة على التطابق في الدلالة - مقترنة بخصيصتين أساسيتين هما [-ق] الدالة على التطابق في الانتماء المقولي و[+ت] الدالة على الاختلاف في التأليف الصوتي، وإذن فان تحقق الترادف ناتج عن تحقق معادلة: [-ق] + [+ت] = [-د].

ومن البيّن أن تحقق هذه المعادلة ناتج عن توفر عاملين : الأول يمكن اعتباره لهجيّاً لأن لمتكلمي اللغة الواحدة لهيجات (Idiolects) حسب اصطلاح لانقكار قد تختلف في ما تطلقه على المعيَّن الواحد من المفردات فيكون المعيَّنُ واحدا والمفردات المعنيّة مختلفة. وهذا كثير في أسماء المواليد خاصة، أي في تسميات النبات والحيوان والمعادن، وقد رأينا منه مثالا في الشكل (3) ؛ والثاني لساني خالص، لكنه ذو مظهرين : الأول مقولي يتقيّد به المترادفان بالانتماء إلى مقولة واحدة، وقد رأينا مثالين من ذلك في الشكلين (3) حيث ترادف الاسمان، و(5) حيث ترادفت الصفتان ؛ والثاني صوتي يختلف به المترادفان إما إختلافا مطلقا مثل الذي رأينا في الشكل (3) حيث رافق الاختلافَ في (ت) اختلاف في (ب) أيضا، وإمّا أن يكون الاختلاف جزئيا كأن يكون في المترادفين إبدال مثل الذي رأينا في الشكل (5)، أو أن يكون فيهما قلب مكاني مثل الذي نجد في [جذب] و[جبذ] وهما من الفصيح القديم.

وإذن فإن المفردتين قد تتفقان في الدلالة وذلك يكون في حالتين من خمس هي الحالات التي يتحقق فيها للمفردة تفرّدها. وهذا يعني أن قولنا «يبدأ مغزى مفردة ما حيث ينتهي مغزى مفردة أخرى» قول محقق، ولولا تحققه لما ألفت القواميس أو المعاجم المدونة. ولا نرى أن ظاهرة الاشتراك الدلالي تنفي هذا التحقق لأن المعنيين أو المعاني المختلفة التي تضاف إلى المعنى الحقيقي الذي يكون للمفردة في أصل استعمالها فتشترك معه في الانتماء إليها، تتوفر فيها عادة صفتان : الأولى هي أنها معان ثوان لأنها معان مجازية قد نشأت عن الاستعمال اللغوي في مراحل لاحقة لظهور المعنى الحقيقي، فإن كل مفردة من مفردات اللغة كانت في وقت ما من وجودها - وقد تبقى كذلك - أحادية الدلالة. وهذه الاحادية الدلالية ليست ناتجة عن العرف اللغوي المحض، بل هي نتاج

---

(29) تنظر مناقشة المسألة في : Milner (Jean-Claude) : Introduction à une science du langage. Ed. du Seuil. Paris. 1989. pp. 341-347 ؛ وينظر أيضا : Lyons (John) : Linguistique générale. trad. fr. par F. Dubois - Charlier et D. Robinson. Larousse. Paris. 1970. pp. 341-346.

المكوّن الجذري بما للنجذر من دلالة عامة أوليّة، والمكوّن الصرفي بما لبنية الجذع الداخلية من معنى صرفي، والمكوّن المعجمي بما تُحَمِّلُهُ الجماعة اللغوية المفرداتَ من المعاني في أصل استعمالها متأثرة في الغالب ببعض العوامل التي تبرز نسبة المعنى إلى المفردة مثل العامل الصوتي - كـ «الحكاية» - والعامل الوجودي عندما ينطبق معنى الدليل المعيّن على الموجود المعيَّن، وهذا يكثر في الوحدات المركبة والمعقدة؛ وهذه الصفة هي التي تجعل المعاني الملحقة بالمعنى الاصلي تتوزّع في التعريف القاموسي على حلقات مترابطة متعالقة بالمعنى النواة أو المركزي؛ والصفة الثانية هي أنها متعاقبة أو متلاحقة لانها لم تظهر في الغالب في عصر واحد بل ظهرت في عصور من استعمال اللغة مختلفة لتصف مظاهر من تجربة الجماعة اللغوية مختلفة، وهذا ما يظهره توزعها التاريخيّ في معجم للغة التاريخي مثلا.

وهذا التوزع التاريخي الذي ينفصل به معنى ما عن معنى آخر يدعم مبدأ أن «يبدأ مغزى مفردة ما حيث ينتهي مغزى مفردة أخرى». فإنّ توزع المعاني التاريخي هو الذي يبرّر توزع المعاني على حلقات مستقلة في التعريف القاموسي. على أن المعاني التي تتشارك في الانتماء إلى المفردة الواحدة إنما هي كيانات دلالية مستقلة؛ وحتى علاقتها بمعاني المفردات التي ألحقت بها (مثل علاقة معنى العين بمعنى الجاسوس) إنما هي علاقة سميّة جزئية وليست علاقة اندماج. وإذن فان للمفردات حالتين من الوجود : الأولى تكون فيها أفرادا معجمية ذات خصائص ذاتية مطلقة تحقق لها تفردها، أقواها منزلة وظهورا الخصيصة الدلالية والخصيصة الصوتية؛ والثانية تكون فيها جزءا من التركيب حاملة لمعنى إما أن يكون حقيقيا فلا يحتاج إلى السياق لمعرفته (مثل قولنا أكل الطعام وشرب الماء) وإمّا أن يكون مجازيا فيتبين بالقرينة من السياق (مثل قولنا : أكل مال فلان أي استباحه، وشرب الكأس اي سكر). **وهذا الاستنتاج يجعل الدلالة الجُمْليّة التي تتأسس عليها الدلالة التأليفية جزءا من الدلالة المعجمية وليست الدلالة المعجمية كلها أو الخاصية الأساسية فيها.** وإذن فإن للوحدات المعجمية باعتبارها أفرادا مستقلة بدلالاتها قابليّة المفهمة أيضا.

(2) وأما القول بذاتية المفهمة فمتأسس على اعتبار الحدث اللغوي حدثا ذاتيا لأنه لا يتم إلا بين طرفين يتفاهمان باستعمال العبارات أو المركبات المعقدة التي يُفْهِمانها. وهو قول يدل ظاهره على أنه مقبول : فأما خاصية التعقيد في ما يفهم فتبدو حاصلة لأن المفهمة إنما تقع أثناء عملية التخاطب بين اثنين، وإذن فإن الحدث اللغوي الذي تحصل أثناءه المفهمة حدث ثنائي تتبادل خلاله الأفكار وتمسل؛ وأما ذاتية المفهمة فتبدو منطقية لأن

الحدث اللغوي التخاطبي ذاته متأثر بذاتي المتكلمين، فإذا كانت المفهمة هي المعنى الذي يصدر عن المتكلم والمعنى الذي يرد عليه من المخاطب فان المعنى في كلتا الحالتين تمثيل ذهني (Mental Representation). ولا شك أن لتجربة المتكلم أو ما يسميه لانقكار «عوامل سياقية» (Contextual Factors) [30] - أهمّها الاجتماعي والثقافي - مؤثرة في المتكلم والمخاطب معا - أو في مستعمل اللغة إجمالا - أثرا حاسما مع الذهن في اكتساب اللغة واستعمالها، وأن لمستعمل اللغة معرفة اتفاقية بها لأنها مشتركة بين الجماعة كلها رغم أن لكل فرد لهيجته(Idiolect)؛ ولا شك أيضا أن ذهن الفرد الذي يتم بواسطته التمثيل والمفهمة ذهن بشريّ لا يشتغل بمعزل عن ظواهر اشتغال الأذهان البشرية الأخرى، ولكن ذلك كلّه لا يمنع ذاتية الحدث اللغوي المؤدية الى ذاتيّة المفهمة.

ونرى أن هذه الخاصيّة الذاتيّة التي غلبت على الحدث اللغوي وعلى المعنى الذي يعد هو ذاته مفهمة قد بولغ في تغليبها مبالغة شديدة. فإن اللغة مؤسّسة قد أوجدتها الجماعة اللغويّة، وهي موجودة قبل أن يولد الفرد الذي يكتسبها اكتسابا حسب القواعد والقوانين التي تنظمها والتي تتقيد بها الجماعة اللغوية كلها حتى يستطيع أفرادها أن يَفهموا وأن يُفهِموا وأن يُمَفْهِموا. وإذن فهي لا تولد معه في موضع مّا من دماغه وراثية أو فطرية بل الذي يولد معه إنما هو استعداده الفطريّ لاكتسابها؛ وهذا يعني أيضا أن ما يستعمله طرفا التخاطب في عبارات أو مركبات معقدة إنما يمكن لهما استعماله وفهمه ومفهمته لأنه من المشترك بين الجماعة اللغويّة.

وما نذهب إليه إذن [31] هو أن للغة بعدا موضوعيا محضا تحدده المفردات ودلالاتها المتواضع عليها بين أفراد الجمعة اللغوية، والقواعد التي تحدد نمطية التركيب والدلالات السياقيّة التي تستفاد من الجمل؛ وأن لها بعدا ذاتيا شخصيا يحدده اختيار المتكلّم لأنواع الجمل والسياقات الايحائية التي يريد أن يعبر بها عنها وأنواع التنغيم (Intonation) التي يحملها إيّاها. على أن تحقق هذا البعد الذاتي رهين بتحقّق البعد الموضوعي لأن تأليف الجمل غير ممكن ما لم توجد المفردات بمعانيها المتفق عليها. ولا شك أن الفرد يستطيع أن يؤلف الجمل لكنه لا يستطيع أن يؤلف المعنى لأن المعنى حاصل قبل تأليف الجملة باعتباره

---

(30) Langacker (R.) : CBCS, pp. 234-236, 240-242

(31) ينظر : ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 84-87. وينظر أيضا : Descombes (Vincent) : Les Institutions du sens, Ed. de Minuit, Paris, 1996, pp. 332-333.

مستفادا من المفردات أو من التعابير الاصطلاحية الموجودة قبل تأليف الخمنة. ومن نمطية التأليف التي تحددها قوانين استعمال اللغة التركيبية. ولا شك أن لهذه الخاصيّة الموضوعية في استعمال اللغة أثرا حاسما في التخاطب والتفاهم والفهم والمفهمة، فإن المتخاطبين لا يفهم أحدهما الآخر ولا يتمثل أحدهما ما يقوله الآخر إلا لارتباط اللغة بالتواضع الجماعي الذي نجد أثره في ما سماه لانقكار «معرفة اتفاقية» (Conventional knowl-edge) باللغة (42).

ونستنتج مما تقدم:

(1) أن المفهمة لا تعد ذاتية إلا من حيث صلتها بذهن المُمَفهِم باعتباره الذي يجري العملية ذهنيا حسب ما أوتيَ من قدرة إدراكية وتمثلية، لكن المعاني - وهي موضوع المفهمة - لا تخرج عما استقر منها في ذهن المُمَفهِم مما توافقت عليه الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم، فإذا طابقنا بين المفهمة والمعنى أصبحت المفهمة ذاتها موضوعية.

(2) أن وجود طرفين يشتركان في التخاطب والتفاهم لتحصل المفهمة ليس شرطا ضروريا، لأن الفرد يمكن أن يمفهم بمفرده ما دام موضوع المفهمة مكونات النظامين الفرعيين المعجمي والنحوي، ومادامت المعرفة بهذه المكونات اتفاقية أو تواضعيّة، وما دام الغالب على الحدث اللغوي - إنتاجا وفهما - الموضوعية. وانتفاء الضرورة إلى وجود الطرفين في المفهمة يعني أنها ليست مقصورة على مفهمة البنى المستفادة من المعقدات أو المركبات التعبيرية، بل يمكن أن تكون في الوحدات المعجمية أيضا.

3 - 2. المفهمة في المعجم

3 - 2 - 1. المفهمة بين الفكر واللغة

والخلاصة التي نخرج بها مما سبق هي أن لمكونات المعجم - وهي الوحدات المعجمية - قابلية أن تُمَفْهَم أيضا. على أن هذا يقتضي منا تدقيق معنى المفهمة، وتحديد النطاق الذي تجرى فيه. أمّا من حيث المعنى فالمفهمة إجراء متأسس على التجريد (Abstraction)؛ فليست المفهمة إذن هي المعنى ذاته لأن المعنى خصبصة لصيقة بالوحدات المعجمية، وهو معنًى عامٌ إذا ارتبط بألفاظ اللغة العامة ومفهوم إذا ارتبط بالمصطلحات: الوحدات المعجمية المخصصة. والمفهمة لا تكون إلا إجراء أو عمية، وهو المعنى الذي يفيده الفعل (Conceptualiser) الفرنسي و(To Conceptualize) الانقليزي ومقابلهما العربي

(42) Langacker, CBCS, p. 232

«مَفْهَمَ»، وكلها أفعال متعدية معبرة عن الإحداث، ولذلك فإن مصادرها «Conceptualisation» و«Conceptualization» و«مَفْهَمَة» حاملة لمعنى الإحداث أيضا ولا تحمل معنى الخصيصة (propriété) التي ترتبط بالمعنى المعجمي أو المفهوم.

وإذن فإن المفهمة عملية أو إجراء. وهذا الاجراء يحدث في نطاقين :

(1) الأول هو الفكر. وتكون المفهمة فيه تجريدا لمحتوى موجود ما لتكوين مفهوم له. ويُنتهى إلى هذا المفهوم - مثل مفهوم شجرة - بالنظر في جملة الخصائص التي تكونه، أي التصوّر (Intension). فإنّ التصوّر هو جملة الخصائص التي تكون المفهوم. ويُنظَرُ في الخصائص إلى ما يجمع بينها أي ما يتشابه منها أو يتفق وليس إلى ما يفرق بينها، فإن علاقات الاختلاف تظهر الفروق بين مفهوم وآخر. ومفهوم الشجرة مثلا يتحدد من خلال الخصائص - الضروريّة أساسا - التي ينبغي توفرها في الموجود الذي يعرف بالشجرة قبل أن يعرف به أي قبل إطلاق التسمية عليه ؛ على أن هذا المفهوم نوعان : الأول هو مفهوم هذه الشجرة التي أراها أمامي وأدركها إدراكا حسّيا في واقعي الواقعي [33]، فهو إذن مفهوم شجرة بعينها: أراها فأرى فيها موجودا ذا خصائص بعينها : هو نبات قائم على ساق خشبية صلبة، جزؤها الاسفل عار بسيط؛ تعلوها فروع، وأغصان حاملة لأوراق خضر غير غامقة الخضرة، وثمر أصفر اللّون مدوّر. وهذا الموجود إمّا أن يكون مندرجا ضمن تجربتي، ومعرفتي بالكون، فأستطيع تجريد محتواه ومفهمتّه فيتولد في فكري عنه مفهوم «المشمشة» (Abricotier) مثلا، فيكون المفهوم مفردا خاصا بموجود بعينه، وإما ألا يكون مندرجا في تجربتي ومعرفتي بالكون لأني لم أره من قبل فلا أستطيع مفهمته مفهمة دقيقة، ولذلك فإن المفهوم الذي يتولد عنه في فكري لا يكون مفردا خاصا بموجود بعينه، بل يكون من نوع ثان هو مفهوم عام لا يخرج عن ربط الموجود الذي أراه بغيره من الموجودات التي تشبهه في كونها نباتات قائمة على سوق خشبيّة صلبة ذات أجزاء سفلى عارية بسيطة وتعلوها فروع وأغصان حاملة لأوراق. وإذن

(33) نستعمل مصطلح «الواقع الواقعي» (Réalité réelle) للدلالة على الواقع الحسي المدرك إدراكا مباشرا بالحس، ويقابله «الواقع الحقيقي» (Réalité vraie) للدلالة على الواقع الباطني الذي يدرك بالذهن - ينظر حولهما : ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص 118 ؛ وهما قريبان مما سماه هوسرل «واقعا طبيعيا» (Réalité physique) و«واقعا نفسيا» (Réalité psychologique) - ينظر : Husserl (Edmund) : Idées directrices pour une phénoménologie et une philosophie phénoménologique pures. Livre Troisième : La phénoménologie et les fondements des sciences, trad. fr. par D. Tiffeneau, PUF Paris, 1993, p. 169

فإن الموجودات التي تتوفر فيها هذه الخصائص تُمَفْهَمُ كلها مفهمة عامة إذ يتولد عن كل منها في الفكر مفهوم عام هو مفهوم الشجرة.

ويلاحظ إذن أن المفهمة تكون مفردة أو جزئية إذا كان المفهوم الحاصل ناتجا عن مجموعة الخصائص المكوّنة لتصور الموجود المُمَفْهَم، أي تصورّ موجود بعينه ؛ وأنها تكون عامة إذا كان المفهوم الحاصل ناتجا عن التعميم أو الماصَدَق (Extension)، والماصَدَقُ هو مجموع الأفراد أو الموضوعات أو الأنواع الداخلة تحت صنف أو كُلٍّ أو مقولة (Catégorie). وإذن فإن المفهمة إجراء يتولد عنه المفهوم في الفكر، فإذا تولد المفهوم في الفكر تَمَثَّلَهُ الذهن، ثم يعيّن لسانيا بأن يطلق عليه عنصر معجمي ما. والاختلاف في هذه المسألة كبير: هل تصلح عناصر كل المقولات المعجمية التامة - الاسم والفعل والصفة والظرف - للدلالة على المفاهيم أم أن مقولة واحدة فقط هي الأقدر على ذلك، وهي مقولة الاسم ؟ [34]. ونرى أن الأسماء أقدر على التعيين والإحالة، أي على تعيين الموجودات ذات الخصائص والإحالة إليها في تجربة الجماعة اللغوية [35]؛ وقد تقوم الصفات مقام الأسماء في التعيين والإحالة أيضا. **وما نود تأكيده بعد هذا هو أن المفهمة في هذا النطاق تحدث خارج اللغة، وأن الحدث اللغوي تال لعمل الفكر، وبهذا الاعتبار تكون اللغة ناشئة عن الفكر ويكون أصلها المفهمة باعتبارها إجرائيات تكوين المفاهيم.**

(2) والنطاق الثاني الذي تجرَى فيه المفهمة هو اللغة، والحديث عنه يقتضي تأكيد ما نبهنا إليه في الفقرة السابقة حول سبق المفهمة باعتبارها إجراء فكريا، أي تمثيلا مفهوميًا للغة، إذ يولد أو يوجد الموجود أولّا ثم يمفهم بأن يوضع له مفهومه ثم يطلق عليه الدليل اللغوي الذي يعبر به عنه أو يُعيّنه. على أن إطلاق الدليل اللغوي - وهو الوحدة المعجميّة، الاسمية أو الوصفية خاصة، التي يعبر بها عن الموجود المُمَفهم بالفكر - مرحلة نهائية تالية لمرحلة أخرى تالية بدورها للتمثيل المفهومي، هي التمثيل الدلالي. وكما أن التمثيل المفهومي نتاج للمفهمة الفكرية فإن التمثيل الدلالي نتاج للمفهمة اللغويّة، على أن هذا الانفصال

---

(34) كل المقولات (الاسم والفعل والصفة والظرف والأداة) صالحة حسب لانقكار وطالمي للمفهمة. وقد تنزل الفعل والظرف والأداة في عمل طالمي منزلة مهمة، أما لانقكار فقد أعطى الاسم دورا مهما في تعيين الموجودات أو الاشياء (Things) ولكنه قد سوّاه ببقية المقولات في المفهمة، وهو يرى أن مقولة الفعل تُعيّن العمليات أو الاجراءات (processes) وأن مقولات الصفة والظرف والأداة تُعيّن العلاقات اللازمنية (Atemporal relations) - ينظر : Langacker : FCG. 1/ 183-274.

(35) ينظر أيضا : Issackaroff (Michael) et Madrid (Lelia) : De la pensée au langage. Ed. José Corti. Paris. 1995, pp. 16-17

الظاهر في التتالي بين التمثيلين المفهومي والدلالي لا يدل على عدم التكامل بينهما. ذلك أن المفهمة ذات بعدين متكاملين :

(1) بعد نفسي عرفاني يتمثل في المفهمة باعتبارها إجراء تكوّن به المفاهيم، ولهذا البعد صلة وثيقة بواقع المتكلم الحقيقي، والناتج عنه هو التمثيل المفهومي (Conceptual Representation) الذي يشمل المفاهيم المفردة أو الجزئية والمفاهيم العامة أو الكلية على السواء.

(2) بعد لغويّ لسانيّ يتمثل في المفهمة باعتبارها إجراء تُبْنَى به المعاني. ولهذا البعد صلة وثيقة بواقع المتكلم الواقعي. والناتج عنه هو التمثيل الدلالي (Semantic Representa-tion). وهذا التمثيل الدلالي يحدث داخل اللغة وليس داخل الفكر. وهو لا يحدث داخل اللغة إلا إذا مُفْهِمَ الموجود داخل الفكر. فاذا مُفْهِمَ نشطت ملكة المتكلم اللغوية للتعيين، أي للتسمية. ولا يحصل التعيين إلا إذا تَمثل المتكلم العلاقة المرجعية بين الاسم والمسمّى. وتتحكم في ذلك التمثيل معرفة المتكلم بالموجودات من حيث هي كيانات تدرك حسب درجة مَوْضَعَتِها أو مَوْضَعَتِه لها في واقعه الواقعي، وتستوي في ذلك الموجودات المنتمية إلى الواقع الواقعي - وهي الموجودات الحسية مثل أعيان المواليد - والموجودات المنتمية إلى الواقع الحقيقي وهي المجردات التي يدركها بعقله، سواء كانت ذهنية خالصة - مثل الحرية والحب والصدق والكذب - أو كانت متخيلة -مثل «الملائكة» و«الشياطين»- لأنها موجودة خارج نطاق حواسه. وهذه الموجودات كلها لا تُمثّل مفهوميا أو دلاليا إلا إذا موضعها المفهم في حيّز ما من واقعه الواقعي لتكتسب الوجود، فإذا اكتسبت وجودها مُثِّلَتْ مفهوميا خارج اللغة ثم مُثّلت دلاليا داخلها.

3 - 2 - 2. المفهمة و«التحوّل» في المعجم :

وأهم ما تتأسس عليه المفهمة في المعجم الانتقال أو التحول (Transformation)[66]. ويقوم التحول على التجريد (Abstraction)، ويقوم التجريد ذاته على ثلاث مراحل هي : (1) التجزئة (Segmentation)؛ (2) التفريق (Différenciation)؛ (3) التحديد (Identification). والتجزئة والتفريق متلازمان لأن الأولى هي فصل عناصر الجزء بعضها عن بعض ؛ وأما التفريق فهو إيجاد الفروق التي تجعل عنصرا ما يختلف عن غيره من

(66) تنظر حول مفهوم التحول ونماذج من تطبيقاته وخاصة تحوّل اسم العلم الى اسم عام : المرجع السابق (في التعليق السابق). ص ص 56-61.

العناصر.

وأهم مظاهر التحول في المعجم ثلاثة، هي :

(1) التحول ضمن المقولة الواحدة من نوع الى نوع. ومن أهم أمثلتها تحول اسم العَلَم الى اسم عامّ أو تحول الاسم العامّ الى اسم عَلَم : ومن أمثلة تحول اسم العَلَم الى اسم عامّ إطلاق أسماء أشخاص على مآكل (مثل سندويتش من Sandwich)، أو نقود (مثل لويز من Louis)، أو إطلاق أسماء مدن على أنواع من الخمور (مثل بوردو من Bordeaux)؛ ومن أمثلة تحول الاسم العامّ إلى اسم علم إطلاق «الزيتونة» على جامع بعينه هو جامع الزيتونة بتونس؛ و«الرباط» - وهو مكان المرابطة عامّة - على مدينة بعينها هي المدينة المغربية المعروفة.

(2) التحوّل من مقولة إلى أخرى : وهذا المظهر من التحول كثير الحدوث في المعجم، ومن أمثلته :

أ - التحول من الصفة إلى الاسم : ومثاله إطلاق صفة «محمد» على اسم العلم من الذكور، و«سعيدة» على اسم العلم من الاناث.

ب - التحول من الاسم الى الصفة : ومثاله استعمال «عَدْلٌ» - وهو اسم - صفة في مثل «قاضٍ عَدْلٌ»، و«حَرَجٌ» - وهو مصْدَرُ «حَرِجَ»، أي »ضاقَ» - صفة لما كان شديد الضيق، ولذلك أطلق على الغيضة الملتفّة من الشجر لا يقدر أحد على النّفاذ فيها.

ج - التحول من الفعل الى الاسم : ومثاله استعمال «يزيد» و«يحمد» و«يشكر» و«تغلب» أسماء أعلام.

والظاهرة منتشرة في اللغتين الفرنسية والانقليزية. أما الفرنسية فإن أفعالا كثيرة فيها قد تطورت عبر التاريخ من مقولة الفعل إلى مقولة الاسم فاستعملت أسماء مثلما تستعمل أفعالا. ومن أمثلتها «aller» بمعنى «الذهاب» في مثل قولهم «L'aller et le retour» أي «الذهاب والإياب» ؛ و«boire» أي الشرب، و«manger» أي الأكل، في مثل قولهم «En perdre le boire et le manger» أي «شغله الأمر حتى أنساه الشرب والأكل» ؛ و«dire» في مثل قولهم «Selon le dire des témoins». أي «حسب قول الشهود». وأمّا اللغة الانقليزية فإن هذا الانتقال يحدث فيها باطراد لأن مقولتي الفعل والاسم فيها لا يفرّق بينهما صرفيّا تفريقا ظاهرا لأن صيغة الفعل هي صيغة الاسم ولا يفرق بينهما الا باستعمال

المحددات (Déterminants)، ومن أمثلة الظاهرة فيها تحوّل «to look» أي «نظر» إلى «the look» أي «المنظر»؛ وتحوّل «to move» أي «نقل، حرّك»، إلى «the move» وهو «الانتقال من مكان إلى آخر» ؛ وتحول «to burn» أي «أحْرَقَ» إلى «a burn» وهو «الحرْق».

د - التحوّل من الاسم إلى الفعل : وهذا النوع من التحوّل ليس «مباشرا» في العربية بل هو يحدث بالاشتقاق بتوليد وحدات معجمية فعلية من وحدات اسمية، ومن أمثلته «أنفَهُ»، أي «ضرَبَ أنفَه»، من «أنْفٌ»؛ و«طَحَلَهُ» أي «أصابَ طحَالَهُ» من «طحَالٌ»؛ و«كَبَدَهُ» أي «أصاب كَبِده» من «كبدٌ». وهذا التحوّل «غير المباشر» نفسه يكثر في الفرنسية، ومن أمثلته توليد «façonner» أي «شكّل» و«صَاغَ» من «façon»، وهو «المنوال» أو الطريقة» ؛ و«mimer»، أي «مَثّلَ إيماءً دون صوت» من «mime» وهي «الإيمائية» و«serpenter» أي تلوّى، و«تعرّج» من «serpent» وهو «الحيَّة» من الزّواحف. وقد عددنا هذا التحوّل «غير مباشر» لأنه يتم بعد إدخال تغيير على «الدّال» في المفردة المولدة. وأما اللغة الانقليزية فان التحوّل «المباشر» فيها من الاسم إلى الفعل كثير؛ وهو يرجع الى السبب نفسه المحدث للتحول من الفعل الى الاسم، ومن أمثلته فيها فعل «to tunnel» ومعناه «حفَرَ نفقًا» من «tunnel» وهو «النفق»، و«to plaster» أي «جصّصَ» من «plaster» وهو «الجصّ»، و«to ape» أي «قلّد كالقرد»، من «ape» وهو «ضرب من القردة» (37).

هـ - التحول من الاسم الى الاداة : ومثاله المشهور في العربيّة «ليْسَ»، فإن أصلها من «الليس» وهو «اللاوجود».

(3) التحول من الجملة إلى المفردة : وهذا من قواعد التوليد الصرفيّة، والحاصل منه هو ما نسميه «معجمة» (Lexicalisation) ويسميه القدماء والمحدثون «نَحْتًا»، والفرق بينهما كبير لان النحت يكون بصوغ وحدة معجمية بسيطة من وحدتين بسيطتين، إمّا بحذف بعض العناصر الصوتية (مثل «عبشميّ» من «عبد شمس» و«عبدري» من «عبد الدار»)، وإمّا بعدم الحذف إذا كان أحد العنصرين أداة (ومثاله «لامبالاة» و«لا أدرية»).

---

(37) ينظر حول «التحول المعجمي» في اللغة الانقليزية Jean Tournier : Précis de lexicologie anglaise; 3ème éd., Nathan, Paris, 1993, pp. 94-107، وقد سمّى الظاهرة «Conversion» وعرفها (ص 94) بانها «تحويل مفردة من مقولة معجمية الى أخرى دون إدخال تغيير على الدال (Signifiant)».

وأما المعجمة فتكون بصوغ وحدة بسيطة من جملة، ومن أمثلتها «بسمل» من «باسم الله» و«حمدل» من «الحمد لله» و«وَشْحَلَ» في العربيّة التونسية، أي سأله عن حاله، من عبارة «وَاشْ حَالَك» [38].

ويلاحظ أن للمفهمة دورا مهما في التوليد المعجمي بالاشتقاق إذ الاشتقاق هو توليد مفردة من مفردة أخرى توليدا شكليا في جوهره لكنه لا يتم الا بمفهمة دلالية ؛ ثم إن للمفهمة دورا مهما أيضا في التوليد الدلالي بالمجاز وبالترجمة الحرفية، فإن تعميم الخاص أو تخصيص العام في المجاز مظهران من التحول الدلالي المتأسس على التجريد. وكذلك نقل معنى ما أو مفهوم ما من لغة مصْدَر إلى لغة مَوْرِد نقْلاً حرفيا (وهذا كثير الحدوث في المصطلحات العلمية والفنية) إنما يحصل بالانتقال من المعنى في اللغة المصدر الى المعنى في اللغة المورد بعد تمثل المعنين دلاليًا والمطابقة بينهما.

4 - الخاتمـــة :

لقد كانت الغاية الأساسية من البحث الذي قدّمنا عن «المفهمة في المعجم» أن نثبت قابلية الوحدات المكوّنة للمعجم - وهو نظام اللغة الفرعي الأوّل - للمفهمة، مثلها في ذلك مثل ما سمّاه ليونار طالمي «المعقدات المفهوميّة» و«المركّبات النحويّة» وسمّاه رونالد لانقكار «العبارات المعقّدة»، وقد قدّمت كلّها باعتبارها من مكوّنات النحو، نظام اللغة الفرعيّ الثاني.

فلقد غلّب في تحليل اللسانيّين العرفانيّين للدلالة العرفانيّة الانطلاقُ من «الجملة» باعتبارها أقدر على حمل تلك «المركبات» و«المعقدات» و«العبارات»، إضافة إلى ما بين الجملة (Sentence) والعبارة (Expression) من العلاقة [39]. بل إن من العرفانيين من يذهب مذهبا فيه شطط كبير في تغليب «الجملة» ونفي استقلال وحدات المعجم عنها [40].

(38) ينظر حول المعجمة والفرق بينها وبين النحت : ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 153-156.

(39) ينظر : R. Langacker : FCG, p. 489

(40) ينظر مثلا : George Lakoff : Women, Fire and Dangerous Things. What Categories Reveal about the Mind. The University of Chicago Press. Chicago and London. 1987. pp. 509-510. ويخرج ليكوف من علاقة المعجم بالتركيب النحوي موقفًا صارمًا، وخاصة من المعاني المعجمية. فهو ينفي نفيا باتا ما تقره «نظريات نحوية حديثة كثيرة حول افتراض الاستقلال المعجمي (The Lexical Independence Hypothesis)» القائم على اعتبار «معاني المفردات مستقلة عن أي تركيب نحوي ترد فيه»، وقد استدل على خطإ هذا الافتراض بتحليل مثالين من «أسماء» الإشارة - وهي في نظرنا من الأدوات (Particules) - هما "There" (هناك) و"Here" (هنا) : نفسه، ص ص 509 - 517. وليست الأدوات مما يصلح للاحتجاج به على خطإ الافتراض المذكور.

وقد ناقشنا في البحث المنطلقات النظرية التي اعتمدت لتغليب الجملة وما يتصل بها من مركبات ومعقّدات في المفهمة وأهمها (1) تأليفية الدلالة ؛ (2) ذاتيّة المفهمة. وقد بينّا من خلال تحليلنا لما نسميه «خصيصة التفرّد» في الوحدة المعجميّة - وخاصة لخصيصة التفرد الدلالي - :

(1) أنّ «الدلالة الجُمليّة» التي تتأسس عليها الدلالة التأليفية ليست إلاّ جزءا من الدلالة المعجميّة وليست الدلالة المعجميّة كلّها أو الخاصيّة الأساسية فيها.

(2) أن للغة بعدا موضوعيا محضا تحدّده وحدات المعجم ومعانيها المتواضع عليها بين أفراد الجماعة اللغويّة، وأن لهذا البعد الموضوعي أثرا حاسما :

(أ) في تأليف الجمل، لأن ذلك التأليف غير ممكن ما لم توجد وحدات المعجم بمعانيها المتفق عليها؛

(ب) في التخاطب والتفاهم والفهم، ومن ثمّ في المفهمة ذاتها؛

(ج) في مفهمة الفرد - دون حاجة إلى طرف ثان يشاركه - لمكوّنات النظامين الفرعيّين، النحوي والمعجمي، أي المركبات أو المعقّدات أو العبارات، ووحدات المعجم.

على أن المفهمة في اللّغة مرحلة تالية للمفهمة في الفكر، والمفهمة في الفكر إجراء تكوّن به المفاهيم وينتج عنه التمثيل المفهومي ؛ وهي في اللّغة إجراء تبْنى به المعاني وينتج عنه التمثيل الدلاليّ الذي يسبق التعيين أو التسمية في المعجم. لكن للمفهمة في المعجم - إضافة إلى بعدها الدلالي العرفاني - بعدا معجميّا لسانيّا يتمثل في «الانتقال» أو «التحوّل» داخل نظام المعجم ذاته، وهو مظهر لساني يصل المفهمة بـ «المقْوَلة» (Catégorisation)، لان التحوّل «مَقُولي» أساسا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتوليد المعجميّ، وهذا باب جديد في البحث المعجمي يستحقّ أن يولى العناية.

إبراهيم بن مراد
كلية الآداب بمنوبة

المعنى وأقسام الكلم

في التراث النحويّ العربيّ

رمزي منير بعلبكي

من أشهر أبيات ألفيّة ابن مالك هذا البيت الذي يرد في مبحثها الأوّل، باب الكلام وما يتألّف منه :

بالجرّ والتنوين والنّدا وألْ ومُسْنَد للاسم تمييزٌ حَصَلْ

فهذا البيت من أكثر أبيات الألفية تردّدًا على ألسنة المشتغلين بالنحو، علاوةً على أنه معتمَدُ كثيرٍ من واضعي كتب النحو المدرسيّة، يتّخذونه مصدرًا موثوقًا في حدّ الاسم. وليس قصدُنا في هذا المقام أن ننظر في صُلوح كلام ابن مالك - أو غيره من النحويّين - حدًّا للاسم على ما تقتضيه أصول الحدود؛ فقد أغنانا عن ذلك نحاةٌ تصدّوا لحدود رسَمَها من سبَقهم، سواءٌ في ذلك الاسم والفعل والحرف[1]، بَلْهَ ما نبّه عليه نفرٌ من المُحْدَثين[2] ممّن عُني بنقد القسمة الثلاثية للكلام أو اقترح لها بدائل قد تُسعف - بسبب من تنويع الأقسام تنويعًا أكبر - على تجاوز بعض من الاضطراب والتخليط اللذين نتجا عن هذه القسمة، القابلة بطبيعتها ألا تنماز أنواعها وأن تتداخل مكوّناتُ كل نوع تداخلاً يمتنع معه التفرقةُ الحاسمة بينها فيمتنع الحدُّ الصحيح لأيٍّ منها. بل قصدُنا أن ننظر في المعايير التي استند إليها النحويّون في التمييز بين أقسام الكلم كافةً وأن نبيّن أيّ موقع يقع المعنى عندهم بين تلك المعايير. وهذا

---

(1) انظر مثلاً ما ذكره الزجاجيّ في «باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف»، في الإيضاح ص 48-53، وابن فارس في «باب أقسام الكلام» في الصاحبيّ ص 82-86، وما توسّع فيه البطليوسيّ في إصلاح الخلل ص 6-11. ومن شديد نقد البطليوسي اضطرابَ النحويّين في هذا الباب قولُه : «إن العجب ليطول من قوم يعتقدون مثل هذه الأشياء حدودًا، وهم أئمة مشهورون! ولو سمعنا ذلك ولم نره منصوصًا عليه لما صدّقناه؛ فيجب أن يقال فيها : إنها رسوم سلكوا بها مسلك التقريب، لا حدود» (إصلاح الخلل ص 10).

(2) من هؤلاء مهدي المخزومي (في النحو العربي ص 45 وما بعدها)، وتمّام حسّان (اللغة العربية معناها ومبناها ص 86-132)، وفؤاد ترزي (في أصول اللغة والنحو ص 130-150)، ومجمل كتاب فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي.

موضوع القسم الأول من البحث. وإلى ذلك سوف نعمد -في البحث عن دور المعنى خارج نظريّة النحو التقليديّة- إلى تخصيص القسمين الثاني والثالث من البحث لدراسة موقفين بارزين يخالفان بعض أحكام النظريّة التقليديّة ويجعلان المعنى عمادَهما في تقسيم الكلام، أعني بالأوّل مجموع ما أورده المشتغلون بعلم الوضع في هذه المسألة؛ وبالثاني مجموع آراء عَلَمٍ فذّ من أعلام النحاة، وهو أبو القاسم السهيليّ (المتوفَّى عام 581 هـ)، ففيها من الخروج على إجماع أهل الصنعة ومن العناية بالمعنى في تفسير الظواهر النحويّة وتأويل التراكيب ما يتعيّن إنعام النظر فيه والوقوف على مُراد صاحبه منه باعتباره ظاهرةً فريدة في تاريخ الفكر النحويّ العربيّ. ومع أن السهيلي أحدثُ زمنًا من الوضعيّين فقد اخترنا أن نقدّم دراستهم عليه في هذا البحث لأن آراءهم تمثّل نهجًا مستمرًّا في التأليف اللغويّ، خلافًا لآرائه التي لم تَحْظَ بمثل هذا الاستمرار.

أوّلا : في النظريّة النحويّة التقليديّة :

الراجح أن سيبويه (المتوفّى عام 177 هـ) هو الذي أرسى القسمة الثلاثيّة للكلام[3]، ولسنا نعرف أنه قد سُبِق إلى محاولة التفرقة بين أقسام الكلام الثلاثة بوضع حدٍّ، أو ما يشبه الحدّ، لكلّ منها. وقد صدّر كتابَه بذكر أقسام الكلم في باب أسماه «علم ما الكلم من العربيّة» إدراكًا منه لأوّليّة هذا المبحث الذي عليه ينبني ما لا يكاد يُحصر من الأحكام النحويّة. وإذ إن لمادّة الكتاب وآراء واضعه أثرًا كبيرًا في تكوين النظريّة النحويّة العربيّة، يحسن بنا ذكرُ ما أورده سيبويه في هذا الباب تمهيدًا لتعقّبنا أثره في النحويّين بعده : «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم رجلٌ وفَرَس وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع. . . وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثُمّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحو هذا»[4]

(3) لا يعنينا في هذا الموضع أن يكون سيبويه -وسائر النحاة- قد تأثّروا بالنحو اليونانيّ أو لم يتأثّروا به في قسمتهم الكلام، فذاك مبحث آخر ليس في نيّتنا أن نخوض فيه هنا. ويمكن الرجوع إلى كتاب Versteegh (1977) الذي يبسط فيه نظريته عن تأثّر نحاة العرب بالنحو اليوناني، وإلى ردّ تروبو (1988) عليه في مسألة أقسام الكلام تحديدًا («نشأة النحو العربي» ص 120-128). وانظر أيضا : «نظرة جديدة في قضيّة أقسام الكلم» ص 40 وما بعدها.

(4) الكتاب 1/2.

وسواءٌ أكان ما ذكره سيبويه في كلٍّ من هذه الأقسام الثلاثة واقعًا في حيّز الحدّ أم لا(5) - وهو أمرٌ ألزمنا نفسنا عدم الخوض فيه- فاللافت في النص بجملته التفاوتُ بين المعايير التي استند إليها سيبويه في شروحه الأقسام الثلاثة، أو القسمين الأخيرين فحسب، باعتبار كلامه عن الاسم لا يعدو، على حدّ قول ابن فارس، أن يكون تمثيلاً (6)، وإن كنّا نميل إلى الاعتقاد بأنه قد جعل معيار الاسم صرفيًا، لا نحويًا، بدليل أنه مثّل عليه بكلمات غير منظومة في سياق، وبأنه أدخل في حُسبانه معنى المفردة على ما يوحي به تنويعه أمثلته الثلاثة بين عاقل وغير عاقل من حيوان وجماد. أما الفعل فقد حكّم فيه سيبويه، في المقام الأول، معيار المعنى لجهة دلالته على الزمن، ولم يغفل المعيار الصرفيّ إذ ذكر أن له أبنية كثيرة يميَّز بها. وأما الحرف فلم يذكر فيه سوى المعيار المعنويّ مكتفيًا بالتمثيل عليه وبنفي كونه اسمًا أو فعلاً على ما رَسَمَهَ في ذينك القسمين السابقين. والذي يعنينا في هذا البحث -وتحديدًا في جزئه هذا المخصَّصِ للنظرية النحويّة التقليديّة- أمورٌ ثلاثة سوف يتبيّن في بقيّة البحث سببُ إفرادنا لها دون سائر ما يستحقّ الدرس والتمحيص. وهذه الأمور هي التالية :

(1) أن سيبويه لم يلتزم، في الأقسام الثلاثة جميعًا، معيارًا واحدًا، صرفيًا كان أم نحويًا أم معنويًا، فيكونَ معيارًا مشتركًا بينها يحكَّم للتفرقة بين كل قسم وما عداه.

(2) أنه قد اعتمد في نصّه معيارين أساسيّين في معرض تفرقته بين أقسام الكلام، وهما المعيار الصرفيّ والمعيار المعنويّ أو الدلاليّ، ولم يستخدم ما يمكن أن يصنَّف معيارًا نحويًا أو تركيبيًا (7).

(3) أن «حَدَّهُ» الحرفَ -على اقتضابه ونزعته إلى النفي لا إلى الإثبات-

---

(5) انظر دراسة Suleiman (1996) التي يحلّل فيها باب «علم ما الكلم من العربيّة» في كتاب سيبويه، ولا سيما من حيث طبيعتُه المنطقيّة والمسلّمات التي يتضمّنها.

(6) في عبارة ابن فارس : «وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد» (الصاحبي ص 52). وانظر قول الزجاجيّ : «وأمّا سيبويه فلم يحدّ الاسم حدًّا يفصله عن غيره، ولكنّه مثّله فقال . . . .» (الإيضاح ص 40)، وقول ابن الأنباري : «وإنّما اكتفى فيه بالمثال» (أسرار العربيّة ص 10).

(7) نفترض في هذا البحث أن أنواع المعايير التي تصحّ في التفرقة بين أقسام الكلم هي المعايير الشكليّة (أي الصرفيّة)، والتركيبيّة (أي النحويّة)، والمعنويّة (أي الدلاليّة). وهذا الافتراض هو الأكثر شيوعًا في الدراسات اللغويّة التقليديّة، وإن يكن في الدراسات اللسانيّة الحديثة، عند البنيويّين والتوليديّين مثلاً، نزعة إلى الخروج عن هذه القسمة التقليديّة.

يتضمّن معيارًا معنويًّا، [illegible] أن [illegible] أن المعنى كامن في الحرف، وذلك لعدم نصّه على عكس ذلك. ومدار المسألة أن معظم النحاة المتأخّرين لم يتّبعوا ما في نصّ سيبويه خلافًا لعادتهم[8]، إذ يكاد إجماعهم ينعقد على أن للحرف معنى في غيره لا في نفسه، على ما سنبيّن في موضع لاحق[9].

وإن كان متأخّرو النحاة قد خالفوا سيبويه في مكمن معنى الحرف، فإنهم قد اتّبعوه بما يشبه الإجماع في كون القسمة ثلاثيّة[10]، واتّبعوه أيضًا في أن شروح حدودهم تضمّنت معايير صرفيّة ومعايير معنويّة كالتي جاءت في كلامه الذي صدّر به كتابه[11]. إلا أننا نقع في تاريخ النحو العربيّ على تطوّرين بارزين في مقاربة أقسام الكلم، يتعلّق أوّلهما بأوّل الأمور الثلاثة التي أدرجناها أعلاه؛ ويتعلّق ثانيهما بثالث تلك الأمور، وسوف نرجئ البحث فيه إلى ما بعد ذكرنا التطوّر الأوّل وما بعد استعراضنا -استيفاءً للأمر الثاني- أنواع المعايير التي استخدمها النحاة في حدود أقسام الكلم. وسوف نحاول أن نبيّن أنّ النظريّة النحويّة التقليديّة، وإن لم تُغفل المعنى في باب أقسام الكلم،

---

(8) للتوسّع في أحد أبواب النحو الكبرى التي يبدو أن متأخّري النحاة لم يتبعوا فيه سيبويه بل استقلّوا عنه استقلالاً بيّنًا، انظر دراسة Baalbaki (2001) عن باب الفاء التي يُنصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة، وبخاصة ص 202-206.

(9) للتوسّع في مفهوم الحرف وعلاقته بالمعنى، انظر Gully (1995)، وبخاصة الفصل الخامس، ص 116 وما بعدها.

(10) ذكر السيوطيّ أن أبا جعفر بن صابر زاد قسمًا رابعًا سمّاه «الخالفة»، وهو اسم الفعل، ولسنا نعلم أنه توبع فيما ذهب إليه. انظر: الأشباه والنظائر 3/2، والهمع 2/105. وإلى ذلك يُشعرنا استخدامُهم مصطلحات من مثل «الحرف المشبّه بالفعل» و«اسم الفعل» أنهم حاولوا، من خلال الالتزام بالقسمة الثلاثيّة، أن يبتدعوا مخارج تعوّض عن محدوديّة تلك القسمة واشتمال أحد مكوّناتها -وهو الاسم- على أسماء العلم والضمائر والصفات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، وما إلى ذلك مما يجعل حدّ الاسم متعذّرًا إذا كان المراد أن يصحّ في جميع تلك المكوّنات.

(11) من الملاحظ أن النحويّين، رغم المعايير التي اعتمدوها في التفرقة بين أقسام الكلم الثلاثة، استطاعوا أن يُضفوا مرونة كبيرة على القسمة الثلاثيّة عندما أقرّوا بمبدأ انتقال الكلمة من قسم إلى آخر. من ذلك قولهم إن «على» و«عن» -وهما في الأصل حرفان- قد تكونان اسمين إذا وليهما اسم، نحو: من على كذا، أو من عن كذا (أمالي ابن الشجري 2/228-229؛ وقارن أوضح المسالك 3/53 و56-57)؛ ومنه أيضًا أن الكاف قد تكون حرفيّة -وهو الأصل- وقد تكون اسميّة إذا كانت بمعنى مثل (الكتاب 1/13 و203، والمقتضب 4/130-142). ولا ريب أن اختلاف اللهجات قد ألجأهم إلى القول بتحوّل انتماء اللفظ إلى أحد الأقسام الثلاثة، ولذا نرى أنهم جعلوا «خلا» و«حاشا» فعلين أو حرفين (رصف المباني ص 178-180 و185-186)، و«لعلّ» و«متى» حرفين مشبّهين بالفعل أو حرفي جرّ (شرح ابن عقيل ص 301-302، وشرح الأشموني 2/274)، و«مذ» و«منذ» اسمين أو حرفين (أسرار العربيّة ص 270-274). وانظر أيضًا Baalbaki (1995) للتوسّع في نقل النحويّين للألفاظ من قسم كلاميّ إلى آخر، وعلاقة ذلك بالنظريّة النحويّة بمجملها.

لم تُوله العناية والاهتمام على نحو مطرد، أو لم تستثمره إلى مداه الأقصى خلافًا لما نقع عليه في علم الوضع أو في آراء السهيليّ في المبحث نفسه.

أمّا التطوّر الأوّل الذي يستوقف الباحث فكلام ابن السرّاج (المتوفى سنة 316 هـ) في مَطالع كتابه «الأصول في النحو» : «ولمّا كنتُ لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلّم، احتجتُ إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلّم : فالاسم تخصّه أشياء يُعتبر بها، منها أن يقال : إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك : عمرو منطلقٌ، وقام بكرٌ ؛ والفعل ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك : أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثًا عن الأخ، ولا يجوز أن تقول : ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس ؛ [و] الحروف ما لا يجوز أن يُخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرًا نحو : من وإلى»[12]. وكأنّ ابن السرّاج قد استشعر الحاجة إلى معيار واحد تُعرض عليه أقسامُ الكلم الثلاثةُ، ووجد في الإخبار معيارًا نحويًا تركيبيًا يصحّ الاستناد إليه في التفرقة بين الأقسام جميعًا[13]. ولا ريب أن اختيار ابن السرّاج هذا المعيار كان موفّقًا من ناحية أخرى، وهي أنّ الإخبار، أو الإسناد، هو عماد الجملة بنوعيها وأنه أساس تركيب الكلم ونظمه، فتحكيمُه في أقسام الكلم جاء منسجمًا مع أهميّته في سائر أقسام النظريّة النحويّة، ومصداقًا لقول من قال : «مازال النحو مجنونًا حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله»[14]، ذلك أنه -فيما نعلم- أوّل من حكّم معيارًا واحدًا في الأقسام الثلاثة فاطّرد النظر فيها، وبعد أن اطمأنّ إلى ذلك ذكر علامات يُعرف بها كل قسم فجاءت تلك العلاماتُ تعزّز حكمًا قد ثبت واستقرّ. وجليٌّ أن ما حدا بابن السرّاج إلى توحيد المعيار إنما هو تقريبه على المتعلّم[15]، وهو إقرار منه بأن اختلاف المعايير -على ما صنع

---

(12) الأصول في النحو 1/ 37.

(13) لعل الأخفش الأوسط (المتوفى سنة 215 هـ) هو أوّل من جعل الإخبار معيارًا في حدّ واحد من أقسام الكلم، وهو الاسم، إذ نقل عنه الزجاجيّ أنه قال : «الاسم ما جاز فيه نفعني وضرّني»، أي أن الاسم ما جاز أن يُسند إليه أو يُخبَر عنه ؛ انظر : الإيضاح في علل النحو ص 49.

(14) انظر : معجم الأدباء ص 2536، وبغية الوعاة 1/ 109.

(15) من الملاحظ أيضًا أن ابن السرّاج في كتابه «الموجز في النحو» (ص 27)، وهو كتاب تعليميّ في المقام الأوّل، أورد الفكرة نفسها على نحوٍ مختصر جاعلاً الإخبار فيصلَ التفرقة بين الأقسام الثلاثة : «فالاسم ما جاز أن تُخبر عنه نحو : عمرو منطلق، ورجل في الدار ؛ والفعل ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه، وما أمرت به . . . ؛ والحرف ما لا يجوز أن يكون خبرًا ولا يُخبر عنه . .

متقدّمو النحاة- يفضي إلى اضطراب وتعقيد غير مسوغين.

إلا أن صنيع ابن السرّاج لم يَلْقَ صدى كبيرًا عند النحاة بعده[16]، فظلّ اختلاف المعايير غالبًا على تناولهم أقسام الكلم الثلاثة، حتى في المؤلّفات التي وُضعت لغرض تعليميّ. ومؤدّى ذلك أن المعنى لم يحظ بأن يكون معيارًا أوحد يفصل بين أقسام الكلم ويكون الضابط لما يدخل تحت كلٍّ منها، على نحو ما كان الإخبار في مذهب ابن السرّاج. نعم، لقد انتهت النظريّة النحويّة إلى التفرقة بين الاسم والفعل والحرف من حيث دلالة كلٍّ على المعنى، فالاسم «ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرَّدة من الاقتران»، والفعل «ما دلّ على اقتران حدث بزمان»، والحرف «ما دلّ على معنى في غيره»[17]، إلا أن علامات كل قسم أو سماته التركيبيّة ما تلبث -حتى عند من أثبت المعنى في حدِّ كلٍّ قسم- أن تُلحق بذكر المعنى وتدخل في الحدّ، كأن تُلحق العبارة الخاصّة بالحرف بقيد من مثل : «ومن ثمّ لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه»[18] فيدخل التركيبُ شريكًا للمعنى في حدّ الحرف، مثلاً.

وأما الأمر الثاني الذي ألمحنا إليه أعلاه، وهو أن سيبويه قد اعتمد في تفرقته بين أقسام الكلم معايير صرفيّة وأخرى معنويّة، فقد وسّعه مَن بعده بإضافة معايير نحويّة، كما مرّ، وبالتوسّع في المعايير المعنويّة أو الدلاليّة. إلا أن نصيب المعايير المعنويّة ظلّ دون نصيب المعاني الصرفية، ودون نصيب المعايير النحويّة على وجه الخصوص[19]. وليس أدلّ على ذلك من أن

---

(16) ممّن تابع ابنَ السرّاج في جعل الإخبار معيارًا مشتركًا بين الأقسام الثلاثة ابن مُعْط في قوله «إن المنطوق به إما أن يدلّ على معنى يصحّ الإخبار عنه وهو الاسم، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما أن لا يصحّ الإخبار عنه ولا به وهو الحرف» (الأشباه والنظائر 2/3 ؛ وانظر أيضًا : التفسير الكبير 1/32-33). ويبدو أن الاحتكام إلى المنطق قد أسهم في تجنُّب كثير من النحاة القولَ بهذا المعيار المشترك، وذلك أن ثمّة، من الناحية النظريّة، قسمًا رابعًا هو ما يُخبر عنه لا به، وهو قسم غير واقع وإن كان مما يفترضه التوازي بين الأقسام. انظر هذا الاستدلال في كلام ابن إياز كما نقله السيوطي (الأشباه والنظائر 2/3)، وقارن Guillaume (1988)، ص [illegible]. ومما يمكن أن يوازَى به في هذا المجال إسنادُ الأسماء فهو، بخلاف الإسناد في أقسام الكلام الثلاثة نفسها، على أربعة أقسام تستنفد الاحتمالات المنطقيّة جميعًا : «قسم يسند إليه وهو الغالب، وقسم لا يُسند ولا يُسند إليه كالظروف ... وقسم يُسند ولا يُسند إليه كأسماء الأفعال، وقسم يسند إليه ولا يسند كالتاء من ضربتُ ...» (الأشباه والنظائر 2/4-5).

(17) انظر العبارات الثلاث هذه في شرح المفصَّل 1/22 و7/2 و8/2 على التوالي.

(18) شرح المفصَّل 8/2.

(19) يحسن التنبيه على أننا، طلبًا للتسهيل وتجنُّبًا لإعادة النظر في النصوص النحويّة التي نثبتها هنا، نتبع النحويين في تفرقتهم بين الصرفيّ والنحويّ وإن كنا نرى أن هذه التفرقة، على أوضاعهم هم، قد لا تتسم بالدقّة في بعض جوانبها، ولا سيّما في عدم التفرقة بين المستويين الصرفي والتصريفي. ولمزيد من التفصيل، انظر : فقه العربيّة المقارن ص 119-121.

نستعرض هذه المعايير كما وردت في المصادر النحويّة، وقد أغنانا السيوطي عن تعقّبها فَسَرَدَها في كلامه على الأسماء وعلى الأفعال في «الأشباه والنظائر» وسمّاها علامات الاسم وعلامات الفعل؛ وأمّا الحرف فلم يُجْمِله في سرده هذا، وسبب ذلك ما ذكره، في مؤلّف آخر، هو أن «الحرف لا علامة له»[20]، على حدّ قوله. وسوف نصنّف هذه «العلامات» التي ذكرها السيوطيّ في الأسماء والأفعال باعتبارها معايير صرفيّة أو نحويّة (على أوضاع النحويين) أو معنويّة.

ففي باب الاسم يقول السيوطيّ: «تتبّعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الإسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة، وهي (1) الجرّ (2) وحروفه (3) والتنوين (4) والنداء (5) وأل (6) والإسناد إليه (7) وإضافته (8) والإضافة إليه (9) والإشارة إلى مسمّاه (10) وعود الضمير إليه (11) وإبدال اسم صريح منه (12) والإخبار به مع مباشرة الفعل (13) وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه ... (14) ونعته (15) وجمعه تصحيحًا (16) وتكسيره (17) وتصغيره ... (18) وتثنيته (19) وتذكيره (20) وتأنيثه (21) ولحوق ياء النسبة له ... (22) وكونه فاعلا (23) أو مفعولا ... (24) وكونه عبارةً عن شخص (25) ودخول لام الابتداء (26) وواو الحال ... (27) [و] لحوق ألف الندبة (28) وترخيمه (29) وكونه مضمرًا (30) أو علمًا (31) أو مفردًا منكّرًا (32) أو تمييزًا (33) أو منصوبًا حالاً»[21].

ويمكن تقسيم هذه «العلامات» أو المعايير إلى معايير صرفيّة ونحويّة ومعنويّة[22] على الوجه التالي:

أ - المعايير الصرفيّة عشرة، وهي: الثالث، والخامس، والخامس عشر إلى الحادي والعشرين، والحادي والثلاثون.

---

(20) الهمع 1/ 9.

(21) الأشباه والنظائر 2/ 4، والترقيم زيادة منّا.

(22) يحسن التنبيه على أننا قد نقع في بعض التصانيف على عبارة «العلامات المعنويّة»، والمراد بها معناها النحويّ لا الدلاليّ. من ذلك، مثلاً، أن الرازيّ قد جعل علامات الاسم لفظيّة أو معنويّة، فاللفظيّة عنده مزيج من الصرفيّ والنحويّ عند النحاة (كحرف التعريف، وحرف الجرّ، وياء التصغير، وحرفي التثنية والجمع)؛ أما المعنويّة فيقابلها عند النحاة العلامات النحويّة (ككون الاسم موصوفًا، وصفة، وفاعلاً، ومفعولاً، ومضافًا إليه، ومخبَرًا عنه، ومستحقًا للإعراب بأصل الوضع). انظر: التفسير الكبير 1/ 30.

ب - المعايير النحوية[23] عشرون، وهي : الأول، والثاني، والرابع، والسادس، والسابع، والثامن، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، والرابع عشر، والثاني والعشرون، والثالث والعشرون، والخامس والعشرون حتى الثلاثين، والثاني والثلاثون، والثالث والثلاثون.

ج - المعايير المعنوية ثلاثة، وهي : التاسع، والثالث عشر، والرابع والعشرون.

وعلاوةً على ما قد يوحي به عدد مكوّنات كل معيار من عناية النحويين به في كلامهم على أقسام الكلم، لم نعهد النحويّين، في سائر أبواب النحو، يستخدمون المعنى في تبيان خصائص الأسماء - أو الأفعال أو الحروف- في حين أن معاييرهم الصرفيّة والنحويّة مطّردة الاستخدام على ما نرى في حججهم حين يختلفون في فعليّة الكلمة أو اسميّتها أو حرفيّتها[24].

وبَدَهيٌّ ألاّ يكون نصيب الفعل من العناية بالمعايير المعنويّة بأكثر من نصيب الاسم. ولعل في النصّ التالي الذي أورده السيوطيّ في باب الفعل ما يثبت ذلك : «جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة، وهي (1) تاء الفاعل (2) وياؤه (3) وتاء التأنيث الساكنة (4) وقد (5) والسين (6) وسوف (7) ولو (8) والنواصب (9) والجوازم (10) وأحرف المضارعة (11) ونونا التوكيد (12) واتصاله بضمير الرفع البارز (13) ولزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية (14) وتغيير صيغه لاختلاف الزمان»[25]. إن هذه المعايير جلُّها صرفيّ (الثالث، والعاشر، والحادي عشر، والثالث عشر) أو نحويّ

---

(23) جعلنا النداء ودخول ألف الندبة والترخيم علامات نحويّة على ما يذهب إليه النحاة في أسلوب النداء باعتباره مفعولاً به لفعل نداء محذوف. ولا ريب أن هذه «العلامات» قد تصح علامات صرفيّة باعتبار اللفظ المفرد خارج السياق. ولعل في فصلنا بين العلامات أو المعايير الصرفيّة والأخرى النحويّة جوْزًا لا بُدّ منه، وليس بمستغرَب أن يناقش تلك القسمة -في مواضع بعينها- من يرى تعسُّفًا في الفصل ؛ والجواب عن ذلك أننا حكّمنا النظريّة النحويّة العربيّة في إطار بحثنا في أمر متعلّق بطبيعة الفكر النحويّ، وأنّ المراد من قسمة المعايير التي أوردناها معرفة أثر المعنى في تلك القسمة وليس التعرّض لتفصيلات الفروق بين ماهو صرفيّ ونحويّ. وانظر الهامش 26 أدناه.

(24) لبيان ذلك يمكن الرجوع إلى حجج البصريّين والكوفيّين التي عرضها ابن الأنباري في تبيان خلافهم في فعليّة أو اسميّة «نعمَ» و«بئس» (الإنصاف 1/ 97-120)، وفي فعليّة أو اسميّة «أفعل» في التعجّب (1/ 126-148)، وفي فعليّة أو حرفيّة «حاشا» (1/ 278-287) ؛ فحججهم بمجملها صرفيّة ونحويّة تتوالى باحتمالاتها وتقلّب على أوجهها، ولا نكاد نقع على أثر للمعنى في الاحتجاج لأيّ من الوجهين.

(25) الأشباه والنظائر 2/ 9، والترقيم زيادة منا.

(الأول، والثاني، والرابع حتى التاسع، والثاني عشر)[26]. أما الرابع عشر، أي اختلاف صيغ الفعل باختلاف الزمان، فمشترك بين الصرفي والمعنوي، أي أن المعيار المعنوي لم يستقلّ بعلامة واحدة يختص بها.

وأما التطوّر الثاني البارز الذي نقع عليه في تاريخ النحو فهو حدُّ النحويين الحرفَ بأنه «ما دلّ على معنى في غيره»، وقد غدت هذه العبارة أكثر العبارات شيوعًا في حدّهم الحرف. والراجح أن أوّل من أورد هذه العبارة -فيما نعلم- الزجّاجيّ (المتوفّى سنة 340 هـ) في كتابه الفريد «الإيضاح في علل النحو»[27]. وليس يعنينا في هذا المقام تأثر الزجّاجيّ أو عدم تأثّره بالمنطق الأرسطوويّ، أو العلاقة بين مصطلح «الحرف» في العربيّة والمصطلح اليوناني[28] stoicheîon، بل يعنينا أن نُبرز أهميّة التطوّر الذي يمثّله كلام الزجّاجيّ على الحرف في سياق كلام النحويّين على أقسام الكلم والمعنى الذي يعبّر عنه كلٌّ منها. ولعلّ النقاط التالية تُجْمِل المعالم الكبرى لهذا التطوّر :

أ - أنه مفارقٌ تمامًا لحدّ سيبويه الحرفَ باعتبار أن سيبويه اقتصر في حدّه ذاك على عنصريْن أحدهما موجب -وهو أن الحرف يجيء لمعنى- والثاني سالب- وهو أنه ليس باسم ولا فعل؛ فالسمة الأبرز للحرف عند سيبويه هو تضمّنه معنًى في حين أن سمَته الأبرز عند الزجّاجيّ وقوع معناه في غيره، كأن تدلّ «من» التبعيضيّة على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها، وان تدلّ «إلى» على مُنْتَهى غيرها لا منتهاها نفسها[29]. وظاهر كلام سيبويه أن للحرف

---

(26) في هذا التقسيم أيضًا (قارن الهامش 23 أعلاه) اتبعنا النظرية النحوية التقليدية، واعينَ أن أحرف المضارعة، مثلاً، إنما هي ضمائر تتصدّر صيغة الفعل المضارع لا فرق بينها وبين تاء الفاعل أو ضمير الرفع البارز المشار إليهما في العلامات النحوية سوى الموقع الذي يقعه كلٌّ في بناء الكلمة. فلو أردنا أن نأخذ ذلك في الحسبان لوجب أن تكون أحرف المضارعة من العلامات النحوية لا الصرفيّة، خلافًا لما استقرّ عليه النظر النحويّ العربيّ.

(27) ص 43؛ والجمل ص 17. وقد انتهينا، بعد تعقّب حدود النحويين للحرف، إلى موافقة Guillaume (1988)، ص 28 و 32) إلى أسبقيّة الزجّاجيّ على سائر النحاة في حدّ الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره.

(28) انظر تعليقات Versteegh (1995)، ص 56-71، وبخاصة ص 68 وما بعدها، على نص الإيضاح للزجّاجيّ في «باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف»، ورأي Guillaume (ص 34-36)، إذ يذهب إلى أن الزجّاجيّ إنما تعمّد أن يأتي في حدّه أقسام الكلم بما يتميّز به عن المناطقة وأنه صدر في شروحه عن تأكيد على «أوضاع النحويّين» باعتبارها متميّزة عن معايير أهل المنطق.

(29) الإيضاح ص 54.

معنى في نفسه[30]، فلو أراد أن يُثْبت للحرف معنى في غيره لقال ذلك صراحةً، كما ذكرنا سابقًا. أما تأويل بعض النحاة كلامَ سيبويه تأويلاً يفضي إلى «أنه أراد : جاء لمعنى في الاسم والفعل»[31]، أو تعيين بعضهم معانيَ الحرف التي أرادها سيبويه بذكر بعض وظائفه في التركيب[32]، فواضح التكلُّف ولا يغيّر في مراد سيبويه شيئًا. وإذ أضحى حدُّ الحرف كما جاء عند الزجّاجيِّ هو الأكثرَ شيوعًا في المؤلّفات النحويّة، لم يَعُد الحدُّ الذي أورده سيبويه موضعَ تقبُّل عند النحاة بعد ذلك، وإن كنّا لا نكاد نراهم يتصدَّون لردّه أو نقده.

ب - أنه جعل معيار الحرف معنويًا -وإن كان ذلك بنفي دلالته على المعنى في نفسه وإثباتها في غيره- وهو المعيار نفسه الذي أثبته للفعل إذ قال «الفعل على أوضاع النحويّين ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل، نحو : قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر ؛ فكلّ شيء دلّ على ما ذكرناه معًا فهو فعل. فإن دلّ على حَدَث وحده فهو مصدر . . . وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان»[33]. إلّا أنّ الزجّاجيّ لم يلتزم المعيار المعنويّ في حدّه الاسمَ بل اختار لذلك معيارًا نحويًا خالصًا، فالاسم عنده «ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيّز الفاعل أو المفعول به»[34]. أما اجتنابه حدَّ الاسم بأنه «صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون

---

(30) مما يعزّز رأينا هذا أن أبا الحسن الأشعريّ، في معرض جداله أحد النحاة، نقل عنه قوله إن المراد بأن الحرف جاء لمعنى أنه إنما جاء لمعنى في غيره لا نفسه، ثم ما لبث الأشعريّ أن أردف معلّقًا (ويحتمل النصّ أن يكون الكلام لذاك النحويّ، وموضع الحجّة فيه واحد) : «وإن كان ليس في الكتاب كذلك» ! ثم قال: «والظاهر من هذا الكلام : جاء لمعنى، وليس في الكتاب : في غيره». انظر : إصلاح الخلل ص 31.

(31) انظر، مثلاً : النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/102.

(32) مثال ذلك أن السيرافي (شرح كتاب سيبويه 1/20-21) يعيّن «المعاني» التي تجيء لها الحروف بذكره وظائف الحرف التركيبيّة، ومنها أنه يجيء للإشراك بين اسمين أو فعلين ؛ وأنه يدخل لعقْد الجملة، كحرف الشرط الذي تنعقد به جملة فعل الشرط بجملة جواب الشرط؛ وأنه يعيّن الاسم أو الفعل، كحرف التعريف والسين وسوف. أما قوله إن من «معاني» الحرف أن يؤكّد الاسم والفعل -نحو «إنّ» ونوني التوكيد- أو أن يدخل لإخراج الكلام الواجب إلى غيره -مثل حروف الاستفهام - فهو أقرب إلى ارتباط معنى الحرف بسائر أقسام الجملة منه إلى معنى الحرف بذاته. ومن المحتمَل أن يكون السيرافيّ قد حاول أن يجتنب مخالفةَ سيبويه، فاكتفى بأن بيّن طَرَفًا من وظائف الحرف التركيبيّة وإفادته توكيدَ الجملة أو الاستفهامَ عنها، ولم يبيّن كيف يكون معنى الحرف في نفسه لا في غيره.

(33) الإيضاح ص 52-53.

(34) نفسه ص 48.

بزمان» فمردّه إلى أنه من كلام المنطقيين وأنه «ليس... من ألفاظ النحويّين ولا أوضاعهم... وإن كان قد تعلّق به جماعةٌ من النحويّين». إنّ اجتناب الزجّاجيّ حدَّ المنطقيّين قد فوّت عليه وحدة المعيار في كلٍّ من الأقسام الثلاثة، وأفضى ذلك إلى تأثّر النحاة من بعده بهذا النموذج القائم على تفاوت المعايير بين الأقسام جميعاً.

ج - أنّه مهّد السبيل للنقاش النحويّ في مكْمَن المعنى وعلاقته بالمسمَّيات والتراكيب على حدٍّ سواء، وذلك انطلاقًا من ضرورة التفرقة بين الأقسام الثلاثة في طبيعة دلالتها على المعنى التماسًا للتفرقة بين ما دلّ على معنى «في نفسه» أو «في غيره». ومهما يكن من أمر اختلاف النحويّين في المسائل المتفرّعة عن قضية المعنى، ومن تفاوت حججهم في تلك المسائل، فقد انصبّ جهدهم على تبيان الفرق بين أن يكون المعنى في اللفظ نفسه أو في غيره. ولعل في ما أورده أصحاب المطوَّلات النحويّة من المتأخّرين، كابن يعيش والاستراباذيّ والسيوطيّ[35]، من شروح تتعلّق بهذه المسائل ما يُظهر الأثر الكبير الذي أحدثه في الفكر النحويّ وجوبُ التفرقة بين الأقسام النحويّة من حيث المعيار المعنويّ الذي قوامُه إما العبارة: «في نفسه»، أو نظيرُها: «في غيره». ومن الآراء التي يتكشّف عنها هذا المبحث والتي نشأت في كنف هاتين العبارتين ما يحاول أن يشكّك في بعض المسلّمات؛ ونذكر منها ثلاثة، أوّلها أنه قد نُسب إلى ابن النحّاس (المتوفّى سنة 698 هـ) خرقه إجماع النحاة إذ ذهب إلى أنّ «الحرف يدلّ على معنى في نفسه، قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغةً كان كذلك، وإن خوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغةً كما إذا خوطب بهل من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف». ويخلص ابن النحّاس إلى التفرقة بين الحرف وبين الاسم والفعل من جانب فرعيّ، ذلك «أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتمُّ من المفهوم منه حال الإفراد، بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد»[36]. والثاني ماهو، على حدّ قول السيوطيّ، «أغرب من ذلك»،

(35) انظر: شرح المفصل 8/2-5، وشرح الكافية 1/6-7، والهمع 1/4، والأشباه والنظائر 4/2-4.

(36) الهمع 1/4؛ وانظر: الأشباه والنظائر 2/4 و3/2. وقد ذكر السيوطي أن أبا حيان تابع ابن النحّاس في رأيه هذا.

يعني ما نُسب إلى الشريف الجرجانيّ (المتوفّى عام 816 هـ) من إنكاره أن يكون للحرف معنى أصلا، لا في نفسه ولا في غيره[37]. أما الرأي الثالث فمتضمَّن عَرَضًا في كلامٍ نَسَبُه ابن يعيش إلى أبي عليّ الفارسيّ (المتوفّى سنة 377 هـ)، وهو قوله : «من زعم أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره، فإنه ينبغي أن تكون أسماءُ الأحداث كلُّها حروفًا لأنها تدلّ على معانٍ في غيرها»[38]. وقد يدفعنا الشك في صحة النقل عن أبي عليّ إلى إهمالُ هذا النصّ، ولا سيّما أننا نقع في مؤلّفات أبي عليّ نفسه على ما يناقضه، إذ يقول في المسائل العسكريّات : «وأمّا الحرَف فما يدلّ على معنى في غيره» [39]، وهو خلاف ما ينقله عنه ابن يعيش. إلا أن ما يعزّز صحّة نقل ابن يعيش أن أبا عليّ صرّح في موضع آخر ممّا وصلنا من كتبه بأنّ الاسم كالحرف «يدلُّ على معنى في غيره»، وإن افترقا في «جواز الإخبار عن الاسم وامتناع الإخبار عن الحرف»[40]. ومهما يكن من شيء، فالثابت أن الجدل في مكْمَن المعنى - بسبب من حدّ الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره- قد أدّى إلى وعي أكبر عند النحاة لمركزيّة المعنى في أيّ تقسيم للكلم، وإلى نشوء آراء مخالفة لإجماع النحاة. ولا ريب أن أهل الجدل قد كان لهم أثر بارز في النقاش الدائر حول المعنى وأقسام الكَلِم، وقد يكون رأي أبي عليّ الفارسي عن دلالة الاسم على معنى في غيره صَدًى لرأي أبي الحسن الأشعريّ (المتوفّى سنة 324 هـ) الذي وصفه البطليوسي بأنه «يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو»، إذ روى أنه قال لنحويّ كان يذكر أقسام الكلم وعلاقتها بالمعنى : «ألسنا نجد في الأسماء ما لا يدلّ على معنى في نفسه، كوجوده في الحروف ؟ فالواجب عليكَ أن تُلحقه بالحروف دون الأسماء» واحتجّ على ذلك بـ «أيّ»، وهي اسم عند النحويّين، فهي مثل «مِن» في أنها «لا تدل على شيء إلا باقترانها بموضوع»[41].

---

(37) الأشباه والنظائر 3/4.

(38) شرح المفصّل 8/8.

(39) المسائل العسكريّات ص 80. أما في الإيضاح العضديّ (1/8) فحدّ أبو عليّ الحرف بأنه «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»، وظاهر كلامه في هذا النصّ أنّ معنى الحرف في نفسه، وإلا لكان أردف حدّه بعبارة «في غيره». وجليّ أن في موقف أبي عليّ اضطرابًا تشهد به مؤلّفاته التي رجعنا إليها.

(40) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات ص 216.

(41) إصلاح الخلل ص 31-32.

ومحصّلة الأمر أن النظريّة النحويّة العربيّة، كما يرى Weiss[42]، سلكت سبيلين أو منهجين اثنين للتفرقة بين أقسام الكلام، أوّلهما إثبات «العلامات» أو «الخصائص» التي تتحصّل باستقراء المادّة، ومن أمثلتها بيت الألفيّة الذي ذكرناه في مطلع بحثنا، وفيه علامات يتميّز بها الاسم عمّا عداه. أما السبيل الثاني فهو السبيل العقلي[43] القائم على المنطق لا على الاستقراء، ولعلّ أخصر ما يعبّر عن خلاصته قول ابن هشام إن «الكلمة إن دلّت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلّت على معنى في نفسها، فإن دلّت على زمان محصّل فهي الفعل، وإلاّ فهي الاسم»[44]. وجليّ أن في كلام Weiss تبسيطًا يُسقط التداخل بين هذين السبيلين أو المنهجين، وقد سبق أن ذكرنا أنّ النظريّة النحويّة توصّلت إلى التفرقة بين الأقسام الثلاثة باعتمادها معيار المعنى، إلا أن ذلك المعيار -عند من اعتمده من النحاة- لم يكن خالصًا من العلامات والسمات التركيبيّة لكلّ قسم، فكانت شريكًا للمعنى في معظم الأحوال. ولا ريب أن في ما سبق تبيانه دليلاً واضحًا على أن النظريّة النحويّة لم تستثمر المعنى استثمارًا تامًّا في مبحث أقسام الكلم، ويبدو أن ذلك كان حافزًا لبعض العلماء على استكمال النظر في دور المعنى في هذه الأقسام وجعله عنصرًا أوحد في التفرقة بينها[45].

ثانيًا: في نظريّة علم الوضع:

يعود الفضل الأكبر في التوسّع في دراسة المعنى للتفرقة بين أقسام الكلم بما يقرب أن يكون نظريّة متكاملة إلى عبد الرحمن بن أحمد عَضُد الدين الإيجيّ (المتوفّى سنة 756 هـ)، صاحب الرسالة العضديّة، أو رسالة الوضع،

---

(42) انظر Weiss (1976)، ص 23 و24.

(43) ينسب Weiss (ص 24) استخدم كلمة «عقليّ» في وصف هذا السبيل إلى محقّق «قطر الندى» لابن هشام، أي محمد محيي الدين عبد الحميد. والصواب أن الكلمة وردت في نصّ لابن هشام نفسه (شرح شذور الذهب ص 14) في نقله عن ابن الخبّاز قولَه: «ولا يُختصر انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، والأمور العقليّة لا تختلف باختلاف اللغات».

(44) شرح شذور الذهب ص 14.

(45) شبيه هذا الأمر في تاريخ النحو العربيّ بالعلاقة بين النحو والبلاغة: فبعد أن بالغ النحويّون في عنايتهم بالجانب الشكليّ للتركيب، أي بالألفاظ وإعرابها، وأعرضوا إلى حدّ كبير عن النظر في معاني النحو وأسرار النظم، تنكّب البلاغيّون -ولا سيّما منهم عبد القاهر الجرجانيّ المتوفّى سنة 471 هـ- سبل البحث عن المعاني استكمالاً لعمل النحويّين وسدًّا للثغرات التي أهملوها في دراستهم. انظر تفصيل ذلك في Baalbaki (1983)، ص 7-23.

وإلى شرّاح رسالته وأصحاب الحواشي على شروحها. وقد تنبّه Weiss [46] إلى أهميّة «علم الوضع» في دراسة أقسام الكلم، وأصاب في اعتباره توسيعًا للمنهج العقليّ الذي اختطّه بعض النحويّين. أما غرضُنا نحن في الإشارة إلى علم الوضع ومنهج أصحابه الوضعيّين في دراسة الكلام وما يتألّف منه فغرض مقارن فحسب، إذ إننا سنحاول أن نرصد المعالم الكبرى لهذا المنهج في استناده إلى المعنى في دراسة قضيّة نحويّة أساسًا، وما يمثّله ذلك من تطوّر قياسًا على ما عُهد في الدراسة النحويّة التقليديّة. ولأن المقام لا يحتمل البسط والتفصيل فسوف نكتفي -كما ذكرنا- بالأبرز الأبرز دون الغوص على التفاصيل. ولذلك سوف نستخدم نصًّا واحدًا في علم الوضع باعتباره ممثّلاً لهذا النوع من التأليف، وقد اخترنا نصًّا لعلاء الدين عليّ بن محمّد القَوْشَجيّ[47] (المتوفّى سنة 879 هـ) يمتاز بأنه مقسَّم على جملة من التنبيهات يتناول في كل منها جانبًا من جوانب المعنى، وبأن مادّته تشمل القضايا الأساسيّة التي عُني بها أصحاب علم الوضع.

ولعلّ في المسائل الكبرى التي عُني بها الوضعيّون، وفي آرائهم فيها، ما يوضح الفرق بينهم وبين النحويّين في طبيعة دراستهم لأقسام الكلم. ونُجمل تلك المسائل في النقاط الخمس التالية :

(1) أنّ المعنى في هذا النوع من البحث هو المعيار الأوحد للتفرقة بين الأقسام الثلاثة : فالاسم ما كان «معنى مستقلاً بالمفهوميّة»، والفعل «وإن كان تمام معناه غيرَ مستقلّ بالمفهوميّة غيرَ صالح للحكم عليه أو به إلا أن جزء معناه، أعني الحدث، مستقلٌّ بالمفهوميّة»، والحرف «ما دلّ على معنى في غيره»(48).

(2) أنّ أقسام الكلام، وإن كانت ثلاثيّة في وصفها الأعمّ، تنقسم

---

(46) انظر مقالتيْ Weiss (1976، وبخاصة ص 24) و (1987).

(47) هذا النصّ واحد من خمسة نصوص مخطوطة جُمعت بعنوان «مجموعة حواشٍ على رسالة في الوضع»، في مكتبة يافث (الجامعة الأميركية في بيروت). وقد نُسب النصّ في هذه المجموعة إلى أبي القاسم الليثيّ المتوفّى سنة 888 هـ. والصواب أن النصّ لعليّ بن محمد القَوْشَجيّ المتوفّى سنة 879، وعنوانه «شرح الوضعيّة» (انظر الفهارس التي وضعها R.Mach للمخطوطات العربيّة في مكتبة جامعة برنستون، ص 29، الرقم 3424)، وهو ما تدلّ عليه صفحة عنوان المجموعة. ونشير إلى أن النصّ قد يُنسب أحيانًا لأبي القاسم السمرقنديّ المتوفّى سنة 888 هـ (ولعله الليثيّ نفسه)، وكذا نسبته في نشرة المطبعة الجماليّة عام 1911 ؛ انظر فهارس Mach، و Weiss (1976)، ص 28، الهامش 1.

(48) شرح القوشجيّ، الورقة 8 أ-ب.

أقسامًا أخرى بحسب معانيها. ومَرَدُّ عدم التناقض بين الأمرين أن التفريعات التي لاحظها الوضعيّون إنما هي تفريعات على الاسم فحسب، فذلك يُبقي القسمة الثلاثيّة قائمةً ويجعلها محورًا للشرح والتفصيل. ويجعل القوشجيّ، شأنه في ذلك شأن الايجيّ واضع هذا العلم، أقسام الكلم تسعةً، اثنان منها الفعل والحرف، والباقيات كلها تفريعات على الاسم تقوم مقامه وهي: اسم الجنس، والمصدر، والمشتقّ، والعلم أو الشخص، واسم الإشارة، والمضمر، والموصول [49]. وعلاوةً على ذلك، يقسّم القوشجيّ المشتقّ إلى ما «يعبّر قيام ذلك الحدث من حيث الحدوث، وهو اسم فاعل؛ أو الثبوت، وهو الصفة المشبّهة؛ أو وقوع الحدث عليه، وهو اسم المفعول؛ أو كونه آلة لحصوله، وهو اسم الآلة؛ أو مكانًا وقع فيه، وهو ظرف المكان؛ أو زمانًا، وهو ظرف الزمان؛ أو يعبّر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره، وهو اسم التفضيل» [50]. صحيح أن هذه الفروع جميعًا قد لحظها النحويّون ودرسوها، إلا أنها مُثبتة في علم الوضع باعتبار معانيها، ومندرجة في قسمتها باعتبار علاقتها المعنويّة بالحدث واستقلالها بالمفهوميّة، لا من حيث أنَها أنواع صرفيّة تكاد دراستها تنحصر في قضايا الشكل. وفي حين أن علم الصرف يُعنى بالكلمة المفردة خارج السياق، عُني علم الوضع بهذه الأنواع الصرفيّة من حيث دلالتُها على معانٍ مرتبطة بالحدث، فهو وإن لم يُخرجها من الإطار العامّ الذي حَصَرها فيه علْمُ الصرف وسّع مجال النظر فيها حين قَرَنها بمفهوم الحَدَث فاتّخذت منحى دلاليًا ينضاف إلى بنيتها الصرفيّة.

(3) أنّ كون الاسم «مستقلاً» بالمفهوميّة يعني أنه «ملحوظ قصدًا وبالذات»، خلافًا للحرف باعتباره «لا يكون ملحوظًا قصدًا بل يكون ملحوظًا تَبَعًا، وأنه وسيلة إلى ملاحظة غيره». ولأن هذا الفرق «لا يتّضح غايةَ الايضاح إلا بتمهيد مقدّمة» يفرّق القوشجيّ بين المعانيْ، فهي «قد تكون ملحوظة قصدًا وبالذات، وقد تكون ملحوظة غير مقصودة بذواتها بل على أنها آلة لملاحظة غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها؛ وهي باعتبار الأوّل مستقلّة

---

(49) شرح القوشجيّ، الورقة 3 أ-ب، و5 أ. وقارن Weiss (1976)، ص 25. والأقسام التسعة المذكورة أعلاه تنقسم، باعتبار مدلول اللفظ، إلى قسمين: «ما مدلوله كليّ، وما مدلوله مشخَّص؛ وتقسيم الأوّل منه إلى اسم جنس ومصدر وإلى مشتقّ وفعل، وتقسيم الثاني إلى العَلَم والحروف والضمير واسم الإشارة والموصول». انظر: الورقة 4 ب.

(50) نفسه، الورقة 5 ب.

بالمفهوميّة والتعقّل وصالحة لأن يُحكم عليها وبها، وباعتبار الثاني غيرُ مستقلّة بالمفهوميّة وغير صالحة ليُحكم عليها وبها»[51]. المعيار إذن معنويّ دلاليّ وقوامُه التفرقة بين المفهوميّة المستقلّة بذاتها والمفهوميّة غير المستقلّة بذاتها، أي المفتقرة إلى ما سواها. وانطلاقًا من هذا يمكن إدراك الفرق بين المعنى الذي يعبّر عنه لفظ «الابتداء»، مثلاً، والمعنى الذي يتعلّق به الحرف «منْ» (وهو عند النحويّين «لابتداء الغاية في الأماكن»[52]). فمعنى «الابتداء» مستقلٌّ بالمفهوميّة صالحٌ لأن يُحكم عليه وبه، فلفظ «الابتداء» إنما «يلزم إدراك متعلّقه منه» لأنه معنى مقصود بذاته. أما «منْ» في نحو: «ابتداء سيْري من البصرة» فإنه «غير مستقلّ بالمفهوميّة غيرُ صالح لأ[ن] يُحكم عليه أو به، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة منْ»، وذلك أنه «حالةٌ بين السير والبصرة» و«آلةٌ لمعرفة حالهما ومرآةٌ لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط»[53]. وبعبارة أخرى، يعبّر الاسم عن معنى الابتداء بذاته ويلاحظه العقل قصدًا وبالذات، في حين أن الحرف لا يُدرك معناه إلا بإدراك متعلّقه. ولا ريب أن في تناول الوضعيّين لهذه الفروق المتعلّقة بمكمن المعنى ما ينقل الناحية المعنويّة التي ألمح إليها النحاة في قولهم إن الاسم ما دلّ على معنى في نفسه، إلى آفاق أرحب، ويلحظ للمتكلّم دورًا أساسيًا في تعيين هذه الفروق، وهو دور الإدراك لما يُقصد معناه لنفسه أو لأمرٍ خارج عنه، أي أن للمتكلّم «منظورًا»[54] يحكم من خلاله على استقلاليّة المفهوم أو عدم استقلاليّته.

(4) أنّ حدّ النحاة الفعل بأنه «ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»[55] قد غيّره علماء الوضع تغييرًا شبه كلّيّ. وقد نبّه القوشجيّ على أن هذا الحد ليس بمانع لأنه يَصْدُق على اسم الفاعل وليس بفعل. إلا أن خلاف علماء الوضع مع النحاة في حدّ الفعل أبعدُ من هذا التنبيه التفصيليّ، فهم يخالفونهم في جوهر مفهومهم للفعل فينفون أن تكون دلالة الفعل، أي مجموع معناه، قائمة في نفسه، ويجعلون الدلالة على الزمان واحدة من

---

(51) نفسه، الورقة 7 ب و 8آ.

(52) هذه العبارة لسيبويه في كتابه 1/307، وعنه أخذها معظم النحويّين. وانظر كتب حروف المعاني لمزيد من التفصيل؛ مثلاً: رصف المباني ص 322، والجنى الداني ص 308.

(53) شرح القوشجيّ، الورقة 8 أ-ب.

(54) قارن Weiss (1976)، ص 20 و32-33 حيث يتحدث عن هذا المنظور perspective ويرى أن علم الوضع يستند إليه في تقسيم الكلم أكثر مما يستند إلى مقولات عقليّة.

(55) هذا هو الحدّ الذي نقله القوشجيّ عن النحاة؛ انظر الورقة 9 ب.

مكوّنات الفعل الدلاليّة فحسب. فالفعل «قام» مثلاً «يدلّ على حدث وهو القيام، وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله... إلاّ أن أحدهما متعيّن بدلالة اللفظ، والآخر وإن كان متعيّنًا في نفسه بوجه ما ملحوظًا بذلك الوجه وإلاّ لما أمكن إيقاع تلك النسبة، لكنّ اللفظ لا يدلّ عليه، فلا يتحصّل هذا الجزء إلا بملاحظة الفاعل فلا بدّ من ذكره»[56]. ومُؤدّى ذلك أنّ حدّ الفعل هو «ما دلّ على حدث ونسبة إلى موضوع ما وزمانها»[57]. وهذه النسبة قائمة بين الحدث -ومرجعُها إلى أن الفعل مأخوذ من المصدر- وهو المنسوب، وبين الذات، وهو المنسوب إليه: فأمّا الحدث فدلالته في اللفظ، أي في أصوله الثلاثيّة (أو غيرها) التي اشتُقّ منها، وهو بهذا الوجه مستقلّ بالمفهوميّة. إلا أن هذا الاستقلال قد أصاب الفعل في جزء واحد من معناه - أي في الحدث- وأمّا باعتبار مجموع معناه فهو غير مستقلّ بالمفهوميّة لأن جزءًا آخر من معناه- وهو النسبة بين الحدث والذات- لا تتمّ إلا بذكر الفاعل. وتأسيسًا على هذا يقع الفعل في منزلة بين منزلتَي الاسم والحرف، فهو من حيث الحدثُ شبيهٌ بالاسم في استقلاله بالمفهوميّة، ومن حيث أنه مسند إلى شيء آخر -هو الفاعل- شبيهٌ بالحرف لأنه محكوم بذكر ذلك الآخر أي أنه فاقدُ استقلاله خلافًا للاسم الذي ليس له محكومًا على هذا الوجه. وعلى هذا التأويل يكونَ المعنى هو المعيارَ المعتمدَ عليه في التفرقة، بل يكون هو الفيصلَ بين استقلال المفهوميّة وعدم استقلالها.

(٦) أن معنى القول في الحرف إنه «ما دلّ على معنى في غيره» -وهو حدٌّ يشترك فيه أهل النحو وأهل علم الوضع- يجيء في نظريّة الوضع ضمن سياق عامّ في تعيين الدلالات وتحديد مدى استقلاليّتها، وأنّ مَدار البحث في حدّ الحرف هو تبيان معنى قولنا «في غيره»، كما أن مدار البحث في الاسم والفعل هو تبيان أن الأوّل مقصود بالذات وأن الثاني مقصود بالذات في مكوّن واحد من مكوّناته فحسبُ. وإيضاحًا للمراد بأن معنى الحرف في غيره نقع عند أصحاب الوضع على شروح أشدَّ وضوحًا ودقّةً من شروح النحويّين. ففي هذه المسألة يقول القوشجيّ إن معنى الحرف «حاصلٌ في غيره، أي باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه. فقد اتّضح أن ذكر متعلّق

(56) نفسه، الورقة ٤ أ.

(57) نفسه، الورقة ٤ب. وبهذا الحدّ تتمّ التفرقة بين الفعل و(الاسم) المشتقّ، لأن الحدث هو أولُ ما يُعتبر في مفهوم الفعل، في حين أن اسم الفاعل ليس كذلك «لأنه يدلّ على ذات ونسبة الحدث إليه، فالملحوظ في الفعل أوّلاً الحدثُ، وفي المشتقّ الذاتُ».

الحرف إنما وجب ليتحصّل معناه في الذهن، إذ لا يمكن إدراكه بإدراك متعلّقه، وهو آلةٌ لملاحظته لأن الواضع اشترط [58] في دلالته على معناه الإفراديّ ذكرَ متعلّقه، ولو لم يشترط ذلك لأمكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه..». وقد مرّ في (3) أعلاه الفرق بين لفظَي «الابتداء» و«من»، فالحرف آلة لإدراك غيره، والفرق بينه وبين الاسم كالفرق بين ما هو مُبْصَر بالذات مقصود بالإبصار وما هو مُبْصَر تَبَعًا على أنه آلة لإبصار غيره. ويورد الليثيّ مَثَل المرآة : «فإنك إذا نظرتَ إليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصور فإن قصدتَ إلى مشاهدة الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصَرة أيضًا، لكنّها غير مبصَرة قصدًا بل تَبَعًا، ولا يمكن لك أن تحكم عليها وبها كما يمكن للصورة، وإن قُصد إلى مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لأن يُحكم عليها أو بها وتكون الصورة مبصَرة تَبَعًا غيرَ محكوم عليها أو بها»[59]. بذا ينجلي معنى عدم الاستقلال بالمفهوميّة في الحرف ومعنى العبارة القائلة إن معناه في غيره.

وينهج الوضعيّون في دراسة الحرف نهجًا مقارنًا يُظهر علاقته بسائر أقسام الكلم. وملاحظاتهم، على تفرّقها في مواضع مختلفة من بحثهم، تتّسم بالعناية بالمعنى باعتباره الفيصل في التفرقة بين الألفاظ. فالحرف عندهم، وإن انفرد بعدم استقلاله بالمفهوميّة، لا يستقلُّ بأشياءَ يشارك فيها سائر أقسام الكلم، سواءٌ في ذلك القسمان الآخران في القسمة الثُّلاثيّة، والأقسام الأكثر تفصيلاً في القسمة التُّساعيّة المذكورة أعلاه. ويمكننا تجزئة المسألة على الوجه التالي :

أ- الحرف والاسم : يشارك الحرفُ إحدى حالات الاسم التركيبيّة وهي ملازمةُ بعضِ الأسماء الإضافة[60]. ووجه الشبه بينهما إنما هو «التزام ذكر المتعلّق في الاستعمال»[61]، غير أن هذا الشبه لا يمسّ جوهر الفرق بين

---

(58) في الأصل (الورقة 8 ب) : «لا لأن الواضع اشتراطه» تحريف.

(59) نفسه، الورقة 8 أ.

(60) جعل النحويّون هذه الأسماء قسمين، أولهما ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى، وثانيهما ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ. فمن الأول ما لا يضاف إلا إلى المضمر (كوحدك وسَعْدَيْكَ ولبّيك)، ومنها ما لا يضاف إلا إلى الجملة (كحيثُ وإذا)، ومنها ما لا يضاف إلا إلى المعرفة (ككلا وكلتا)، وبعض الظروف والأسماء (كعند، ولدى، وسوى، وقُصارى). أما ما يضاف معنى دون لفظ فأيٌّ في نحو «أيٍّ عندك»، وغيرُ وقبلُ وبعدُ وحسبُ وأولُ الخ حين تُبنى على الضمّ ويُنوى معنى ما تضاف إليه دون لفظه، نحو : من قبلُ ومن بعدُ. انظر : شرح ابن عقيل ص 326-338، وشرح الأشمونيّ 2/ 312-324.

(61) شرح القوشجي، الورقة 8ب.

الحرف والاسم، ففي حين يُشترط «ذكر المتعلّق في الحروف لأجل الدلالة». يشترط ذكر المتعلّق في تلك الأسماء -أي المضاف إليه- «لتحصيل الفائدة». والفرق بين الأمرين كبير من حيث المعنى، فدلالة الأسماء الملازمة الإضافة هي، كدلالة سائر الأسماء، مستقلّة بالمفهوميّة، فـ«ذو» و«فوق» مفهومهما كُلّيَ، كما يقول القوشجي (102)، لأنهما بمعنى «صاحب» و«عُلُوّ»، ولا أثر للإضافة العارضة في معناهما. أما الحرف فغير مستقلّ بالمفهوميّة، فشَبَهُه بالأسماء الملازمة الإضافة شَبَه عرضيّ شكليّ ليس غيرُ.

ب - الحرف والفعل : لمّا كان الفعل «باعتبار مجموع معناه غير مستقلّ بالمفهوميّة»، كما مرّ في (+) أعلاه، شاركه الحرفُ في هذا الوجه. إلا أن استقلال أحد أجزاء الفعل -أي الحدث- بالمفهوميّة يجعله «باعتبار جزء معناه محكومًا به وممتازًا عن الحرف، ولم يبلغ إلى مرتبة الاسم» (103). والفيصل في هذا هو المعنى أو ما أسميناه «منظور المتكلّم» : فمفهوم الحرف، كمفهوم الفعل، «أمرٌ غير ثابت في نفسه بل لغيره» (104)، وهما لذلك مختلفان اختلافًا بيّنًا عن الاسم لأن مفهومه ثابت في نفسه هو لا في غيره. وإذا استلهمنا مجاز المرآة كان الاسمُ هو الصورةَ المقصودَ إلى مشاهدتها، وكان الفعلُ والحرف مُبْصَرَيْن أيضًا، ولكنّهما مُبْصَران كالمرآة تَبَعًا لا قصدًا.

ج - الحرف واسم الإشارة والمضمر والموصول : هذه الأقسام الأربعة هي الألفاظ الموضوعة لمشخَّص وضعًا عامًا، خلافًا للفظ الموضوع لمشخّص وضعًا خاصًا، أي العَلَم. ذلك هو الشبه بين الحرف والأقسام الثلاثة الأخرى، وما وراء ذلك ففرقٌ جوهريّ يحسم أمرَه المعنى : فالحرف معناه في غيره، أي أنه «يتعيّن بانضمام ذلك الغير إليه، بمعنى أنه لا يتحصّل في الذهن ولا في الخارج بنفسه»، في حين أن الأقسام الثلاثة الباقية «مشتركة في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها، يعني : معاني هذه الثلاثة مشتركة بأنّ كلاًّ منها بتمامه معنى في نفسه ملحوظٌ قصدًا مستقلٌ بالمفهوميّة» (105). وثمّةَ جامعٌ آخر بين اسم الإشارة والمضمر والموصول، وهي أنها جميعًا «يُحتاج حين استعمالها إلى قرينة لإفادة التعيين» (106) : فالقرينة في اسم الإشارة هي الإشارة حسًا (أي

---

(102) نفسه، الورقة 11 ب.

(103) نفسه، الورقة 10 أ.

(104) نفسه، الورقة 10 ب.

(105) نفسه، الورقة 11 أ و 12 أ.

(106) نفسه، الورقة 11 أ.

بعضو من الأعضاء المحسوسة)، وهي في الضمير الخطابُ أو غيره (أي الغيبة أو الحضور)، وفي الموصول الإشارةُ إليه عقلاً أي بما عُهد بين المتكلّم والمخاطب. وهذا الجامع غير متعيّن في الحرف. ويحسن التنبيه هنا إلى أن الوضعيّين، باحتكامهم إلى المعنى، انتهوا إلى التفرقة بين الحرف وبين الموصول، مثلاً، حتى إنهم قالوا إن الموصول عكسُ الحرف [67]. ومؤدّى ذلك أنهم خالفوا النحويّين في الشبه الذي أثبتوه للحرف والموصول باعتبار أن كليهما «مفتقر افتقاراً لازماً» -في عبارتهم- فالموصول مفتقر إلى الصلة افتقار الجارّ إلى مجروره والجازم إلى مجزومه [68]. إن مدار الخلاف جليّ: فالوضعيّون احتكموا إلى المعنى فاثبتوا الفرق بين الحرف والموصول، واحتكم النحويّون إلى اللفظ فاثبتوا الشبه بينهما ولم يلتفتوا إلى المعنى، وهم وإن كانوا قد جعلوا الموصولات أسماء لم يُسعفهم حدُّهم الأسماءَ على أن ينتهوا إلى ما انتهى إليه الوضعيّون في هذه المسألة لأن المعنى لم يكن دأبهم وغايتهم في التفرقة بين أقسام الكلم المختلفة [69].

ثالثًا: آراء السهيليّ في المعنى وأقسام الكلم

نقتصر في هذا الجزء من البحث على وقفة سريعة نخص بها أبا القاسم السهيليّ (المتوفّى سنة 581 هـ) باعتباره أحد ألمع النحاة العرب قاطبةً وإن لم يكن قد نال حقَّه من التقدير لدى النحاة من بعده وحقَّه من الدراسة لدى المعاصرين. والذي حدانا على أن نؤخّر هذه الوقفة إلى القسم الثالث، أي إلى ما بعد الكلام على الوضعيّين، وهم متأخّرون عن السهيليّ زمنًا، أن آراء السهيليّ لم تحظ بأن تتابَعَ فتكونَ مذهب جماعة من العلماء يتبنّونه ويذبّون عنه، خلافًا لما عليه الحال في علم النحو وعلم الوضع. نعم، لقد تنبّه نفرٌ من النحويّين إلى تفرّد السهيليّ بجملة من آرائه، فقال عنه اليمانيّ إنه «كان صاحب اختراعات واستنباطات» [70]، ووصفه الفيروزاباديّ بقوله: «صاحب

(67) انظر التنبيه السابع في نصّ القوشجيّ، الورقة 10 أ.

(68) هذا «الافتقار» هو ما يعلّل به النحويّون بناء الموصول - وهو اسم- كما تُبنى الحروف. انظر: شرح ابن عقيل ص 32-33، وشرح الأشمونيّ ص 21-22.

(69) ممّا يؤكد هذا الرأي أنّ النحويّين كثيرًا ما يقولون إن الموصول، كالحرف، لا يدلّ على معنى في نفسه لأنه لا بدّ من كلام بعده (انظر مثلاً: أسرار العربية ص 384، وشرح المفصّل 3/130).
هم لم يفرّقوا إذن بين احتياج الموصول إلى قرينة وكون معناه في نفسه، خلافًا للحرف، في حين فرّق الوضعيّون بين الأمرين لأن اعتمادهم كان على معنى كل قسم من أقسام الكلم في إطار نظريّة في المعنى متكاملة.

(70) إشارة التعيين ص 182.

الاختراعات والاستنباطات، مع فطانة فائقة وشهامة زائدة»[71]، وذهب المالقي إلى أبعد من ذلك فقال إنه «احتجَ بأشياء لا تطّرد على أصول النحويّين» وإن له «أشياء خرج بها عن مقاييس العربيّة أدّاه نظرُه إلى ذكرها»[72]. ولخروج السهيليّ على إجماع النحويّين ومخالفته أصولهم نجد أبا حيّان يوجّه إليه نقدًا لاذعًا ويقول : «وهذا الرجل كان شاذّ المَنازِع في النحو وإن كان غيرَ مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطراوة، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه»[73]. ومهما يكن من شيء، فإن آراء السهيليّ في قضيّة المعنى عمومًا، وفي العلاقة بين المعنى وأقسام الكلم خصوصًا، وإن لم تختطّ منهجًا متلبًا في تاريخ الفكر النحويّ العربيّ لَمحاولةٌ جادّةَ لإعطاء المعنى المقام الأول في التحليل النحويّ، بعد أن كاد ولَوعُ النحويّين بالنواحي الشكليّة وبالعوامل اللفظيّة يودي بدور المعنى عندهم، وبعد أن تصدّى عبد القاهر الجرجانيّ لهذه النزعة عند النحاة وأبرزَ أهميّةَ «معاني النحو» في فهم التركيب[74].

وقد كنّا حاولنا، في دراسة سابقة، أن نثبت أن السهيليّ قد وسّع العوامل المعنويّة بعد أن قصرها النحويّون، أو كادوا [75]، على عاملين اثنين هما عامل الرفع في المبتدأ (أي الابتداء)، وعامل الرفع في الفعل المضارع (أي تعرّيه من العوامل اللفظيّة مُطْلَقًا). وممّا نرى أنه زاده على ذينك العاملين عوامل الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال، والنعت، والمعطوف، والقصد ؛ وهذا الأخير ممّا أفاده السهيليّ من ابن الطراوة، وعمادُه المعنى كما يدلّ عليه اسمه [76]. ومن هنا فإن عناية السهيليّ

---

(71) البُلغة ص 122.

(72) رصف المباني ص 338 و339.

(73) النصّ منقول عن أبي حيّان في الأشباه والنظائر 3/ 11. والصواب أن للسهيليّ شيوخًا آخرين منهم ابن السِّيد البطليوسي وابن الرمّاك وابن باذش. انظر Baalbaki (1999)، ص 25، الهامش 1، وص 48-49؛ وانظر أيضًا : «أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو» ص 32-35.

(74) انظر رأينا القائل إن الجرجانيّ هو أحد المصادر التي منها استلهم السهيليّ آراءه، في Baalbaki (1999)، ص 49-54.

(75) نشير بقولنا : «أو كادوا» إلى آراء فرديّة نُسبت إلى بعض النحويّين الذين زادوا عواملَ معنويّة على الابتداء ورافع الفعل المضارع. من ذلك، مثلاً، قول الفرّاء إن ناصب الفعل المضارع هو «الخلاف»، وهو عامل معنويّ، وقول خلف الأحمر إن عامل المفعول هو معنى المفعوليّة. انظر هذه الآراء الفرديّة في الأشباه والنظائر 1/ 244-245.

(76) انظر في هذه العوامل جميعًا Baalbaki (1999)، ص 20-30 (ومنها : القصد، ص 37-39).

بإظهار دور المعنى في أقسام الكلم، وبعد ذلك في نظريّة العمل برُمّتها، إنما هي امتداد لتقصّيه العوامل المعنويّة، أو أن كلا الاتجاهين عنده يؤسّس لنظريّة في المعنى وعلاقته بالتحليل النحوي مفارقة للنظريّة النحويّة العامّة مفارقةً بيّنة.

إن أبرز ما يخالف فيه السهيليُّ النحويّين هو قوله إن «الفعل لا يدلّ على معنى في نفسه»[77]. وإذ كان الحرف عنده أيضًا لا يدلّ على معنى في نفسه صار الاسم وحده، من بين أقسام الكلام، ذا معنى في نفسه: «وإنما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم»[78]. وملخّص حجّته في ذلك أن المصدر إذا أُخبر عنه كان الاسمُ الذي هو فاعلٌ له مخفوضًا مضافًا إليه، نحو: «أعجبني خروجُ زيد»، فلما أرادوا الإخبار عن الاسم الفاعل للحدث لم يكن جائزًا أن يبقى مخفوضًا، وكان حقُّه الرفع، ولم يجز أن يُدخلوا عليه حرفًا يدلّ على أنه مُخْبَر عنه لاستحالة انفصاله عن الحدث في اللفظ... «ولما بطل جعل الاسم مُخْبَرًا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدلّ على كونه مُخْبَرًا عنه، لم يبق إلا أن تشتقَّ من لفظ الحدث لفظًا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالاً على معنى في غيره، ويكون متّصلاً اتّصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل...»[79]. ويرى السهيليّ أن لفظ الفعل يدلّ على المصدر والفاعل والمفعول به[80]، غير أن من الواضح أن هذه دلالة في الفعل على غيره، أي أن الفعل ليس له معنى على الحقيقة لأنه يدلّ على شيء متعلّق به خارجٍ عنه. موقف السهيلي هذا مخالف لإجماع النحاة لا في ظاهره فحسب بل في استناده إلى المعنى: فقوله باستحالة انفصال الاسم الفاعل عن الحدث في اللفظ مَرَدُّه إلى أنّ اللفظ «تابعٌ للمعنى»[81] فيستحيل فصله لفظًا. ومثلُ ذلك في الاستناد إلى المعنى قولُه إن الفعل يدل على الحدث بالتضمّن، دلالةَ «الفَرَس» على «القوائم» ودلالة «البيت» على «السقف»، واللفظ الدالّ على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل[82]، ومثلُه أيضًا رأيُه في دلالة لفظ الفعل على المصدر والفاعل والمفعول به[83].

---

(77) نتائج الفكر ص 68 ؛ وانظر ص 74 أيضًا.
(78) نفسه ص 74.
(79) نفسه ص 67-68.
(80) نفسه ص 387-388. وانظر أيضا: الأشباه والنظائر 1-251.
(81) نفسه ص 67.
(82) نفسه ص 68.
(83) نفسه ص 387-388 ؛ وانظر ص 236 أيضًا.

وبالجملة، يقرر السهيليّ أصلاً كبيرًا من أصوله بعبارة مُفادها أن «الألفاظ تابعة للمعاني»[84]. وهو يحتكم إلى هذه المقولة الأساسيّة في آرائه وأحكامه. وسواءٌ أكانت الحجج التي يسوقها تأييدًا لآرائه حججًا سليمةً ومقنعةً أم لا، لَمِنَ اللافت حقًّا صدوره فيها عن عناية فائقة بالمعنى، حتى لقد أضحى المعنى كالخيط الجامع لكثير من آرائه النحويّة ولما تفرّد به وخرج على إجماع النحاة.

ولعلّ أهمّ ما يتفرّد به السهيليّ استخدامُه المعنى أساسًا لنظريّة جديدة في العَمَل خرج فيها على مقاييس النحويّين وأصولهم. ومن المعروف في النظريّة النحويّة التقليديّة أن الأسماء تعمل لمشابهتها الأفعال (كعمل اسم الفاعل لمضارعته الفعل)، وأن الأصل في الأفعال أن تكون عاملة، وهي لذلك أقوى العوامل[85]، وأن الحروف تعمل إذا كانت مختصّة (فحروف الجرّ تعمل لاختصاصها بالأسماء، وحروف النصب تعمل لاختصاصها بالأفعال، وحروف العطف والاستفهام لا تعمل لعدم اختصاصها)[86]. وقد خالف السهيليّ النحويّين في مسلّماتهم هذه كلّها. فالفعل عنده ليس أقوى العوامل، بل إنه لا يعمل بنفسه إلا في ثلاثة أشياء هي المصدر (أي المفعول المطلق) والفاعل والمفعول، كما مرّ؛ والاسم «وجب أن لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة»[87]، وأما الحرف فلم يلتفت السهيليّ إلى اختصاصه[88]، بل جعل المعنى سبب إعماله أو إهماله كما يظهر أدناه.

والمعيار عند السهيليّ في نظريّته في العمل هو المعنى، وهذا المعنى قائمٌ في الفرق بين أقسام الكلم: فوجوبُ ألاّ يعمل الاسم في غيره على الحقيقة مَرَدُّه إلى أن الاسم له معنى على الحقيقة، أي إن معناه ليس في غيره؛

---

(84) عبارة السهيليّ هذه (نتائج الفكر ص 74) تذكّر بقول عبد القاهر إن «الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة» (دلائل الإعجاز ص 258؛ وانظر ص 45). وانظر المقاربة بين السهيليّ وعبد القاهر في هذه المسألة في Baalbaki (1999)، ص 50-51.

(85) انظر: الهمع 1/ 94.

(86) انظر باب العامل في الأشباه والنظائر 1/ 241 وما بعدها.

(87) نتائج الفكر ص 74. ومما يستتبعه هذا الرأي قول السهيليّ إنّ المضاف إليه مجرور بالإضافة (الأمالي ص 20)، خلافًا لمن قال إن الاسم المضاف هو العامل في المضاف إليه. وقد يقبل السهيليّ أن يعمل اسم الفاعل، ولكنه يشترط لذلك أن تتقدّمه قرينة - كألف الاستفهام- يقوى بها معنى الفعل فيه (نتائج الفكر ص 424).

(88) من ذلك، مثلاً، أنه يعلّل عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع استنادًا إلى أن اللفظ «تابع للمعنى» ثم يذكر عرضًا اختصاص هذه الحروف بالفعل ولا يجعل اختصاصها ذلك سببًا لعملها؛ انظر: نتائج الفكر ص 78-79.

ووجوبُ أن يعمل الفعل في الاسم مردُّه إلى أن الفعل يدلّ على معنى في غيره ومن ثمّ «وجب أن يكون له أثرٌ في لفظ ذلك الغير، كما له أثرٌ في معناه»[89]؛ ووجوبُ أن يعمل الحرف مَردّه أن «الألفاظ تابعةٌ للمعاني، فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى. وجب أن يتشبّث به لفظًا»[90]. ويبدو أن السهيليّ توسّع في فكرة التشبّث هذه في مبحث الحرف خاصةً لأنه اضطر إلى أن يعلّل إهمال بعض الحروف وإعمال بعضها. وخُلاصة رأيه أننا «لا نجد حرفًا لا يعمل إلا حرفًا دخل على جملة قد عمل بعضُها في بعض، وسبق إليها عملُ الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لا لمعنى اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه، وذلك نحو: هل زيدٌ قائم ؟»[91]. وإلى ذلك ينظر السهيليّ في بنية الحرف، فالأحاديّ مثلاً، كهمزة الاستفهام، لا يُتوهم انقطاع الجملة عنه فلم يُعْمَل؛ وأما ما كان من ثلاثة أحرف فصاعدًا، نحو «إنّ» فقد أعملوه إظهارًا لتشبُّثه بالتركيب الذي يليه ومنعًا لتوهّم انقطاع الجملة عنه؛ وأما ما كان من حرفين ففيه تفصيل، ومرجع الإعمال والإهمال إنما هو المعنى في كل أداة[92].

إن عناصر المعنى التي عُني بها السهيليّ، سواءٌ في ذلك تقصّيه العواملَ المعنويّة، وحدُّه أقسام الكلم تبعًا للمعنى، وتعليلُه العملَ النحويَ استنادًا إلى معاني تلك الأقسام (بما في ذلك مفهوما «القَصْد» و «التشبُّث»)، لَتشكّل مجتمعةً ما يقرب أن يكون عنده نظريّةً متكاملة المعالم. وقد يكون أهمّ ما في هذا أنه محاولةٌ منه لإحياء دور المعنى في الدراسة النحويّة، ولا سيّما انطلاقًا من أقسام الكَلِم، شأنها في ذلك شأنُ المحاولة التي قام بها الوضعيّون حين جعلوا المعنى محور دراستهم أقسام الكَلِم وما يتفرّع عنها من المسائل.

رمزي منير بعلبكي
الجامعة الأمريكيّة في بيروت

---

(89) نفسه ص 66.
(90) نفسه ص 74.
(91) نفسه ص 74 أيضا.
(92) نفسه ص 74- 78.

في الوضع والاشتقاق والدلالة

حسن حمزه

أ - مقدمة :

تقوم الفلسفة اللغوية القديمة عند العرب وعند غير العرب على اعتماد الكلمة أساسا في تحليل الخطاب، وأساسا في تحليل المعاني ؛ فالدرس النحوي التقليدي قائم في أول خطوة من خطواته على أقسام الكلام التي تتصدر كتب النحو، والتي يبنى عليها تحليل الجملة، وهي عندهم قائمة على تركيب الكلمات بعضها مع بعض، والنحو قائم على دراسة العلاقات في هذا التركيب.

أما اللسانيون فيعتمدون منذ ظهور كتاب فردیناند دي سوسير : دروس في اللسانيات العامة على درس العلامة اللغوية فيرون فيها وجهين اثنين : دالا ومدلولا، ويجعلون اللفظم (المورفيم) أصغر العلامات التي تجمع بين هذين الوجهين[1]. غير أنهم رغم النقد الشديد الذي وجهوه إلى الكلمة التي يعتبرونها علامة يصعب تحديدها، بل يستحيل تحديدها، ظلوا يجعلون منها أساسا يعودون إليه ، ويعتمدون عليه في دراساتهم[2]. لا بل مضى فرنسوا راستييه إلى أبعد من هذا حين اعتبر أن الكلمة تشغل حيزا يتعاظم دوره يوما بعد يوم في اللسانيات الحديثة التي تحذو حذو الفلسفة القديمة في اعتبار الكلمة أساسا يقوم التحليل عليه[3].

---

(1) أنظر F. De Saussure : *Cours de linguistique générale*, p.147-148 ؛ وانظر خلافهم الشديد في تعريف morphème في معجم اللسانيات لديبوا J.Dubois et allii : *Dictionnaire de la linguistique* ومعجم اللسانيات لمونان (G.Mounin : *Dictionnaire de linguistique*).

(2) أنظر على سبيل المثال A. Martinet: *Eléments de linguistique générale*, p.115 sq., وأنظر أيضا : P. Garde : "Le mot russe".

(3) Cette vision, dit-Rastier, caractérise" la philosophie occidentale du langage qui continue à inspirer la linguistique, voire l'inspire de plus en plus" (Signification et référence du mot, p. 61).

وقد لا يكون دور الكلمة في المعجم أقل خطرا ورسوخا من دورها في النحو لأن الدلالة المعجمية تعطى للكلمة لا لمكوناتها حتى حين يكون لهذه المكونات دلالات خاصة، أي حتى حين تكون هذه المكونات لفاظم (مورفيمات) كل واحد منها علامة لغوية خاصة مكونة من دال ومن مدلول.

كُتب الكثير عن الاشتقاق[4] في العربية، وعن دلالات الأوزان، ودلالات الفعل المزيد فيها كدلالة /فعّل/ على التكرار والمبالغة، و/فاعَل/ على المشاركة، و/استفعل/ على طلب الفعل، وكدلالة /الفعَلان/ على الاضطراب والحركة. ولهذا فلن أتناول المسألة من هذه الزاوية، بل سأنطلق من سؤال بسيط يتناول عددا من مداخل المعجم العربي العام مثل: (كتاب) و(كلب) و(كاتب) وغيرها، وهي مداخل يذكر المعجم لكل واحد منها دلالته أو دلالاته المختلفة، للسؤال عن مصدر هذه الدلالة أو هذه الدلالات، وعن سر العلاقة التي تربط هذه الدلالات بالألفاظ. وسأكتفي بالبحث في النظريات العامة التي تتناول علاقة بنية الكلمة العربية بدلالتها متوقفا بصورة خاصة عند نظرية النحويين العرب في الوضع واشتقاق بعض الكلام من بعض، ونظرية جان كانتينو في تقاطع الأوزان بالجذور، ونظرية اجتماع الجذور والجهات الدلالية modalités عند أندره رومان.

ب - بنية الكلمة ودلالتها :

1 - تقاطع الجذور والأوزان :

تقوم نظرية جان كانتينو[5] على أن ألفاظ العربية ناشئة من تقاطع الأوزان والجذور[6]. يمكن إذن أن يُمثَّل لكلمات العربية بجدول توضع في خطه الأفقي جذور العربية، وفي خطه العمودي أوزانها، وتنشأ الكلمة في المربَّع المتكون من نقطة التقاطع بين الجذر والوزن. حين يتقاطع جذر (ك ت ب) على سبيل المثال بوزن (فاعل) ينشأ (كاتب)، وبوزن (فَعْل) ينشأ (كتْب). وينشأ من هذين الوزنين حين يتقاطعان مع جذر آخر (ض ر ب) كلمتان

---

(4) يقدم عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه لكتاب الاشتقاق لابن دريد لائحة يذكر فيها خمسة عشر كتابا في الاشتقاق بين القرن الثاني والقرن السادس للهجرة (ص 28-29).

(5) "Racines et schèmes"

(6) يرى ميشال باربو أن الأس radical الذي يتكون من حروف الجذر الثلاثي ومن حركة الفاء وحركة العين كان البنية الأساسية للكلمة في اللغات السامية قبل أن يتفرع منه الجذر والوزن: "La structure du mot en arabe littéral", p.13

جديدتان هما (ضارِب) و(ضرب)، وهكذا دواليك حتى تُستنفد جميع الجذور والأوزان. ويسمح هذا الجدول بترك مربعات فارغة تقابل الكلمات المهملة، وهي كلمات موجودة بالقوة. محتمَلَة على المستوى النظري، يتقاطع الجذر بالوزن فيها، غير أن العرب لم يستعملوها لسبب أو لآخر[٣].

يعني هذا التقاطع أن كل كلمة من كلمات العربية[٤]، تنتمي إلى هذين المحورين، فتنتسب إلى مجموعة الألفاظ المبنية على نفس الجذر والموجودة معها على الخط العمودي، وتنتسب، في الوقت نفسه، إلى مجموعة الألفاظ المبنية على نفس الوزن والموجودة معها على الخط الأفقي ؛ فكلمة (أبيض) على سبيل المثال هي نقطة تقاطع الجذر (ب ي ض) بوزن (أفعل) الدال على اللون، فهي تنتمي إذن إلى مجموعة الكلمات التي تشترك معها في نفس الجذر كـ(البياض) وغيره، وتنتمي في الوقت نفسه إلى مجموعة الكلمات التي تشترك معها في نفس الوزن كـ(أسود)و (أحمر) وغيرذلك.

هذا الانتماء المزدوج يجعل الكلمات التي صنفها علماء العربية إلى كلمات أصول وكلمات مشتقة من الأصول على مستوى واحد لأنها جميعا مشتقة من الجذر، فلا تأتي الكلمة من كلمة أخرى فتكون تابعا لأصل، ولا يكون الاشتقاق سلسلة في حلقات يُنتقل فيها من حلقة إلى حلقة، وإنما يكون عملية بسيطة على مستوى واحد.

إن المضي بهذه النظرية إلى نهاياتها يفرض أن تكون دلالة اللفظ نتيجة تقاطع دلالتين : دلالة شبه معجمية هي دلالة الجذر ودلالة نحوية صرفية هي دلالة الوزن.

قد يكون من الممكن، بل قد يكون من السهل الدفاع عن هذه النظرية في بناء المعنى في عدد من أوزان العربية كاسم الفاعل والمفعول[٥]، فيقال إن (الكاتب) مثلا يأخذ معناه من الجذر (ك ت ب) الذي يدل على فكرة الكتابة، ومن وزن (فاعِل) الذي يدل على مَن فعل الفعل، فيكون معنى (الكاتب) : مَن قام بعمليةَ الكتابة. وهكذا دواليك حتى تنتهي الجذور مع وزن (فاعل)،

---

(٣) أنظر على سبيل المثال تصنيف الخليل للكلام إلى مستعمل ومهمل في محاولته استيفاء جميع التقاليب الممكنة للحروف الأصول في كتاب العين. وفي مقدمة العين كما في مقدمة الجمهرة، والمعرب، وغيرها بعض الملاحظات عما أهملته العرب لسبب صوتي.

(٤) لا بد من استثناء الكلمات التي لم تبن على جذور من هذا الجدول كالحروف والكلمات الأعجمية الدخيلة التي لا تدخل في الجدول بل تشكل كتلة أو كتلا على حدة.

(٥) غالبا ما يعطى أحد هذين الوزنين مثالا لأن الأمور فيهما سهلة واضحة.

ثم ننتقل إلى وزن آخر ونكرر العملية حتى تنتهي الأوزان.

غير أن أوزان العربية ليست جميعا على غرار (فاعل) و(مفعول) اللذين يدلان على مَن قام بالفعل، وعلى من وقع عليه الفعل. بل لا تشكل الأوزان المشابهة لهذين الوزنين إلا غيضا من فيض لا يتجاوز أصابع ايدين، ونزرا يسيرا ليس بشيء إذا قيس بمئات الأوزان التي لا تُعرف لها دلالة. ينقل السيوطي عن ابن القطّاع أنه قال في كتاب الأبنية :

و«الذي انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرّق في تآليف الأئمة ألفُ مثال ومئتا مثال وعشرة أمثلة» (المزهر، 2/4).

أكثر الأوزان التي حصرها ابن القطاع ليست علامات لغوية مكونة من دال ومدلول؛ وإنما هي مجرد أنساق تتوالى فيها الحروف والحركات دون أن يكون لتواليها أي دلالة يمكن أن تجمع الكلمة بالكلمات المبنية على نفس الوزن، وهي الكلمات التي تفترض النظرية أنها تكوّن مجموعة بإزاء المجموعة الأخرى المكونة من الكلمات المبنية على نفس الجذر. ولهذا فإن النظرية لا تستطيع أن تعطي دلالة لوزن /فَعُل/ الذي بني عليه (رَجُل)، ولا لوزن /فَعَل/ الذي بني عليه /فَرَس/ ولا لوزن /فَعْل/ الذي بني عليه (عين)، إلخ. ولا تستطيع أن تقول لنا ما الذي يجمع في المعنى بين (رجُل) و(عضُد)، ولا بين (فَرَس) و(حَجَر وسَفَر وعَدَس)، ولا بين (عين) و(كلب وثور وضرْب) التي تنتمي في الجدول النظري المقترح إلى باب واحد.

ثمة أمر آخر في دلالة الكلمة لا تستطيع النظرية أن تفسره؛ فقد تشتق العربية بعض الكلام من بعض على شكل سلسلة متتابعة الحلقات؛ فلا شك في أن بين (التونسي) و(العربي) و(الإنساني) و(التقدمي) نَسَبا، ودلالةً مشتركة لا تسمح بتفسيرها الأوزان المتباعدة للأمثلة المذكورة، وإنما تفسرها ياء النسبة التي أضيفت إلى كل واحدة منها، فاشتقت كلمة من كلمة سابقة هي كالأصل لها. حين يقال إن (عربي) مبني على تقاطع الجذر (ع ر ب) بالوزن (فَعَلي)، و(تقدمي) على تقاطع الجذر (ق د م) بالوزن (تَفَعّلِي) فالجذران مختلفان، والوزنان مختلفان فلا يُدرى من أين جاء المعنى المشترك بينهما. وليس هذا الاشتراك بمحض الصدفة لأن عشرات آلاف الكلمات العربية على اختلاف أوزانها، تجتمع في المعنى حين تضاف ياء النسبة إليها.

2 – اجتماع الجذور والجهات (modalités) :

يرى أندره رومان André Roman أن جذور العربية نوعان :

-جذر ثلاثي تسميه ما هو خاص، تبنى عليه أكثر كلمات العربية التي تسمي أشياء العالم وأحداثه كالرجل والفرس والعين والقدر. وقد يتطور هذا الجذر فيزاد عليه حرف صامت فيصبح رباعيا كما يحدث في (ف ق ع) : فَقَعَ > فقّع > فَرْقَعَ (ف ر ق ع).

-جذر أحادي لتسمية ما هو عام كالنون الدالة على المكان المبهم، وهي النون التي نجدها في آخر الاسم المنوّن للدلالة على أن الاسم مقطوع عن الاضافة، مقطوع عن الانتماء، أي أنه اسم منفرد، مثاله التنوين الذي في (رجلٌ) و(بيتٌ) وغير ذلك، وكالتاء الدالة على الزمان المبهم وهي التاء التي نجدها في (متى) و(حتى) و(لات) وغير ذلك، وكالنون والتاء والياء والكاف في ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب. وقد اختارت العربية جذورها الأحادية من ثلاث مجموعات من الحروف الصوامت لأن في جرسها ما يسمح بتحديد هويتها وبتمييزها عما عداها، كالواو والياء، ومجموعة الأصوات الأنفية وهي الميم والنون، ومجموعة الأصوات الانحباسية الحنجرية التي يكون المزمار فيها مقفلا كالتاء والكاف والهمزة. وبما أن أصوات هذه المجموعات الثلاث محدودة العدد لا تفي بأغراض التسمية كلها كان لا بد من أن يعاد استخدامها فيكون للحرف الواحد منها مدلولات متعددة يميز في ما بينها اختلاف توزيعها.

وفي العربية، إلى جانب الجذور ثلاثيّها وأحاديّها، علامات دالة قد تكون حروفا صامتة كتاء التأنيث، وقد تكون صوائت طويلة كألف الاثنين، وقد تكون حركات كضمة فاء الفعل الدالة على البناء للمجهول. أما ما عدا ذلك فهي حركات سياقية لا دلالة لها، وغالبا ما يؤتى بها مراعاة لنظام المقاطع في العربية.

تتكون كلمات العربية حسب هذه النظرية من اجتماع الجذور والجهات modalités، وتكتسب الكلمة معناها من دلالات العناصر المكونة لها، ففي فعل من مثل : (تَستَخرِجُ) تدل التاء، وهي ضمير أحادي، على المخاطَب، وفتحتها دال الفعل المبني للمعلوم، والسين دال على القيام بالفعل، والتاء الثانية دال على الانعكاس والصدى، والجذر دال على الخروج، وضم الآخر دال على أن الفعل من باب الفعل الحقيقي الواقع لا هو من باب المحتمل ولا هو من باب المتعذر الممتنع. أما موقع ضمير المخاطَب أمام الفعل فدالٌ على أن الفعل غير منقطع. وعليه فإن معنى (تستخرج) هو التالي : تعملُ على أن

تُخرج شيئا لنفسك وهذا العمل واقع غير منقطع.

3 - الأصل والمشتق :

يكاد النحويون واللغويون العرب يجمعون على أن بعض الكلام مشتق من بعضه الآخر(10) وأن الكلمات صنفان : صنف يقال عنه إنه كلمات أصول، أو كلمات أُوَل، وصنف آخر مشتق من هذه الكلمات الأوَل. وقد لخص الزجاجي مختلف آراء العلماء العرب في الاشتقاق أحسن تلخيص فقال: «اعلم أن للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال : فأما الخليل وسيبويه [...] وسائر من لم نسمِّه من البصريين من أهل اللغة فإنهم يقولون: بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، وكذلك من الكوفيين الكسائي والفراء وأبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي وثعلب ومن تَابعهم [...] ؛ وزعمت طائفة من متأخري أهل اللغة أن الكلام كله مشتق، وليس هؤلاء من الأولين ولا بقوم بأعيانهم مشهورين، ولا في ذلك كتابٌ مصنَّف، ولا هو قول إمام متقدم، وإنما هو قول المتعسفين من متأخري أهل اللغة [...] ؛ وذهب قوم من أهل النظر إلى أن الكلام كله أصل، وليس منه شيء اشتقَّ من غيره. وليس أحد من أهل اللغة الأعلام المشهورين يقول بذلك، ولا من النحويين الأئمة في ما انتهى إلينا من مذاهبهم، ورويناه من كتبهم [...]» (اشتقاق أسماء الله تعالى، ص 277-279).

أما القائلون بأن الكلام كله مشتق فقد رُدّ عليهم بأن هذا الأمر محال يؤدي إلى التسلسل والدور لأنه «لا بد للمشتق من أصل ينتهي إليه غير مشتق، لأنه لو كان كلّ مشتق له أصل آخر اشتق منه إلى ما لا نهاية لوجب من ذلك وجودُ ما لا يتناهى موقوفا عند آخره بوجود الكلمة التي يقال إنها مشتقة، وهذا محال»(11).

وأما القائلون بأن الكلام كلَّه أصل، وليس شيء منه اشتق من غيره، فهم «قوم من أهل الجدل»(12)، رُدّ عليهم بأنهم لم يذهبوا في قولهم هذا

---

(10) قال ابن فارس : «أجمع أهل اللغة، إلا من شذ منهم، أن للغة العرب قياسا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض» (الصاحبي، ص 67).

(11) أنظر رأيا شبيها بهذا نقله السيوطي في المزهر، 1/348.

(12) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو «إحدى عشرة مسألة في النحو للزجاجي» ينسب فيها هذا الرأي إلى «أهل الظاهر»، وليس هؤلاء، كما يقول الزجاجي، «ممَّن يذهب مذهب أهل اللغة ولا يعلق بأساليبها، لأنه ليس أحد من أهل اللغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب» (الأشباه والنظائر، 3/144-145).

«مذاهب أهل اللغة» (اشتقاق أسماء الله تعالى»، ص 277-282).

وقد حد علماء العربية الاشتقاق حدودا كثيرة من أشملها ما قاله ابن دحْية (المتوفى سنة 633 للهجرة) : «الإشتقاق أخْذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيأة تركيب لها؛ ليُدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة؛ كضارب من ضربَ، وحذِرٍ من حذرَ» (السيوطي : المزهر، 1/340).

يبدو مِن هذا الحد، وهو من أضبط الحدود وأحكمها، أن العربية تميز بين صنفين من أصناف الكلم : أصل موضوع نحو رجل وفرس وثوب وعين وقدر، وما أشبه ذلك من الأسماء الموضوعة للأشخاص والأعيان الأوَل والواقعة أولا للفصل بين بعضها وبعض، وفرع مشتق من هذا الأصل لأن فيه حروفا تسقط في حال وتثبت في حال أخرى فعلموا أن له أصلا لا زائد فيه منه أُخذ. ويبدو من هذا الحد أن العربية لا تشتق ألفاظها من الجذور وإنما تأخذ بَعض الكلام من بعض، فالفرع المشتق كلمة، والأصل المشتق منه كلمة. ويرى النحويون العرب، ولا سيما المتأخرون منهم، أن الاشتقاق سلسلة في حلقات متتابعة ؛ فاسم المبالغة مشتق من اسم الفاعل، واسم الفاعل من الفعل المضارع، والمضارع من الماضي، والماضي من المصدر، فـ(ضرّاب) من (ضارِب)، و(ضارِب) من (يضرب)، و(يضرب) من (ضرَب)، و(ضرَب) من (ضرْب) (13).

يقول ابن دحية في الحد الذي ذكرناه له إن الاشتقاق إنما أُتي به «ليُدلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة». وهذا يعني أن في المشتق دلالة إضافية ليست في المشتق منه. مثال هذا قولهم إن المصدر يدل على الحدث، وإن الفعل المشتق منه يدل على الحدث والزمان(14).

لكن الاشتقاق في هذه النظرية لا يحل مشكلة دلالات الألفاظ في العربية لأنه لا يتناول جميع مفرداتها، بل يتناول الكلمات التي اشتقت من الكلمات الأصول فكانت فرعا عليها. أمّا الكلمات الأصول فلا تشير نظرية الاشتقاق إلى الدلالة فيها، فكأن دلالتها لا تكون بالعودة إلى أصل سابق، بل

---

(13) أخذنا هذا المثال عن G.Bohas : *Etude des théories des grammairiens arabes*, p. 152: ولكننا أسقطنا الحلقة الأخيرة منه وهي النزول من المصدر إلى الجذر؛ لأن النحويين العرب لا يجعلون الانتقال من جذر إلى المصدر اشتقاقا، فالجذر ليس كلمة فيمكن الاشتقاق منه.

(14) لا ينبغي أن يُفهم من كلامهم إن كل مشتق فيه جميع معاني الأصل مع معنى زائد. ويكفي النظر في قولهم إن المضارع مشتق من الماضي للتدليل على فساد هذا الاعتبار.

تكون بالوضع الأول للفظ. حتى لكأن معنى الرجل والفرس لا يأتي من حروف الراء والجيم واللام في الاسم الأول، ومن حروف الفاء والراء والسين في الاسم الثاني. وإنما يأتي المعنى من وضع الواضع لهذه اللفظة أو تلك على هذه الهيأة المخصوصة أو تلك بحروفها وحركاتها قطعة واحدة.

ج - الكلمة والجذر :

تشير النظريتان، الأولى والثانية إلى أن كلمات العربية مبنية على الجذور إما في تقاطعها مع الأوزان، وإما في اجتماعها مع الجهات modalités. فتجعلان الجذر نقطة الانطلاق في تحديد بنية الكلمة ودلالتها.

أما العلماء العرب فلا يذكرون اشتقاق الكلام من الجذور لأن الاشتقاق عندهم أخْذ كلمة من كلمة، أو صيغة من صيغة. وليس الجذر كلمة من كلمات اللغة فُيشتقَ منها؛ ولذلك فهم يسمون الكلمات التي من مثل (رجُل) و(فَرس) و(كلب) و(قِدر) الكلمات الأصول، أو الكلمات الأُوَل. وهي عندهم كلمات جامدة غير مشتقة. وقد صرّح ابن جني بهذا الرأي حين قال «الحروف يُشتق منها، ولا تشتق هي أبدا. وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف **شابهت بذلك أصول الكلام الأول التي لا تكون مشتقة من شيء لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقة منه**»[١٥] (الخصائص، 2/ 37).

ولا ينبغي أن يدخل في الوهم أن لفظ «الصيغة» الوارد في حد ابن دحية - على دقته وضبطه وحسن اختياره - يمكن أن يعني جذر الكلمة، أي المادة الأصلية التي بنيت عليها، فالنحويون العرب على اختلاف مذاهبهم، لا يجعلون الجذر أصلا يُشتق منه لأنه ليس كلمة[١٦]، ولم أجد لواحد منهم قولا يخالف فيه هذه الحقيقة وإن وشت عبارتهم أحيانا بغير ذلك[١٧].

غير أن النحويين العرب ينصّون كما رأينا في حد ابن دحية، على أن الجذر شرط لازم في الاشتقاق، لأن المشتق والمشتق منه يجب أن يتفقا «معنى، ومادة أصلية، وهيأة تركيب لها»، فلا مناص إذن من الجذر. الذي يسميه

---

(١٥) تسويد الخط منا لا من المؤلف.

(١٦) يقول ابن جني في التفريق بين التصريف والاشتقاق : «... لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى [...] وكذلك الاشتقاق أيضا [...]» (المنصف في شرح تصريف المازني، 1/ 3-4).

(١٧) أنظر مثلا الزجاجي الذي يريد إثبات اشتقاق الفعل من المصدر كيف يجعل المصدر أصلا ومادة يشبهه بالفضة الموجودة في جميع ما يصاغ منها، فكأن المصدر مادة أولى ليس قبلها شيء (الإيضاح في علل النحو، ص 59-60).

النحويون بالحروف الأصول أو بالمادة الأصلية مما قد يشير إلى أسبقيته في الكلام. إلا أنها أسبقية في الرتبة لا في الزمان. مثل هذا كمثل قولهم إن الاسم قبل الفعل والحرف. وقد يكون بعض الأسماء مشتقا من الفعل، فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان ؟.

بيد أن عددا من الباحثين، ربما كان أولهم برو كلمان، لا يرون في الجذر حقيقة ثابتة، ولا يجدون فيه سوى نوع من التجريد يستعان به في التحليل النحوي وفي تصنيف المعاجم[18]. ومن أحدث الاعتراضات على نظرية الجذر ما نشره بيار لارشيه عام 1990[19] وفيه يتساءل عن حقيقة الجذر، ويعتبر أنه لا يشكل بداية وأصلا للاشتقاق بل نهاية له وأثرا للأصل الحقيقي في الكلمة المشتقة، فليس إذن منطلقا تتشعب الكلمات منه، بل منتوجا نهائيا لها.

من السهل إنْ سئل المرء عن جذر (مكتب) أن يجيب : (ك ت ب) لأن المشتقات في هذه المادة كثيرة لا تخفى على أحد. لكن كيف يكون الجواب في الكلمة الواحدة التي لا تنتمي إلى أسرة من المشتقات ؟ وكيف يكون الجواب لو كانت كلمة (مكتب) المبنية على (ك ت ب) كلمة وحيدة في بابها ليس إلى جانبها (كاتب) ولا (كتاب) ولا (مكتوب) ولا غير ذلك ؟ كيف كان يمكن معرفة جذرها أثلاثي هو أم رباعي ؟ وما الذي كان يميزها من كلمة رباعية مثل (دفتر) ؟ويمكن أن يضاف إلى هذا الاعتراض اعتراضات أخرى تمسّ أوّلية الجذر وسبقه، وبناء اللفظ عليه بهدف إثبات تأخره وإثبات أنه لاحق للفظ، يُبنى على اللفظ ولا يُبنى اللفظ عليه. وأهم هذه الاعتراضات اثنان :

- في العربية كلمات كثيرة متصرفة ليست مبنية أصلا على جذور، وإنما بُنيت على حروف جامدة كبنائهم على (لولا) و(لا) و(سوف) وغيرها، وبنائهم على الأصوات الجارية مجرى الحروف. يقول ابن جني : «فإن كثيرا من الأفعال مشتق من الحروف ؛ نحو قولهم : (سألتُك حاجةً فلوْلَيتَ لي)، أي قلت لي : (لولا)، و(سألتك حاجة فلاليت لي) أي قلت لي : (لا). واشتقوا أيضا المصدر -وهو اسم- من الحرف فقالوا : (اللالاة واللولاة) [...] وكذلك قالوا : (سوَّفتُ الرجلَ) أي قلت له : (سوف)، وهذا فعل -كما ترى- مأخوذ من الحرف [...] وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات

(18) Michel Barbot : "La structure du mot en arabe littéral", p.20.
(19) Pierre Larcher : "Vues 'nouvelles' sur la dérivation lexicale en arabe classique".

الجارية مجرى الحروف: نحو (هاهَيْتُ، وحاحيت، وعاعيت، وجأجأت، وحأحأت، وسأسأت، وشأشأت» (الخصائص 2/ 34-40)، فكيف تكون الكلمة مبنية على الجذر، فتكون دلالتها من دلالته، والأصل الذي بني الفعل عليه لا جذر له ؟

وقد بنت العرب بالنحت كلمات كـ(البسملة والحمدلة والحوقلة)، واشتقت من الجمل اشتقاقا مباشرا باستخدام ياء النسب وإن كان هذا قليلا نادرا كبناء (كُنْتيٍّ) على (كنتُ) في قولهم : (أعوذ بالله أن أكون كُنْتيّا) (الزجاجي : مختصر الزاهر، ورقة 140 وجه). فكيف تكون دلالة الكَلمة مبنية على دلالة الجذر، والأصل الذي بني اللفظ عليه جملةٌ لايستقيم الحديث فيها عن الجذور ؟

- يقدِّم اللفظ الأعجمي المعرَّب نموذجا آخر للألفاظ التي لم تُبنَ على جذر لأنه «محال أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه، لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى» (المزهر، 1/ 287)، فكيف يكون الجذر في أصل الكلمة وهو مبني عليها، تابع لها ؟

قد يبقى اللفظ الأعجمي المعرَّب وحيدا لا جذر له، وقد يدخل في أسرة تجمعه بألفاظ أخرى، فَيبتدَع للأسرة جذر تبنى عليه كلماتها، فيبدو الجذر بعْدئذ سابقا للأصل الذي خرج منه وهو اللفظ الأعجمي، كما هو حال (اللجام) المعّرب من (لَغام)[20] الذي اشتقت العرب منه ألفاظا كثيرة «وتكاد هذه الكلمة -أعني لجاما- لتَمكُّنها في الاستعمال وتصرُّفها فيه تقضي بأنها موضوعة عربية لا معرَّبة ولا منقَولة لولا ما قضوا به من أنها معرَّبة من لغام» (المزهر، 1/ 288). فاللجام معرَّب لم يكن له جذر، لكنه حين دخل في أسرةً فقالوا في جمعه (لُجُم)، وفي الفعل منه (ألْجَمَ) وفي اسم المفعول منه (مُلْجَم) صار له جذر (ل ج م). غير أن هذا الجذر، خلافا لجذور اللفظ العربي الأصيل، خارج من الكلمة، لاحق لها. إنه مبني عليها وليست مبنية عليه[21].

قد يعزز اللفظ الأعجمي المعرّب رأي القائلين إن الجذر ليس له حقيقة

(20) في المعرّب للجواليقي (ص 304) : «اللجام معروف. ذكر قوم أنه عربي. وقال آخرون : بل هو معرب، ويقال إنه بالفارسية : لغام». وقد ذكر المحقق في الحاشية أن الجوهري وسيبويه يقولان إنه فارسي أصله «لُكام بالكاف الفارسية بضمّ أوله، ولُغام بالغين لغة فيه».

(21) أنظر في هذه المسألة : Hassan Hamzé : "De la racine au mot ou du mot à la racine".

لغويه، وإنه تابع لا متبوع، وليس له دلالة تحمل المعنى العام المشترك بين ألفاظ الأسرة جميعا، وإنما هو تجريد يعمد إليه اللغوي لتصنيف مادته. غير أننا نعتقد أن هذا المثال نفسه قد يُقرأ قراءة مغايرة، فابتداع أصل للفظ الأعجمي المعرّب حين يكوّن أسرة دليل على أن الجذر حقيقة راسخة في ألفاظ اللغة وإلا لما احتاجت إلى ابتداعه في اللفظ المعرّب. فابتداعه نوع من التسوية لوضعه ليدخل في النظام العام، فتسري عليه قواعده ؛ لأنه إن لم يفعل ذلك ظل خارج النظام غريبا عنه.

حين يدخل اللفظ الغريب ويخضع للنظام اللغوي ويؤسس أسرة تضيع المسافة بينه وبين اللفظ العربي الأصيل ويصبح في ضمير الجماعة اللغوية لفظا عربيا أصيلا مبنيا على جذر كغيره من ألفاظ اللغة. ولا يغير شيئا في هذه المسألة أن يسجل المعجم أصل اللفظ المعرّب، وأن ينص على عجمته، فقد نص على أن (اللجام) معرّب من الفارسية، غير أن (اللجام) يبقى في ضمير الجماعة اللغوية لفظا عربيا مبنيا على جذر سابق وإن ذكرت المعاجم أن اللفظ سابق لجذره.

والأمر على هذا في اشتقاق الألفاظ المتصرفة من الحروف وأسماء الأصوات والجمل. ولا يبدو لنا أن التباس الجذر في الكلمات التي لا يظهر الاشتقاق فيها، عند أبناء الجماعة اللغوية وحتى عند أهل اللغة، يمكن أن يطعن في حقيقة الجذر وفي دلالته. إن عدم معرفة اللغوي لجذر الكلمة لا يغير من شيء في حقيقة وجوده حين تبني الجماعة اللغوية أسرته ؛ لأنها محتاجة لا محالة إليه رباطاً نسب يجمع بين أفرادها.

إن اضطرار الجماعة إلى ابتداع جذر لما لا جذر له حين تبني كلمات جديدة دليل واضح على أن نظام اللغة مبني على جذور. ويقودنا هذا إلى مسألة جوهرية وهي أن البحث عن الجذر لا ينطلق من الكلمة المفردة، بل من مجموع الكلمات التي تنتمي إلى الأسرة الواحدة. ومن كان وحيدا لا أسرة له عامله اللغوي الذي يبحث عن الانتظام في معجمه معاملة الفرد الذي تربطه بالأسرة علاقة النسب المفترضة عملا بما يمكن أن يؤول إليه.

إن تأرجح اللغوي أحيانا بين الاحتمالات المتعددة في البحث عن جذر الكلمة لا يعني بالضرورة غياب الجذر ؛ فليس المهم ما يتصوره اللغوي أو يبتدعه، بل المهم ما هو كامن في ضمير الجماعة اللغوية. وما هو كامن في ضمير الجماعة لا يُستكشف إلا حين يخرج الفرد من عزلته ليكوّن أسرة مع

غيره. والجماعة ملزمة حينئذ أن تختار واحدا من الاحتمالات الممكنة؛ فاندراج الفرد في أسرة هو الذي يجعل مفردات اللغة نسيجا لا مجرد عناصر منعزلة.

د - الجذر والدلالة :

في نظرية تقاطع الجذور والأوزان وفي نظرية اجتماع الجذور والجهات، لا يكون الجذر أساس بنية الكلمة فحسب، بل يكون أساس دلالتها لأنها تأخذ هذه الدلالة منه حين يلتقي بالوزن أو حين يجتمع مع الجهات. وهو أيضا أساس الدلالة في المشتقات عند النحويين العرب، ولهذا شبّه ابن يعيش الحروف الأصول (ض ر ب) بالذهب والفضة، أي بالمادة الأولى التي توجد في كل ما يصاغ منها في (ضرَبَ ويضرب وضارِب ومضروب)، فقال «والأصل الذي هو (ض ر ب) واحد موجود في جميع ضروبها. فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع ضروب الخَلْق والصور. وجوهر كل شيء مادته وجنسه الذي يُصوَّر منه ذلك الشيء، نحو الذهب والفضة، فإنهما جوهر لما يصاغ منهما»[22].

إن دلالة الجذر التي يشير إليها نص ابن يعيش تبدو، من خلال الأمثلة التي يعطيها، معنى مشتركا في الألفاظ المشتقة. غير أن النحويين العرب قد يصوغون عبارتهم في مبدأ عام ينص على دلالة هذه الحروف أو تلك. يقول ابن فارس على سبيل المثال، إن «الجيم والنون تدلان أبدا على السَّتر» (الصاحبي، ص 67). وقد بنى ابن فارس معجمه مقاييس اللغة على مبدأ دلالة المادة الأصلية. أما ابن جني فقد مضى شوطا أبعد من هذا حين جعل الدلالة للمادة الأصلية كيف قلّبت حروفها. يقول في مستهل خصائصه : «إن معنى (ق و ل) أين وُجدت، وكيف وقعت، من تقدُّم بعض حروفها على بعض، وتأخُّره عنه، إنما هو للخفوف والحركة» (الخصائص، 1/5)[23].

إن تحليلا كهذا يشير، بصورة ضمنية، إلى أن الدلالة تأتي من الحروف لا من الحركات. ويبدو أن ابن يعيش في شرح المفصل قد نص على هذا،

---

(22) نقلا عن G. Bohas : *Etude des théories des grammairiens arabes*, p.24.

(23) أشارت زكية السائح دحماني : «دلالة الجذر على المعنى في نظر اللغويين القدامى» إلى هذا المعنى عند ابن جني. واعتمدت عليه فيما اعتمدت لإثبات دلالة الجذر عند من سمّتهم بـ(الاشتقاقيين) غير أنها جعلت الدلالة للصيغة عند من سمّتهم (التصريفيين) (ص 104). أما القرائن والإشارات غير الصريحة إلى دلالة المادة الأصلية فكثيرة ليس هنا مجال الخوض فيها.

فقال عن الحركات، في ما ينقله عنه جورج بوهاس : «وهي زوائد لا محالة» (بوهاس، ص 2).

إن اعتبار الدلالة في الحروف لا الحركات، يمكن أن ينسحب على مفردات اللغة، ما كان منها مشتقا وما كان غير مشتق، وهو يناسب الوصف الذي يقدمه أندره رومان للنظامين اللذين بنيت عليهما العربية واللذين تبنى عليهما كل لغة، وهما نظامان يكمل واحدهما الآخر : نظام التسمية، ونظام الخطاب.

ينطلق تحليل أندره رومان من طبيعة النظام المقطعي للعربية القائم على مقطعين نظاميين اثنين : صامت فصائت /CV/، وصامت فصائت فصامت /CVC/. هذا النظام المقطعي يقيم قطيعة كاملة بين صوامت العربية وصوائتها، فيجعلها في مجموعتين منفصلتين تمام الانفصال، فلا يمكن لعنصر من عناصر إحدى المجموعتين أن يحل محل عنصر من عناصر المجموعة الأخرى. وقد ترتب على هذه القطيعة الأولى قطيعة ثانية لأنها سمحت بأن يكون لكل واحدة من المجموعتين : الصوامت، والصوائت، مهمات خاصة بها، ووظائف لا تقوم بها المجموعة الأخرى. ولأن صوامت العربية أكثر عددا من صوائتها بنت العربية نظام التسمية فيها على حروفها الصوامت، فعدد هذه الحروف، وهو ثمانية وعشرون، يسمح للغة بتسمية أشياء العالم التي يحتاج إليها أبناء اللغة، وهذا ما لا تستطيع الصوائت أن تؤديه. إن بناء نظام التسمية في العربية على الحروف الصوامت وحدها يسمح بتفسير ظاهرة اللغات الكثيرة في الكلمة الواحدة، وهي كلمات تغص بها كتب اللغة وبطون المعاجم العربية من مثل (ذِروة) و(ذُروة). وهذا النظام يسمح بمقاربة أولية تفسر فهم القارئ العربي لقسم كبير من نصوص العربية المكتوبة دون حركاتها، وهو أمر متعذر في لغة أخرى لا تقوم التسمية فيها على الحروف الصوامت.

أما الصوائت فقد جعلتها العربية لنظام الخطاب، وهو نظام الاعراب، للدلالة على وظيفة الكلمة في علاقتها بغيرها من الكلمات في داخل الجملة. ولأنه لم يكن بد من الحركات لتكوين المقاطع، فقد استغلت العربية بعض هذه الحركات التي يفرضها النظام المقطعي للقيام ببعض المهام من تحديد التسمية وتعديلها، كالدلالة على بناء الفعل للفاعل أوللمفعول وغير هذه من الدلالات. أما في أكثر الأحيان، فهذه الحركات حركات سياقية لا دلالة لها،

وإنما يؤتي بها لحاجة النظام المقطعي إليها. ولا ينبغي أن يُعتدَ بدلالة الحركات التي قد تبدو أحيانا وكأنها علامات فارقة في مثل (قَدْر)و(قدَر) و (كلْب) و(كلَب)، فليس لكسرة هذا اللفظ أو لفتحة ذاك أو لسكون ذلك في نصوص اللغة العربية التاريخية التي بين أيدينا أي دلالة، وإنما الدلالة للكلمة كلها على هذه الصورة أو تلك.

هـ - بين دلالة الجذر ودلالة اللفظ :

إن الصعوبة النظرية الكبرى التي تواجه الباحث في دلالة المفردات وعلاقتها بدلالة الجذور هي دلالة الكلمات التي يقال عنها إنها كلمات أُوَل، أو إنها كلمات أصول لأنها جامدة مثل (رجُل) و(فَرَس) و (كلب) و(قدْر)، ويلحق بها كلمات تنتمي إلى أسرة من المشتقات، ولكنها كالكلمات الأصول الأول في أنه ليس للوزن الذي بنيت عليه دلالة محددة، مثل (الكتاب).

يقول المعجم الوسيط عن (الكلْب) إنه «حيوان أهلي من الفصيلة الكلبية ورتبة اللواحم، فيه سلالات كثيرة تربى للحراسة أوللصيد أو للجر، والكلب حيوان أليف مشهور بالذكاء وتعلقِّه بصاحبه...»؛ ويقول عن (الكلَب) إنه «مرضٌ مُعْدٍ يُعرف برهبة الماء، ينتقل فيروسه في اللعاب بالعض من الفصيلة الكلبية إلى الانسان وغيره...»، ويقول عن (الكتاب) إنه «الصحف المجموعة». فمن أين جاءت هذه الدلالات ؟ ألها علاقة بدلالة الجذر والوزن والجهة ؟ أم هي دلالات من خارج اللغة ليس للفظ فيها نصيب ؟

لا شك في أن عددا من دلالات اللفظ إنما يأتي من خارج اللغة ومن معرفتنا بالعالم الخارجي دون أن يكون مرتبطا بعنصر من عناصر اللفظ، أي أنه ليس في اللفظ علامة دالة يكون هذا المعنى أو ذاك مدلولا لها، فليس في لفظ (الكلب) مثلا ما يدل على حيوانيته وذكائه ونباحه ووفائه لصاحبه، وليس في لفظ (الكلَب) ما يدل على أنه مرض مُعد...، وليس في لفظ (الكتاب) ما يدل على أنه جماد وعلى أن الصحف يُجمَع بعضُها إلى بعض فيه، فهذه معلومات تدلنا عليها تجربتنا ومعرفتنا بالعالم الخارجي.

غير أن هناك دلالات تأتي من اللفظ، أو من مقارنة اللفظ بلفظ آخر، فليس من الصعب مثلا أن يجد الباحث بين (الكلْب) و(الكلَب) معنى عاما مشتركا يعيده إلى اشتراك اللفظين في مادة أصلية واحدة هي الكاف واللام والباء التي تتوالى على هيأة مخصوصة. وليس من الصعب أن يجد بين

(الكتاب) و(الكتُب) معنى مشتركا يعيده إلى المادة الأصلية (ك ت ب). غير أنه ليس من الممكن أن يعيد معاني هذه الألفاظ إلى دلالات موادها الأصول وحدها ؛ لأنه إن فعل ذلك جعل (الكلْب) و(الكَلَب) بمعنى واحد، وجعل (الكتاب) والكُتّاب) و(الكتُب) بمعنى واحد، وهذا لا يقول به أحد. ففي كل لفظ من هذه الألفاظ دلالة خاصة إضافية ليست في الجذر الذي بني اللفظ عليه.

لا تستطيع نظرية تقاطع الأوزان والجذور أن تحل هذا الإشكال، فالدلالة الخاصة التي في كل لفظ لا تأتيه من وزنه لأن وزن (الكتاب) كوزن (الكلاب)، ووزن (الكتُب) كوزن (الكَلَب)، ووزن (الكُتّاب) كوزن (الكُلّاب) - وهو المهماز - وليس بين هذه الألفاظ أدنى مناسبة.

أما نظرية اجتماع الجذور والجهات modalités، فتحاول إعادة بناء النظام الصرفي للعربية القديمة بالبحث عن دلالة الجهات مقرونة بدلالة الجذور، فترى أن كلمة (كَلْب) على سبيل المثال كانت مكونة من العناصر التالية : الجذر الثلاثي فيها (ك ل ب) كان وما يزال، دالا على معنى الكلبية، وفتحة الفاء كانت، في ما مضى، دالا على الكائن الحي، وهي الفتحة التي نجدها في مثل (كلب، وثور، وأهل، ونخْل) وغير ذلك في مقابل كسرة الفاء التي كانت دالا على الجماد في مثل (جِسم ومِلح وعِلم) وغير ذلك. أما ضمة الفاء، فلم تكن، فيما يبدو، إلا بديلا مشروطًا للكسرة في مثل (دُهن وخُبز وجُبن) وغير ذلك. أما سكون العين في مثل (كلْب) فكان دالا على أن الكلمة اسم عين لا علاقة له بالزمان، في مقابل حركة عين الكلمة الثلاثية التي كانت دالة على أن الكلمة مرتبطة بالزمان، فهي فعْل مثل /كتَب/ و/عَلِمَ/ و/حسُن/ أو مصدر في مثل /سَرِق/ و/حَزَن/ و/شَنَؤ/ أو غير ذلك مما يسمى عادة بمشتقات الفعل. غير أن علامة الكائن الحي وعلامة اسم العين المجرد من الزمان اندثرتا فلم يعد لحركة الفاء والعين دلالة فصارت كلمة (كلب) كتلة واحدة. يقول أندره رومان : «حين تلاشت دلالة حركة الفاء صارت أبنية /فَعْل/ و/فِعْل/ و/فُعْل/ مجرد حروف تتوالى دون أن يكون لبنائها على نسق مخصوص دلالة معينة، ولم يبق من دلالة فيها سوى دلالة حروفها الأصول التي تشكل جذرها الثلاثي» (Grammaire arabe, p.34).

في هذه النظرية تُبنى الدلالة لبنة لبنة بالنظر في دلالة كل مكوِّن من مكونات الكلمة. غير أنها في شكلها الحاضر تبدو أقرب إلى محاولة إحياء

نظام قديم متصوَّر كانت عليه العربية في غابر الأزمان منها إلى وصف العربية التاريخية، بله العربية المعاصرة. وهي تعتمد على ما تعتقد أنه قد تبقى من إشارات وعلامات في العربية التاريخية يمكن أن تنهض شاهدا على ما يُفترض أن العربية القديمة كانت عليه. أما العربية التاريخية، عربية النصوص التي بين أيدينا، فلم تعد لفتحة فاء كلمة (الكلب) فيها دلالة، ولم يعد لسكون العين فيها دلالة، ولم يبق من دلالات الكلمة إلا دلالة الجذر.

رغم الاختلاف الواضح بين هذه النظرية ونظرية تقاطع الأوزان والجذور فإن دلالة الجذر وحده هي التي تبقى في نهاية المطاف بعد سقوط دلالة فاء الكلمة وعينها في النظرية الأولى، وسقوط دلالة الوزن في النظرية الثانية.

غير أنه مع تقريرنا لهذه الحقيقة لا نظن أن دلالة الكلمة يمكن أن تُختصر لتكون مساوية لدلالة الجذر الذي بنيت عليه ؛ فمعنى الكلبية الذي في الجذر (ك ل ب) ليس مساويا لمعنى الكلب، ومعنى الكتابة في الجذر (ك ت ب) ليس مساويا لمعنى الكتاب، ولا نظن أن دلالة (الكتاب) يمكن أن تُختَزَل في دلالة حروفه الصوامت الأصول (ك ت ب)، بل لا بد من دلالة إضافية تأتي من انجاز الكلمة وتحققها على هيأة مخصوصة هي أقرب ما تكون إلى ما سماه علماء العربية بالوضع.

حين يُقال إن الكتاب «الصحف المجموعة» (المعجم الوسيط)، أو إنه مجموعة صحف مطبوعة تؤلف مجلدا» (منجد العربية المعاصرة) فإن هذا المعنى يتجاوز الفكرة العامة للكتابة التي يدل عليها الجذر ؛ فليس في (كتَب) و(مكتب) و(كاتِب) المبنية على نفس جذر (الكتاب)، دلالة الصحف المجموعة، أو الصحف المجلدة. أن تكون الكتابة في صحيفة، وأن تُجمع الصحف بعضها إلى بعض، وأن يضمها مجلد [24]، سمات في كلمة (الكتاب) ولكنها ليست في الجذر. هذا المعنى الإضافي الذي ليس في الجذر لا يأتيه من الوزن، فهذا الوزن كما رأينا لا دلالة له، بل يأتيه من وضع الواضع لهذا الجذر في كلمة معينة على هيأة محددة.

حين يهترئ نظام التسمية تتحول الكمات إلى ما يشبه الركام، وتتوقف

(24) يمكن للمرء أن يتصور سمات أخرى. ويمكن أن يرتبط عدد من هذه السمات بالتطور التاريخي للفظ كما هو حال سمة (الطباعة) الواردة في تعريف المنجد في لغة العربية المعاصرة.

اللغة عن التعبير تعبيرا نظاميا عن النزر اليسير من السمات التي كانت تعبر عنها. وهذا ما عناه أندره رومان حين تحدث عن تلاشي دلالة فاء الكلمة وعينها في الأسماء الثلاثية، فصار يقال (حبْل) كما يقال (كلْب)، مع أن الحبل ليس بكائن حي، ويقال (قتْل) كما يقال (كلب) مع أن القتل حدثٌ وليس باسم عين، فهو مرتبط بالزمان. في هذه الحالة، حالة انهيار النظام الصرفي لأسماء الأعيان، يستغلق اللفظ فيصبح كتلة واحدة صماء، ويحل المعنى الذي يحفظه المعجم محل الدلالات التي كان يمكن أن تُستخرج من اللفظ.

حسن حمـــزة
جامعة ليون 2 - قسم الدراسات العربية -
مركز البحث في المصطلح والترجمة - ليون فرنسا

المصادر والمراجع

بالعربيـة :

ابن جني : المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1373 هـ / 1954م.

ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1952م / 1371هـ.

الجواليقي : المعرّب، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط 1، 1410 هـ/ 1990م.

دار المشرق : المنجد في اللغة العربية المعاصرة، بيروت، 2000م.

الزجاجي : اشتقاق أسماء الله وصفاته، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1406هـ/ 1986م.

الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1399هـ/ 1979م.

الزجاجي : مختصر الزاهر لأبي بكر بن الأنباري، مخطوط في دار الكتب المصرية، القاهرة، رقم 557 لغة.

زكية السائح دحماني : «دلالة الجذر على المعنى في نظر اللغويين القدامى»، مجلة المعجمية، العددان 12 و13، 1416-1417هـ / 1996 -

1997م، تونس، ص ص 103-118.

السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1406 هـ/ 1985م.

السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1986م.

ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1383 هـ/ 1964م.

مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، دار عمران، ط3، 1985م

بغير العربية :

Barbot, Michel : "La structure du mot en arabe littéral", *Modèles linguistiques*, tome XII, fasc 2, 1990, pp.7-31.

Cantineau, Jean : "Racines et schèmes", in: *Mélanges William Marçais*, Institut d'études islamiques de l'Université de Paris, éd. G.P. Maisonneuve, 1950, pp. 119-125.

Dubois, Jean et alii : *Dictionnaire de linguistique*, Larousse, Paris, 1973.

Garde, Paul : "Le mot russe : forme et fonction de ses éléments morphologiques", *CLOS*, Publications de l'Université de Provence, n° 11, 1979, pp.9-43.

Hamze, Hassan : *Les théories grammaticales d'az-Zaggâgî*, thèse d'Etat ès lettres, Université Lyon 2, 1987.

Hamzé, Hassan : " De la racine au mot ou du mot à la racine : problématique de la création d'une nouvelle mémoire de l'emprunt en arabe", *Revue tunisienne des sciences sociales*, 1998, 35ème année, n° 117, pp. 61-74",

Larcher, Pierre : " Vues "nouvelles" sur la dérivation lexicale en arabe classique", in: L. Edzard et M. Nekroumi (éd.) : *Tradition and innovation, Norm and Derivaton in Arabic and Semitic Linguistics*, Harrassowitz Verlac, Wiesbaden, 1999, pp. 103-123.

Martinet, André : *Eléments de linguistique générale*, Armand Colin, Paris, 1980.

Mounin, Georges (direction) : *Dictionnaire de la linguistique*, Quadrige /Presses Universitaires de France, 2ème éd., 1995.

Rastier, François : "Signification et référence du mot", in : *Modèles linguistiques*, tome XII, fasc. 2, 1990, pp. 61-81.

Roman, André : *Grammaire de l'arabe*, collection Que sais-je ? Presses Universitaires de France, 1990.

De Saussure, Ferdinand : *Cours de linguistique générale*, éd. Préparée par Tullio De Mauro, Payot, Paris 1985.

نماذج النظرية العربية للتركيب (*) المعجمي العام

محمد عبد العزيز عبد الدايم

1 - تمهيد :

تعالج هذه الدراسة ما قدمه لغويونا العرب القدامى من تصورات تتصل بالتركيب العام للمعجم اللغوي، وهي بذلك مجرد مظهر من مظاهر المعجمية العامة التي لا تقتصر، بطبيعة الحال، على جانب التركيب المعجمي العام، وقد تناولت مجموعة غير قليلة من الدراسات الجادة [1] زوايا أخرى من هذه النظرية المعجمية التي تعد من الاسهامات البارزة في عمل اللغويين العرب القدامى.

وقد نص البحث في عنوانه على اقتصاره على دراسة التركيب المعجمي العام للتفريق بينه وبين التركيب المعجمي العام، وتركيب مداخل المعجم ؛ إذ من الضروري التفريق بينهما عند دراسة تركيب المعجم اللغوي كما سيتضح في البحث. والبحث بهذا محاولة للإجابة عن سؤال ما إذا كان اللغويون العرب قد ركبوا المعجم تركيبا عاما متماسكا، وما إذا كانوا قد استنبطوا في تركيبهم للمعجم وحدات مختلفة المستوى تبدأ بالكلمات وتنتهي بوحدة المعجم نفسه. وهو في الحقيقة قراءة الأفكار معجمية قليلة أملا في تعميقها على نحو يتناسب مع ما ينبغي أن يستفاد منها. وإذا كانت غير جديدة في ذاتها فإن قراءتها على نحو خاص يمثل الجديد فيها.

(*) قد استعمل صاحب البحث مصطلح «التركيب» في معنى «البنية» (Structure). فحديثه عن «التركيب المعجمي» هو حديث عن «بنية المعجم» - م م.

(1) محمد رشاد الحمزاوي (1994) : «الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظريته المعجمية : مشروع قراءة» ؛ وإبراهيم بن مراد (1994) : «مقدمة لنظرية المعجم» ؛ وحلام الجيلالي (1994) : «المعجم العربي بين المدارسية والنظرياتية» ؛ وفرحات الدريسي (1994) : «حول نظامية المعجم»، مجلة المعجمية، ع 10-11، ص ص 11-28 و29-81 و103-128 و141-164 على الترتيب.

2 - طبيعة المعجم ومشكلته :

يقرر اللغويون أن المعجم «قائمة بمفردات اللغة أو بمورفيماتها» (2)، أو بتعبير بلومفيلد «المخزون الكلي لمورفيمات اللغة» (3). وليس ثمة اختلاف جوهري (4) حول هذا الأمر في معاجم المصطلحات (5) أو المراجع اللغوية (6) الأخرى. وقد ناقشت دراسات معجمية عربية معاصرة هذا الأمر وانتهى أكثرها الي ذلك (7). ويمثل صدى هذه الرؤية البنيوية في درسنا المعاصر حديث بعض الدراسات عن غياب النظام عن المعجم وافتقاده العلاقات العضوية بين كلماته وعدم صلاحيته للجدولة (8). وقد تتبع بعض الدارسين مسألة نفي النظام عن المعجم في الدرسين الغربي والعربي (9) بالنقد بما لا يحتاج الى مزيد. ويرجع موقف درسنا العربي في تصوره المعجم قائمة إلى عدم وجود نصوص معجمية تنظيرية في تراثنا ؛ إذ أكثر جهوده المعجمية تطبيقية تتمثل في معاجم مقدماتها فقيرة في بيان النظرية المعجمية عندنا، والنصوص اللغوية العامة أشد فقرا في بيان ذلك. ولا بد من تجريد النظرية المعجمية من هذا الركام المعجمي الضخم.

وتعني فكرة كون المعجم قائمة بمفردات اللغة انتفاء الاقيسة والقوانين والقواعد التي تحكم هذه المفردات، وهو ما يعبر عنه اللغويون بعدم قياسية المعجم، فهو، على ما يقول بعضهم : «ملحق، في الحقيقة، للنحو ؛ لأنه يمثل قائمة بغير القياسيّات irregularities

---

(2) Sproat Richard (1992) : *"Lexicon in Formal Grammar"*, p. 335; Pei, Mario (1966) : *Glossary of Linguistic Terminology*, p. 147.

(3) Bloomfield, Leonard : (1933 [1969]) : *Language*, p. 133; Hamp, Eric P. (1966) : *A glossary of American Technical Linguistic Usage 1925-1950*, p. 38.

(4) لا يتصل الخلاف بحقيقة كونه قائمة، وإنما يدور، مثلا، حول إدراج مورفيمات اللغة المقيدة والأعلام وغير ذلك، انظر : Rey, Alain (1986) : *"Lexicon"*, p.451.

(5) يمكن أن تراجع مثلا Crystal, David (1987) : *The Cambridge Encyclopedia of Language*, p. 108.

(6) من ذلك مثلا : Trask, R.L. (1993) : *A Dictionary of Grammatical terms in Linguistics*, p. 159; Chalker Sylvia and Weiner, Edmond (1994) : *The Oxford Dictionary of English Grammar*, p. 225.

(7) انظر : داود حلمي السيد (1987) : المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر، ص 10.

(8) تمام حسان (1973) . اللغة العربية : معناها ومبناها، ص 314-316.

(9) إبراهيم بن مراد (1994) : «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 32-68.

الأساسية» (10). أي أننا لا نستطيع أن نعرف معنى كلمة أو مورفيم لغوي إلا إذا كنا اكتسبناها من قبل (11).

ويطرح كون المعجم قائمة يغيب عنها القياس والقواعد أسئلة عن البنية والنظام والنظرية والمنهج وغير ذلك مما يتصل بالعلوم ؛ إذ وضع المعجم هذا يجعله مخالفا للعلوم التي تقوم أول ما تقوم على النظريات، وتعنى برصد الأنظمة ودراسة الظواهر بالاضافة إلى تسجيلها للبنيات المختلفة. لقد دعا هذا اللغويين إلى أن يتساءلوا حول ما إذا كان ثمة بنية للمعجم ونظام لمفرداته، ونظرية تقوم على رصد هذا النظام. وتقرر بعض الدراسات في ذلك أن كلا من المعجم وعلم الدلالة الذي يتصل به «ما زالا يستعصيان على المحاولات الرامية الى إخضاعهما إلى بنية أو نظام مثلما هو الشأن في العلوم الصحيحة وبعض العلوم اللسانية والإنسانية» (12).

ويلخص هذا التساؤل المشكلة أو التحدي القائم الذي يواجه المعجمين.

وقد حاول اللغويون خروجا من هذا الوضع أن يقدموا دراسات معجمية تحاول تقديم نظرية للمعجم ؛ فقد «أنشأ الدرس التطبيقي المكثف للمعاجم علمين يتصلان بالمعجم ، هما : Lexicography، و Lexicology : يعنى Lexicography بتصنيف المعجم واستخدامه. . . ويعنى lexicology بالدراسة التنظيرية الموحدة لمعاجم الوحدات اللغوية على المستويين الدلالي والنحوي» (13).

ويحاول هذا البحث قراءة النظرية المعجمية العربية الخاصة ببنية المعجم وما يتصل بها من تصنيف وتحليل، والعلاقة بين البنيتين المعجمية والدلالية للغة، ونوعي البنية المعجمية.

3 - الظاهرة المعجمية وصعوبات دراستها :

يرصد المعجم كلمات اللغة ومورفيماتها تسجيلا للجانب الدلالي للغة. وهو بذلك يتصل أول ما يتصل بالجانب الدلالي للغة. أي إن الظاهرة المعجمية دلالية في جوهرها.

---

(10) Bloomfield (1933[1969]) : *Language*, p. 274.

(11) Ibid., p. 274.

(12) محمد رشاد الحمزاوي (1991) : «من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح المعجم بنية ونظاما ؟ »، في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات، ص 300.

(13) Mel'cuk, Igor, (1992) : "*Lexicon : an overview*" p. 333.

وهذا ما يبينه تصنيف علم الدلالة إلى علم دلالة معجمي وعلم دلالة تركيبي (14). ويورثه هذا الأمر مشكلات الدلالة المختلفة وأبرزها تجريدية ظاهرة الدلالة، وعدم اقتصار الظاهرة على مستوى لغوي معين ؛ إذ نجد الدلالة تتحقق في أكثر من مستوى لغوي، وغياب البناء الكلي للظاهرة، وهو ما يريد هذا البحث أن يناقشه بصفة رئيسية. وفيما يلي مناقشة لمشكلات الدلالة وصعوبات دراستها.

- **تجريديتها** : تمثل الدلالة أحد مستويي اللغة أو أحد وجهيها. ويقوم التقابل بين الشكل والدلالة في كون أولهما ماديًا قابلا للإدراك باحدى الحواس وكون الآخر، وهو الدلالة، غير مادي، إذ هو تجريدي يتصور بالعقل ولا يدرك بالحواس. وقد أثرت هذه التجريدية التي تتصف بها الدلالة الدرس الدلالي بعشرات من الفروض والنظريات التي قدمت لتحديد المعنى (15).

ويمثل كون الدلالة شيئا مجردا غير مادي أحد أسباب صعوبة دراستها ؛ إذ لا نملك آلة تمكننا من اختبار تصوراتنا عنها. ويحسبنا أن نتذكر أن كونها شيئا مجردا غير مادي قد جعل مواقف اللغويين البنيويين «عن دور الدلالة الخاص في اللغويات تغطى مدى واسعا»(16)، فقد ترددوا بين الاهتمام بالمعجم والتركيب الدلالي(17) والتعهد بارجاء الدلالة(18) واقصائها عن اللغويات تماما (19) عند من رأى منهم اللغة «مجرد مخزون من المورفيمات

(14) Ladusaw, William A. (1988) : *"Semantic theory"*, p. 90.

(15) يمكن أن نقف على إحصاء واسع جدا وتصنيف شامل لهذه الفروض والنظريات في عدد من مداخل كتبها جيرزي بيلز Jerzy Pelz في القاموس الموسوعي للسيميوطيقا، وذلك على النحو التالي : Pelz, Jerzy (1986) : *"Meaning"*, in : Encyclopedic Dictionary of semiotics Vol. 1, pp. 497-57, *"Meaning, Associationist theories of"*, Vol. 1, pp. 507-10. *"Meaning, Pragmaticist theories of"*, Vol. 1, Berlin : Mouton de Gruyter, pp. 511-20. and *"Meaning, Stimulus-response theories of"*, Vol. 1, pp. 520-3.

(16) Fought, John G. (1955) : *"American Structuralism"*, p. 303.

(17) Joos, M. (1958) : *"Semiology : A Linguistic theory of meaning"*; pp. 53-70.

(18) Hill, A.A. (1958) : *Introduction to Linguistic Structure : from Sound to Sentence in English*, p. 3.

(19) Trager G. L. & Smith, H.L. (1951) : *"An Outline of English Structure"*. Studies in Linguistics, occasional Papers 3, Oklahoma : Oklahoma Press.

والترتيبات التي تظهر فيها» [20]، افصار النحو تشكيلا شكليا يرى موضوعا سابقا ومستقلا لا وسيلة لتحقيق شيء» [21]. وكان أمثلهم طريقا من رأى المعنى طريقا مختصرة للوصول الى ما يوصل اليه بتحليل توزيعي [22].

- **عدم استقلالها بمستوى لغوي واحد**، كما هو الشأن مع فروع اللغة الأخرى، إذ يستقل علم الأصوات بمستوى الأصوات والفونولوجي بمستوى المقاطع وعلم الصرف بمستوى الكلمات وعلم النحو بمستوى الجمل وعلم لغة النص بمستوى النصوص. إن الدلالة على العكس من كل ذلك ترد في عدة مستويات لغوية، حيث يرد من أنواع المعنى : المعنى المعجمي، والمعنى النحوي أو التركيبي، والمعنى الصوتي، والمعنى الفونولوجي [23].. الخ. ويعني ذلك أن تقديم تركيب دلالي للغة يستلزم بين هذه المستويات المختلفة من اللغة التي تتحرك فيها الدلالة.

- **افتقادها البناء الكلي للظاهرة أو افتقادها للارتباط بوحدتين كبرى وصغرى** كما هو الأمر مع الفروع اللغوية الأخرى، إذ يرتبط علم الأصوات بوحدة الصوت بوصفه وحدة كبرى ووحدة السمة الصوتية بوصفها وحدة صغرى، وكذلك يرتبط الفونولوجي بوحدة المقطع بوصفه وحدة كبرى له والصوت بوصفه وحدة صغرى له وهكذا دواليك. ولا شك أن هذا الأمر هو الذي اتاح لهذه العلوم تركيبا خاصا بها، ومنع بالتالي ورود تركيب للدلالة، على ما سنبين في الحديث عن التركيب فيما يلي.

4 - مفاهيم أولية :

نحتاج قبل تقديم نماذج نظرية المعجم التركيبية، تحديد كل من التركيب والنظام ونماذج النظرية التصنيفية ونماذج التركيب المعجمي الغربية، وتركيب المعجم.

4 - 1 - نواة النظرية التركيبية للمعجم (مفهوم التركيب)

يرد التركيب في اللغة على معنى علو شيء على شيء. يقول ابن منظور : «ركب

---

(20) Hockett, C. (1958) : *A Course in modern Linguistics*, p. 137.

(21) Mathews, P. H. (1986) : *Distributional Syntax*, pp. 245-246.

(22) Bloch, B. (1953) : "*Contrast*", pp. 59-61.

(23) Crystal, David (1985[1987]) : *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 191.

الدابة يركب ركوبا : علا عليها» [24]، وهو يرد للتراكم ووضع الشيء على الشيء، يفيد المعجم أن «تراكب السحاب وتراكم : صار بعضه فوق بعض... وركّب الشيء : وضع بعضه فوق بعض» [25]. ويرد على معنى أن يتبع شيء شيئا، يقول في اللسان : «وفي حديث أبي هريرة، رضي الله عنه : «فإذا عمر قد ركبني»، أي تبعني وجاء على أثري ؛ لأن الراكب يسير بسير المركوب، يقال : ركبت أثره وطريقه إذا تبعته ملتحقا به» [26]. ويفيد التركيب كذلك الضم ؛ فركّب الشيء « إذا ضمه إلى غيره ؛ فصار شيئا واحدا في المنظر. يقال : ركب الفص في الخاتم، وركب السنان في الرمح، وركب الكلمة أو الجملة» [27].

وقد انتقل المعنى المعجمي إلى المجال الاصطلاحي فصار التركيب عند اصطلاح الفلاسفة «تأليف الشيء من مكوناته البسيطة. ويقابله التحليل» [28]. ويبين الجرجاني في تعريفاته اصطلاح التركيب في اللغة، يقول : «التركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها ليكون كلمة» [29]. كما يبين الكفوي علاقة مصطلح التركيب بكل من مصطلحي التأليف والترتيب، يقول : «والتركيب : ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة أو لا، فالمركب أعم من المؤلف والمرتب مطلقا» [30]. وذلك أن التأليف يعني «جمع الأشياء المتناسبة من الألفة، وهو حقيقة في الأجسام، ومجاز في الحروف... والتأليف بالنسبة الى الحروف لتصير كلمات والتنظيم بالنسبة للكلمات لتصير جملا» [31]. كما أن الترتيب : «أعم مطلقا من التنضيد ؛ لأن الترتيب عبارة عن وقوع بعض الأجسام فوق بعض» [32].

ولا يخفى بهذا ما بين التركيب والبناء من صلة ؛ إذ «البناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت» [33]. كما أن البنية اصطلاحا تعنى التركيب، إذ هي «بناء

---

(24) ابن منظور : اللسان، ج. 3، ص 1714، مادة (ر ك ب).

(25) السابق، ج. 3، ص 1714.

(26) السابق، ج. 3، ص 1714.

(27) مجمع اللغة العربية (1985) : المعجم الوسيط، ج. 1، مصر : ص 383، مادة (ر ك ب).

(28) السابق، ج. 1، ص 381.

(29) محمد الجرجاني : التعريفات ص 71.

(30) أبو البقاء الكفوي : الكليات، ص 288.

(31) السابق، ص 288.

(32) السابق، ص 288.

(33) السابق، ص 241.

متكامل ومترابط الأجزاء، أو ترتيب أجزاء مختلفة في شيء واحد»[34].

ولا يخرج معنى المقابل الإنجليزي للتركيب، وهو كلمة structure، عما تقرر لها لغة في العربية ؛ إذ إن لفظ structure «مشتق من الفعل اللاتيني struere» يبني. «واللفظ معجميا مرادف لبناء وصياغة وترتيب. باختصار، يرادف تنظيم» كما أنه «يشير بصفة أساسية إلى نظام الارتباطات التي تربط «عضويا» أجزاء بداخل كل منظم»[35]. ويفيد تراسك Trask أن التركيب «مجموعة العلاقات الأفقية Syntagmatic relations التي تحمل بين عناصر جملة أو جزء فرعي لها، وبتعبير آخر، هو الطريقة التي توضع فيها هذه العناصر معا لصياغة الجملة أو جزء منها»[36].

ويعني ذلك أن التركيب يتطلب ثلاثة أمور تتمثل في وحدات صغرى وعلاقات تقوم بينها لتشكيل الأمر الثالث وهو الوحدة الكبرى. وهذا ما يقوم في تراكيب اللغة المختلفة مثل التركيب الصوتي الذي يتمثل في سمات صوتية تجتمع معا وفق قوانين محددة لتكوين الأصوات، وكذلك تتركب الكلمات معا وفق قوانين وعلاقات معينة لتشكيل وحدة الجملة الأكبر. أي لا يمكننا أن نتكلم عن تركيب ما لم نملك وحدة نهائية كبرى ووحدات صغرى تجمعت من خلال قوانين أو علاقات محددة لتشكيلها. وهذا ما ينبغي بحثه في حديثنا عن التركيب المعجمي للغة.

4 - 2. النظـــام :

يقول بعضهم في تعريف النظام وشروطه وأمثلته : «إن النظام مصطلح عام جدا لمجموعة منظمة من الاحتمالات المتنافسة بين العناصر النحوية أو المعجمية للغة... يمكن، على سبيل المثال، أن يتكلم المرء عن نظام الضمائر في اللغة، وهو يعنى القائمة الكاملة للضمائر التي تظهر فيها وقواعد اختيارها، أو أن يتكلم عن نظام الفعل فيها، ويعنى به المجموعة الكاملة من صيغ الفعل وقواعد استخدامها. قدم مفهوم النظام فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure . ويمثل تفصيلا للمفهوم التراثي للجدول paradigm،

---

(34) الحلو (1994) : معجم المصطلحات الفلسفية، ص 104.

(35) Petitot, Jean-Paul Perron (1986) : "*Structure*" , pp. 991-022.

(36) Trask, R. L. (1993[1996]) : *A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics*, p. 263.

لكنه يختلف عنه في أنه يركز على العلاقات التي بين العناصر أكثر من العناصر نفسها» (37).

ويعني ذلك أن النظام يتطلب وجود عناصر وعلاقات بينها دون أن يستلزم أن تؤدي العلاقات إلى وحدات أكبر، وإنما يمكن أن يقوم النظام بين أفراد متوازية، أي ليس بعضها جزءا لبعض. كما يعني أنه يشترط أمرين مما يشترطه التركيب دون الشرط الثالث، إذ يشترط الوحدات والعلاقات التي تربط بينها، ولا يشترط أن تكون بعض الوحدات جزءا لبعض ؛ فهو يشترط وجود وحدات وعلاقات دون ضرورة أن تؤدي العلاقات التي بين الوحدات الى إنتاج وحدات أكبر هي مجموع وحدات صغرى والعلاقات التي بينها.

أما علاقة النظام بالتركيب فتتمثل في اتساع مفهوم النظام عن التركيب ؛ إذ يمثل التركيب صورة من صور التركيب ؛ ولذلك يستلزم البحث الحالي وجود وحدة كبرى ذات وحدات صغرى مترابطة للقول بوجود التركيب. على أن في الدرس اللغوي تفريقا آخر بين النظام والتركيب، وهو ما نجده عند فيرث الذي «ركز كثيرا على الفرق المتوازي بين التركيب والنظام» (38). فقد التفت إلى ضرورة تعامل «التحليل النحوي مع النصوص بتحديد كل من التراكيب والأنظمة» (39). ويعني ذلك ان الفرق بين النظام والتركيب عند فيرث يعد «نوعا ما من تطوير العلاقات الأفقية والرأسية، فهو يريد بالتركيب الترتيب الأفقي للعناصر، ويريد بالنظام مجموعة الوحدات التي يندرج ضمنها عنصر ما » (40). يشرح بعض اللغويين هذا الفرق، يقول : «يمكن أن تعد التراكيب ترتيبا أفقيا للعناصر، والأنظمة مجموعة رأسية من الأطراف أو الوحدات التي يمكن أن تظهر في مكان معين من التركيب» (41).

يقودنا هذا للحديث عن نوعي العلاقات الدلالية اللذين يؤدي أحدهما إلى تركيب، ويؤدي الآخر الى نظام لا إلى تركيب، في الفقرة التالية.

---

(37) Trask. R.L. (1993[1996]) : *A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics*, p. 274.

(38) Palmer. F.R. (1995) : "*Firth and London School*", p. 271.

(39) Firth. J.R. (1968[1957]) : "*A synopsis of linguistic theory*", p.186.

(40) محمد عبد العزيز عبد الدايم (2002) : نظرية التحليل النحوي في القرن العشرين، ص 42

(41) Catford. J. C. (1969) : "*J.R. Firth and British Linguistics*", p. 225.

4 - 3. تركيب المعجم

يجب أن يسجل البحث عن تركيب المعجم أو بنيته أول ما يسجل ورود نوعين من التركيب المعجمي يتمثل أولهما في التركيب العام للمعجم كله، ويتمثل الثاني في التركيب الخاص بمداخله، وذلك على النحو التالي :

- **التركيب العام للمعجم**، وهو ذلك التركيب العام الذي يشمل شتى مفردات اللغة، وهو ما تسعى شتى النظريات المعجمية إلى تمثيله على نحو شامل وواضح ودقيق.

- **التركيب الخاص بالمدخل**، ويراد به ترتيب المفردات التي ترد تحت كل مدخل من مداخل المعجم. ويرد المدخل من عمل المعجميين أنفسهم ؛ إذ يضعون لمعجم كل لغة ما يرونه من المداخل، ثم يدرجون تحت كل مدخل ما يرون دخوله من مفردات اللغة.

4 - 4. من نماذج التصنيف في النظرية الدلالية :

استقصى اللغويون مختلف العلاقات الدلالية وصنفوها وفق معايير مختلفة، كما وقفوا مع الرموز التي تؤديها. وقد انطلقوا في ذلك من إدراك أهمية العلاقات وربما تقدمها على الوحدات نفسها، يقول بعضهم في هذه الأهمية : «إن الوحدات الطبيعية للغة هي العلاقات relata التي تعبر عنها الأصوات والحروف والمعاني. ليس الشيء الرئيسي هذه الأصوات أو الحروف أو المعاني، وإنما علاقاتها المتبادلة بداخل سلسلة الحديث والتصريفات النحوية. وهذه العلاقات هي التي تشكل نظام اللغة. وهذا النظام الداخلي هو السمة المميزة للغة في مقابل غيرها من اللغات الأخرى. بينما التمثيل اللغوي بالأصوات والحروف والمعاني ليس ذا صلة بالنظام، ويمكن أن يغير دون تأثير في النظام» (42).

4 - 4 - 1. نموذج التصنيف وفق معيار التركيب والنظام :

من أبرز ما صنفوه من علاقات دلالية بين الوحدات اللغوية تتصل بموضوعنا على نحو ما تصنيف سوسير للعلاقات الى رأسية، وقد سماها اقترانية (Associative) (43).

Hjelmslev, Louis (1972) : *"Structural analysis of language"* p. 97. (42)

Saussure (1917[1972]) : *Course in General Linguistics*, pp. 122f. (43)

وأفقية، وهو التصنيف الذي «يمكن أن يكون السمة المميزة للسانيات القرن العشرين» (44).

ويمثل تصنيف العلاقات هذا بيانًا لكل من :

أ - **علاقات التركيب أو العلاقات الأفقية**، وهي علاقات عناصر التركيب التي تربط بينها لتكوين هذا التركيب.

ب - **علاقات النظام أو العلاقات الرأسية**، وهي تلك العلاقات التي تجمع أفرادا تحت نظام واحد، كالعلاقات التي تكون بين الوحدات الصالحة للتناوب على الموقع النحوي. وهذه العلاقات لا تنتج تركيبا ؛ إذ لا تركب الكلمات التي تصلح للتعاقب على الموقع النحوي الواحد في تركيب ما.

وتعني صياغتنا هذه أننا نعيد تسمية العلاقات الأفقية والرأسية التي عالجوها بما يناسب غرضنا وهو الوقوف على العلاقات التي تخص التركيب وفصلها عن العلاقات التي لا تخصه ؛ وذلك لتحديد ما يلزم مراعاته عند تقديم تركيب معجمي للغة. كما تمثل هذه الصياغة تصنيفا لهذه العلاقات بتعبيرات تركيبية أصرح، يتمثل في :

- **علاقات دلالية تركيبية**، وهي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات تشكل بسبب من هذه العلاقات وحدات أكبر منها. ومن ذلك على سبيل المثال، العلاقات التي تكون بين مكونات الجملة لتكوين وحدة الجملة.

- **علاقات دلالية غير تركيبية (موازية)**، وهي تلك العلاقات التي تكون بين وحدات من نفس المستوى، أي ليس بعضها جزءا لبعض. أي إنها لا تشكل مع الوحدات التي تقوم بينها وحدات أكبر منه، أي تركيبا وبناء ما.

وقد أشرنا إلى أن علاقة التعاقب على موقع نحوي واحد من هذه العلاقات التي تمثل علاقة نظام لا علاقة بناء. كما يمكن أن نعد من ذلك علاقات الترادف والتضاد ونحوهما ؛ إذ ان مثل هذه العلاقات تقوم بين وحدات ذات مستوى واحد ولا ينتج تركيبا آخر أكبر منها ؛ فهي جميعا كلمات ولا تجتمع المترادفات تحت وحدة أكبر منها. ولا يخفى أن الكلمات لا تكون بعلاقة الترادف وحدة أكبر منها.

وأهم ما تلزم الإشارة إليه هو استعارتنا نوعي العلاقات الرأسية والأفقية اللذين تطورا على يد فيرث إلى نظام وتركيب وتسميتهما بعلاقات تركيب وعلاقات نظام وتوظيفهما في الفصل بين ما يستخدم للتركيب المعجمي وما لا يصلح لذلك. إن توظيفنا

(44) Joseph, John E. (1995) : "*Saussurean tradition in Linguistics*" p. 238.

لذلك يبين عدم صلاحية العلاقات الدلالية الموازية التي تستفاد من النظام لتكون أساسا لتركيب معجم ؛ فهي علاقات نظام لا تركيب. ولا يخفى أن تركيب المعجم شيء وأنظمته شيء آخر.

4 - 4 - 2. نموذج التصنيف وفق معيار اللغة والواقع :

يرى البحث أن اللغويين العرب قاموا بمراعاة بعض العلاقات الدلالية في بنائهم للمعجم دون بعض آخر، إذ لم يراعوا الانضواء مثلا. ويبدو موقف المعجم من العلاقات الدلالية المختلفة كما لو كان موقفا مزدوجا ؛ مما يلزم معه بيان ما يسجله المعجم في جذوره من علاقات دلالية وما لا يسجله.

أ - العلاقات الدلالية التي يسمح بها الجذر :

تتمثل هذه العلاقات خاصة في :

- **العلاقة المعجمية أو الأصولية القائمة على الجذر نفسه**، وهي العلاقة التي تقوم بين الكلمات لاشتراكها في جذر واحد أو أصل واحد، كالعلاقة التي تقوم، مثلا، بين سلم ويسلم وسالم وسلامة كما في مثال ابن جني. لقد اشتركت الكلمات في جذر واحد فاتفقت فيما بينها في جزء من دلالتها. ولا يخفى أنها تدرج، بناء على ذلك، تحت جذرها الخاص الواحد.

- **علاقة الاشتراك اللفظي homonymy**، تظهر هذه العلاقة بين كلمات متفقة في الجذور والصيغ، أي أنها علاقة تفترض في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة وتختلف فيما بينها في الدلالة. وتقوم على افتراض أن التعدد لا يقوم في الدلالة فحسب، وإنما يقوم مع اللفظ كذلك، إذ تفترض أن للوحدتين جذرين مختلفين وكل ما حدث أن توافق الجذران. إي أننا مع «كلمات مختلفة دوات دلالات مختلفة» (45).

- **علاقة الاشتراك الدلالي polysemy**، وتظهر هذه العلاقة، كسابقتها، بين كلمات متفقة في الجذور والصيغ، أي تقوم في الكلمات التي تتفق في الجذر والصيغة وتختلف فيما بينها في الدلالة أيضا. وبتعبير آخر : إننا مع «كلمة واحدة ذات مجموعة من الدلالات المختلفة» (46). والفرق بينها وبين سابقتها أنها تقوم على افتراض أن التعدد يقوم

---

(45) Akmajian (1990) : *Linguistics : an Introduction to Language and communication*, p. 203.

(46) Palmer, F.R. (1976) : *Semantics : a New Outline*, p. 65.

في الدلالة فحسب، ولا يقع في اللفظ ابتداء ؛ إذ تفترض أن الجذر الواحد يرد لمعان متعددة. وليس ثمة جذور متعددة وافق بعضها بعضا. والحقيقة أن العلاقتين غير متنافيتين في النظرية اللغوية ؛ إذ يتم تفسير بعض الكلمات المختلفة معنى والمتفقة جذرا وصيغة على أنها من الاشتراك اللفظي، ويفسر بعض آخر من هذه الكلمات المختلفة معنى والمتفقة جذرا وصيغة على أنها من الاشتراك الدلالي. وإن كان كثير من اللغويين يتشككون في سهولة حسم الأمر في كثير من الكلمات ؛ «إذ إن المشكلة التنظيرية بالنسبة للغوي هي كيف يميزالاشتراك الدلالي polysemy... (شكل واحد - دلالات متعددة) عن الاشتراك اللفظي (وحدتان معجميتان حدث أن كانت لهما صيغة صوتية واحدة)» [47].

والحقيقة أن علم اللغة يجعل المشترك اللفظي لما يثبت من تاريخ الألفاظ أن الكلمات ترجع إلى أصول مختلفة. يقول بعض اللغويين عن الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي : «كيف ترسم خطا بين الاثنين ؟ إن أحد المعايير هو أصول الكلمات»[48]. ويريد أنه إذا ثبت من تطور الكلمات أنها ذات أصول متعددة كانت مشتركات لفظية، وإذا لم يثبت رجوعها الى أصول متعددة كانت لفظا واحدا تعددت دلالته. وقد أفاد ابن السراج هذا، يقول : «واعلم أنه.. يجب على واضع كل لغة أن يفرق بين الأسماء إذا اختلفت المعاني، وأن الذي يعرض في اللغات سوى ذلك إنما هو بغير قصد، وأنه تداخل لغة في لغة، فنقول : إن المعنى إذا ترادفت عليه أسماء مختلفة كَبُرٍّ وحنطة ليس كالمعنى إذا اختلف واتفق اللفظ. من قبل أنه قد يجوز أن يكون للمعنى الواحد زسماء يعرف بكل واحد منها، بعد أن لا يشركه في شيء منها غيره، وعلى ذلك فالاولى بواضع كل لغة أن يكتفي بالاسم الواحد للمعنى الواحد، وقد حكى لي عن أحمد ابن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد، وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت، فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء»[49].

ويظهر وجود هذه العلاقات في الجذر من أن الكلمات التي يجمع بينها جذر أو أصول واحدة ترد تحت الجذر الواحد الخاص بها، كما أن الكلمات التي تشترك في جذر

Crystal. David (1985[1987]) : *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, p. 236. (47)

Lyons. John : *Language and Linguistics*. An Introduction, p. 147 (48)

(49) محمد بن السري ابن السراج : الاشتقاق، ص ص 44-46

وصيغة واحدة وتحمل دلالات متعددة ترد تحت الجذر نفسه سواء كان التعدد اشتراكا لفظيا أو تعددا في المدلول فقط. وذلك كما يمكن أن نلاحظ في جذر العين الذي يندرج تحته كلمات متفقة الجذر والصيغة، يقول الرازي : «العين حاسة الرؤية... والعين أيضا عين الماء وعين الركبة. ولكل ركبة عينان، وهما نقرتان في مقدمها عند الساق والعين عين الشمس.. والعين الدينار. والعين المال الناض. والعين الديدبان والجاسوس وعين الشيء خياره. وعين الشيء نفسه» (60).

- **الأضداد**، وهو نمط خاص من التضاد يطلق على الضدين إذا كانا مشتركين في لفظ واحد، وهو ما يتيح الجذر له مجالا تحته.

- **علاقات دلالية استثنائية**. ونقصد بها في الحقيقة العلاقة التي تربط كلمتين أصلهما ألا يكونا مرتبطتين، مثل علاقة التأويل التي تربط بين اللديغ والسليم، يقول بعض اللغويين في ذلك : «والسليم : اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته» (61).

ويعنى هذا في الحقيقة استيفاء اللغويين العرب لكل صور العلاقة الدلالية الممكنة بين كلمات العربية، سواء ما كان منها على أصله وما جاء استثناء.

ب - العلاقات الدلالية التي لا يسمح بها الجذر :

وهي بتعبير أيسر العلاقات التي لا يرصدها الجذر، أو لا يفسح لها مكانا خاصا بها فيه. وتتمثل في ثلاث علاقات دلالية، هي التضاد والانضواء، والترادف الذي ذكر فيه بعض اللغويين العرب أنه قد يجيء اتساعا، يقول ابن السراج في الترادف : «حكى لي عن أحمد بن يحيى أنه كان يقول : لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد، وهو في هذه القول أبعد ممن قال : إنه يجوز أن تكون لغات تداخلت، فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء.. وقد يجوز أن يكون قد وقع هذا الاتساع لينتفع به في السجع والقوافي، ألا ترى أن الشاعر إذا كان في قافية سينية استعمل جلس، فإن جعلها دالية استعمل قعد. ومنفعة هذا الضرب للخطباء والشعراء عظيم جدا» (62).

ويمكننا أن نلاحظ عدم عناية اللغويين العرب بهذه العلاقات الثلاث من مراجعة

(60) الرازي، مختار الصحاح، مادة ع ي ن، ص 466.
(61) أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ج. 2، ص 134.
(62) محمد بن السري ابن السراج، الاشتقاق، ص ص 44-46.

مدخل معجمي لجذر ما من جذور المعجم : إذ لا نجد استطرادا للحديث عن المترادفات التي تكون لكلمة من كلمات الجذر، ولا مضادتها إلا في نوع خاص من التضاد، وهو الكلمات التي يقال لها الأضداد التي تكون لفظا واحدا يحمل معنيين متقابلين كما بينا في العلاقات الدلالية التي يسجلها المعجم اللغوي العربي. على أن ذلك لا يمنع من استخدام الترادف في بيان بعض دلالات الألفاظ، أي أنه يستخدم وسيلة وليس مقصودا بالبيان.

وتفسير هذا الموقف المزدوج للمعجم من الدلالات المختلفة يرجع، فيما نرى، إلى أنهم قد رأوا أن العلاقات الدلالية التي تكون بين المفردات ترد على نوعين متمايزين هما :

- **العلاقات الدلالية اللغوية**، ونقصد بها ما كان من العلاقات ذا ارتباط باللغة وليس مقتصرا على الواقع. ويتحقق ذلك في العلاقة المعجمية التي تكون بين المفردات لاشتراكها في جذر واحد، إذ إن اتفاق الكلمات في الدلالة ذو مرجع لغوي هو اشتراكها في جذر واحد. ومن ذلك أيضا علاقتا الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي؛ إذ تنبني هاتان العلاقتان على وجود لفظ واحد مع وجود دلالات مختلفة لهذا اللفظ، وهو ما يفسر مرة على أن الجذر متعدد قد اتفق في لفظه مع غيره، ويفسر مرة على أنه جذر واحد حمل أكثر من دلالة في الوقت نفسه. ولا يخفى أن هاتين العلاقتين لغويتان أيضا، إذ ترجعان الى الاشتراك في اللفظ كله، وليس في مجرد الجذر فحسب.

- العلاقات الدلالية الواقعية، وهي العلاقات التي تقوم بين مدلولات الكلمات دون أن يُوجد ذلك في اللغة، وذلك كما في علاقة الترادف ؛ إذ نقول بالترادف لاتفاق مدلولات الكلمات، ولا نملك شيئا في لفظ المترادفات ينبئنا أو حتى يساعدنا في تقرير ما إذا كان يوجد ترادف أو لا، وكذلك التضاد ليس في اللغة ما يفيد تضاد الكلمات، وإنما نقرر التضاد اعتمادا على الواقع فحسب. والانضواء، أيضا، يتحدد من خلال الواقع فقط دون أي مرجع لغوي يفيده.

ويعني ذلك أنه يوجد اختلاف جوهري بين علاقات الترادف والتضاد والانضواء الدلالية، وبين علاقات الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي ونحوهما ؛ وذلك لأن العلاقات الأولى، أي علاقة الترادف ونحوها علاقات لا ترجع الى جانب لغوي، وإنما يحدث أن يكون مدلول لفظ موافقا في الواقع لمدلول لفظ آخر فنقول بترادف اللفظين، كما يحدث أن يقابل في الواقع مدلول لفظ مدلول لفظ آخر فنقول بالتضاد بين اللفظين. ولا

يخفى أن الترادف والتضاد والانضواء لاتستفاد من جانب لغوي ؛ فليس ثمة جذر أو علامة أو وزنٌ نبني عليها قولنا بالترادف والتضاد والانضواء وغير ذلك من العلاقات الدلالية المقررة. ويعني ذلك باختصار أنه ليس ثمة نظام في اللغة يعكس الترادف ونحوه من العلاقات الواقعية أو المنطقية.

ويمكن أن نبيّن الفرق بين العلاقات الدلالية اللغوية والعلاقات الدلالية الواقعية إذا ما استحضرنا **أن اللغة لا تنسخ الواقع** ؛ فهي تبيّنُ بعض ما في الواقع من أصناف، وتتجاهل بعضها، مثلا : يتمثل الجنس في الواقع في كل من المذكر والمؤنث والمحايد، لكن المعالجة اللغوية له تختلف من لغة الى أخرى، فمن اللغات ما لا يعتد بهذه الأصناف ابتداء ولا يتخذ لها علامات خاصة بها (٦٣)، ومنها ما يفرق بين المذكر والمؤنث فحسب، ويحمل ما سواهما على أحد وجهي التذكير والتأنيث بالمجاز (٦٤)، ومن اللغات ما يسلم بالمحايد (٦٥)، ومن مفارقة المعالجة اللغوية للعلاقات الواقعية أن يُجْعَلَ بَعْضُ المحايد مذكرا وبعضه مؤنثا وبعضه محايدا (٦٦).

إذا ما استحضرنا **أن اللغة لا تنسخ الواقع، فهي تبيّنُ** بعض ما في الواقع من الأصناف، وتتجاهل بعضها، اتضح لنا الفرق بين العلاقات المعجمية التي يرصدها الجذر والعلاقات المعجمية التي يرصدها الواقع من جهة أخرى. إن المعجم العربي يحرص على تسجيل العلاقات الدلالية اللغوية فحسب، أي دون العلاقات الدلالية الواقعية. وإن مسائل الترادف والتضاد والانضواء مسائل تحسب بالنظر في المدلول نفسه دون تطرق الى الدال أو الرمز اللغوي. إنها أقرب ما تكون إلى أن تكون نوعا من العلاقات المنطقية بين المدلولات نفسها دون أن يكون لها ارتباط بالدوال. ويمكن قياس عدم إدراج النحاة لمثل هذه العلاقات بعدم حديث نحاة الفارسية، مثلا، عن قضايا النوع المتعلقة بالتذكير والتأنيث لخلو لغتهم من نظام النوع. وهل يمكن أن يتحدث نحاة لغة عن المثنى إذا كان غير موجود في لغتهم لا لشيء إلا لأنه موجود في الواقع. لا بد أن نتذكر أن اللغة لا تنسخ الواقع، وأنه لا بد لنا من الانطلاق منها عند دراستها، لا من الواقع الذي يجوز لها أن تطابقه في جزء

(٦٣) كما في الإنجليزية والفارسية مثلا.

(٦٤) كالعربية التي تجعل النجم مذكرا والشمس مؤنثا على الرغم من انتمائهما في الواقع الى المحايد.

(٦٥) كالألمانية مثلا.

(٦٦) كما في اللغة الالمانية التي تجعل الملعقة مذكر der Loffel والشوكة مؤنثا die Gabel، والسكين محايدا das messer.

وتنفصل عنه في جزء آخر.

وإذا تذكرنا أيضا أن المعاجم لا تسجل مدلولات الرموز غير اللغوية مع ما يرادفها من مدلولات الرموز اللغوية تبين لنا ضرورة التزام المعجم ببيان المدلولات اللغوية فحسب، لا مطلق الدلالات التي يمكن أن ترد من أصناف شتى من الرموز.

5 - نماذج التركيب المعجمي :

5 - 1. في النظرية اللغوية الغربية :

يعد التركيب المعجمي أو الدلالي للغة السؤال المركزي في الدراسات المعجمية ؛ إذ «كثيرا ما يتردد سؤال هل للمنطوقات تركيب دلالي ؟ وبتعبير آخر هل كل الصيغ التي تصف معنى المنطوقات تبنى في نماذج محددة تحديدا جيدا أو على الأقل في عدد قليل منها ؟»[57]. وقد جعل من أول اهتمامات علم الدلالة المعجمي «دراسة كيف ينظم المعجم وكيف تتعلق الدلالات بعضها ببعض ؟»[58]. وقد سادت في الدراسات المعجمية في بداية الدرس الوصفي فكرة تنفي وجود تركيب للمعجم أو كونه نظاما[59]، إذ «مال البنيويون الأمريكيون متأثرين ببلومفيلد إلى إهمال دراسة المعجم، وإلى معاملته على أنه تقريبا غير مبنيّ، أو على الأقل مبنى بشكل فضفاض»[60]. على أنه قد عاد «الاهتمام بالتركيب المعجمي للمعجم والبحث في هذا الموضوع، وقد استغرق طريقا طويلا منذ أيام بنيوية ما بعد بلومفيلد Post-Bloomfieldian Structuralism عندما كان المعجم يعد ببساطة قائمة من الشواذ النحوية وعندما كان المعنى يعد مستحيلا على الدراسة العلمية»[61].

وإذا كنا نسلم بأنه «تعذر الى الآن إخضاع المعجم لبنية خاصة به»[62]، فانه يلزمنا أن نتلمس الحديث عن نظرية معجمية دلالية تقوم على رصد التركيب المعجمي للغة، وأن

(57) Ducrot, Oswald (1972) : "*Semantic combinatorial*", p.269.

(58) Finegan E. (1989[1994]) : *Language : its Structure and use*, p. 163.

(59) د. تمام حسان (1973) : اللغة العربية : معناها ومبناها، ص 312.

(60) Gleason, H.A. (1962) : "*The relation of lexicon and grammar*", See also : Lehrer, A. (1974) : *Semantic Fields and lexical Structure*, p. 15.

(61) Lehrer, Adrienne (1992) : "*A theory of vocabulary structure : retrospectives and prospectives*", p. 243.

(62) محمد رشاد الحمزاوي (1991) : «من إشكاليات المعجمية ونظريات علم الدلالة : متى يصبح المعجم بنية ونظاما» نشر في المعجم العربي : إشكالات ومقاربات، ص 111.

ننظر فيما لا تزال بحاجة إليه، ذلك أن النظرة الى المعجم قد شهدت تحولا حادا، فما «كان يتصور على أنه قائمة من الوحدات المعجمية المفردة، لكل واحدة منها خصائصها النحوية والصوتية والدلالية، أصبح الآن يرى مجموعة من الوحدات مركبة ربما تركيبا ثنائي المستوى» (63).

ويمكننا أن نجد أربع تصورات مختلفة للتركيب المعجمي في اللغة تقدمها النظريات الغربية، وقد توزعتها أربعة اتجاهات رئيسية، وقد سعت هذه التصورات جميعها إلى تمثيل التركيب المعجمي للغة، وهي ترد كما يلي :

الأول - نموذج تقديم العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانضواء والاشتراك الدلالي والاشتراك اللفظي. وينص على كون الوقوف على العلاقات الدلالية وتصنيفها يمثل بناء للمعجم. يقول بعض اللغويين: «الهدف الرئيسي من علم الدلالة المعجمي بناء نموذج لتركيب المعجم بتصنيف أنماط العلاقات التي بين الكلمات» (64). ويبدو الاعتماد على هذه العلاقات في تمثيل التركيب المعجمي في عمل بالمر Palmer الذي يبني أحد المحاور الثمانية لكتابه «علم الدلالة : إطار جديد» على «التركيب المعجمي» (65)، ويدرس فيه هذه العلاقات الدلالية ليبين «كيف يمكن أن تعالج هذه العلاقات في إطار تركيبي» (66). كما يبدو في تصور أكماجيان Akmajian، الذي يقول عن إحدى هذه العلاقات : «الترادف Synonymy يتركب به معجم اللغة في مجموعات من الكلمات التي تشترك في دلالة» (67). وقد تم تقديم جملة من المعاجم غير العامة في إطار هذه العلاقات، ونقصد بالمعاجم غير العامة المعاجم التي لا تهدف الى تسجيل الرصيد اللغوي كله، بل تسجل مثلا، مجرد جانب منه، كما في معاجم المترادفات والمتضادات (68).

ويرجع إعداد معاجم بناء على هذه العلاقات إلى الاعتراض على عدم صلاحية المداخل التقليدية لتقديم تركيب معجمي للغة، يقول بعض اللغويين في ذلك : «يبدو، في

(63) Kempchinsky, Paula (1995) : "*From the lexicon to the syntax ; the problem subjunctive clause*", p. 248.

(64) Finegan, E. (1989[1994]) : *Language : its Structure and Use*, p. 163.

(65) Palmer, F.R. (1976) : *Semantics : a New Outline*, pp. 59-91.

(66) Ibid., p. 59.

(67) Akmajian Adrian (1990) : *Linguistics : an Introduction to language and communication*, p. 203.

(68) Chambers' Staff: *Chambers Dictionary of Synonyms and Antonyms*

النظرة الأولى، غير مركب على نحو مقبول. تقدم مداخل معجمية لبعض مناطق المعنى بغزارة أكثر من الأخرى، لكن يبدو وجود تشتت عام عشوائي أكثر أو أقل»[69]. ويقترح، من ثم، مراعاة هذه العلاقات الدلالية لمزيد إحكام التركيب المعجمي، يضيف: «على أية حال، ثمة تركيب أكثر مما يقابل العين ابتداء: تبرز علاقات معنى معينة بين الكلمات ثانية وأخرى تربط بين الكلمات في نماذج دلالية متواترة»[70].

وما يمكن ملاحظته على نموذج هذه النظرية هو:

- أن هذه العلاقات قائمة بين مدلولات المفردات حقيقة، ولكنها تجمع المفردات في مجموعات دون أن تشكل كل مجموعة من هذه المجموعات تركيبا أكبر من المفردات حتى نستطيع أن نقول بالتركيب المعجمي.

- أننا إذا قدمنا المعجم في إطار العلاقات الدلالية المذكورة، أي في إطار علاقات الترادف والتضاد والانضواء والاشتراك اللفظيّ والاشتراك الدلالي انتهينا إلى تشتيت المفردات وتضييع التركيب المعجمي كله؛ إذ سيلزمنا أن نبني المعجم علي الترادف مرة، ثم نعود فنبنيه على التضاد مرة أخرى، ونعود ثالثة لنبنيه على الانضواء وهكذا دواليك نبني معجما مستقلا لكل واحدة من هذه العلاقات الدلالية. إن هذه العلاقات أشبه بسلاسل منفصلة ومتقاطعة، لا سلسلة واحدة يمكن أن تسلك فيها مفردات اللغة.

ويعني ذلك أننا لا نستطيع أن نقدم المعجم كله في ضوء هذه العلاقات مرة واحدة، وإنما نقدمه في ضوء هذه العلاقات مرات بعدد هذه العلاقات، وننتج بذلك سلاسل لهذه الكلمات وليس مجرد سلسلة واحدة لها. ومن ثم، لا نملك في النهاية معجماً واحدا حتى نتحدث عن تركيب له أو لا نتحدث. إن كل ما يمكن أن نفعله بهذه العلاقات هو مجرد تقديم عدد من المعاجم، لا معجم واحد ذي بناء أكثر تماسكاً.

لقد تحرك، فعلا، هذا التصور نحو إيجاد تركيب معجمي عام فوقف على العلاقات المعجمية، لكن هذه العلاقات التي وقف عليها لا تجعل الوحدات التي تقوم بينها تركيبا أو وحدة أكبر لنستطيع أن نقول: لقد وقفنا على تركيب معجميّ، أي أنه لا يوفر الركن الثالث للتركيب، وهو الذي يتمثل في وجود وحدة كبرى.

---

(69) Cruse. D.A. (1990) : "*Language, meaning and sense ; semantics*" p. 153.

(70) Ibid., p. 153. وثمة تفصيل أكثر لهذا الأمر في كتابه علم الدلالة المعجمي، انظر: Cruse. D.A. (1986) : *Lexical Semantics*. .

الثاني - نموذج معالجة المكونات الدلالية، وقد بدت لها نواة ناضجة في أعمال فيلكنز Wilkins (1968) «الذي أنتج تحليل مكونات شاملا في اللغة»[71]. كما يمثل «هيلمسلف Hjelmslev وجاكبسون Jacobson أوائل مؤيديها في تراث ما بعد سوسير البنيوي وأكثرهما تأثيرا»[72]. وتنبني فكرة المكونات الدلالية على «فرضية أن معنى الكلمة يمكن أن يحلل في إطار مجموعة من السمات الدلالية التي يمكن أن يشكل الكثير منها جزءا من وصف الكلمات الأخرى في اللغة نفسها»[73]. وهي ترى «المعجم نظاما للمفاهيم»[74].

ويمثل تحليل مكونات الكلمة الدلالية جزءا بارزا من «العمل المفصل في تركيب المعجم الذي بذل في السنوات الأخيرة»[75]. كما تتحرك نظرية المكونات الدلالية بين الوحدة المعجمية المفردة والوحدات المعجمية الصغرى التي تتمثل في المكونات الدلالية التي تعلقت أو ركبت معا لتكوين الوحدة الدلالية الأكبر.

ويمثل هذا التصور محاولة لايجاد تركيب معجمي عام لأنه يقف على العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى.

الثالث - نموذج الحقول المعجمية، وقد جاء هذا الاتجاه في أعمال القرن العشرين، وكان «أحد مصدريه تحليل السمات المميزة في الصرف التصريفي لمدرسة براغ، والثاني عمل الانثروبولوجيين»[76]. والحقيقة أن قائمة المساهمين في هذه النظرية طويلة؛ إذ تبدأ بسوسير ثم ترير Trier وتصل الى ماتوريه Matoré (1950)[77]. يقول بعض مؤيدي نظرية تحليل المكونات عن أثر هذه النظرية في تمثيل التركيب المعجمي للغة: «نظريات الحقول الدلالية تفترض، على الجانب الآخر، أن معجم اللغة مركب، تماما كما

(71) Allan. Keith (1992) : "*Semantics : an overview*" p. 396.
(72) Lyons, John (1977) : *Semantics*, p. 317.
(73) Jeffries. Lesley (1998) : *Meaning in English : An Introduction to language Study*, p. 87.
(74) Bierwisch. Mangred (1970[1975]) : "*Semantics*", p. 170.
(75) Kempson. Ruth M. (1977) : *Semantic Theory*, p. 18.
(76) Allan. Keith (1992) : "*Semantics : an overview*", p. 396.
(77) Schogt. Henry G. (1986) : "*Lexical field*", pp. 448-51.

أن نحو اللغة والفونولوجية مركبان. إن كلمات اللغة تصنف في مجموعات تعلق بحقول المفاهيم وتقسم النطاق الدلالي أو المجال الدلالي بطرق معينة»[78]. وقد تمت مراعاة هذه الحقول في عمل معاجم عامة تقوم على تسجيل الرصيد اللغوي كله فيما عرف باسم المكانز[79] (Thesaurus) التي تعتمد منهج الحقول المعجمية بدلا من المنهج التقليدي في صناعة المعاجم[80].

وتتحرك نظرية الحقل المعجمي بين الوحدة المعجمية المفردة والحقل المعجمي الذي تندرج تحته هذه الوحدات المعجمية المفردة، ويتكون الحقل من مجموع هذه الوحدات والعلاقات التي تجمع بينها لتندرج تحت هذا الحقل، إذ الحقل هو التنظيم الذي يمكن أن تدرج فيه كلمات اللغة ليمكن فهمها على نحو دقيق ؛ إذ «إننا لا نستطيع أن نفهم معنى تعبير مفرد بمعزل عن غيره (إذا أردنا أن نعرف ما يعنيه لفظ hot فيجب أن نعرف، على الأقل، أنه يستخدم في مقابلة لفظ cold». إن التنظيم الكلّيّ للدلالات التي يمكن أن تعبر عنها اللغة موضوع اللغويين» [81].

ويمثل هذا التصور محاولة لايجاد تركيب معجمي عام لسعيه الى الوقوف على العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى.

وإذا كنا نستطيع أن نتكلم عن بنية دلالية لوحدات المعجم من خلال نظرية المكونات الدلالية لكونها تثبت اجتماع سمات دلالية مختلفة لتكوين الوحدات المعجمية فإننا لا نستطيع أن نتكلم في الحقيقة عن تركيب للحقل المعجمي، إذ الحقل لا يمثل تركيبا لعدم وجود علاقات تركيبية بين أفراده. إن الحقل المعجمي لا يمثل بالنسبة للمفردات التي تندرج تحته وحدة أكبر تقوم من خلال تركب هذه الوحدات وفق علاقات تركيبية معينة. كما أن العلاقات الدلالية التي تقوم بين أفراد المعجم كعلاقات الترادف والتضاد ونحوهما أشبه ما تكون بعلاقات نظام كتلك العلاقات التي يقررها سوسير بين المفردات التي تصلح للوقوع في موقع نحوي واحد.

(78) Lehrer. Adrienne (1974) : *Semantic Fields and Lexical Structure*, p. 15.

(79) Editorial Staff (1995) : *Roget's International Thesaurus*, England : Harper Collins Publishers.

(80) Crystal David (1995) : *The cambridge Encyclopedia of English Language*, p. 158.

(81) Wunderlich. Dieter (1974[1979]) : *Foundations of Linguistics*, p. 230.

وقد استشعر بعض اللغويين في الحقول المعجمية قلقا في تمثيلها التركيب المعجمي على نحو يعطيها صفة النظرية، يقول عن هذه النظرية : «إن مصطلح النظرية يستخدم بشكل فضفاض، ربما يكون تعبير منهج الحقل أفضل، لأن معظم دراسات الحقل ليست كاملة أو مصوغة بشكل كاف لتعد نظريات متماسكة وموحدة» (82).

الرابع - نموذج معالجة التركيب المعجمي لجمل اللغة، وهو يرى المعجم مكونا من مكونات التركيب النحوي، ومن ثم يدرجه بوصفه جزءا حيويا في النظرية النحوية. يقول بعض اللغويين عن النظرية التحويلية التي تم فيها معالجة التركيب المعجمي للغة : «سأبدأ بدراسة النحو التحويلي التقليدي الذي تولد فيه تدريجيا مفهوم التركيب المعجمي بوصفه مكونا متميزا من النحو، وهو يرتبط عن قرب بالدلالة» (83). بل يرى بعض اللغويين أن «العلاقة بين النحو وعلم الدلالة هي القضية الرئيسية في النظرية اللغوية» (84). وقد انبثق عن ذلك فكرة تقضي بأن النظرية الدلالية «قياسا على النظرية النحوية، تفسير لجزء من الكفاءة اللغوية للمتكلم الأصلي باللغة، وهي المعرفة الكامنة التي وراء الكفاءة الدلالية»(85).

ويتحرك هذا التصور بين وحدة الجملة وعناصرها كما يتحرك النحو بينهما إلا أنه يرصد هاتين الوحدتين انطلاقا من جانبهما الدلالي لا تأسيسا على جانبهما اللفظي أو الشكلي كما يفعل النحو. وهو يمثل محاولة لإيجاد تركيب معجمي عام لأنه يقف على العلاقات المعجمية بين الوحدات، وهو يتحرك في إطار العناصر الثلاثة اللازمة للتركيب وهي الوحدة الكبرى والوحدة الصغرى والعلاقات التي تكون بين الوحدات الصغرى لتكوين الوحدات الكبرى، لكنه لا يمثل تركيبا للمعجم.

ويعني ذلك أن البحث عن بنية معجمية في النظرية اللغوية الغربية قد اتخذ طرقا أربعا، تبحث اثنتان عن الدلالة في علاقاتها الأفقية، وهما نظرية العلاقات الدلالية ونظرية التركيب المعجمي للجملة، وتبحث الأخريان عن الدلالة رأسيا بربط الوحدات المعجمية بما تحتها من مكونات دلالية، أو بما فوقها من حقول معجمية.

والطرق التي اتخذتها هذه النظرية الغربية في تمثيل التركيب المعجمي هي كما يلي :

---

(82) Ibid., p. 15

(83) Andrews, Avery D. (1988) : "*Lexical Structure*", p. 60

(84) Enç, Mürvet (1988) : "*The syntax-semantics interface*", p. 239

(85) Ladusaw, William A. (1988) : "*Semantic theory*" p. 89

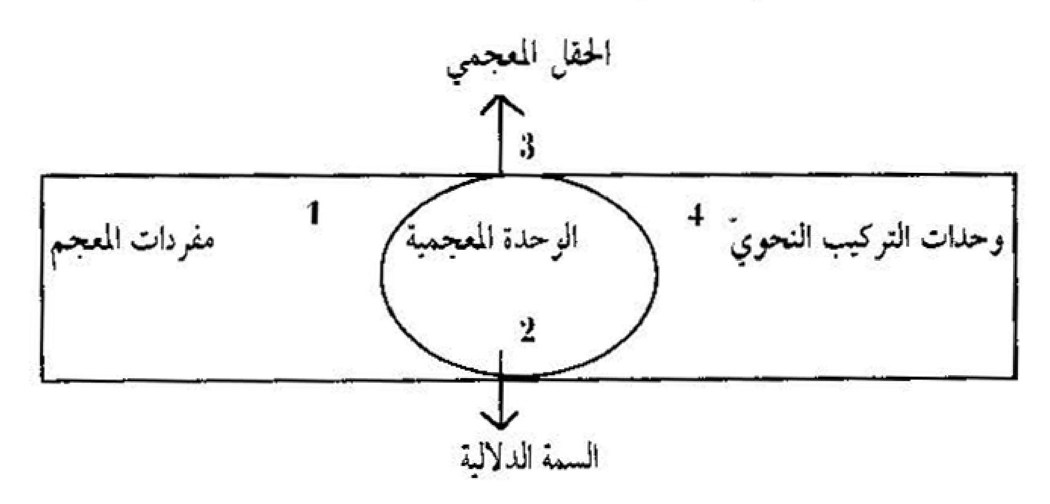
- **الطريق الأولى**، النظر إلى الوحدة المعجمية أفقيا لا رأسيا بالنظر في الوحدة المعجمية من بين وحدات معجمية أخرى موازية بحثا عن علاقات ارتباط بين هذه المفردات المعجمية بعضها ببعض. وقد اتخذت هذه الطريق نظرية العلاقات الدلالية التي رأت أن مراعاتها تحقق تركيبا أكثر تماسكا.

- **الطريق الثانية**، النظر إلى الوحدة المعجمية أفقيا لا رأسيا مثلما هو الأمر في النظرية السابعة التي تبحث عن التركيب المعجمي من خلال تركيب الجملة الدلالي. وهي تقف على تركيب دلالي للغة، ولكنها لا تقدم تركيبا للمعجم نفسه بصفة عامة.

- **الطريق الثالثة**، النظر رأسيا لا أفقيا، إلى ما تحت الوحدة المعجمية بحثا عن وحدات معجمية أصغر تركبت معا من خلال علاقات معينة لتكوين الوحدات المعجمية المفردة، وذلك في حالة نظرية المكونات الدلالية.

- **الطريق الرابعة**، النظر رأسيا، كما في الطريق الثالثة، ولكن بالنظر إلى ما فوق الوحدة المعجمية المفردة للبحث عن وحدة معجمية أكبر تكونت من تركب الوحدات المعجمية المفردة معا، وذلك في حالة الحقول المعجمية.

ويمكن تصوير موقف النظريات الدلالية من التركيب المعجمي بربط الوحدة المعجمية المفردة مرة بالعلاقات الدلالية، وثانية بالحقل المعجمي، وثالثة بالسمة الدلالية، ورابعة بالتركيب النحوي بالرسم التوضيحي التالي :



رسم توضيحي لطرق التماس التركيب الدلالي [86].

---

(86) تفيد الأرقام المثبتة على الأسهم رقم النظرية وفق ترتيبها في هذه الدراسة.

5 - 2 . في النظرية العربية

نود، بعد عرض المفاهيم المعجمية الأساسية واستعراض مختلف نماذج نظرية التركيب المعجمي الغربية، أن نحدد تصورات درسنا اللغوي العربي للتركيب المعجمي العام. وهو أحد جوانب النظرية المعجمية العربية، وهو يمثل أهم تحديات النظرية المعجمية عامة. كما لم يحظ في درسنا المعجمي المعاصر بالدراسة ؛ إذ تكلفت الدراسات التنظيرية للمعجم العربي، التي سبق أن أشرنا إلى أهمها، بجوانب أخرى للنظرية المعجمية العربية. ولا يخفى أن النظرية المعجمية العربية لا تزال بحاجة إلى جمع نصوصها الناطقة بجهاتها المختلفة، واستنباط مفاهيمها الأساسية من التطبيقات المعجمية التراثية.

ويسوغ التوجه الى نظرية التركيب المعجمي العام التراثية أن النظرية المعجمية المعاصرة لم تستقر على نموذج لنظرية التركيب المعجمي ؛ إذ لا تزال تختبر أطروحاتها المختلفة التي بيناها في النماذج الأربعة التي قدموها لتركيب المعجم اللغوي، فلا مانع إذن من طرح التصورات العربية وبلورتها بما يفيد النظرية المعجمية العامة. وتتمثل، في الحقيقة، قناعة البحث في أن النظرية المعجمية قد شغلت لغويينا بشكل كبير ومواز لانشغالهم بصناعة المعجم، بل لولا وضوح النظرية المعجمية لديهم لما استطاعوا أن يبلوا البلاء المشهود لهم به الذي أحلهم مستوى راقيا في صناعة المعجم.

وتتمثل تصورات التركيب المعجمي العام، فيما استطاع البحث أن يقف عليه، في أربعة نماذج يتصل اثنان منهما بالجذر ويتصل الآخران بالسلسلة على ما سيرد بيانه فيما يلي:

5 - 2 - 1 . نموذجا نظرية الجذر المفرد (جذر الاشتقاق الصغير):

يقدم درسنا اللغوي في إطار تحليله لتركيب الكلمات مفهوم الجذر المفرد التقليدي، وهو ما يتكون من أصول معينة وبترتيب ثابت. أي الجذر الذي لا تجرى له التقليبات المختلفة. وهو الجذر الذي نجده في الاشتقاق الصغير الذي يشير اليه ابن جني بقوله : «فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة، والسليم، اللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. **وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته**. وبقية الأصول غيره، كتركيب (ض ر ب) و(ج ل س) و(ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك.

فهذا الاشتقاق الأصغر» [67].

ويعد هذا النوع من الجذر أكثر النظريات استخداما في تمثيل التركيب المعجمي للعربية. ولكي نوضح كيف يقدم مفهوم الجذر هذا أصول نظرية واضحة للتركيب المعجمي نشير الى ما يلي :

النقطة الأولى، أن الجذر يمثل وحدة وسطى بين المعجم كله والكلمات؛ إذ يمثل تجميعا لمفردات اللغة، فلا تستقل كل كلمة بجذر، وإنما يرد تحت الجذر الواحد عدة كلمات. وحسبنا أن نقارن بين عدد جذور اللغة في معجم ما وبين الكلمات التي يوردها المعجم. جذور الصحاح مثلا 5639 جذرا، وجذور اللسان 9273 جذرا، وجذور تاج العروس 11978 جذرا [68]. مع أن عدد الكلمات التي تدرج بداخل أي واحد من هذه المعاجم أضعاف عدد الجذور الواردة.

ويعني ذلك أنه يقوم على تصور يفيد أن مفردات اللغة تتجمع في وحدات أو بالتعبير المعجمي في جذور لغوية محددة يشمل كل واحد منها عددا من المفردات. وهذا ما يتضح من كون أن كل جذر يجمع عددا غير قليل من مفردات اللغة. إن التركيب المعجمي للغة يتشكل من مجموعة من الجذور تتركب منها بدورها مجموعة من المفردات تمثل بدورها وحدات معجمية أصغر من الجذر لأنها تندرج تحته.

النقطة الثانية، أن العلاقة الدلالية بين مفردات الجذر تنبني على أساس لغوي، إذ ترجع الى اشتراك في الأصول.

النقطة الثالثة؛ أن هذه العلاقات الدلالية التي يثبتها الجذر وينبني عليها لا تؤدي الى تشتيت المفردات بخلاف العلاقات الدلالية التي أهملها والتي لا ينتج عنها معجم واحد شامل للغة ومتماسك. إن العلاقة المعجمية التي تقوم بين مفردات الجذر تعطيها عضوية في وحدة أو مجموعة واحدة هي وحدة الجذر الذي تندرج تحته هذه المفردات.

ويفيد ذلك أن هذه العلاقة الدلالية اللغوية تحفظ الكلمات من أن يتكرر ورودها في المداخل المعجمية المختلفة.

---

(67) أبو الفتح ابن جني : الخصائص، ج. 2، ص 134.

(68) علي حلمي موسى : دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكومبيوتر، ص 10، وموسى، علي حلمي وشاهين، عبد الصبور : دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر، ص 11.

النقطة الرابعة، أن الجذر، في ضوء ما سبق، يحقق أركان التركيب الثلاثة؛ فهو الوحدة التركيبية الكبرى، كما أن الكلمات التي تندرج تحته تمثل وحداته الصغرى، وتقوم بين هذه الكلمات علاقات دلالية لغوية محددة لظهورها في اللغة من اتفاق الجذر فقط، أو من اتفاق اللفظ كله.

النقطة الخامسة، أن إهمال الجذر لبعض العلاقات الدلالية كالترادف والتضاد والانضواء دون بعض يرجع الى أن ما أهمله ليس علاقة دلالية لغوية على ما سنبينه في النقطتين السابعة والثامنة.

النقطة السادسة، أن مفهوم الجذر لم يقم على مجرد العلاقة الأساسية له، وهي علاقة الكلمات التي تندرج تحته بسبب الاتفاق في الجذر، بل هو يسمح بعلاقات أخرى، كعلاقتي الاشتراك اللفظي homonymy والاشتراك الدلالي polysemy.

تعنى هذه النقاط المختلفة التي أشرنا إليها أن الجذر يمثل تركيبا معجميا وسيطا بين تركيب المعجم العام والكلمات التي تندرج تحت هذا الجذر، وأن لتركيب الجذر وحدات صغرى تندرج تحته، وأن بين هذه الوحدات الصغرى علاقات دلالية لغوية تسبق من وجهة حساب اللغة تلك العلاقات الدلالية الأخرى كالترادف والتضاد ونحوهما.

ونسطيع في ضوء ذلك أن نؤكد أن الجذر المفرد التقليدي يقدم تمثيلا للتركيب المعجمي في اللغة العربية الاشتقاقية، وهو بما سبق ان بيناه يقدم أصول نظرية للتركيب المعجمي للغة الاشتقاقية.

لقد قدم معجمنا مفردات اللغة في إطار عدد من الجذور التي تمثل مرحلةوسطى بين الكلمات والسمات أو المكونات الدلالية التي تتكون منها هذه الكلمات.

على أنه يجب أن نشير إلى أن تجميع كلمات الجذر قد شكل نوعين من الكلمات تحت الجذر الواحد، هما:

- **كلمات ذوات صلة اشتقاق أصغر**، ومن ذلك ما نجده في جذر (خ ل ق): «خالقه مخالقة وخلاقا: عاشره علي أخلاقه..؛ وخلّقه: أتم خلقه..؛ واختلق الشيء: أتم خلقه؛ واختلق القول: افتراه واخترعه؛ وتخلّق: تكلّف أن يظهر من خلقه خلاف ما ينطوي عليه»[٣٣].

- **كلمات لا تشترك إلا في الجذر**. أي ذوات صلة جذر فحسب دون أن

---

(٣٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج. 1، ص 201.

تكون ذوات اشتقاق أصغر، أي ليس بعضها من بعض. ومن ذلك ما نجده تحت الجذر السابق نفسه (خ ل ق) : «الخَلاق الحظ والنصيب من الخير.. والخَلاق ضرب من الطيب أعظم أجزائه الزعفران، والخلقاء يقال هضبة خلقاء : لا نبات بها. وخلقاء الشيء: مستواه.. الخُلُق : حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر ورؤية.. الخِلقة : الفطرة» (91).

وقد اتفقت المعاجم في موقفها من النوع الأول من الكلمات ؛ إذ تثبت جميعها الدلالة التي تشترك فيها الكلمات ذوات صلة الاشتقاق الأصغر، أما النوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تجمعها صلة اشتقاق أصغر فقد اتخذ المعجم العربي له صورتين تمثلان نموذجين مختلفين لتركيب المعجم في جذور، وهما كما يلي :

(1) نموذج التركيب الشكلي للجذر (النموذج الدلالي الجزئي للجذر) :

ونقصد به جمع الكلمنات التي تتفق في شكل واحد بكون أصولها واحدة. وذلك دون محاولة إيجاد أصل دلالي واحد تتفق فيه هذه الكلمات المتفقة جذرا. وهو ما نجده في معظم المعاجم التي تكتفي برصد الكلمات تحت جذورها، ويعنى ذلك أنهم يرصدون كلمات الجذور بناء على اتفاقها الشكلي في أصول دون محاولة الانتقال بتركب الجذر الشكلي إلى تركب دلالي باستنباط دلالة عامة تجمع الكلمات المتفقة جذرا. ويمكن تسمية هذا النموذج **بالنموذج الدلالي الجزئي للجذر** لاثباته علاقة دلالية بين بعض مفردات الجذر التي بينها علاقة الاشتقاق الأصغر دون بقية الكلمات.

ويعد جمع مفردات الجذر الواحد دون استنباط علاقة دلالية جامعة الاصل العام الذي سارت عليه المعاجم التي اقتصرت على ترتيب المعجم في جذور، ومن ذلك ما يمكن أن نستفيده من كلمات جذر (خ ل ق) الذي لم يبين المعجم الاصل العام الذي تجتمع فيه دلالاته المختلفة. ويمكننا أن نراجع مواقف معاجم عدة، نحو معجم الصحاح، واللسان وغيرهما لتبين عدم استنباطها أصلا دلاليا عاما للنوع الثاني من كلمات الجذر الواحد التي لا تتصل برابطة الاشتقاق الاصغر.

---

(91) السابق، ج 1، ص 201.

(2) نموذج التركيب الشكلي الدلالي للجذر (النموذج الدلالي الكلي للجذر) :

ونقصد به ذلك النموذج الذي استخدمه ابن فارس في معجم مقاييس اللغة، واجتهد في ربط النوع الثاني من الكلمات التي ليست ذوات صلة اشتقاق أصغر مما يرد تحت جذر واحدٍ، بمعنى عام واحد. أي أنه أراد أن يصنع رابطة اشتقاق بين كلمات هذا النوع كالرابطة التي تجمع مفردات الاشتقاق الاصغر. وهذا ما يفيده ببساطة حرصه على إثبات اتفاق دلالي بينها. لقد أراد أن يجعل اجتماع الكلمات تحت جذر واحد ذا أساس شكلي دلالي معا، وليس شكليا فقط؛ فقد أراد أن يجعل الجذر وحدة لغوية تتركب من وحدات أصغر تتمثل في المفردات التي ترتبط فيما بينها برابط دلالي واحد، وهو المعنى العام الذي يسميه الأصل. وقد اجتهد في استنباط هذا الاصل الدلالي لجعل الجذر وحدة ذات تركيب دلالي ولئلا يكون تركيبه مبنيا على أساس شكلي بحت يتمثل في مجرد الاتفاق في أصول الجذر الذي تندرج تحته الكلمات. لقد استشعر أن الجذر وحدة تركيب معجمي فلا بد أن يكون أساسها شكليا دلاليا وليس شكليا فحسب. وقد اجتهد في تضييق عدد الدلالات التي تكون لمفردات الجذر الواحد. يقول بعض الدارسين عن ذلك : «يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد، أو أصلين أحيانا، أو ثلاثة، وقد يرتفع إلى أربعة أو خمسة» (91). يجعل ابن فارس الجذر وحدة معجمية ذات تركيب دلالي يشمل الكلمات التي تندرج تحته، فهو يدير الجذر على أصل دلالي واحد أو اثنين، يقول في جذر (خ ل ق)، الذي مثلنا به لعرض النموذج السابق للمفردات التي لا ترتبط بعلاقة اشتقاق دون محاولة جمع هذه المفردات غير الاشتقاقي : «خلق الخاء واللام والقاف أصلان أحدهما تقدير الشيء، والآخر ملاسة الشيء. فأما الأول فقولهم خلَقت الأديم للسقاء إذا قدرته.. ومن ذلك الخُلُق وهو السجية لأن صاحبه قد قُدِّرَ عليه... ومن الباب رجل مُخْتَلَقٌ : تام الخَلق... وأما الأصل الثاني فصخرة خَلقاء، أي ملساء... ويقال اخلولق السحاب استوى. ورسم مخلولق إذا استوى بالارض. والمخَلَّقُ : السهم المصلح. ومن هذا الباب أخلق الشيء وخلق إذا بلي. وأخلقته أنا : أبليته... والخَلوق معروف. وهو الخَلاق أيضا، وذلك أن الشيء إذا خُلِّقَ ملس» (92).

---

(91) حسين نصار : المعجم العربي : نشأته وتطوره، ج 2، ص ص 412-411.

(92) أبو الحسين أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة، ج 2، ص ص 214-213.

وقد أشار ابن جني إلى أن إدارة كلمات الجذر الواحد حول أصل واحد يحتاج إلى التأويل ولطف الصنعة على ما سنبينه في الحديث عن إدارته الجذر وتقليباته على أصل واحد عند معالجة السلسلة الدلالية للجذرر. وهذا ما اضطر ابن فارس الى التسليم بوجود أكثر من أصل دلالي واحد ترجع إليه كلمات الجذر الواحد لكراهيته التكلف والاصطناع.

ويمكن فهم ما فعله ابن فارس على أنه نحو منه من التوسع في الاشتقاق؛ فقد مد مظلة الاشتقاق لتشمل جميع مفردات الجذر الواحد، وإذا تعذر جَعْلُ هذه المفردات مشتقة من أصل واحد جعلها مشتقة من اثنين وإلا فثلاثة وهكذا دواليك. ولكن يلزمنا أن نوسع تصورنا للاشتقاق لنتقبل صنيعه: فالحقيقة أنه يبدو وكأنما قد جعل الاشتقاق على نوعين، **أولهما الاشتقاق القياسي** الذي يعرف **بالاشتقاق الصغير** والذي يكون بين المصدر وغيره من الأفعال والمشتقات، **والاشتقاق السماعي** الذي يحاول تلمسه بين مفردات الجذر التي لا تجمعها صلة اشتقاق قياسي.

ويجعلنا موقف ابن فارس من استنباط ما أمكنه من دلالة عامة لكل مفردات الجذر الواحد نجيز تسمية نموذجه **بالنموذج الدلالي الكلي للجذر**؛ إذ يجمع المفردات كلها تحت دلالة، ولا يقتصر على جمع بعضها كالنموذج السابق دون بعض.

5 - 2 - 2. نموذجا السلسلة المعجمية أو سلسلة الجذور (جذر التقليبات):

يعد الخليل رائد المعجمية العربية صاحب فكرة السلسلة؛ إذ إنه أراد أن يبنى معجما قبلَ أن يجمعه؛ فقد وضع إطاره العام وهيكله قبل أن يلتفت إلى الرواة وجامعي اللغة ليضع تحت كل جذر ما ورد له من كلمات. وقد قدم الخليل النموذج الأول من السلسلة المعجمية، وهو:

(1) نموذج السلسلة الشكلية أو الصوتية للجذور:

ونريد بهذه السلسلة تلك المجموعة التي تتخذ للجذور ذوات الأصول الواحدة، أي السلسلة التي تجمع الجذر مع تقليباته، وهي تلك السلسلة التي استخدمها الخليل في تركيب معجمه الرائد العين؛ إذ لم يقف الخليل عند جمع المفردات تحت جذر واحد، بل جمع الجذور تحت سلسلة تجمعها إذا كانت تتفق في الاصول التي ترد لها. وقد اتخذ من التقليبات أساسا يجمع به الجذور المتفقة أصولا والمختلفة ترتيبا فحسب. لقد قامت فكرة

تركيب المعجم عند الخليل على جمع «الكلمات ومقلوباتها في موضع واحد، فمثلا نجد (الجذور) ع ب د ، ع د ب ، د ب ع ، د ع ب ، ب ع د ، ب د ع كلها يمكن أن تعالج نظريا تحت عنوان واحد بقطع النظر عما نطلقت به العرب منها فعلا، وعما لم تنطق به.. ويعرف هذا التنظيم باسم التقليبات. ويمكن الرجوع الى هذه المفردات مثلا تحت حرف العين مجموعة (ع د ب) لأن العين أسبق الجميع في الأبجدية الصوتية التي وضعها الخليل، تليها الدال، ثم الباء» (93).

وكأن الخليل قد استشعر أن المسافة بين وحدة الجذر التي تقع وسطا بين وحدة الكلمة وتركيب المعجم كله مسافة كبيرة فجمع الجذور ذات الأصول الواحدة في سلسلة واحدة لتكون بذلك وحدة وسيطة تقع أدنى من تركيب المعجم، وفوق الجذر الذي ترد تحته بطبيعة الحال الكلمات، أي وضع وحدة سلسلة الجذر لتصبح وحدات التركيب المعجمي متمثلة في الكلمة فالجذر فالسلسلة فالمعجم.

وقد كان لهذه الطريقة مؤيدون ؛ إذ «سار عليها من بعد ابن دريد والأزهري والقالي والزبيدي وابن سيده وغيرهم» (94).

كما لا يخرج عن نظرية سلسلة الجذور هذه ترتيب ابن دريد لمعجم جمهرة اللغة على الرغم من أنه يرتب سلاسل الجذور وفق ترتيب حروف الهجاء لنصر بن عاصم، تفيد بعض الدراسات عدم جوهرية المخالفة الواردة عند «ابن دريد الذي اتبع في تقليباته نظام وضع المفردات المتحدة الأصل تحت الحرف الذي هو أسبقها في الأبجدية العادية. فهنا مثلا نجده وضع تلك (الجذور) الستة المذكورة سابقا تحت مجموعة (ب د ع) فهذا اختلاف فرعي يجعلنا نعتبر ابن دريد صاحب جمهرة اللغة أيضا من المؤلفين الذي اتبعوا في ترتيبهم نظام العين» (95).

ويفيد ذلك عددا من الأمور ترد كما يلي :

- أن هذه النظرية كأنما رأت المسافة واسعة بين الجذر والمعجم كله فعملت على تقديم وحدات تتوسط هذه المسافة، وكأنها لم تقبل أن يكون المعجم مركبا من وحدتين أدنى منه هما وحدة الجذور المركبة بدورها من وحدة الكلمات.

---

(93) عبد الله درويش (1956) : المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم «العين» للخليل بن أحمد، ص 16.

(94) السابق، ص 17.

(95) السابق، ص 18.

- أن الوحدات التي تثبتها هذه النظرية تتمثل في الكلمات التي تتجمع في جذورها الدنيا والمباشرة لها، ثم سلاسل الجذور التي تجمع تحتها الجذور ذوات الأصول الواحدة.

- أن الجذور التي ترد في كل سلسلة تتفق صوتيا أو لفظيا في الأصوات، وليس لها دلالة واحدة متفقة، وكأن هذه السلسلة بهذا تمثل وحدة غير دلالية. وهذا ما يجعل الدرسة تسميها السلسلة الصوتية للجذور.

- أن التركيب المعجمي الذي تقدمه هذه النظرية تركيب معجمي شكلي أو صوتي لا دلالي ؛ إذ تركيب الجذور المختلفة دلالةً تحت جذر واحد يجمع أصولها دون الترتيب يمثل اعتمادا لإهمال الجانب الدلالي.

- أن قيمة هذه السلسلة تتضح من خلال بيان أن كل سلسلة تجمع تحتها ستة جذور مفردة إذا كانت الجذور ثلاثية، بل تجمع سلسلة الجذور الخماسية مائة وعشرين جذرا وفق التقليبات المختلفة الممكنة منها، يقول ابن السراج عن عدة ما يكون تحت السلسلة الواحدة من الجذور : «واعلم أن البناء الواحد إذا كان على حرفين فإنك تخرج منه بنائين، مثل : بل، إذا قلب صار لب. وإذا كان على ثلاثة أحرف خرج منه ستة أبنية، فربما كانت الستة مستعملة كلها. وربما كانت مهملة كلها، وربما كانت مهملة في بعض الحالات، وذلك لالتقاء الحروف القريبة المخارج في الدوران . . . فإذا كانت على أربعة أحرف كان منها أربعة وعشرون بناء مهملة كلها إلا ستة أو أقل من ستة أوجه مستعملة، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مئة وعشرون بناءً مهملة كلها إلا بناء واحدا مثل فرزدق وشمردل وما أشبهه» (115).

- أن بناء الخليل للمعجم على أساس الترتيب المخرجي قد أفاد من جهتين، أولاهما : عدم تكرار الكلمات في المعجم إذ ترد تحت الحرف الأسبق في ترتيب المخرج الذي اتخذه، الثاني : أنه لم يحتج إلى فهرس للمفردات لبيان موضع ورود الكلمة في المعجم. ويعكس هذا الأمر مراعاة الخليل لطبيعة المعجم التي أصلها أن تبني على الفهرسة القائمة على بنية الكلمة ؛ إذ ليس المعجم كالكتب يمكن أن يتخذ كل منها بناءً خاصا يستلزم بيانه من خلال فهرس. وتستلزم البنية المعجمية القائمة على ترتيب المخرج بيان نموذج الجمع المعجمي الذي اعتمده الخليل في معجمه، وهذا ما سنقف عليه بعد بيان نماذج التركيب المعجمي العام.

---

(115) ابن السراج، الاشتقاق، ص ٣٥.

(2) نموذج السلسلة الدلالية للجذور (جذر الاشتقاق الاكبر):

استطاع ابن جني أن يتقدّم بفكرة السلسلة الصوتية للجذور التي استخدمها الخليل في تركيب المعجم اللغوي خطوة تتمثل في محاولته تحويل هذه السلسلة التي وردت عند الخليل إلى سلسلة دلالية لا مجرد سلسلة صوتية على ما كان الأمر مع الخليل. وقد قام بجعل سلاسل الجذور، أو التقليبات المستعملة من سلسلة جذر ما، سلسلة دلالية من خلال الاجتهاد في إثبات دلالة جامعة ترجع اليها شتى التقاليب المستعملة من كل سلسلة جذر.. ويعنى ذلك أنه لم يقتصر في معجمه على تسجيل العلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأصغر. بل تعرض للعلاقة الدلالية التي تقوم بسبب الاشتقاق الأكبر، أي أنه جمع في معجمه علاقات الاشتقاقين الاصغر والأكبر. يقول ابن جني: «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وأن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل اليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد. نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق)، وهذا أعوص مذهبا، وأحزن مضطربا؛ وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة» (١٠٧).

والحقيقة أنه إذا كان الخليل هو مبتكر سلسلة الجذور فإن ابن جني قد زاد عليها ما ينبغي أن تجعل له ريادته، وهو استنباطه الدلالة الجامعة التي ترد في كل سلسلة من الجذور فصير بذلك سلسلة الجذور من سلسلة صوتية إلى سلسلة دلالية.

ويعني ذلك أن السلسلة الدلالية للجذور ينبغي أن تنسب إلى ابن جني وأن تفصل عن السلسلة الصوتية للجذور. وقد حرص ابن جني على نسبتها الى نفسه، فقال: «وإنما هذا الترتيب لنا نحن، وستراه فتلعم أنه لقب مستحسن. وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير» (١٠٨).

وأتصور أن الانتقال من السلسلة الصوتية للجذور إلى السلسلة الدلالية للجذور

---

(١٠٧) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص ص 134-135.
(١٠٨) السابق، ج 2، ص 133.

أكثر صلة بتركيب المعجم ؛ إذ ينبغي أن يكون التركيب المعجمي دلاليا ما أمكن، وكأني بابن جني قد استشعر قصد الخليل حين جمع الجذور ذوات الأصول الواحدة في سلسلة صوتية، وأنه كأنما أراد أن تصبح هذه السلسلة وسطا بين تركيب المعجم ووحدة الجذر المفرد، أقول كأنما استشعر ابن جني ما وراء استخدام الخليل لهذه السلاسل فأضفى عليها البعد الدلالي لتكون أقرب صلة بالتركيب المعجمي للغة. والحقيقة أننا لا ندري هل سكت الخليل عن إثبات العلاقة الدلالية التي بين تقليبات الجذور لاستشعاره بعدها واحتياجها إلى مزيد تكلف، أم كان سكوته عن غير قصد.

والحق أن النقد الذي يوجه لهذه النظرية لم يفت ابن جني حين وضع نظريته هذه بل هو ينص عليه ويرى أن في النظرية قدرا من عدم الاطراد أكبر من القدر الذي في الاشتقاق الأصغر الجامع بين كلمات ذات جذر واحد، وأنه يكفيها أن تطرد بما يقارب اطراد هذا الاشتقاق الأصغر الذي يتم بين كلمات الجذر المفرد، إذ إن الجذر المفرد يمثل سدس سلسلة الجذر الثلاثي الذي ترد له تقليبات ستة على ما هو مقرر له.

يقول ابن جني عن هذه النظرية «وعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا وأعز ملتمَسا. بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب التقلب كان غريبا معجبا ؛ فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد» (٩٢).

ويعنى ذلك ما يلي :

- أنه لا يفترض اطراد النظرية اطرادا تاما، ولا اطرادا مساويا لاطراد الاشتقاق الأصغر، وإنما يكتفي بالاطراد المقارب فقط لاطراد الاشتقاق الأصغر.

- أنه يعتمد على عدم اطراد الاشتقاق الأصغر اطرادا تاما لتسويغ عدم اطراد الاشتقاق الأكبر الذي يقوم في السلسلة الدلالية للجذور.

- أنه يستعين بما يستعان به في الاشتقاق الأصغر من تأويل واتساع، يقول : «وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في

(٩٢) السابق، ج 2، ص ص 138-139.

التركيب الواحد» [100]. وهو ما يقرره اللغويون في الاشتقاق الأصغر، يقولون : «والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته» [101].

ويمكن، في الحقيقة، أن نفيد بخصوص الاشتراك في الدلالة الذي يثبته ابن جني لجذور السلسلة الدلالية ما يلي :

- أن ابن جني أراد شيئا فوق الجذر وتحت المعجم مثلما ظهر للخليل، وهو يعبر عن كون السلسلة الدلالية هذه أعلى من الجذور، يقول عن لفظي الكلام والقول : «ذكر أحوال تصاريفهما، واشتقاقهما، مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه» [102].

- أنه لم يرد أن يضيع اشتراك جذور السلسلة الدلالية في الأصول فأراد أن ينسب إليها شيئا ما، فكان أن نسبها إلى دلالة عامة ترجع إليها. يقول عن ذلك : «ذلك لأنها مادة واحدة شكلت على صور مختلفة، فكأنها لفظة واحدة» [103]

- أن ما يعينه ابن جني هنا أقرب ما يكون إلى إطار عام تتحرك فيه الدلالات، وهو كما تفيد نصوصه لا يقول إن ما ينص عليه موجود في جذور السلسلة الدلالية، بل يشير إلى أنها ترجع إليه وتتصل به، فهو يقول : «فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي، أين وقعت، للقوة والشدة» [104]، وواضح أنه لم يقل فيها القوة والشدة. ويقول : «ومن ذلك تراكيب (ق س و)، (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و) وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع» [105].

وكأننا بذلك مع نوعين من الاشتراك بين الكلمات، هما :

الأول ، اشتراك في قدر من الدلالة، وهو أشبه باشتراك في مكون من مكونات الدلالة. ويكون هذا الاشتراك مع كلمات الجذر المفرد.

الثاني، الاشتراك في الاطار العام الذي تتحرك فيه الدلالة، وهو اشبه ما يكون باشتراك في حقل معجمي واحد. ويكون هذا الاشتراك في الاطار في جذور السلسلة الدلالية الواحدة.

(100) السابق، ج 2، ص 134.
(101) السابق، ج 2، ص 134.
(102) السابق، ج 1، ص 5.
(103) السابق، ج 2، ص 133.
(104) السابق، ج 2، ص 135.
(105) السابق، ج 2، ص 136.

ولا بد هنا من تأكيد أنني لا ألتمس فكرة المكون الدلالي أو الحقل الدلالي في عمل ابن جني، إذ لو أردنا لها فروضا نظرية وتطبيقات في تراثنا اللغوي لما افتقدنا ذلك، بل كل ما أريده هنا قياس ما جعله ابن جني، وجميع اللغويين العرب، قدرا مشتركا من الدلالة بين كلمات الجذر المفرد بالجزء الدلالي الذي يعرف في الدرس المعاصر بالسمة الدلالية أو المكون الدلالي، وقياس ما يفيده ابن جني من اتفاق بين جذور السلسلة الدلالية الواحدة بما عرف في الدرس اللغوي المعاصر بمفهوم الحقل الدلالي ؛ وذلك للتفريق بين نوعي الاشتراك في الدلالة الواردين في كلمات الجذر المفرد وجذور السلسلة الدلالية.

- أن الفرق بين هذين النمطين من الاشتراك في الدلالة بين وحدات اللغة المختلفة يذكرنا بفرق يقيمه الصرفيون عندما يتحدثون عن دلالات الفعل ؛ فهم يتحدثون عن دلالات تكون مع الفعل المزيد، وهي ما تفيده زياداتها أو الأوزان التي تنتج عن هذه الزيادات كالنقل والتكثير والمطاوعة... إلخ ودلالات للفعل المعجمي هي أقرب ما تكون إلى الحقول الدلالية التي تتحرك فيها هذه الأفعال المجردة كالعلل والأحزان والأمراض والمعالجة ... الخ..

- أنه يعول كذلك على البناء العام للمعاني، يقول : «والشيء يذكر لنظيره ؛ فان المعاني وإن اختلفت معنيَّاتها آوية إلى مضجع غير مُقَضٍّ، وآخذ بعضها برقاب بعض»(١٠٠). ويفيد قوله «معنياتها» أنه يريد ما تعنيه المعاني، أيَ معنى المعنى لا معنى اللفظ، وهذا ما يؤول بنا ثانية إلى أنه لا يتحدث عن المعنى المباشر للفظ، وإنما عما وراء معنى هذا اللفظ من معان، وهو ما عبرنا عنه بالدلالة العامة التي تتحرك فيها دلالات الألفاظ المباشرة.

- أن صعوبة تصور ما يقول ابن جني ترجع إلى أننا نريد أن نفهم الاشتراك بين جذور السلسلة الدلالية على النحو الذي نفهم به الاشتراك في الدلالة بين كلمات الجذر المفرد. والأمر، في الحقيقة، على ما نبينه في نموذج التحليل.

- أن تسجيله الاشتراك في الدلالة بين الجذور وتقليباتها يمثل حرصا على التوظيف الأقصى للاشتراك اللغوي، ويجعل التحليل الدلالي تحليلا أقصى يظهر أكثر مما ذهب إليه أبعد من ذلك كما نناقشه في نموذج التحليل الدلالي فيما يلي :

وتدعونا فكرة السلسلة الدلالية للجذور في المعجم العربي الى بحث نموذج التحليل الدلالي الذي تقدمه النظرية الدلالية العربية. وهو ما يمكن تبسيطه على النحو التالي :

---

(١٠٠) السابق، ج ٢، ص ١٣٧

5 - 2 - 3. نموذج التحليل الدلالي :

تحرك اللغويون في تحليلهم الدلالي مع كل صور الاتفاق اللفظي ؛ فسجلوا :

أ - **الاتفاق التام، وهو الذي يكون في الصيغة والجذر**، كما في عين ونحوها مما يرد لمعان متعددة يتم تفسير هذا الاشتـــراك على أســاس الاشتراك الدلالي polysemy أو الاشتراك اللفظي homonymy في الدرس اللغوي الحديث. وقد عالجت بعض الدراسات المعاصرة[107] موقف علمائنا من هذا الاشتراك وأسبابه بما لا يحتاج إلى مزيد.

ب - **الاتفاق الجزئي في مجرد الجذر** دون الصيغة كالذي نجده في المشتقات من جذر واحد فيجمعها اشتراك دلالي مقابل لاشتراكها لفظا في الجذر. وهو ما يعرف بعلاقة eponymy، وقد سجله اللغويون العرب. وذلك كما يبدو في درساتهم المعجمية والصرفية. وقد ورود القول بمناهج مختلفة للاشتقاق، كما أشرنا في نموذج سلسلة الجذور الدلالية الكلية، **منها الاشتقاق القياسي أو الصغير، والاشتقاق السماعي** الذي قام به ابن فارس حين مد مظلة القياس لتشمل ما لا يملك طريقا قياسية للاشتقاق نحو ما ذكرناه من جمعه مفردات الجذر (خ ل ق) تحت أصلين اثنين لا غير على الرغم من أنه ليس ثمة طريق للقول بأخذ كلمة منها من الأخرى. ويقوى صنيع ابن فارس أن الصفة المشبهة، التي تعد عند بعض الصرفيين من قبيل اسم الفاعل، قياسية في عمومها سماعية في صيغها بخلاف اسم الفاعل القياسي في عمومه وفي صيغه المختلفة.

جـ - **الاتفاق في الصيغة لا في الجذر**، وهو ما يظهر في دراستهم لدلالات الصيغ الصرفية المختلفة، ويتبعه دراستهم الاتفاق في العلامات الصرفية التي نسبوا اليها دلالة أو عدة دلالات واحدة.

د - **الاتفاق في مادة الجذر لا صيغته**، وهو ما قدمه ابن جني في محاولته وضع معان عامة للجذر وتقليباته المختلفة ؛ إذ يبدو كما لو كان يقيس اتفاق الجذور في المادة واختلافها في الهيئة على اتفاق الكلمات في الجذر واختلافها في الصيغة فهو يحاول أن يقدم اتفاقا في دلالة الجذر وتقليباته يقابل اتفاقها في مادة الجذر. يسمى هذا تقليب الاصول نحو (ك ل م) و (ك م ل) و(م ك ل) ونحو ذلك»[108]. وهو في ذلك يطبق في تحليله ما اصطلح عليه **بالاشتقاق الكبير** الذي يكون بين الجذر وتقليباته.

---

(107) د. أحمد مختار عمر (1982[1993]) : علم الدلالة، ص 156 وما بعدها.

(108) ابن جني : الخصائص، ج 2، ص 136

هـ - **الاتفاق في جزء من مادة الجذر**، وهو ما يبدو في محاولة ابن جني إيجاد دلالة بين جذور اشتركت في بعض مادتها دون بعض، فيما أدرجه مع أنواع أخرى تحت عنوان «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»، يقول في بعض أنواع هذا التصاقب: «ومنه العسف والأسف والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين» (109)، وهو تطبيق لفكرة **الاشتقاق الأكبر**.

يعني ذلك ببساطة أن اللغويين العرب لم يقفوا في تحليلهم الدلالي للكلمات مع التطابق الكلي، ولا مع التطابق في الجذر فقط أو في الوزن فقط، بل زادوا خطوتين أخريين، هما الوقوف على الاتفاق في مادة الجذر، لا هيئته أو ترتيبه فيما عرف بالاشتقاق الكبير، ثم الوقوف على الاتفاق في جزء من مادة الجذر، لا فيه بتمامه فيما عرف بالاشتقاق الأكبر. أي أنهم لم يتركوا جزءا من اللفظ حتى بحثوا عما يمكن أن يكون وراءه من جوانب دلالية. ويعني ذلك أيضا أنهم استخدموا عدة مناهج في نموذج تحليلهم الدلالي هذا؛ فقد فسروا قدر الاشتراك الدلالي بين الألفاظ من خلال عدة مناهج، شملت الاشتقاق القياسي الذي عرف بالاشتقاق الصغير، ثم الاشتقاق السماعي الذي طبقه ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة، ثم الاشتقاق الكبير الذي ذكر ابن جني تطبيقات له في خصائصه، وأخيرا الاشتقاق الأكبر الذي طبقه ابن جني كذلك تحت عنوان «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني».

5 - 2 - 4. نموذج الجمع المعجمي:

لا أتناول نماذج الجمع المعجمي في المعجم العربي عامة، وإنما أقف بصفة خاصة مع النموذج الذي قدمه الخليل لبيان علاقة التركيب المعجمي العام عنده بالبنية الصوتية للكلمات. لقد أراد الخليل بهذا الترتيب الصوتي أن «يكشف عن خصائص النسج الصوتي لكلمات العربية، ويميز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة» (110). والحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل والمهمل بناء على البنية الصوتية يكشف عن تصور خاص للكلمة العربية يتمثل في أنه يريد في معجمه الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات؛ إذ أراد مع المستعمل أن يضع في مقابله المهمل لبيان حدود البنية الصوتية للغة

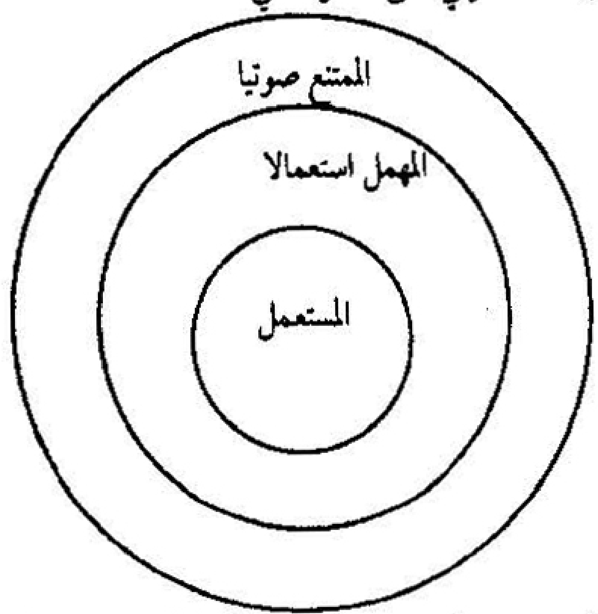
(109) السابق، ج 2، ص 146.

(110) أحمد مختار عمر البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص 204.

مثلما يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها. والحق أن المهمل عند الخليل يشمل أمرين، هما: المهمل استعمالا الذي اكتفى العرب بغيره دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه، والممتنع صوتيا، وهو ما يمكن التمثيل له بامتناع أكثر من خمسة أصول، وعدم ائتلاف العين والحاء، واجتماع بعض الحروف، مثل دعشوشة، وجلاهيق.. إلخ.

ونحتاج في مناقشة فهم المهمل استعمالا والممتنع صوتيا عند الخليل إلى مقارنة الممتنع صوتيا بالمحذوف لعلة صرفية من أصول الكلمة ؛ إذ يقرر الصرفيون «إن المحذوف لعلة كالمذكور. وبهذا نتصور حدود اللغة عند الخليل ترد في ثلاث دوائر متتابعة إحداها للمستعمل، وتحيط بها دائرة للمهمل استعمالا ؛ ودائرة ثالثة أبعد من المستعمل، هي دائرة الممتنع صوتيا لعدم جواز استخدامها لخروجها على قواعد تركيب الكلمة صوتيا في العربية.

ويمكن رسم هذه الدوائر الثلاث التي تكشف عن فهم الخليل للمعجم العربي مستعمله ومهمله وممتنعه الصوتي على النحو التالي:



والحقيقة أن حديث الخليل عن المهمل استعمالا يصدر عن نفس التصور الذي صدر عنه تصنيف البحور العروضية إلى مستعملة ومهملة على ما هو مقرر في كتب العروض، وعن التصور الذي صدر عنه الحديث عن أوزان غير مستعملة في العربية. ولعل ترابط التصورات في العروض والمعجم والصرف يؤكد أصالة الدرس اللغوي العربي الذي تماسك وتواصل على نحو محكم.

محمد عبد العزيز عبد الدائم

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

منوال عامليّ إعرابيّ معجميّ: الحمل على النّظير والنّقيض: مقدّمة في الحروف

المنصف عاشور

1 - مقدّمات تعريفية :

نقدّم ما نقترحه من منوال عامليّ إعرابيّ معجميّ لمعالجة ما اصطلح عليه النّحو العربيّ بحروف المعاني. ونفسّرها باعتماد مقياس تأويليّ مجرّد هو ضرب من التّعليل يشبه مبدأ هو الحمل على الشيء ونرجع هذا المبدأ إلى مقولة المعنى واعتباره موضعا في مصطلح نوسّع مجالاته. ونفترض أنّه جامع المعاني النّحوية وأصل كلّي تتحقّق من خلال الأبنية والصّيغ والمركّبات المتولّدة عن إجراء المقولة في حيّز العمل الإعرابيّ أي النواة [عا × مع] في أقصى صور تشكلّها وتجريدها ومدى تكرارها علاقة نووية في مختلف الأبنية المحقّقة للدّلالات النّحوية.

1 - 1. حروف المعاني أو الحرفية ومعاني الحروف : حروف موضعية :

لقد عرّف الحرف في ميدان أقسام الكلم الثّلاثة باعتباره «ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» (سيبويه : الكتاب ج 1، ص 12). فهو قسم معجميّ حدّ بالسّلب أو الاحتراز : سلب السّمات النّحوية في الاسم والفعل. وقد وردت لفظة «معنى» ملتبسة بين بين. لكنّها تدلّ على علامات معنويّة وظيفية وما يتّصل باستعمال الحروف في العلاقات التركيبية من توليد نحويّ.

ونعتمد في بحثنا هذا حروف المعاني أو أدوات المعاني (ابن جنّي : سرّ صناعة الإعراب : ج1، ص 17). ونفسّرها حسب تواصلها واسترسالها مع الأسماء والأفعال. والجامع بينها جهاز التّعليل الذي أسّسه النّحاة وذلك في علاقات الحمل على الشيء ودرجاتها. وتتوسّع الحرفية في مختلف الكلم المعجمية لتوليد الأدوار النحوية القائمة في

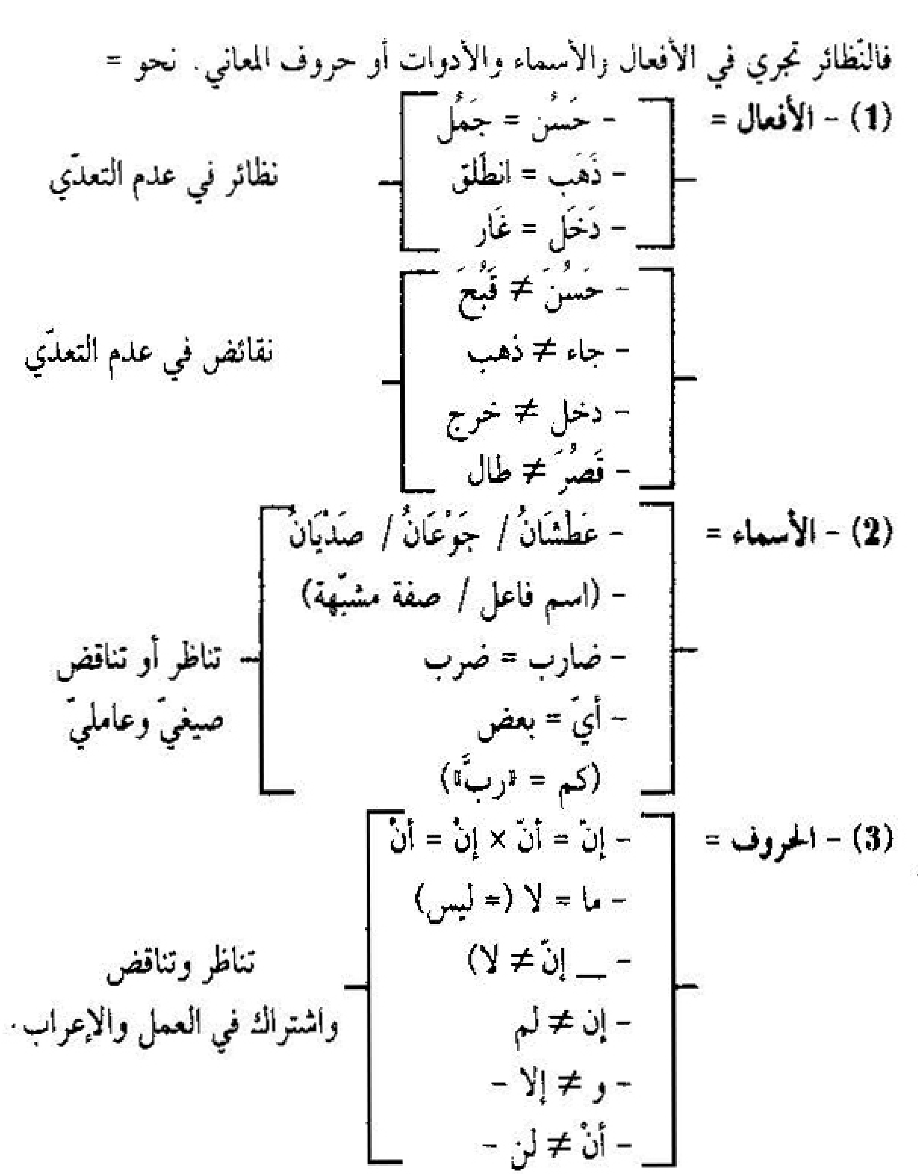
فرضيتنا على الحمل على النّظير والحمل على النّقيض والشبه والمضارعة والجوار والفرق والخفّة والثقل. وهي علل يمكن اجتماعها لإجراء المعطيات النحوية المختلفة وإدماجها في مبدإ واحد هو الحمل على الموضع. فالاسم المشبّه بالحرف اسم لفظا وحرف معنى. والفعل كذلك متى شابه الحرف عدّ فعلا لفظا وحرفا معنى وعملا. والحرف المشبّه بالفعل حرف لفظا فعل عامل معنى.

ونؤكّد هنا أنّ الحروف من أكثر المقولات المعجميّة النّحوية توليدا للحالات الإعرابية. فهي تجرّ وتجزم وترفع وتنصب وهو ما ينقص الأسماء والأفعال ويتقلّص حسب مراتب ودرجات. فالحروف بهذه الكثافة العاملية صيغ عاملية محضة وتتحرّك بمواضع وحالات إعرابية مفيدة. سواء أكانت تؤثر شكلا ومعنى أم معنى فقط. وهنا نشير إلى الحروف غير العاملة في التّراث النّحويّ العربيّ. فإذا كان الفعل يختزل الحدث والموصوف به والاسم يكرّر ثنائية المحمول والحامل متى شابه الفعل وجرى عليه فالحرف ينوب عن الفعل والفاعل أو النّواة التّامّة. وهذا الرأي ثابت مجمع عليه في أصول النّظرية النّحوية.

1 - 2. علاقة الحمل على النّظير والحمل على النّقيض و«الموضعيّة» :

الحمل على الشيء علّة وعنصر مكوّن لعملية القياس ومبدأ تفسيري هدفه معالجة الدلالات النّحوية. والقياس منهج يقوم على أربعة عناصر المقيس أو المحمول والمقيس عليه أو المحمول عليه والعلّة الجامعة بينهما والحكم الناتج عن العلاقة بين الركنين. ولا شكّ أن الحمل على الشيء ضرب من التقدير والمقارنة والمقايسة المفضية إلى حكم من الأحكام. وقد صنّف النّحاة العلل جسب الشّبه والحمل على اللّفظ والمعنى والموضع والمحلّ والفرق والجوار والنّظير والنّقيض والأصل والفرع والخفّة والثقل والكثرة والقلّة وغيرها. ومن أهمّ ما يمكن أن يكون علّة أصلية تسترسل في بقية الأنواع علاقة الحمل على النّظير والحمل على النّقيض. وهما يندرجان في صنف واحد ميدانه التّجانس والتشاكل ومراتبهما في تفسير الظواهر النحويّة المختلفة. فالنّظير والنّقيض طرفان من عملية نحويةواحدة. ويفضيان إلى الاشتراك في السّمة الواحدة. وهذا التّعليل من ضروريّ التفسير النّحوي ومسلماته البديهية.

فالنّظائر تجري في الأفعال والأسماء والأدوات أو حروف المعاني. نحو =



والنّقائض كذلك في الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية وكان وليس وفي الأسماء / = كم ≠ ربّ وقبلُ وبعدُ وفوق وتحت، وجائع وشبعان وأقصر وأطول وأقرع وأفرع، وفي الحروف (و ≠ إلا، وإنّ ≠ لا، ومنْ ≠ إلى). ونفترض أنّ أمّ الباب في الأصناف المعجمية تكرّر معنى في العناصر المنتمية إلى قسم واحد وفئة واحدة.

والسّمة المشتركة بين النّظائر والنّقائض توليد موضع أو معنى واحد = كالمتعدّي وغير المتعدّي والرّفع أو النّصب أو الجرّ أو الجزم. وعلى هذا الأساس نفترض أنّ الموضع وهو المعنى يكوّن الدلالة الجامعة لمختلف هذه الأنواع المحمولة على نظيرها ونقيضها وتصنّف هذه العلل في ما اصطلحنا عليه بالحمل على الموضع باعتباره بعدا مجرّدا كلّيا

تلتقي فيه صور تحقق الدلالات المنتشرة في الأبنية والصيغ التي تتكرّر إلى ما لا نهاية له من الناحية النّظريّة الاحتمالية. ونقترح في بحثنا إجراء الحمل على الشيء - والشيء متعدّد - على أنّه إجراء على الموضع.

إنّ منهاج التّعليل والتّفسير لمختلف الدلالات النّحوية وبالخصوص الوظيفية منها صورة نظامية مجردة تستند إلى عمليات قياسية يحقّقها النحويّ لإجراء النظام وتقعيده وتأصيله. وما يجري في آليات التّفسير والتشكّل الاعرابي خلال حركة الكلم والمقولات المعجميّة هو نفسه في نظرنا - ما يحدث في عملية التخاطب والتواصل بواسطة الأقوال والأعمال اللغوية الحادثة بين متكلّم ومخاطب. فما يجري في العلل والمبادىء العامة والكليّة هو نفسه ما يجريه المتكلم في إنجازه واستعماله. وبين الملكة أو القدرة النحوية والإنجاز تواصل وتلازم لا نهائيّ.

ونختار في عملنا هذا التأكيد على الحروف - حروف المعاني أو المواضع لكثافة الدلالات النحوية التي تولّدها في اللّغة والاستعمال ولطاقتها التّوليدية النحوية المتّصلة بالحمل على الموضع والمعنى مع افتراض استرسال معاني الحروف في أصول عامة وفروع بينها وصل لا نهائي يكون جوهر دلالتها النحوية.

2 - مقولة الحرفية «وأدوات المواضع» :

نصطلح على الحرفية على أنها سمة عاملية إعرابية تسترسل في كل الصيغ والأبنية والمشابهة للحروف. فالاسم المشبه بالحرف والفعل المشبه بالحرف صنفان هامان إلى جانب الحروف المحضة وتكون فضاء الحرفية. ويمكن أن نفسر الحرفية بمقياس الموضع في مفهوم المحل الإعرابي الوظيفي. لكننا افترضنا الموضع جامعا للدلالات النحوية بل هو المعنى في بعده الكلي العام المجرد.

2 - 1. الأسماء الحرفية والموضعية على أساس الحمل على الشيء :

تشبه الأسماء الحرف من وجوه منها :

(1) الشبه الوضعي : تكونه من حرف أو حرفين.

(2) الشبه المعنوي : يشبه الاسم الحرف في معناه : متى وأين لتضمن معنى الهمزة الاستفهامية.

(3) الشبه الاستعمالي : نحو أسماء الأفعال التي لا تكون محمولة.

(4) الشبه الافتقاري : وهو الاحتياج إلى صلة كالموصولات.

(انظر شروح الألفية في هذه الأنواع من الشبه بين الاسم والحرف).

ولا شك أن الاسم معرب أصالة. ومتى تطفل على الحرف انتقل إلى دائرته وأصالته. إذ الحرف أصله أن يكون مبنيا. فيوصف بالنقصان. وتجرى الأسماء الحرفية مجرى الحروف نحو : ما من أي كم وكيف ومتى وأين ومنذ وبعد وقبل وفوق وتحت. فهي حرفية لكنها تفسر على أساس الموضع الذي تكونه في التعلق الإعرابي. ويمكن أن تعالج على أساس التناظر والتناقض. فهي كلها مشابهة بعضها ببعض. وبينها استرسال دلالي إعرابي يعتمد الموضع الوظيفي الأصلي.

وهذه العلاقات بالحمل على الموضع كالتالي :

(1) ما ≠ مَنْ

(2) كم ≠ كيف

(3) أيّ ≠ كلّ ≠ بعض

(4) متى ≠ أين

(5) بعدُ ≠ قبلُ

(6) فوق ≠ تحت

(7) أمام ≠ خلف = وراء.

(8) أنا ≠ أنت.

وقد فسرت هذه الكلم المبنية على أنها من صنف الاسمية على أساس مقياس الموضع في حالات الرفع والنصب والجر. والملاحظ هنا أنه لا فرق بين المبني والمعرب في المحل والموضع والتقديم. وهو من أهم مبادئ الإعراب والعمل في العربية. فكل الأسماء العوامل تعمل بالحمل والشبه بين الاسم والحرف. فيحمل الاسم على أم الحروف العاملة بالنظير أو النقيض أو المعنى أو اللفظ.

إن الأسماء المبنية ناقصة تحتاج إلى غيرها وتتضمن مدلول الحرف نحو أسماء الشرط :

ما = إنْ

من = إنْ

مهما = إنْ

أينما = إنْ

أيّ ما = إنْ

متى = إنْ

كيف = إنْ

فهذه الأسماء الحرفية تسبق بإن في منوال النحاة وتعمل عملها في الجزم.

وأما الظروف المبهمة فتشبه الحرف الجار في مقولة الإضافة. ويمكن كتابة معانيها بحسب معاني حروف الجر نحو :

- عند الشيء ----- معنى في

- فوق الشيء ------ معنى على

- بعد الشيء ------ معنى عن

فالمضاف المبهم يحمل على الحرف فيجر مثله. بل ذهب النحاة إلى معالجة الإضافة المعنوية المحضة على أساس الاختصاص والملك والنسبة وبينوا أنها تقوم على حروف الجر والانفصال.

2 - 2. الأفعال الحرفية والموضعية :

لقد صنفت مجموعات من الأفعال حسب حملها على الحروف. فهي أفعال ناقصة تشبه الأدوات نحو كان وكاد وأخواتهما وظن وأخواتها أو أفعال الشك واليقين والشروع والمقاربة ونعم وبئس.

فكان الدالة على الوجود والكينونة يسترسل مفهومها في أخواتها : كون في الصباح والمساء والصيرورة والضحى فالكون فيها متواصل مع درجات. وتختم القائمة بعد الإثبات والزمان بليس الدالة على النفي. وقد اعتبرت فعلا (وزن فعل). ونجد هنا علاقة الحمل على النقيض من حيث الإثبات والنفي أو استرسال الكينونة في أخوات كان التي تصل إلى العدم والنقيض. وهو الطرف المقابل المنقلب إلى النفي. فكأن القائمة مغلقة بين إيجاب وسلب. أو كأنها مسترسل واحد : إيجاب التأكيد وإيجاب الزمان ونفي الايجاب في الحلقة الأخيرة من الأفعال الحرفية التي تقتضي محلين رفعا ونصبا. وتشبه

جملة هذه الحروف بجملة فعلية ناقصة ومتجانسة تقوم على :

← (عـا × مفع) أو = رافع ومرفوع ومنصوب ← أو عا × مع 1 × مع 2 -

فالفـعل الناقـص يحتاج إلى محلين وتشبه هذه الأفعال جملة فعلية تتكون من [ف × فا × مفع] ولا فرق في هذا الشكل القائم على ثلاثة مواضع بين الجملة الاسمية والفعلية التي يتعدى فعلها إلى مفعول واحد. وهو شأن أفعال الشروع والمقاربة.

وأما أفعال الشك واليقين فهي تصنف دلاليا حسب درجات من الظن والحسبان والزعم والعلم والمعرفة والرؤية. وهي محددات تدخل على ما أصله مبتدأ و خبر. فتنقل الجملة الإسمية إلى جملة يتعدى فعلها الحرفي إلى مفعولين.

وأما نعم وبئس وحبذا وساء فهي تقوم على التناظر والتناقض الدلالي وتجري في التعلق والمواضع على هندسة واحدة. فتقتضي الفاعلية أو الفاعلية مع المفعولية والتمييز. فالمدح نقيض الذم. وهما يطلبان نفس العلاقات الإعرابية في بنية الجملة.

وهكذا تكون الأفعال الحرفية أو المجانسة للحروف جارية مجرى الحرف في طلب المحلات الوظيفية والدلالات النحوية. ولعل اجتماع هذه الأضرب الحرفية في عدد المحلات وتوزيعها للمعاني يكسبها طاقة توليدية واشتقاقية تجعلها أدوات موضعية معنوية من شأنها أن تكون بنية معجمية إعرابية مفسرها مبدأ الموضع أو المعنى كما يتوضح بجلاء في حروف المعاني.

3 - حروف المعاني والمواضع :

لقد كانت حروف المعاني حاسمة في تعريف أقسام الكلم. فالاسم ما دخله حرف جر أو أداة التعريف. والفعل ما لا يدخله ذلك. وليس له في الجر نصيب كما أن الاسم لا نصيب له في الجزم. وكأن حد الاسم والفعل يعتمد الحمل على النقيض في هذه السمة النحوية. وقد فسرت حروف المعاني الناقصة في الجذر والوزن والتصريف على أساس الدلالة الاصلية الجامعة والدلالات الفرعية المتولدة عن الاستعمال النصي المقالي والمقامي. ورتبت الحروف أدوات المعاني بحسب كثافة عملها اللفظي والمعنوي. فهي تجر وتجزم وترفع وتنصب. وهذه الحالات الإعرابية المتنوعة تتعلق بالأسماء والأفعال. ونقدم هذه المجموعات العاملة على أساس التناظر والتناقض أو الحمل على الموضع. ونعتبر الحروف تنتقل معانيها بشبكة معينة من المحلات الوظيفية هي الثوابت وشبكة من المعاني

التركيبية السياقية هي الصور المتغيرة حسب تنوع الصيغ والمركبات النحوية.

3-1. حروف الجر ودلالة الامتداد : فضائية الحروف :

عالج النحاة حروف الإضافة أو الجر حسب التناظر والتناقض أو التجانس ودرجاته. ويمكن تقديم النماذج التالية التي نعتبرها مقدمات مُدرجة جميع الحروف.

3-1-1. البَاءُ وفي وعَنْ وعلى = الظرفية موضعٌ نحويّ :

تدل هذه المجموعة على الظرفية الممتدة من الإلصاق إلى الوعاء والمجاوزة والاستعلاء وبينها اتصال وانفصال في الفضاء المعنوي. ولا شك أن هذا الصنف كله يولد الجر ويسم الاسم. وهذه الدلالة الفضائية جنس كلي ينتشر في مختلف الإنجازات والسياقات الاستعمالية. وقائمتها لا نهائية بحسب النصوص. فالإلصاق دور دلالي إعرابي معجمي تسطر هندسته المعنوية في المركبات النحوية التي يتحقق فيها. فالباء من حيث الدلالة حصيلة مختلف استعمالاته. وتصنيف الحروف يتحقق على أساس المواضع والمحلات المتولدة عن الإلصاق أو الوعاء أو الاستعلاء أو المجاوزة، على نفس النسق المستمر مطردا في العلاقات الإعرابية.

3 - 1 - 2. مِنْ = إلى، لـ، حتّى = الغايَةُ موضع نحويّ.

حللت هذه المجموعة الحرفية بسمة التعبير عن الامتداد في الغاية في أبعادها المحددة بالابتداء والانتهاء، ويمكن هنا جمع من وإلى مع الإلصاق والاستعلاء والمجاوزة والوعاء لتكوين هندسة دلالية فضائية تلتقي في حالة الجر الاسمية وموضعها :

[--- الباء -- مِنْ -- في -- عَنْ -- على -- إلى -- لـ -- حتى . . .]

فهذه السلسلة المتوالية مجموعة مواضع نحوية سمتها الجامعة الجر. ويمكن معالجتها حسب أنواع من الأمثلة من خلال النصوص.

3-2. حروف الجزم :

3-2-1. الدلالة الشرطية

نؤكد أن الجزم من نصيب الفعل. وهو دلالة إعرابية من حيث الجهة (Modality) غير واجب الوقوع ممكن أو ممتنع. واعتبرت إن الشرطية أم حروف الجزم. فالجزم غير

واجب. والرفع واجب. فهما متناقضان. وقد يحملان على بعضهما بعضا عند النحاة. إذ ناظروا بين / إنْ تفعلْ تفعلْ / والجملة الاسمية من مبتدإ وخبر. وناقشوا الجملتين في مسائل الخلاف. وعلى أساس نظريتهم يمكن أن يحمل الجزم على الرفع واللفظي على المعنوي من حيث العوامل. ويحمل الفعلي على الاسمي للالتقاء في موضع كلي واحد.

فالجزم حالة نوقشت بين المعرب والمبني. والذاهبون إلى البناء يمكن تأييدهم بحكم أنه لا فرق بين معرب ومبني من حيث الموضع والتقدير ويحمل المجهول أي المجزوم هنا على المعلوم والأصل في الإعراب وهو الاسم المرفوع. فلا غرابة أن يلتقي الفعل المجزوم بالاسم المرفوع في الابتداء.

3-2-2. دلالة الأمر والنهي :

إنهما يتحققان بحرفين هما لا الناهية ولام الأمر. والأمر نقيض النهي لتفعل ≠ لا تفعلْ. فالدلالتان من غير الواجب والإنشاء الطلبي. والنقيضان ضدان يلتقيان في السمة النحوية الواحدة. وهي الجزم الدال على غير الواجب (حسب مصطلحات سيبويه).

3-3. الإثبات والنفي والموضعية :

نقصد بهذا الجزء معالجة إن وأخواتها ونقيضها. فإنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ ولعلَّ وليت مجموعة عاملية دلالية مغلقة يسترسل فيها التأكيد والاثبات والإستدراك والتشبيه أو الترجيح والترجي والتمني. فهي حروف تنصب وترفع أو تنصب فقط. والثاني باق على حاله التي كان عليها قبل دخولها حسب مناقشات النحاة. وقد تضمنت إنّ الإثبات المطلق وهو في نظرنا منتشر ومسترسل في أخواتها حسب درجات مختلفة من المشابهة والحمل على النظير.

وأما نقيض إنّ فهو لا النافية للجنس الاستغراقية المختصة بالنكرة الدالة على النفي المطلق أو الكلي أو الماصدق من النفي. وتحمل لا على إن. وهما ضدان يلتقيان في السمة العاملية الواحدة. ويليهما منصوب مشبه بالمفعول المتقدم على مرفوعه. أو هو عند النحاة بمثابة الفعل المتعدي إلى مفعول مع تقديمه. وذلك لتمييز عمل الحرف الفرعي بسمة إعرابية تركيبية فرعية. فتقديم المنصوب ضرب من الأثر الدال على تحويل المحل الاسمي لبيان الفروق بين العوامل القوية أي الأفعال والعوامل الضعيفة أو المشبهة بها أي الحروف. فمواضع إنّ مواضع لا النافية من حيث الإعراب والدلالة وعدد المحلات من جهة التعدية

إلى مفعول منصوب. وقد اعتبرت الحروف مختزلة للفعل والفاعل فالمنصوب بعدهما نصب بمعنى النواة في إن وما يشبهها ويناقضها.

3-4. حروف النصب والفعلية :

نذكر أن الحروف العاملة في الأفعال تقوم على التشابه والتناقض أو الاسترسال في الحمل على الموضع. فمجموعة = أنْ -- لن-- كيْ -- حتّى -- إذَنْ دالة على الاثبات والنفي والغاية والتعليل والنتيجة. وتختزل هذه الحروف موضع الرفع أو الفعل والفاعل في البنية المعنوية. فأنْ أثبت ولنْ أنفي وكيْ أعلّل وحتّى أقصد وإذَنْ أستنتج. وقد أول النحاة الفعل المنصوب بالمصدر. وحكموا على المركب الفعلي المسبوق بهذه الحروف بالتأويل الاسمي. ويمكن معالجة الفاء السببية والواو. واو الصرف. وأو بمعنى إلى أنْ حسب النصب وإضمار أنْ وجوبا.

3-5. حرف الاستفهام وحيزه :

تعالج الهمزة. همزة الاستفهام. على أنها أم الباب في المسألة. وهي تختزل فعلا وفاعلا. وتكرر الهمزة مع إنْ والأسماء المشبهة بها في الاستفهام. فجملة = / أجاء زيد / يمكن أن تكتب عامليا كالتالي :

[أ (عـا × مع) + (عـا × مع)]

[أ (ف × فا) + (ف × فا)]

فكأن البنية تتكرّر فيها النواة العاملية مرتين ويمكن افتراض هذا الضرب من الاختزال والتكرار في مختلف حروف المعاني على أنها تكرار مواضع ومحلات إعرابية دلالية مجردة.

3-6. الحروف غير العاملة :

تتكون الحروف الهوامل أو غير العوامل من حروف الاستفهام والعطف والاستئناف والموصولات الحرفية (لو -- ما . . .) -- ونلاحظ بينها ضربا من علاقة الحمل على الموضع حسب درجات من الدلالات نحو = الواو --- الفاء --- ثم --- بل --- لا --- إلاّ أنّ --- بيد أنّ. . . ولكل حرف من هذه المجموعة اختصاص بالاسم أو بالفعل ويكرر النواة العاملية أي حيز رفع يقوم على الفعل والفاعل.

ويجري ذلك في مختلف الحروف نحو = قد وسوف والسين والهمزة وهل ولو وما وحروف العطف على صورة واحدة. ويمكن وصف هذه الأضرب من الحروف في تواترها في التداول والنصوص لمعالجة ما تقوم عليه من مواضع ودلالات نحوية. فهذه الحروف غير العاملة لفظا تعمل معنى. بل تعمل لفظا إذا اعتبرنا الاختلاف في الصيغة والمركب النحوي الذي تولده اختلافا شكلا ومعنى. إذ لا مجال هنا للحديث عن اختلاف في البنية من غير اختلاف في الأدوار الوظيفية والدلالية.

وهكذا تكون مجموعات الحروف حروف المعاني شبكة من المواضع والدلالات النحوية المجردة يجري تكرارها واطرادها في الأبنية والصيغ المنجزة في النصوص والأقوال والأعمال اللغوية. ونرى أن المعنى موضع أو حالة إعرابية كلية من شأنها تفسير الحرفية في استرسالها اللانهائي القائم على اختزال المعنى وتكرار الموضع المجرد. وهو عندنا بنية العامل والمعمول.

4 - الموضعية فضاء نحوي مجرد وحروف المعاني حروف المواضع:

وفي خاتمة بحثنا المختصر نؤكد أن التشاكل بين الصيغ والأبنية الحرفية إنما يقوم على شبكة المواضع أي الدلالات النحوية المتصلة بأنواع الحروف المحققة في العلاقات والتخاطب. فالمعنى إعراب والإعراب موضع عاملي. وحروف المعاني حروف المواضع. والموضع عندنا مقولة مجردة تتجاوز المحلات والحالات والحيزات والأدوار والكلم النحوية الإعرابية وتجمعها. وليست دلالات الامتداد والظرفية والإلصاق والإثبات والنفي والتعدية والابتداء والانتهاء والغاية إلا أضربا من تصريف حروف المعاني في الحالات الإعرابية.

وهذا التشاكل في الأبنية والصيغ من خلال حروف المعاني إنما عالجه النحاة باعتماد علل ومبادىء تفسيرية تحكموا بفضلها في الدلالات النحوية. ومن أهم هذا النظام التعليلي المشكلن للمعنى علاقات النظير والشبيه والنقيض والفرق والخفة والثقل والأصل والفرع. وهي علل محكمة تعبر عن قياسية علم النحو واستنباطيته. ومن وراء ذلك تحقق قياسية الدلالات ووجوبها لا اختياريتها ولا مواضعتها كما يذهب إلى ذلك الجرجاني مثلا في المقتصد عند معالجة التعدي وغير التعدي في كتاب المقتصد (ج 1، ص 600-602).

5 - خاتمة : الحمل على الموضع والدلالات النحوية :

وعلى هذا الأساس من علاقات التناظر والتناقض مثلا يمكن أن نؤسس مبدأ الحمل على الشيء ونفترضه حملا على الموضع أو المعنى. فتكون حروف المعاني كلها مولدات موضعية عاملية معجمية. ومن شأن هذه الموضعية أن تحدد هندسة إدراك المعنى النحوي المتصل بالبنية العاملية المتكررة في مختلف حروف المعاني. ولعل هذا الضرب من الافتراض والتأويل يفضي إلى مقترحات في مستويات تطبيقية ولسانية ودلالية وتعليمية ممكنة شريطة تحديد الأهداف والمنوال المعتمد لاستخراج الفوائد النظرية والتطبيقية من المعالجة الإعرابية لحروف المعاني كما فسرت دلالاتها وصنفت وكما نقترح أن تفسر بنظام العلل والأسباب الكامنة وراء المعنى بنية مجردة وموضعا كليا تاما وصيغا وأبنية علائقية منجزة في التداول والخطاب.

إن هذا البحث مقدمة في معالجة الحرفية مقولة إعرابية معجمية بمبدإ الحمل على الشيء مبدأ معرفي يتحكم في مختلف الظواهر اللغوية والأنظمة الدلائلية السيميائية. والدلالات النحوية في نظرنا صنف من الأنظمة المجردة يقوم على العلل النحوية. وما يجري في النظام النحوي يجري في غيره من الأنظمة الدلائلية والعلامية. ولم نعمد في هذه المقدمات إلا لعرض مبدإ تفسيري قد يبدو بديهيا في الظواهر اللغوية. والأمر في الحروف كذلك.

المنصف عاشور
كلية الآداب بمنوبة - تونس

المصادر والمراجع

ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، الجزء الأول، القاهرة 1954.
ابن الحاجب، شرح الوافية، بغداد 1980.
ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، دمشق 1970.
ابن السرّاج، كتاب الأصول في النحو (3 أجزاء)، بيروت 1985.
ابن مالك، كتاب التسهيل، القاهرة 1968.
ابن هشام، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب(جزآن)، بيروت دمشق 1969.
ابن يعيش، شرح المفصل، 10 مجلات.

علم الجنس: مقاربة معجمية تركيبية

توفيق قريرة

المقـدمـة :

«علم الجنس» مصطلح يطلقه النحاة العرب على أنواع مختلفة ومتلابسة من الأسماء يقولون إنها تجتمع في كونها «أعلاما» وضعت للحقائق الذهنية المتعلّقة (شرح الكافية : (ش/ك) 3/ 245) وهي تختلف بذلك عن أعلام الأناسّي والأماكن أو غيرهما من الأعلام في أنها لا تعيّن ذاتا واحدة مفردة عن بقية الذوات بالاسمية وإنما تعيّن جنسا كاملا يشترك في حقيقة متصوّرية واحدة ولا يقع هذا الاسم عليها وقوع الأسماء المشتركة المعروفة بالاسم الجنس وإنما يقع عليها وقوع الأعلام. ومن هذا يحدث أول إشكال تصنيفي لمثل هذا النوع من الأسماء فهو علم لكنّه لا يلتزم بقوانين تعيين الأعلام للأشياء إذ لا توسم به العيّنيات وإنما الكلّيات يخرج بذلك عن قانون الوسم العلمي المألوف :

الاسم الواحد للعلم لا يعيّن إلا مسمى واحدا : س ع1 ← مس ع1 (سع = اسم علم / مس ع = مسمى عين).

إن الاسم العلم الواحد لا يعيّن إلا الحقائق والماهيات : س ع ج ن ← (س ع ج = اسم علم الجنس / حق = حقيقة عامة).

لأن له قانونا آخر وهو قانون تعيين اسم الجنس لما تحته من حقائق.

إلا أن الفرق بينه وبين تعيين الجنس يكمن في أن اسم الجنس (س ج) يمكن أن يحقق في السياق بأشكال مختلفة فيكون معرفة ونكرة يعمّ متصوّره يقع على ذات واحدة أو معنى واحد، ولكن اسم علم الجنس محروم، كما يأتي البيان لاحقا، من هذه التصرّفات. وخلاصة الأمر أنّ (علم الجنس) ضرب من الأسماء التي تتداخل فيها - كما يدل على ذلك الاصطلاح - خصائص العلميّة وخصائص الجنسيّة فيكتسب من خلال هذا التداخل بعض الخصوصية الجديدة.

ويهمنا في هذا البحث أن نركز على بعض الإشكالات التي يثيرها هذا النوع من الأسماء ولها صلة بمسألة التعيين وتعني أحد معنيين (حسب أقسام البحث) :

- معنى إحالة العلامة الاسمية على شيء ذي مرجع خارجي واقعي أو مختص Désignation فيكون الاسم العلم الجنس معينا Denotatum والشيء / الموضوع المعيّن Designatum.

- معنى تخصيص المسمّى بتعريفه تعريفا علميًا فيطابق المعنى مصطلح Détermination.

والسبب في الجمع بين المعنيين هو طبيعة هذا الاسم نفسه فهو يشترك مع كل العلامات اللغوية في المعنى التعييني الأول ويختص بضرب من التعريف هو سمته التمييزية والخصوصية.

وإذا كانت التعيينية مسألة متعددة المسالك في اللغة (المعجم، التصريف، التركيب) أو واصلة اللغوي بالخارجي (علاقة الاسم بالمرجع) فإننا سنركز أساسا على الاعتبارات المعجمية لهذا الضرب لنبيّن أن للتعيين منطلقا معجميًا قبل كل شيء.

إلا أن العامل المهيمن على اختيارنا طرح مسائل بحثنا على بساط معجمي هو أنّا رأينا هذا الضرب من الأسماء ينصاع مغالبة أو لا ينصاع لكثير من الاطروحات المعجمية المألوفة أو المستحدثة بل يبدو في بعضها كالمثال المخالف للأطروحة المعروفة، ولعلنا نرغب بإثارة الخلافيات إلى إحدى غايتين : الأولى أن نكشف بواسطة ضرب من الأسماء غير المألوفة تداخل المعجمي العام المختص واللغوي بما وراءه.

والغاية الثانية أن نبيّن ولو بقسط، كيف أن ما يبدو كالكليات النظربة لا يمكن أن يكون كذلك طالما لم يراع في إطلاقيته النظرية العيّنات التي تمثله.

1 - في علاقة التعيين بالمعجم :

1-1 التعيين بالعلم والمعجم :

اقتضت العادة أن تطرح مسائل تعريف الاسم وتنكيره في أبواب التصريف وكأنّ مقولة التعيين، مهما كان نوع الاسم الذي تتحقق فيه ومهما كان نوع تحققها تاما أو ناقصا، هي مقولة تصريفيّة.

والحق أن التعريف بالعلمية يكتسب بما هو شكل من أشكال تعريفيّة خصوصياته كالتالي :

- لا وجود فيه لعلامات تدخل وتخرج ويدل خروجها أو دخولها النظامي على التعريف كما في التعيين باللام (تدخل اللاّم ويخرج التنوين)، فعلى العكس من ذلك فإن العلامة اللغوية إذا ما وضعت للعلم لا يطرأ على هيئتها الشكلية أي تغيير ولا تدخلها علامة صرفية مخصوصة (منع الصرف ليس خصيصة أسماء الأعلام) : (محمّد) علما أو غير علم لها هيئة شكلية واحدة.

- لا وجود لمقابل نكرة للاسم العلم، كما هو الحال في المعرّف باللام، فمقابل الاسم العلم ليس النكرة بل اللاّعلم وهذا تدخل فيه بالاقتضاء جميع أنواع الكلم وليس الأسماء بالضرورة.

- تعيينيّة الاسم العلم ليست مستمدّة من السياق ولا من المقام، إذ هي ليست مشيرات مقامية Deixis كالضمائر (المتكلّم - المخاطب) وإنما التعيين فيها معتمد على تضافر عنصرين : المواضعة المخصوصة العرفية والإشارة بتلك المواضعة العرفيّة إلى خارج إشارة تقرّب العلم من أيّ رمز علامي يوضع على خارج يُعيّنه. فلا يكون له معنى بقدر ما يكون له مُحَال عليه. يحدث ذلك عندما تفرغ العلامة اللغوية الموجودة سلفا من معناها الذي كان لها ويعاد التواضع عليها لا لتدل على معنى جديد (كما يحدث في المجاز / الاصطلاح) وإنما لتعيّن أو لتشير إلى خارج ولا يطلب منها معنى جديد ولا قديم.

فهذا ضرب من استئناف التواضع بالكلمة على خارج وليس ضربا من التواضع بالكلمة على معنى. فالتعيين بالعلميّة هو تعيين تشترك فيه عناصر لغويّة وأخرى خارج لغوية. اللغوي فيها هو المواضعة أو المواضعة المستأنفة re-convention وهو مواضعة لا تغير دلالة الكلمة عن أصولها وإنما تمحو منها أي قيمة دلاليّة وتضخّم فيها القيمة الوسميّة (بأن لا تدل إلا على موسوم واحد). وأما غير اللغوي فيها فهو المبدأ الذي يسيّر هذه المواضعة المستأنفة ويجعلها متجدّدة ونسبيّة نعني بذلك العرف الاجتماعي. والأعلام تتطلب عرفا اجتماعيّا لا عرفا اجتماعيّا لغويّا : التعاقد يحدث بين جماعة تصطلح على أن تسمي ذاتا باسم ما دون أن تكون التسمية ذات قيمة مفهومية وإنما قيمتها تداوليّة.

وما دامت العلمية ذات أسس تواضعيّة، وما دام التواضع اللغوي، بقطع النظر عن أطرافه ضربين، معجميّا حول الكلمات وعقليّا حول المركبات، فإنّ التعيين بالعلمية

أحرى به أن يدخل في باب المعجم من جهة الآلية المتحكّمة في إنتاجه لاغير (لا ندخل في هذا أمر اختيار الكلم من المعجم للتسمية بها، فالكلم الصالحة للتعيين العلمي قد لا يكون منها كذلك).

1-2- التعيين بالعلم الجنس والمعجم :

تتمثّن علاقة التعيين بالمعجم في الاسم العلميّ الجنسي. فإذا كان التعيين في علم الفرد (الشخص / المكان / الحيوان) يتأسس على استئناف المواضعة على كلمة ذات وجود سابق (أو على مواضعة مخصوصة على كلمة محدثة) فإن العلمية الجنسية يحدث فيها التعيين اعتمادا على آليات معجمية متنوعة بتنوع أضرب علم الجنس وهي كما يعددها النحاة :

* **علم جنس الحيوان** : ثُعالة للثعلب، وأُسَامة للأسد وحَضَاجِر للضّبع.
* **علم جنس المعاني** : شَعُوب وأمّ قشعم للموت وكيسان للغدر.
* **علم جنس لأسماء الأفعال** : السبّحان (لـ(سبحان)) وأولى للوعيد.
* **علم جنس للصيّغ** : **الأوزان باختلاف أنواعها مفعول / فاعل / فعلان...**

في علم جنس الحيوان والمعاني والأفعال يحدث التعيين لا بمحو معاني الوحدات المعجمية سلفًا بل بإقرارها على الأغلب من الأسماء ويبرز ذلك خصوصا في اسم الحيوان الذي تكتسب علميّته من دلالة معناه المعجمي على سمة أو خصوصية تتوفر في ذلك الحيوان (براقش : للعصفور ذي الألوان، وحضاجر للضبع لأنها عظيمة البطن)، فالعلمية في مثل هذه الأسماء لا تكون بفقد الكلمة معناها وإحالتها بها على مرجع خارجي إحالة إشارية، بل على العكس من ذلك يرتبط الاسم بالمسمّى ويرتبطان معا بالمرجع. ويحدث التعيين بمراعاة العلاقة التحفيزيّة بين الدّال والمدلول؛ فما تسمية نوع من الحيوان بهذا الاعتبار العلمّي إلا لكونه يستجيب بما هو مدلول وبما هو مرجع لشيء في العلامة اللغوية التي تعيّنه. فليس في الأمر مواضعة مستأنفة أو إعادة تواضع يفضي إلى الانتقال من حالة الاعتباط (حالة أغلب العلامات اللغوية) إلى حالة الانفصال الكلي بين الدّال والمدلول بل هو تواضع يؤكد ارتباطيّة الدال بالمدلول ويقيم علاقة منطقية - دلالية / أو عليّة بين الاسم ومسمّاه، حتى لكأنّ المناسبة بين الدال والمدلول من ناحية وبينهما والمرجع من ناحية أخرى هي التي جعلت الاصطلاح يكون بتلك العلامة على ذلك المرجع ولا يكون بغيرها.

كما أنّ في التواضع على المعنى القديم نوعا من إعادة التوزيع تقتضي أن يصطلح بالاسم الذي يقبل عادة أن يقع على ذلك المسمى أو على غيره (الحضاجر كل ما كان عظيم البطن) على نوع معين من الذوات حتى لكأنّ ذلك المعنى الذي اصطلح عليه به، أظهر فيه من غيره وعندئذ يصبح التعيين بالعلمية الجنسية، إذا كان بين الدال والمدلول ترابط، ضربا من اختصاص الموسوم المعيّن بالمعنى المعيّن، وهو اختصاص لا يمكن إدخاله لا في باب المجاز ولا في باب الاصطلاحات المخصوصة (التي تحدث بتخصيص المعاني المناسبة متصوراتها) وإنما هو اختصاص لجنس من المعيّنات (الضّباع، الذئاب، المعاني) تبرز فيها دون غيرها وكأنها أظهر فيها، فإذا كانت العلمية بالنسبة إلى الأشخاص تحدث باختصاص المسمّى الذات باسم يقع عليه ولا يقع على من ماثله إلا من جهة أخرى، فإنّ اختصاص المسمّى هنا هو اختصاص جنسيّ لا يقطع النظر عن السبب الذي لأجله وقعت الاسمية عليه دون غيره : العلمية الأولى اختصاصها مرجعيّ لا ارتباط فيه ولا علّة تشدّ ثالوث الدال والمدلول والمرجع وأمّا العلمية الثانية فإن اختصاصها مفهومي - مرجعي فيه ارتباط وعلّة تشد المدلول بالمرجع.

ومن جهة أخرى فإن تعيين الجنس بالعلميّة يطرح إشكالا متّصلا بكيفية الجمع بين مقتضيات التعيين التي توجب وضع الاسم «في شيء بعينه» (ش. ك 3/ 243) وبين مقتضيات الجنسية التي تفرض أن يوضع الاسم على ذوات متعددة مشتركة في الحقيقة أو الماهية، إذ ما فائدة تعيين الجنس والخصوصيّ فيه هو الماهية لا الذوات المكونة له ؟ فكأنه وسم تعييني لجمع من الذوات والمعاني لا تحتاج في وسمها إلا إلى اسم جنسها، وهذا الاسم ينتقل بين التنكير والتعريف أي بين الدلالة على الشائع المبهم والدلالة على الواحد المعيّن.

في هذا السياق يميز الاستراباذي بين كيفية وقوع الجنس على المعنى ووقوع علم الجنس عليه، فيرى أن لفظ الجنس يمكن أن يستعمل في الدلالة على الجنس أو المفرد كان ذلك من المجاز يقول : «فلفظ (أسد) مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك و (أسامة) موضوع للحقيقة الذهنية فإطلاقه على الخارجيّ ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنّف (يعني ابن الحاجب) بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا». (ش. ك 3/ 245).

وعدم تعيينية العلم الجنسي للواحد على نقيض قابلية الجنس لذلك، راجع إلى طبيعة التعيين في كلّ واحد من الاسمين، فالجنس قابل لأن يتعرّف بالسياق، (اللام، الإضافة...)؛ فبالسياق يخرج من تعيينه الجنسي العام إلى الواحد، ولكن تعيينيّة الاسم العلم ليست سياقية أو ازدواجية، كما بينّا سابقا، وإنما هي بوقوع الاسم بعد المواضعة على المعيّن مع اختلاف ههنا في أن المعيّن جمع لا مفرد ولذلك يقع عليه وكأنه مختصّ به اختصاص العلم بالشخص.

على أن ارتباط التعريف بتحديد واحد بعينه، جعل الاستراباذي يعتبر أن التعريف في العلم الجنسي تعريف لفظي لا معنويّ وشبّهه بالمعرف باللام الاستغراقية (ش. ك 247/3). على أنّ هذا الكلام لا يحلّ إشكالا إلا ليقع في آخر ويجعل زيادة اللام (في استغراق الجنس) أو العلمية من باب عدم دلالة العلامة وإزالة فعل المقولة والحقّ أنّ العلامة دالة لكنّ الإشكال في تصنيف مدلولها. فتعيينيّة الجنس سواء أكانت باللام (اللّحم، الماء) أم بالعلميّة (أسامة/ ثعالة) هي نوع آخر من التعريف غير الذي يحدث بفعله تعيين الواحد وإخراجه من عموم جنسه والدلالة عليه باعتباره شيئا بعينه وإنما هو تعريف يتجه لا إلى العيّنات أو الموجودات المكونة للماهية الواحدة بل يتجه إلى الحقيقة بقطع النظر عن تحقّقها في الموجودات الذهنية أو الخارجية. فنحن حين نقول (العبد) فليس المقصود الذات المفردة التي تتحقق فيها ماهية العبودية وإنما الذات الجمع وقد تعرفت بحقيقتها أو بمتصورها (العبودية). وكذلك قولنا في العلميّة الجنسية (حضجر) فالمقصود جزء من الماهية أو ما نسميه بالاعتبار الاصطلاحي: أي المعنى الذي قصدناه ونحن نعيّن المسمى الخارجي فهو تعيين لا باعتبار الذّاتية وإنما باعتبار الماهيّة أو عنصر من الماهية ويمكن أن نوضّح اعتمادا على الجدول اللاحق كيفيّة حدوث التعيين بالتركيز على الماهيّة أو على الذات المفردة أو الذوات الجامعة أو على كلْتَيْهما ونحن نعني هنا التعريف باللام (بضربيها) وبالعلم والعلم الجنسي:

نوع التعريف	المقصود الأوّل بالتعيين	المقصود الثاني بالتعين
باللام الجنسيّة	الماهيّة	الذوات
باللام العهديّة الذكريّة (سياق).	الذات المفردة	الماهيّة
بالعلميّة	الذّات	الماهيّات
بالعلم الجنسي	الماهيّة الاعتبارية للجنس	الذوات

أما الضرب الأخير من الأعلام الجنسية وهو ما يصطلح عليه بأسماء الأوزان أو الأمثلة، كـ «فعلان» في اللغة (وفعولن في العروض) فإن التعيين فيها يختلف عن التعين في الكلمات المعجمية السابقة فهي شكل مجرد من أشكال إنجازية هي الصيغ الاشتقاقية في اللغة (والأنماط المقطعيّة الوزنيّة في العروض) والتعين فيها نابع من المواضعة الاصطلاحية لا المعجمية وهي مواضعة خصوصية بين جماعة معرفية معيّنة (أهل اللغة - العروض) وبين كلّ من تعامل معهم بواسطتها على أيّ وجه من الوجوه.

وليس التواضع بواسطة هذه العلامات تواضعا من درجة ثانية، كما هو الحال في الاصطلاحات المستمدة من المعاجم بل هو تواضع على أشكال جديدة لها معان اصطلاحية جديدة فكأنها علامات «لغوية» مرتجلة لا تمتّ بصلة إلى اللغة إلاّ بالمكوّنات الصوتية أو بالمحاكاة الصّيغية (في الصيغ الاشتقاقيّة) (تحفيز صيغي). وأما ما دون ذلك فتابع للورلسان Métalangage.

وما دام الأمر على ما تقرّر فكيف يصنف عنصر ورلساني (أو اصطلاحي عموما) في باب لساني أو لغويّ لا تصنيفا عاما (كأن يقال هو اسم) بل تصنيفا دقيقا ومفصلا : اسم علم جنسي ؟

إن اعتبار مثل هذه الكلمات الممثلة لغيرها تمثيلا تجريديا أسماء نابع من إيمان متواضع عليه بين القدامى والمحدثين على أنّ الاسم هو الأقدر على تعيين غيره من الأصناف اللغوية، فهو على حدّ عبارة المعجميين العرب : «وسم وسمة توضع على الشيء تعرف به» (اللّسان 12/ 630) وهو على حدّ تعبير بعض المحدثين وضع في اللغة

على أن يكون «الوحيد الذي يمكن به الحديث عن كل شيء حتى ما لم يوسم منها بالأسماء» (J, Rey-Debove, Le métalangage, 36). فالتعيين سمة الاسمية تتحقق بها في الأصل في جميع أحوال تعيين الأشياء/ المواضيع وهي في الاصطلاح السمة المطلقة لتعيين المتصورات حتى إن علماء الاصطلاح يعتبرون أن موضوع هذا الفن هو الاسم نفسه (A.Rey, Terminolgie...29)؛ واعتبار الأوزان أجناسا نابع من قابليتها لاستغراق ما تحتها من كلمات تتحد في الهيئة والمثال، يقول الاستراباذي : «فهذه الأوزان يقصد بها استغراق الجنس لأن معنى قولك: (فَعْلاَن) الذي مؤنثة (فَعْلَى) غير منصرف : كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقه» (ش.ك 3/ 250). فتعيينه الجنسّي نابع من اتّحاد ماهيّته واستغراق أنواعه، على أنّ ماهيته متصوريّة اصطلاحيّة. لكن اعتباره من الاعلام راجع حسب التحويّين إلى أنك «إذا عبّرت بها عن موزوناتها لم تقع على فرد مشاع منها كما تقع النكرات» (ش.ك 3/ 251).

وقد يميّز بين هذه الأعلام وبين ضرب منها تشبه في تعينها تعين علم الشخص وهي الأوزان التي يكنّى بها عن موزوناتها كـ (فاعل) في قولك : (مررتُ برجُلٍ فَاعِلٍ) أي عاقل أو جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد» (السابق) فهذه الأوزان ليست من أعلام الجنس لفرق في كيفية الإحاطة بالمعنى المعيّن، إذ التعيين فيه نوعيّ لا جنسّي واقع على «موزونه فقط من غير اعتبار لمعناه الجنسي» (ش.ك : 3/ 251).

لكن أليس هذا الفرق التعييني فرقا بين «علم الشخص» و«الجنس» لا بين «علم الشخص» و«علم الجنس»؟ وما يؤكّد هذا السؤال هو عدم وجود لفظ يعين الجنس وآخر يعيّن علم الجنس كما بين الضبع وحضاجر وبين الذئب ودألان وبين أسامة وأسد...

فَلِمَ لم يكن (فعلان) وغيره من الأوزان أسماء أجناس لا أعلام أجناس ؟ اعتلال النحويين في اعتبار هذه الأوزان أعلاما كان بالخصائص التركيبية، إذا قالوا إنّها كالمعارف إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، ووصفوها بالمعارف «فقالوا (فعلان) الذي مؤنثة (فعلانة) منصرف» (ش.ك 3/ 250) وهي إذا دخلها (كل) و(ربّ) أو غيرها من علامات التنكير تعامل معاملة النكرات فيقال «كل (فعلان) حاله كذا (ش.ك 3\250).

والحقّ أنّ مراعاة التركيب في ثبات التّعيين هو المقاربة المفضّله لدى النحويين واللّسانيين، وهي مقاربة تختلف عن مقاربات أخرى كمقاربات الفلاسفة والمناطقة (أُنظر

(Pierre André Buvet, 2002 : 3). ولذلك كانت دراسة العلم الجنسي في محيطه التركيبي الأصل الذي عليه اعتمد النحويون في القول بتعريفه، لكن تعريف العلم الجنسي الدال على معان معجمية ليس هو نفس التعريف الدال على المعاني الاصطلاحية بحكم أن تعريفَ أعلام الأوزان نابع من إحالتها على مرجع معنويّ معرفة، ومعنى كونه كذلك أنه معلوم بما هو نوع تصوريّ في خطاب علميّ. فتعيّنه بالتعريف لا من جهة الاتفاق والتّواضع كما في العلمية الشخصية وإنما من جهة التواضع المستمد أصلا من الخطاب العلميّ الذي تندرج فيه المواضعة العرفية المخصوصة، على الرغم من أنّ المؤشّر الدّال على تعريف هذا الضرب من الأعلام المخصوصة ليس مرتبطا بالخطاب الاصطلاحيّ بل بالخطاب الماديّ وقواعده اللغويّة (انظر تفصيل ذلك لاحقا). وهذا الضرب من الأعلام الخاصة بالعلوم قد يصطلح عليه علماء المعجم المعاصرون باسم قريب من «علم الجنس» وهو علم الأقسام Les noms propres de classes (J.R Debove 1998 : 116) وفيها يضعون أسماء العائلات الحيوانية مثلا باعتبارها أسماء علميّة ومداخل لمتصوّرات مخصوصة. فتعرفها راجع إلى وقوعها على المعاني المعروفة في فنونها المخصوصة. فمعنى أن يكون (فعلان) علما يعني أنه يحيل على معنى معرفة يتنزل في خطاب اصطلاحي شأنه شأن غيره من المتصوّرات الاصطلاحية. وفي هذا الإطار ينبغي أن نفهم قول النحاة إن «هذه الأمثلة التي يوزن بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصة المعلقة على المعاني لإشارتك بها إلى معنى معرف» (شرح المفصل 1/39).

وخلاصة الأمر في هذا الباب من المبحث أن التعريف بالعلميّة بما هو ركن من أركان مقولة التعيين الاسمية يحدث بأشكال مختلفة، فهو في علم الشخص يحدث بالمواضعة العرفية وهي آلية من آليات تصرّف الناس في الكلم المعجمية تقتضي محو المعنى وتجريد العلامة للوسم والتعيين الإشاري وهو في علم الجنس مختلف باختلاف ضرب العلم يحدث في العلامات اللغوية بإقرار المواضعة وتخصيصها وتحفيزها في علاقتها بالمدلول المرجعي ولكنها في العلامات الاصطلاحية تحدث بنقل الكلم عن مجال دورانها المعجمي العام إلى مجال دوران مخصوص نقلا يشبه الارتجال. وتحدث المواضعة بالاتفاق داخل دائرة مخصوصة من الخطابات والتعريف يحدث عندئذ بإشارة الكلمة إلى مرجع متصوري معلوم أو ينبغي أن يكون معلوما، وبهذا فإن التعيين في العلمية لا ينفصل عن مفهوم الإحالة - المرجع وهو ما نراه في العنصر اللاحق.

2- علم الجنس والإحالة :

2-1- بين اللغويين والمناطقة :

علاقة المعجم بالنظرية الدلالية غالبا ما ينظر إليها من جهة التعين Désignation لا من جهة الدلالة Signification (Josette Rey-Debove, 1998 : 20)، والتّعيين بما هو علاقة بين العلامة والشيء المحال عليه (نفسه) يفترض من العلامة أن تعين (أو تشير Dénote) المرجعيّ ولا تدل عليه. والنظر إلى العلامة اللغوية من هذه الجهة يقتضي التمييز بين ضربين من المدلولات، أحدهما مدلول تعييني Signifié désignatif والثاني مدلول إيحائي Signifié Connotatif (Rey-Debove 98 : 289) وتقسيم المدلول إلى مرجعي وإيحائي فيه توفيق بين الموقف المقلل من المعنى لأجل المرجع (وهو موقف المنطق الحديث) والموقف الذي يقابله وهو في الأصل موقف غالب اللسانيين.

ولقد مثل اسم العلم في بعده الإحالي موضوع بحث أثراه المناطقة وبالخصوص Gottlob Frege. وحدّ هذا الرياضي المنطقي مختلف المرجعيات اللغوية فيما أسماه بـ "قيمة الحقيقة "Valeur de Vérité" (وهي عنده الصحة أو الخطأ) واعتبر أنّ كل علامة لغوية، بما في ذلك العلم، بل والعلم بشكل خاص، ذات معنى وإحالة، وأن المعنى هو غير الإحالة إذ المعنى يتمثّل في رأيه في الصيغ الدلالية التي تقدم بها العلامات وأن محصل المعنى الأفكار. ولذلك فإن المعنى لا يكون إلا في الجمل وهي عنده ضرب مخصوص من العلامات تشبه الأسماء الأعلام وأما المرجع فإن دوره تعييني ومآله التصديق والتكذيب واسم العلم لا يمكن أن ينظر إليه خارج الوحدة الدالة الكبرى التي هي الجملة، وما دام العلم قابلا لأن يخبر عنه (أي أن يكون موضوعا ذا محمول) فإنه عنصر في وحدة أكبر هي التي لها مرجع وما دام لهذه الوحدة الأكبر القيمة الحقيقية وليس للعنصر مفردا فليس للعلم مرجع.

ومادام الموضوع والمحمول هما جزئيْ الفكرة فإن الجزء لا يمكن أن يدل على جزء الفكرة؛ فالمعنى، معنى الفكرة (الدلالة) هو الأساسي وليس معنى جزء الفكرة. والمرجع لا يقبل بدروه أن يتجزأ بحكم أن القضية هي التي تفضي إلى الفكرة والفكرة إلى الحقيقة (المرجع). فليس في هذا التصور تجزيء أو رجوع على الأعقاب (أو ربط للجزئي بالمرجع) فكل شيء يحدث كليانيًا بما في ذلك الإحالة؛ فليس لأي علاقة لغوية "إحالة

مباشرة» على خارجها بما في ذلك العلم (G.Frege. Sens et signification in : A.Jacob. 1969 : 430-34).

لكن Frege قد عورض بنظرية مخالفة للإحالة هي «الإحالة المباشرة» Référence directe التي قال بها David Kaplan واعتبر أن الأسماء الأعلام هي أسماء معدومة المعنى لكنها تحيل مباشرة على مرجعياتها : (Houdé : Vocabulaire des Sciences Cognitives 373)، وكانت هذه الفكرة أكثر تمثيلا لموقف اللغويين العرب القدامى واللسانين المحدثين.

ويمكن القول إن الجدل كان حيا حركيا بين اللغويين والمناطقة حتى في العصر الحديث في سياق تحديد مسألة التعيين المرجعي للأعلام.

فلقد دار جدل بين G.K. Ziff (صاحب قانون التواتر اللساني) وS.Kripke فعبر الأول عن وجهة نظر اللغويين واللسانيين حين اعتبر الأعلام عديمة المعنى ولكنه أخرجها من دائرة اللغة. أما Kripke فعبر عن وجهة نظر الفلسفة التحليلية حين اعتبر العَلم معينا صارما Désignateur rigide ومعنى ذلك قدرته على أن «يعين في كل العوالم الممكنة الشيء/ الموضوع نفسه» (Kripke : 80,36) على النقيض من المعين غير الصارم non rigide أو العرضيّ Accidentel. وينقد Kripke فكرة يلتقي على ضفافها اللغويون والمناطقة وهي صِلة العلم بالأوصاف وأنه يمكن استبداله بأوصاف وأن الاسم العلم موصول إلى صفة وصلا مرجعيا (أُنظر مثلا في Kripke, 75).

وعموما فإن أصحاب المباحث اللغوية ولأسباب تتماشى ومفهومهم للعلامة ودورها التعييني الإحالي يميلون إلى اعتبار الأعلام قوسا من العلامات داخل اللغة. فقد نقل ابن يعيش عن النحويين قولهم بعدم المعنى في العلم وافتقاده إلى تعيين مرجعه (قال أصحابنا إن الأعلام لا تفيد معنى : شرح المفصل (ش.م) 27/1) وكان Lucien Tesniere يعتبر الأعلام كلمات خاوية Mots vides (1939 : 53) للسبب نفسه. وتقول ج. ر. دبوف J. Rey-Debove إن عادة اللسانيّين ولعدة أسباب أن يضعوا اسم العلم «بين قوسين» (J. Rey-Debove 1998).

ومن وجهة نظر معجمية تصنيفيه فإن الاسم العلم ينظر إليه على أنه تابع للمعاجم الموسوعية، واعتباره جزءا من المعجم اللغوي مشروط بكونه «كلمة معجمية» (Ibid : 20) قابلة لأن تكون مدخلا في المعجم، لا على أنها عَلَمٌ بل على أنها كلمة محايدة.

لكن الأصل هو ارتباط العلمية بالموسوعية، وما الموسوعية إلا نتيجة لتصور يضخم مرجعية العلم أو إحالته على المرجع أو المحال عليه. إلا أن هذا الإشكال لا يطرح مع «العلم الجنسي» إذ هو كلمات معجمية تحافظ على انتسابها إلى المعجم اللغوي لا الثقافي الموسوعي ولها في علاقتها بالمحال عليه خصوصية تختلف باختلاف نوع العلم الجنسي.

2-2- علم الجنس والإحالة بالواسطة :

إن ارتباط العلم بجنسه يدرك في كيفية إحالة كل منهما على مرجعه. فلفظ الجنس يحيل على مرجعه إحالة مباشرة. ونعني بها ارتباط اللفظ بمجاله الإحالي Domaine de réf-érence ارتباطا من غير وسائط لفظ آخر أو مجال إحالي آخر.

فلفظ (أسد) يحيل على مرجعه الخارجي إحالة مباشرة باعتباره يرتبط بمعين ذهني له هيئة مثاليةمعلومة، في ذهن المخاطب بهذه العبارة. إلا أن علم الجنس لا يحيل على مرجعه إحالة مباشرة، بل تتم الإحالة انطلاقا منه ومرورا إلى لفظ الجنس الذي يحيل على مرجعه باعتباره مجالا إحاليا. أي إن الاسم العلم في هذه الحالة يفتقد علاقته المباشرة بمرجعه بل يرتبط بذلك المرجع اعتمادا على وساطة اسم آخر هو اسم الجنس، ولذلك تكون إحالته عليه إحالة بالواسطة.

فلفظ (أسامة) أو (ثعالة)، لم يوضع كي يحيل على مرجعه الخارجي وإنما وضع أول مرة ليكون مشيرا يعين اسما آخر هو الجنس ولا يعين مباشرة مرجعه. وإنما تحدث الإحالة على هذا المرجع بواسطة ذلك الاسم وساطة ذهنية (أو جدولية) باستبدال لفظ بلفظ استبدالا يشبه ترجمة لفظ بآخر كي يحيل المترجم على مرجعه. وخلاصة الأمر أن الجنس وضع كي يعين مرجعه ووضع العلم ههنا كي يعين ذلك اللفظ فينبغي أن تكون إحالته الأولى والمباشرة عليه لا على المرجع الخارجي أو الذهنيّ، فهو بذلك يدخل في ضرب من الأسماء المعينة للأسماء ليكون اسم اسم وليس اسما.

وربما كان أظهر أنواع العلم الجنسي دلالة على الإحالة بالواسطة ضربا من الأسماء يضارع ما يعرف بأسماء الفعل التي هي أسماء مجالها التعييني لغوي قبل أن يكون مرجعيا، قال الاستراباذي معددا أنواع العلم الجنسي «ومنه : (سبحان) علم التسبيح و(أولى لك) علم الوعيد» (ش. ك : 3/ 247-48).

ولعل هذا الضرب من الأعلام يؤكد انخراط علم الجنس باعتباره اسما لاسم في

دائرة متصورية مقابلة هي اسم الفعل : (حذار، بداد) وهي تشترك في أن مجالها التعييني المباشر لغوي وبه تحيل على الخارج ولا تكون إحالتها المرجعية إلا بواسطة ما عينته من أفعال.

وما دامت إحالة هذا العلم تتم على الاسم وبواسطته على المرجع، فإن إحالته المباشرة على اللغة لا على خارج اللغة. فإحالته انعكاسيّة réflexive أو ذاتية Sui-référence. وهذا الضرب من الإحالة الانعكاسية يختلف عن إحالة اللغة على نفسها باعتبارها أداة وموضوع حديث (الوظيفة الورلسانية métalangage).

وهذه الإحالة الانعكاسية تدخل في إطار ما سماه (Culioli : 67-70, 10, In, J.) (Authier-Revuz, 1995) بـ «التدريجات المعقدة» étagements compliqués بأن تضم اللغة مستويات متراكبة من العلامات لكل مستوى إطاره التعبيري الوصفي الذي يعين ما فوقه، فالاسم العلم هنا يندرج في إطار تعييني أعلى من الاسم الجنس (لا باعتبار العلاقة الاندراجية بل التدريجية Etagement) بحكم أنّ الجنس يعين المفاهيم ويحيل على المرجعيات ويحيل العلم عليه هو قبل أن يحيل على تلك المرجعيات ونفس المقال يصدق على اسم الفعل الذي يعين الفعل الذي يعين متصوره.

كما أن هذه الإحالة الانعكاسية تدخل في إطار ما تصطلح عليه (Josette Rey - Debove : 1978, 1-21) بالورلسان الطبيعي métalangage naturel الذي يقابل الورلسان المُشكّل formalisé أو الاصطناعي Artificiel لكنها تنقسم فيه إلى نوعين :

- نوع ليس التواضع عليه إلا من أمر المتكلم فهو يندرج في سياق اللغة الأداة لا اللغة الموضوع، وهي من عمل المتكلمين لا الاصطلاحيين. في هذا السياق يدخل علم الجنس الدال على الحيوان وعلم الجنس الدال على المعاني، فتسمية الجنس بأسم يخصه من عمل المتكلمين وكذلك تسمية المعاني - كتسمية الموت بـ (شعوب) أو التسبيح بـ(السبحان) - هو كذلك من أمر المتكلم لا غيره.

- نوع ثان ليس التواضع عليه من أمر المتكلم بل من أمر المنشغلين باللغة ولذلك هو يندرج في سياق اللغة الموضوع، وهذا بابه الأوزان أو الأمثلة التي هي من وضع النحاة.

وتختلف الإحالة بين هذين الضربين، فلئن اشترك النوعان في الإحالة بالواسطة

على المحال عليه فإنهما مختلفان في علاقة كل منهما بمرجعه، الأول مرجعه محال عليه غير لغوي والثاني مرجعه محال عليه لغوي، فالمحال عليه هذا انعكاسي أو ذاتي أي من النمط نفسه الذي تحدث فيه إحالة الاسم على الاسم (العلم على الجنس)، ولكنها مختلفة عنها : فإذا كان العلم بما هو علامة لغوية يحيل انعكاسيا على علامة لغوية أخرى فإن ذلك لا يكون إلا جدوليا، أي باستبدال اسم باسم استبدالا ذهنيا، ولذلك تكون الإحالة الانعكاسية ههنا جدولية أو استبدالية، لكن إحالة الوزن على الموزون تحدث داخل اللغة بما هي نظريات لا خارجها أي أن الاحالة لا تقع على تمثيل ذهني صوري (اسم الجنس الدال على الحيوان) بل على متصورات مبوبة في نظرية اللغة. فالاحالة هنا إحالة على خطاب أي إحالة على نسق وما دامت الاحالة كذلك فهي إحالة خطابية رسمية مخصوصة تختلف عن الاحالة الخطابية المخصّصة. فمعنى التخصص هنا ليس باكْساب العلم معنى إحاليا معينا بل باكساب المعنى المعمم معنى احاليا اصطلاحيا في خطاب مخصوص : الأولى تكتسب تخصصها في الخطاب والثانية في الورخطاب (métadiscours) (Jacqueline Authier - Revuz 1995 : 21)

على أن القول بأن مرجع الاسم المعمم ههنا هو الاسم نفسه le nom sui-référentiel (قد نصطلح عليه بالاسم المنعكس أو الاسم الور اسم : Méta-nom) يقتضي أن يكون لكل علم جنسي اسم جنس حتى يحيل عليه وبه يحيل على الخارج. لكن ذلك ليس متأكدا إذ يمكن أن نجد العلم ولا نجد اسم الجنس الذي يوافقه، وهذا أمر مثير للانتباه في كيفية تعيين الاسماء للأشياء، يشبه في نوعه وجود علم للشخص من غير وجود اسم يعينه جنسيا. ومما يبدو أكثر لفتا للانتباه في الظاهرة علاقة الاسم فيها بالمرجع، فالعلم الذي وضع لا لتعيين المرجع بما هو موجودات بل لتعيين الحقيقة، وفق ما يقرره النحاة من امتناع تعيين (أسد) في الخارج بلفظ العلم (ش.ك 3/246)، يصبح قابلا لأن يعين تلك الموجودات الخارجية، ولكن تعيينه لها مجازي. فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي إذ ليس موضوعا له (نفسه : 3/246).

فكيف يعقل عندئذ أن يحيل العلم على مرجعه بإنابة اسم غير موجود في اللغة ؟ وكيف يعقل أن يكون ذلك التعيين الاحالي مجازا والحقيقة الموازية له غير موجودة ؟ ألم

يكن أولى بالنحاة، في حال انعدام لفظ الجنس، أن يعتبروا العلم هو الجنس دون تكلف هذه المخالفات ؟ يقول الاستراباذي مصنفا الأعلام الى أسماء وكنى ذاكرا وجود اللفظ وعدمه في الوضع : «هذه الأعلام (...) وضعوها لغير الأناسي من الطير والوحوش وأحناش الأرض فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو (أسامة) و(أبي الحارث) في الأسد، ولبعضها اسما بلاكنية كـ(قثم) للضبعان، ولبعضها كنية بلا اسم نحو (أبي براقش)، ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو (ابن مقرض) و(حمار قبان)» (ش. ك : 3/247).

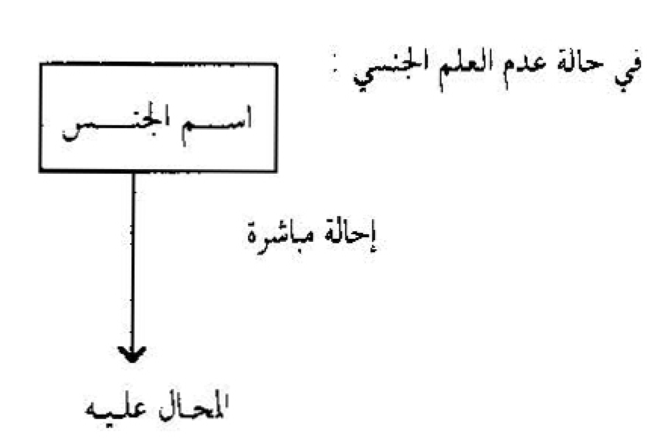
إن حشر هذه الضروب من الأسماء ضمن الأعلام دون الأجناس راجع إلى اعتبارات نحوية بحكم أن علامات العلمية تختص بها، فهو اعتبار تصنيفي إعرابي أساسا ويدخل في هذا الاعتبار كون هذه الأسماء لا توجد إلا على حالة واحدة هي التعريف (سيبويه : الكتاب، 2/99).

على أن القول بعدم وجود اسم الجنس ووجود علمه لا يعني وجود شغور في خانة الاسم الضروري وملأ خانة غير الضروري وأن العلم الجنسي وهو ذو الاحالة اللامباشرة يصبح ذا إحالة مباشرة وإنما يتطلب توضيحا كان سيبويه صاغه في نص نسيه أغلب النحاة على أهميته. يقول صاحب الكتاب متحدثا عن العلم الذي تعوضه الكنية ويعين اسم الجنس : «ومثل هذا في بابه مثل رجل كانت كنيته هي الاسم وهي الكنية» (الكتاب، 2/96) ومعنى ذلك ان الاسم الواحد يعطي مجالين تعيينيْن أحدهما إحالته على مرجعه مباشرة والثاني إحالته عليه إحالةٌ غير مباشرة.

فابن (آوى) مثلا أو (ابن عرس) و(حمار قبان) أو (سام أبرص) أو غيرها من الكنى تعين الجنس تعيينا بالانابة الذهنية وكأن اسم الجنس موجود فعلا، ولذلك تحيل باسمه على مرجعها إحالة مباشرة. وتعين العلم تعيينا بالاستحقاق فتحيل على الجنس إحالة انعكاسية وعلى المرجع إحالة غير مباشرة وسبب هذا التوزيع كله هو ألاّ يخرق القول بأن الاسم العلم يكون في طبقة تعيينية أعلى من اسم الجنس. فلا يعقل في هذا السياق من التعيين أن يوجد الأعلى ولا يوجد الاسفل، فالاولويّة في التعيين للأدنى لا للأعلى.

وبهذا يمكن أن نمثل على كيفية تعيين الجنس وعلمه كالتالي :

في حالة عدم العلم الجنسي :



في حالة وجود علم الجنس واسم الجنس :

علم الجنس

إحالة انعكاسية (Sui-référence)

اسم جنس

إحالة مباشرة

المحال عليه

حضاجر

إ.إ

ضبع

إ.م.

(الضبع : محالا عليه في الخارج)

في حالة وجود علم الجنس واسم الجنس

علم الجنس

إحالة انعكاسية (Sui-référence)

اسم جنس

إحالة مباشرة

المحال عليه

ابن آوى

إ.إ

ابن آوى

إ.م.

المحال عليه

وعدم قدرة علم الجنس على الاحالة بنفسه على مرجعه حتى عند غياب اسم الجنس يرجع إلى عدم قدرة الجنس على نوعين من الاحالة : إحالة بالفعل Actuel (أسد بعينه في الخارج) وإحالة بالقوّة Virtuel (أي أسد في الكون) (Milner 1982 : 10). لكن علم الجنس لا قدرة له إلا على الاحالة - بشكل غير مباشر طبعا - بالقوّة. ومن جهة أخرى يوجد ضرب من الكنى التي لا جنس لها مخالف (ابن آوى) وبابه وهو ضرب من الاسماء التي لها اسم لجنسها ولكنها تعيّن نوعا من ذلك الجنس، فليس المعدوم اسم الجنس بل اسم النوع من ذلك الجنس، مثال ذلك (أبو براقش) المطلق على الطائر ذي الألوان و(بنت طبق) على ضرب من الحيّات أو من السّلاحف و(حمار قبان) على دويبة مستطيلة ذات أرجل، فأسماء (الطائر) و(الحيّة) و(الدويبة) هي أسماء جنس لكن تلك الاسماء هي مسميات لأنواع من هذا الجنس أو ذاك تراعي سمة مرجعيّة أو أكثر تختلف بها عن أصلها أو مثالها الجنسي : فالتسمية ذات علاقة بما يسمّى بالاعتبار التعييني الذي له صلة باختلافات مرجعيّة.

ونحن نتطرق لهذا في القسم التالي من هذا المبحث ونسميه بالمرجع الاعتباري.

2 - 3 - المرجع الاعتباري :

قد نختار للتمييز بين الاحالة العامة وما نسميه هنا بالاحالة الاعتبارية (في علم الجنس) بعض مفاهيم العرفانيين في المرجع وهو مفهوم (التمثيلات الذهنية) Représentations mentales الذي قد يساق في غير هذا المعرض (وهو الحديث عن المرجع الخطابي). فقد عدت التمثيلات الذهنية بمثابة مفصل عرفاني بين الواقع الذي تنتمي إليه الاشياء المحال عليها واللغة التي تنبع منها العبارات ذات الاحالة (A. Reboul et J. Moeschler 1998 : 134). ومنبع القول بهذه الفكرة الاعتقاد بأن العبارات الاحالية لا تكتفي بنفسها كي تحدد المحال عليه ولذلك تتضافر جملة من المعلومات (اللغوية والموسوعية والمنطقية. . .) كي تقدّم المحال عليه في صورة تمثيلية ذهنية مثلى.

وإذا كان أصحاب هذه الفكرة قد طرحوها في سياق يتقاطع فيه التواصل والمرجع في علاقة الاعلامية باللسانيات واعتبروها من نظريات تحليل الخطاب مقابلة لنظرية الافادة Pertinence، فإننا سننظر إلى التمثيلات الذهنية من وجهة نظر إدراكية تتمثل في توفير الذهن المعطيات عن المحال عليه الخارجي. يستقيها من كيفيتين من كيفيات الوسم هما :

- كيفيّة الوسم العام : والمتمثلة فيما يحدث عن عمليات ذهنية انطلاقا من ربط

الأسماء بهيئات عامة للمسميات أو للمحال عليه، فالاسم يعين إذ يقع على ميدان إحالي عام.

- كيفيّة الوسم الموجه، بأن تحمل الاسم نفسه معطيات حول تعيينه المحال عليه فهي عملية مقابلة للأولى بحكم أن الاسم هو حامل المعلومات حول التمثيل الذهني الحاصل عن الشيء وليس مجرّد اقتران ذلك التمثيل بالعلامة الواسمة كما في الأول. وما دعانا إلى هذا الضرب من التمييز هو الفرق بين اسم جنس الحيوان وبعض أعلامه، هذه الأعلام ليست أسماء اعتباطية في علاقتها بمسمياتها بل هي مسميّات لها علاقة عليّة بالمسمّى تردّ إلى اعتبارات مرجعيّة.

وسنسمّي هذه العلاقة العلية بين الاسم والمسمى وكذلك مراعاة المرجع في التسمية، بالتحْفير التعييني وهو منطق عليّ يشد التسمية إلى سبب لغوي (سنسميه بالتحفيز التعييني اللغوي) ويربط بين الاسم والمحال عليه بشكل يجعل أن التسمية ما تحدث إلا لاعتبار هيئة للمسمّى خارجيّة (سنسميه بالتحفيز التعيينيّ المرجعي). يبرز التحْفيز التعييني اللغوي في كثير من الحالات أمثلها حالة الاصطلاح التي يرتبط فيها الاسم بمسمّاه ارتباطا عليّا يخالف من خلاله انفصال الارتباط بين العلامة اللغويّة ومعناها المعجمي في الغالب. ويبرز التحفيز التعييني اللغوي في علم جنس الحيوان في أن التسمية ما كانت إلا لمعنى موجود في المعيّن، يقول الاستراباذي : «وفي أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوا معنى يناسب المسمّى بها كـ(حضاجر) لعظم بطنها و(ابن دأية) [كنية الغراب] لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك» (ش.ك 3/247)، ويشرح ابن يعيش ما بين الدال والمدلول من تحفيز معنوي في أسماء أخرى فيقول : «فمن ذلك (أبو براقش) وهو طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألوانا» (ش م : 1/36)، وفي (ابن قترة) - وهو ضرب من الحيات - يقول : «كأنه سُمّي بذلك تشبيها بالسهم الذي لا حديدة فيه فيقال له قترة، والجمع قتر» (المرجع نفسه). وفي تسمية ذكر الضباع (ضبعان) بـ(قثم) و(قثام) و(جعار)، لتلطخها بجعرها، والجعر نجو كل ذات مخلب من السباع» (ش.م 1/36).

للتحفيز التعييني اللغوي صلة بالتحفيز التعييني المرجعي بحكم أن التسمية لا تكتفي بمجرد الوسم كما في اسم الجنس، بل تراعي هذه الهيئات الخصوصية التي تكون للمسمّى. «فالتمثيل الذهني» لا يحدث إلا بمراعاة هذه الهيئات المرجعية التي تكون للمعيّن الخارجي لا لهيئة عامة أو صورة مجردة مرسومة في الذهن عنه. وهو ما يحدث عند تعيين الجنس للمرجع.

فـ«التمثيل الذهني» الذي يحدث عند تلفظ عبارة «ضبع» ليس هو نفسه الذي يحدث عند تلفظ علم جنسه (حضاجر)، الأول يحدث باستحضار صورة مثالية مخزنة في الذهن عن هذا المعروف بهذا الاسم ليست هي نفسها التي يستحضرها الذهن عن لفظ (حضاجر) ففيها يحدث نوع من التبئير التمثيلي الذهني على جزء من تلك الصّورة هي صورة البطن أو هكذا يطلب اللفظ من الذهن المستحضر للصورة. ويختلف التمثيل الذهني حين نعوض هذه العبارة بأخرى للضبع هي (قثام) أو (جعار) فتصاحب الصورة بعنصر إحالي إضافي هو الجعر المتلطّخ به الضبع. أي أن علم الجنس لا يتطابق مرجعه مع مرجع الجنس في كل العناصر بل يساهم لفظ الجنس في إحالته برسم تمثيل ذهنيّ نمطي يتغير بزيادة عنصر إحالي يضاف إلى ذلك النمطي إذا ما تعلق الأمر باسم علم الجنس.

ونحن إذا ما حصرنا «التمثيل الذهني» في جملة من العلومات التي يستخدمها الذهن في البحث في مخزونه عن الصورة النّمط للمحال عليه، فإن ذلك «التمثيل الذهني» يطرأ عليه، بين الجنس وعلمه، جملة من التغييرات بالزيادة أو بالتبئير على هيئة ما، رغم أن المحال عليه واحد من جهة ماهيته المتصورية العامة.

ومن جهة أخرى فإن لفظ العلم الجنسي وهو لفظ غير اعتباطي من شأنه أن يقود الذهن لحظة تمثيل المرجع إلى ما يراد له من هيئات معلومة وعندئذ يكون لتغيير الواسم (أو العنوان Adresse) تأثير في تغييره هيئة الموسوم المرجعية وبهذا الشكل فإن التعيين المرجعيّ يصبح اعتباريّا بمعنى أنه لا يمكن للذهن أن يكتسب تمثيلا نمطيا واحدا خاصا بما سميناه بالميدان الإحالي وإنما تختلف التمثيلات الخاصة بذلك الميدان باختلاف العبارة التي تعيّنه دون أن يخرج المعيّن من ذلك الميدان الإحالي أو يتخصص ليصبح محالا عليه فعليّا مفردا.

والحق أن مثل هذه التغيرات لا تطرأ عادة على علاقة المفردة بالمرجع بل على علاقة المفردة في السياق بالمرجع فهذا السياق هو الذي يدخل حركيات على التمثيلات الذهنية التي تثبتها المفردات المعجمية وتجعلها في حالة سكونية جامدة، ولكن هذه الحركية لا تنتظر السياق كي تحدث بل تحدثها المفردات جدوليا بحكم ما فيها من تسميات اعتبارية، ويمكن أن نختصر ذلك للتوضيح فنقول إن أعلام الجنس إنما هي تسمبات مختصرة من سياقات تعريفيّة مركبة كالتالي :

حضاجـر : الضبع بما هو عظيم بطن.

القثـام : الضبع المذكر بما هو ذو جعر.

ابن دأية : الغراب بما هو واقع على داية البعير.
دألان : الذئب بما هو ختّال في مشيه دألان.

فتعيين اسم العلم هو تعيين للشيء **بما هو** (En tant que) وليس تعيينا للشيء، وهذا ينعكس على الإحالة أو المرجع بأن يدخل المتصور بما هو تمثيل ذهني في إطار تصوّري أكبر، فالمتصور يصبح صورة مركبة من صورة الجنس تضاف إليها عناصر أخرى تختلف باختلاف الـ (بما هو) اللّغوي.

إن إحالية علم الجنس تختلف عن إحالية الجنس في أنها تدخل المحال عليه في علاقة إما بعنصر من عناصره ينظر إليه من خلالها ((دألان) و(حضاجر) و(قثام)) وإما بعنصر خارج عنه (ابن دأية)، هذا التعالق الإحالي الأصل فيه أن يكون نتيجة لتركيب اللفظ في الكلام الوصفي، ولكن الطريف هنا أن اللفظ المفرد هو ما يتكفل بذلك : فهو لا يعيّن الشيء بل يعينه في علاقة en fonction.

3 - في حدّ علم الجنس :

علم الجنس على النقيض من العلم الشخصي ينتمي إلى المعجم اللغوي لا الموسوعي وهذا الانتماء يحفظ له حقّه في أن يكون من المداخل المعجمية مثله مثل اسم الجنس وتكون له تعريفات خاصة به لكن تعريفه يطرح جملة من الاشكالات وخصوصا إذا ما نظر إليه في علاقته بتعريف اسم الجنس.

لئن كان تصنيف الواقع هو الإشكال المركزي في علم لدلالة (C. Baylon, X. Mignot 1995 : 129). فان التوصل إلى تصنيف مثالي يعتمد تحديد المرجع الواقعي ما يزال فيما يبدو بعيدا عن المنال.

فبعد أن كان نمط التصنيف المعروف بالشروط الضرورية والكافية CNS (conditions nécessaires et suffisantes) مبدأ تصنيفيا تحليليّا مثاليّا معتمدا في تصنيف الكائنات اعتمادا على الخصائص الضرورية «المشتركة» بينها، صار المبدأ المثالي هو مبدأ الطراز Prototype الذي يعتمد الإدراك مبدأ تأليفيا synthétique مداره أن الخصائص ينبغي أن لا تؤخذ فوضى ومنفصلة بل ينظر إليها من خلال شكل عام (جشطلت بمصطلح سيكولوجيا الشكل Psychologie de la forme) (Vincent Nyckees : 302)، وبذلك يكون انتماء العنصر إلى صنف معيّن اعتمادا على مشابهته لمثال يعدّ بمثابة قلب ذلك الصنف، ويصطلح عليه بالطراز «Prototype» (Nyckees : 304).

لكن هذا المذهب التصنيفي قد وقع، كما يرى عائبوه، في أسر البحث عن مشابهة قد تكون مفتعلة لكي يتم في ضوئها جمع المتماثلات المتقاربات.

وسننظر في علم الجنس من جهة تصنيفية، مركزين على علم الحيوان لنرى الكيفيات التي يمكن مراعاتها عند التصنيف.

يتأسس التصنيف في علم الجنس على ما اصطلحنا عليه هنا بـ«الاعتبار» وهو وجهة نظر إلى المعيّن يقع التركيز عليها لتصبح هي المنظار الذي ينظر من خلاله إلى المعيّن الخارجي. ووجهة النظر هذه هي التي اصطلحنا عليها في القسم السابق بعبارة (بما هو) وهي عبارة تدخل التعريف المعجمي في علاقة أخرى غير العلاقة المألوفة : (س هو خ$^{ن}_{ض}$) في نظرية CNS (س اسم، خ ض : خصائص ضرورية، ن عدد الخصائص) أو (س = / ∨ ط) في نظرية الطراز : (س : اسم، ط = طراز).

3 - 1 - علم الجنس والخصائص الضرورية (CNS) :

يمكن أن نردّ طريقة التحليل المعجمي التمييزي لنظرية الشروط الضرورية والكافية إلى المثال التالي :

س = خ$_1$، خ$_2$، خ$_3$، خ$_ن$، (J. Rey-Debove 1998 : 121) بحيث تكون (س) الاسم القابل للتعريف كان يكون : س = كرسي : كرسي = خ$_1$، خ$_2$، خ$_3$، خ$_4$ (للجلوس، ذو أرجل، لشخص واحد، له مسند) فهذه الخصائص هي بمثابة السّمات الضرورية التي يمكن أن تترابط بشكل متضافر كالتالي (في R. Martin : Pour une logique du sens : 76، نقلا عن G. Kleiber + M. Riegel 1997 : 322)

Σ ⇔ خ$_1$ ∧ خ$_2$ ∧ خ$_3$ . . . .

حيث لا تدل علامة (∧) على أية علاقة دلالية وإنما على وجود غير متمازج لعدد من المعاني داخل معنى محدّد ويستجيب الجنس لهذا الضرب من التعريف بحيث تكون (س = خ ن) أو Σ ⇔ خ$_1$ ∧ خ$_ن$

لكن علم الجنس لا يستجيب لهذه الطريقة في رصد المعينمات (Sèmes) بحكم أنه لا يمكن أن نوازي بينه وبين عبارة الجنس كالتالي :

ليكن : Σ^1 (= الجنس) و Σ^2 (علم الجنس) فإن المعادلة التالية :

Σ^1 = Σ^2 ⇔ خ$^1_1$ ∧ . . . ∧ خ$^1_ن$ = خ$^2_1$ ∧ . . . اح$^2_ن$ غير صحيحة بحكم أن علم الجنس قد جعل ليحيل على شرط قد يكون غير ضروري بل هو

في الغالب كذلك لتعيينه أو لتميزه عن غيره.

فالحضاجر مثلا يتحدد كالتالي :

الضبع بما هو عظيم بطن

يمكن أن نجرده في الطريقة المشكلنة التالية :

س = س' ⟺ خ (س' = لفظ علم الجنس و س لفظ الجنس).

وذلك يعني أن تعريف علم الجنس يمر عبر استثمار معنى الجنس فيشبه من هذه الجهة طريقة التعريف بالحدود المعروفة منذ أرسطو : نقدم لفظا عاما هو بمثابة «الجنس» ونردفه بعلامات هي «الفصول» أو الخصائص لكنه شبه شكلي إذا ما نظرنا إلى علاقة س ب خ في (س ⟺ خ).

فالعلاقة بينهما اندراجية تماما كاندراج الفصول في الأجناس :

جنس ⊂ فصول

∀ س ⊂ خ

لكن شكل تعريف الحد يختلف عن شكل تعريف الاسم : مراعاة اعتبار واحد فيه (أو التعريف (بما هو)) :

فإذا كان المحدود (مح) في نظرية الجنس والفصول جزءا من الجنس كالتالي :

مح = جنس + فصول ← مح ⊂ جنس، فإن (س) في العلاقة التحديدية الاعتبارية س = س' ⟺ خ، ليس جزءا من س : س⊂ س' بل هو مساو لها كالتالي: س = س' .

ومن هذه الناحية يخرج هذا التعريف عن التعريف المنطقي بالحدود كما يخرج عنه بمراعاة العلاقة بين (س، وخ) وهي الموازنة للجنس والفصول بما أن س' (وهي اسم علم الجنس) ليست ترتبط بالخصيصة ارتباط تدقيق كما في علاقة جنس بفصول، بل ترتبط به من جهة كونها خصيصة راعتها التسمية عند وضعها رغم أنها يمكن أن تكون خصيصة وإن كانت تخرج غالبا عن كونها شرطا ضروريا وفصولا بها ينفصل الجنس عن غيره. فهي ليست خصيصة نوعيّة ولا شرطا ضروريا بقدر ما هي حالة من الحالات التي يمكن أن يكون عليها المحدود أو المعرّف وعدّت هذه الحالة بؤرة تسمية وتعيين وإن كانت لا تمثل مجالا ينفصل به المحدود عن غيره. فهي «اعتبار» وليست خصيصة فارقة بالضرورة ولذلك فإنها لا تعرف بالمحدود إذا ما قصد من التعريف وصف المحدود وصفا جامعا اعتمادا على شروطه الضرورية الكافية وأن يكون ذلك التعريف ملازما له ملازمة وجوده

على هيئته الخارجية تلك. لكن الاعتبار وإن أورد حالة من أحوال المعرف فإنها لا ضرورية ولا كافية وإنما هي حالة أو هيئة من هيئاته قد تكون ملازمة له وقد لا تكون.

وإذا ما نزلنا فكرة الاعتبار في نظرية الشروط الضرورية والكافية فإنها ستعني أنّ من وضع التسمية يعتبر أن الخصيصة التي يتميز بها المسمى تكون أساسية على الأقل لتعليل التسمية وبهذا فإن مفهوم الشرط الضروري لا يتعلق باعتبار المسمّى بل باعتبار علاقته بالتسمية فالاعتبار اصطلاحي قبل أن يكون مفهومياً.

على أنّ الخصيصة يمكن في بعض الأعلام أن تكون ضرورية بأن تكون عامّة وأساسية، كالشرط اللازم والمحوري من ذلك «براقش» الذي هو اسم نوع من الطيور يختصّ بالازدواج اللوني (أو التعدد فيه). وبالنسبة إلى هذا المثال فإن نظرية الأجناس والفصول تنطبق عليه (وهي النظرية المثلى المتبعة في التعريفات المعجمية) وكذلك نظرية الشروط اللازمة والكافية : أبو براقش : طائر ذو ألوان من سواد وبياض يتغير في النهار ألوانا (ش.م 1/ 36).

حيث أن (س') = ج + ف 1، ف 2 (ف = فصل)

وإن (س') ⊃ ج وأن ف$_1$ + ف$_2$ تجمعها علاقة (∧) كالتالي ف$_1$ ∧ ف$_2$.

وتنطبق عليه نظرية CNS كالتالي

(س) هو أبو براقش : (SSI) استجاب للشروط التالية :

س = ش$_1$ + ش$_2$ + ش3 (أو ش$_1$ ∧ ش$_2$ ∧ ش$_3$)

= ش1 - طائر .

ش2 - ذو ألوان

ش3 - تتغيّر في النهار

وعموما فإن في علم جنس الحيوان ضربين من الأسماء أحدهما يقبل التعريف بالحد والشروط اللازمة ويكون ذلك عادة في الأنواع التي تختلف تسمياتها باختلاف نوعيّ بينها وبين أجناسها كـ (ابن قترة) لضرب من الحيّات و(حمار قبان) للدّويبة المستطيلة.

وأما النوع الثاني فلا يقبل فيه أي ضرب من هذين التعريفين. بحكم أنه لا يراعي إلا اعتبارا واحدا قد يكون ثانويا لا يعتد به في تخصيص المعرّف به وتمييزه عن غيره، وقد تدل تسميته، بمراعاة تلك الخصيصة، فيه على أن من اصطلح عليه بذلك الاسم قد اعتبره كافيا في تعيينه. ويصبح أمر التخصيص أو مفهوم الشروط الضرورية نسبيّا، فلا يتفق عندئذ، المصنّفون من المعجميين أو الدلاليين مع واضعي الأسماء وضعا قد يكون مؤسسا

في راي الأولين على اعتبار تصنيفي غير كاف أو حتى ساذج، لكن اللغة قد كرست العبارة وبقيت تحمل بساطة خصائصها أو سذاجتها.

وما دمنا نتحدث عن هذا الضرب من الأسماء من جهة التعريف به فإنا نشير إلى أن النحويين وهم ممن صنّفوا هذه الأسماء تصنيفا يقتضيه التبويب النحوي قد تحول خطابهم إلى معجميّ غرضه ليس مجرد التحديد بل ذكر المقوّمات المفهومية لهذا الضرب، وقد بدوا متميّزين في هذا الباب عن المعجميين الذين كانوا يقفون، حين يعرضون مثل هذه الأسماء، عند حدّ الاشارة إلى تعيين مسمّاها عند ذكر العلة التي لأجلها وضعت التسمية. ففي شرح (ابن قترة) جاء في لسان العرب (ل. ع 5/73) «ابن قترة ضرب من الحيّات خبيث إلى الصغر ما هو لا يسلم من لدغها مشتق من ذلك»، وهذا يعني أن :

س = ش1 + ش2 + ش3 + ش4

= 1 - ضرب من الحيات

= 2 - خبيث

= 3 - إلى الصغر ما هو

= 4 - لا يسلم من لدغها.

وأضاف المعجمي إلى ذلك التعريف ما يشير إلى ارتباط الاسم بالمسمى وهو الذي سماه «اشتقاقا» وعنى به اشتقاق الاسم من المسمى. والتعريف كما يلاحظ وهو تعريف الحدّ المراعي للأجناس القريبة والفصول يؤكد ما قالته دي بوف (Rey - Debove : 128) من أن «جنسيّة Généricité التعريف تجعل المعجمي يشتغل دائما على أصناف Classes ولا مشغل له على Individus». ولكن التعريف السابق مع الاسم وكأنه جنس لا علم جنس، فيتلاشى الفرق بين الاسم جنسا والاسم علما له. لأن التعالق يقع بين العلم وجنسه القريب وفصوله بقطع النظر عن علاقته بالاسم الجنسي المعين له وجودا أو عدما.

إلا أنّ النحويّ الذي ينشغل بقضايا المعجم له توجّه آخر يحاول أن يوفق فيه بين مقتضيات التعريف المعجمي ومقتضيات التصنيف النحوي. يقول سيبويه (2/95) في المدخل نفسه : «ومن ذلك (يعني أعلام الجنس ولم يستعمل مصطلحها) (ابن قترة) وهو ضرب من الحيّات فكأنهم إذا قالوا (هذا ابن قترة) فقد قالوا هذا الحية الذي من أمره كذا وكذا».

إن في كلام النحوي وصلا بين علم الجنس واسم الجنس (توجه نحوي في التعريف (ابن قترة / حيّة) ويداخله وصل النوع (ابن قترة) بجنسه (حيّة) · (توجه

معجمي).

لكن أهم ما في هذا التعريف أن النحوي، بما هو منشغل بالقضية التعريفية، قد نبّه إلى أنّ علَم الجنس هو في مفهومه الجنس مع زيادة سمة تدل على الاعتبار وهو ما اصطلحنا عليه سابقا بالتعريف (بِما هو = الذي من أمره كذا) ليبيّن أن العلاقة بين الجنس والنوع اسم الجنس / علم الجنس ليست علاقة ترادف بل علاقة زيادة اعتبارية، قد تفهم على أنها تخصيص ولكنّها تجعل المخصّص هوية النوع الحقيقية ولا تصله بجنسه وحسب وإنّما تصله بما هو اسم لمسماه:

وسيبويه قد وضع بذلك الشكل القارّ لهذا الضرب من التعريف ما يمكن أن نختزله في المثال المجرد التالي:

س ' = س الذي من أمره كذا وكذا

وليس المهم هنا الجنس هو (س) بل ما يتلوه فيضيف إلى معنى الاسم الجنسيّ ما به ينفصل عن ذلك المعنى ويولد دلالة جديدة هي دلالة العلمية الجنسية ويمكن أن نجرد ذلك باعتبار نحوي.

$س_{ع ج}$ = $س_{ج}$ + م ($س_{ع ج}$ = علم جنس، س ج = اسم جنس، م معنى جديد)

3 - 2 - علم الجنس ونظرية الطراز:

من المفيد أن نورد تعريفا نمطيّا للطّراز كي يساعدنا على النظر في إمكان انطباقه أو عدمه على متصوّر علم الجنس: «إن الطراز هو شيء مفرد وصورة ذهنية مهيأة [للتمثل] انطلاقا من عينة (مفردة) تعتبر في وعي مجتمع معيّن المثال الأحسن لصنف ما وتستخدم تلك العينة مقياسا أو معيارا لبقية المفردات التي تبدو قريبة منه» (نقلا عن Josette Rey - Debove 1998 : 120) واعتمادا على هذا التعريف نلاحظ أن التصنيف فيه يعتمد على ما يصطلح عليه بالنمط الإدراكي الذي يرتكز على المتماثلات الاجمالية Similitudes globales بالنسبة إلى مثال هو الذي تنقاس عليه تلك المتماثلات وتتصف بالنسبة إليه قربا prototypiques أو بعدا périphériques. وما دام أمر التصنيف موكولا إلى وعي المجتمع، فإنه لاثبات في التصنيف أولا وجود لتصنيفات كونية لأن وجود الذوات النمطية القريبة أو البعيدة ليس بنفس التوزيع في الخرج وبالتالي فإن التصنيف الذي يرتبط بتمثل الخارج،

سيختلف باختلاف الموجودات ووجودها فيه.

كما أنه ولنفس الاعتبار قد تسقط أصناف بأكملها بحكم أنها تفتقد وجودها المرجعي في محيط معين أو لأنها موجودة في أصناف أخرى وفقا لمبدأ تصنيفي يرتكز على اعتبار تمثيلي مخالف...

وما دام أمر الطراز موكولا إلى إدراك الجماعة وكيفية تمثلها للموجودات تمثلا نمطيا واعتمادا على الأشكال العامة، فإن الطراز الذي يعد قلب التنميط يمكن أن يتعين باللغة typique كما لا يمكن المهم أن يتعيّن تمثلا. فإذا كان طراز الطيور المعروف عند أصحاب النظرية بـ Moineau ذا اسم في اللغة الفرنسية والعربية والانقليزية فإن طراز الكؤوس ليس له في الفرنسية اسم ولذلك تقول Rey-Debove (122) إما أن يكون للطراز اسم (Moineau) بالنسبة إلى الطائر المثالي وإما أن لا يكون له اسم (Tasse)، للنوع الأول قسم لغوي وليس للنوع الثاني إلا صفات أو خصائص فإذا ما أريد تعيينه لجئ إلى التوصيف في تركيب يبدأ بـ (ما يشرب فيه ويكون طوله كعرضه وله مقبض وصحين) (طراز Tasse) (المرجع السابق). وترى Debove أن الطراز الذي يكون الاسم فيه موجودا يكون صنفه مشكلا ولكن تشكيل صنف من غير اسم يصعب لأنه من غير الممكن بناء صنفٍ على صفاته.

وفي ضوء هذه المعطيات النظرية الخاصة بالطراز، فإننا نجد أن انبناء علم الجنس على البعد الإدراكي للمحال عليه انطلاقا من التمثيل الذهني هو نقطة التقاء وحيدة بين المتصورين مع اختلافات عميقة بين كيفية حدوث التمثيل الذهني من ناحية وغرض حدوثه من ناحية أخرى ناهيك عمن يحدثه.

لقد بينا ونحن نتحدث عن المحال عليه كيف أن تسمية علم الجنس تكون بمراعاة هيئة يكون عليها أو يراها المعين كالخصيصة له وكيف أنّ نطق لفظ علم الجنس يصاحب تمثل الجنس بمراعاة تلك الهيئة الخارجية التي تكون له.

فالتمثيل الذهني الذي يثيره علم الجنس هو تمثيل جزئي في أغلب الأعلام وليس كليا أو إجماليا، ولعل هذا فرق جوهري بين العلم وجنسه، الجنس يحدث فيه تمثيل إجمالي يتطابق مع نظرية الطراز؛ وأما العلم ففيه تمثل جزئي للشيء المدرك ويمكن تقسيم «الصور الذهنيّة المهيأة للتمثل» بالنسبة إلى علم الجنس كالتالي:

* صورة مستمدة من صفات المعين (الحيوان) يعتقد أنها نمط له:

تسمية الضبع بحضجر (عظم البطن) والذئب بدألآن (لختله: المشي) والثعلب

بـ«سمسم» (ضرب من عدوه : المشي). وهذه الصورة الذاتية استمدت من عينة من عينات المحال عليه وهو على هيئة (المشي العدو، امتلاء البطن) وهذه الهيئة غير ثابتة فيه بمعنى أنها لا تلازمه في كل أحواله بل في حال دون أخرى : حال الامتلاء أو الاتساع بالنسبة إلى الضبع والحركة بالنسبة إلى الذئب والثعلب، وبذلك تكون الصورة الذهنية جزئية ثابتة من حيث اتصالها بجانب من المتصور أو المتمثل لا بكل الجوانب ومن حيث ارتباطها بهيئة أو حالة لا تلازمها كل الملازمة.

* صورة مستمدة من صفة أو مرجع آخر غير المرجع المقصود، ويكثر ذلك في الأعلام المركبة (الكنى):

أ - **ابن دأيـة** : الغراب الواقع على دأية البعير الدَّبِرِ فينقُرها.

ب - **ابن قتـرة** : حيّات تشبه السهم الذي لا حديدة فيه.

ج - **بنت طبق** : ضرب من الحيّات تشبه بالطَّبَق إذا استدارت
أو لأن الحواء يمسكها تحت طبق السفط
أو لإطباقها على الملسوع

فـ (أ) تعيّن اعتمادا على نسبة الغراب إلى دأية البعير، فقد تعين في ارتباطه بمرجع آخر، ولذلك كان التمثيل الذهني قارنا بين مرجعين في حالة ما من أحوالهما.

و(ب) تعيّن اعتمادا على الشبه بمرجع خارجي (السّهم) لا في شكلها العام كما تتطلبه نظرية الجشطلت وإنما في فعلها في المسموم : فالمرجع ثلاثي متّحد في صورة.

و(ج) تحيل على صورة مرجعية تشبيهية قابلة للتأويل، فإما أن تكون الهيئة التي تتخذها الحية عند استدارتها (بشكل جزئي)، وإما لفعلها في الملسوع : الصورة استمدت من إحداث الأثر في طرف خارجي فهي صورة اقترانية، وإما بمراعاة مرجع ثقافي : كيفية إمساك الحوّاء بها.

إنه إذا ارتكزنا على فكرة «التشابه العائلي» Ressemblance de famille التي يقول بها التصنيف بالطراز واعتمدناها على مثل هذه الصورة يصبح بإمكاننا أن نجمع تحت تسمية ذئب كل ما كان ذا ختل ودأل وتحت تسمية ضبع كل ما عظم بطنه وكان ذا جعر... فيكون لنا تصنيف آخر للأشياء، ولا يمكن أن يحدث ذلك لأن الغرض من تعيين هذه المرجعيات بهذه الاعتبارات ليس تصنيفيا بل هو تعييني بالإحالة على صورة.

ولئن كان هذا الضرب من أعلام الجنس يقدم مثالا جديا عن كيفية تمثل المسمّى لخارجه أي عن ربطه للتسمية بالمجال الإدراكي الذي تمثل وفقه المرجع، وإذا كان من ثمة

يقدم أحسن مثال عن تعامل اللغة مع التمثل والإدراك فإنه لا يمكن أن تكون الصورة التي تنقلها العبارة أو تراعيها ذات دور طرازي prototypique بمعنى أن غرضها تثبيت صورة نمط عن مرجع خارجي وإن كانت تعتمد نفس آلية تثبيت النمط : أن تبطل مفعول السمات غير المفيدة (Debove 1998 : 273) لأن التصوير يذهب بأهم السمات المفيدة ولا يترك إلا بعضا مما لا يمكن أن تكون نمطية . وارتباط العلم الجنسي بما هو تصور اعتباري بالطرازية يكمن في أن «الخصائص المكوّنة للمعجم اللغوي هي في تعامل موسّع، بمعنى أنها مرتبطة بالعلاقات التي يقيمها الإنسان مع المرجعيات التي يخصصها» (Christan Baylon, Xavier Mignolt 1995 : 129).

فمن خلال الأمثلة السابقة يبدو التعامل من خلال ضرب من التسجيلية المرجعية بأن يركز المعيَّن / المسمّي على صورة تكون عليها المعيّنات الخارجية وهي تدل على وجود علاقة مرجعية للإنسان المسمّي مع خارجه تتركز بالأساس على تسجيل ما يعده خصوصيا حتى وإن لم يكن كذلك فالتدقيق في جزئيات الحيوان : الهيئة، اللون، المشية، يدل على أن الإنسان لم يكتف بملاحظة خارجه ملاحظة عامّة بل وكذلك بملاحظته في جزئياته.

ومن جهة أخرى فإنه إذا ما نظرنا إلى علاقة الطراز بمعيّنه اللغوي فإنا نلحظ أن اسم العلم الجنسي يندرج في باب التمثيل الذهني الذي يوضع له اسم ولا وجود لتمثيل لا اسم له وإنما له وصف (كما الشأن في tasse) وبذلك نرى أن نظرية الطراز وإن كانت لا اسمانية nom-nominaliste في بعض جزئياتها فإن علم الجنس، يدخل في اسمانية اللغة بمعنى أن التمثيل الذهني لا وجود له خارج تعيينيّة الاسم له بل إنّ وجود العلم الجنسي نابع من إفراط في اتباع الاسمانية أو في رغبة في الوسم الخارجي إنه اسم على اسم.

إن علم الجنس، باعتباره نوعا من أنواع تعيين الجنس يخفي تصوّرا مخالفا للتصور التصنيفي الطرازي ويتمثل في أنه لا يمكن أن يكون للمتصور الخارجي قيمة ما لم يعيّنه اسم. والأسماء تثبت التمثيلات الذهنية واعتمادا عليها تصبح تلك التمثيلات قابلة للتجدّد.

ونظرية الطراز ترى أن في اللغة ثلاثة أنواع أساسية من التنميط وبالتالي من التعيين (في الحيوان).

- **مستوى عام جدا** : الذي تتنزل فيه كلمة (حيوان).
- **مستوى متوسط فيه نجد كلمة (كلب)** : اسم نوع (اسم الجنس).
- **مستوى أدنى فيه نجد أسماء السلالة** : Danois : دانماركي، Basset

نوع من كلاب الحراسة (Baylon - Mignot, 1995 : 131)

لكن هذا التوزيع الإندراجي لا يستجيب للتوزيع الذي يصل بين الجنس وعلمه فهو واقع معه في نفس الدائرة الثانية إذا ما اعتبرنا توزيع الطرازيَن ولكن بشكل توزيعي مختلف لا هو توزيع ترادف ولا هو توزيع اشتراك بل هو توزيع تداولي. فالعلم الجنسي هو أقل تداولا من الجنس لأنه غير معروف بالنسبة إلى مستعملي العربية معرفتهم بلفظ الجنس، وهذه الفكرة نفسها قد علّلت بها نظرية الطرازية أسباب تداول اللفظ من المستوى المتوسط على حساب اللفظ على المستوى الأدنى (السابق : 131)، وعللت ذلك باعتبار سيكولوجي تداولي أو إجرائي بأن قالت «إن المألوف أن تستعمل الكلمة التي يحيل مرجعها على صور معروفة بيسر» (Baylon-Mignot : 131).

لكن هذا التفسير المقدم يبدو قليل حظ في الإقناع هنا لأنه لا يحيط بما عليه علم الجنس : فليس بين استعمال (ثعلب) و(أبي الحصين) أو بين (الأسد) و(أسامة) تفاوت في وضوح الصورة للعنصر الأول من كل زوج وفي غموضها للثاني. فليس في هذين الزوجين من ازدواج صوري ولا من ازدواج مرجعي حتى يرد التواتر إلى يسر التمثل ولكن التواتر راجع إلى اللفظ بقطع النظر عن المعنى (أو المرجع أو التصور لا فارق بين الاسمين فيهما).

وحتى لو صدقت عبارات أخرى بين جنسها وعلمها اختلاف تصوري : بـ(الضبع) و(حضاجر)، و(الذئب) و(دألان)، فلا يمكن أن يعدّ ذلك مؤيدا لتداول (الضبع) على حساب (الحضاجر) أو (الذئب) على سحاب (الدألان). فكل عبارة تبدو مستعملة في سياق مخصوص. ويبدو بينهما، على صعيد التركيب، اختلاف وتقابل سميّ بحيث يدل الجنس على معنى ويدل العلم على معنى مضاف فالخلاف الاستعماليّ نابع لا من أسباب ذات صلة بالقيمة الدلالية والقيمة الدلالية المضافة وهذا موضوع اهتمام ينظر في العلم وعلم الجنس من جهة تركيبية دلالية، نراه في اللاحق من البحث.

4 - علم الجنس والتركيب :

لقد أشرنا في موضع سابق من هذا البحث كيف أن «الإحالة الاعتبارية» على المرجع الذي يعينه علم الجنس هي إحالة تجعل من المفردة شبيهة في إحالتها على خارجها باللفظ المركب من جهة تعيينها عناصر متعالقة وليس عنصرا مفردا.

ونحن نعود هنا لتفصيل هذه المسألة لنرى كيف أن العلم الجنسي إذا ما استعمل في

سياق تركيبي دل على ما يدل عليه الجنس وزيادة حتى إنه يعد اختزالا لتركيب أوسع. ولكنه في بعض الأعلام التي مرجعها غير لغوي (الأوزان) يثير اشكالات ناجمة في مجملها عن تداخل لغتين، اللغة الواصفة لخارجها واللغة الواصفة لنفسها.

4 - 1 - علم جنس الحيوان في التركيب :

من الشرعي أن تطرح إذا ما تجاوزنا مستوى العلاقة الجدولية بين العلم وجنسه أسئلة تخصّ قابليّة الاسمين للتعاوض والاستبدال تركيبيا وما يمكن أن يطرأ من تغييرات سياقية بين الاسم ومعوضه (العلم / الجنس) خصوصا أن العلاقة المعجمية بينهما ليست اندراجية ولا ترادفية ولا تقابلية ولا غيرها من العلاقات المألوفة بين الوحدات المعجمية.

لقد تأكد في سابق القول أن كيفية تعيين العلم للمسمى ليست ككيفية تعيين الجنس له، وسنركز فيما يلي على أثر ذلك الاختلاف التعييني في التركيب.

إن اعتبار العلم الجنسي معرفة من شأنه أن يقود إلى جملة من الاختلافات التركيبية بينه وبين الجنس.

أولها أن العلم الجنسي يعامل في السياق معاملة المعرف، أي معاملة أحادية وليس كلفظ الجنس الذي يعامل معاملة المعرف والمنكر، فينجم عن ذلك أن لا يكتسب العلم الجنسي الخصائص الإجمالية التركيبية التي تكون للاسم جنسا، فهو في الإسناد مثلا لا يكون إلا مسندا إليه وبذلك لا يكون في الأصل إلا الطرف المخبر عنه في الجملة الاسمية، كما أنه لا تعقبه النكرة إلا كانت حالا لا نعتا. قال شارح المفصل في (ابن عرس) : «ابن عرس هنا معرفة يدل على ذلك وقوع النكرة بعدها حالا نحو قوله (هذا ابن عرس مقبلا)» (ش م : 36/1) وأما إذا أريد وصفه فينبغي أن تكون الصفة معرفة مراعاة للتعيين الذي فيه ما قبليّا.

ومن هذه الناحية ينزل علم الجنس في خانة التعامل الإعرابي الذي لعلم الشخص لكن النحويين يرونه قابلا للتنكير بإدخال بعض الألفاظ المنكرة عليه كـ (رب) و(كل) أو (من) الاستغراقية، لكن إدخال هذه العبارات عليه لا يجعله في مراتب المنكرات من الأجناس بحكم أن العلم إذا دخلته هذه العبارات (المسوّرة في مجملها) اكتسب منها دلالتها على الكلية أو البعضية أو الاستغراقية. وهذه المعاني تجعله من الجهة الدلالية غير تام التنكير كما في لفظ الجنس بل يصبح التنكير فيه نسبيا قياسا على دلالته الأولى على الاستغراق العام لكل جزئياته. فـ (كل) تقلّل معنى إحاطته بكل الموجودات الخارجية

إحاطة ضمنية أو اقتضائية بأن تجعله قابلا ضمنيا للعد وللحد : فـ (كل) يطلق على عدد يتصور أنه مسوّر أو قابل للتسوير الكمي وليس كذلك دلالته على الجنسية التي لا يقبل فيها المعدود الخارجي الذي تعنيه اللفظ لأي حدّ، وأما (رب) فمعناها التقليلي بيّن وأما (من) الاستغراقية فإنها تدخل اللفظ الدال على الاستغراق بالاقتضاء إلى الدلالة عليه بالصيغة أو بالمقولة التصريفية وهذا إنقاص لتممه الشمولي.

وعلى كل فإن التنكير لا يمكن إلاّ أن يكون دلاليًا قد لا يأتي بتغيرات تركيبية إعرابية توصف. فاللفظ يبقى غير قابل للإخبار بحكم أنه سيبقى كالمعرفة ودخول هذه المزيدات على لفظ العلم الجنسي تجعله يدخل في إحدى علاقتي الإسناد الأساسية لا بما هو منكور ومعروف، كما في اسم الجنس بل بما هو عنصر منكور داخل مركب لا يظهر تنكيره كسمة بارزة وهذا يمكن أن يلحظ في نفس المركبات التي يشغل فيها النكرة موضع المسند والمسند إليه (ربّ شيطان خير من عبد حاقد).

وبهذا الشكل من الخروج عن التعريف يختلف علم الجنس عن علم الشخص بحكم أن دلالة العلم الأول على الماهية والاستغراق تمكنه من أن يكون في هذا الموضع الذي يكون فيه نكرة دالا على الاستغراق كدلالة الجنس عليه (ولكنه لا يقبل أن يقع على فرد معيّن) لكن دلالة العلم الثاني على مفرد مرجعي لا تمكنه من أن ينتقل إلى التنكير ولكن ينقص تعريفه بعد دخول التثنية عليه أو الجمع (جاء محمدان) (جاءت هندات) وذلك لأن الجمعية قد مكنت الاسم العلم من أن يدخل في كثرة تتحد في ماهية اسمية قد تقرب من الكثرة التي تتحد في ماهية متصورية في اسم الجنس أو في علم الجنس.

ونحن إذا كنا قد ذكرنا أن التواتر في اسم الجنس يكون على حساب الاسم العلم الجنسي لأسباب اختلافية اعتبارية فإنا إذا ما نظرنا إلى المسألة في ضوء التركيب تبين لنا أن العلم الجنسي هو أقل حظا في التوزيع التركيبي من اسم الجنس وسننطلق من بعض أمثلة تركيبية يمثل فيها اسم الجنس وعلم الجنس لنرى أن أسماء الأجناس تقبل أن تدخل في جميع الإمكانات التوزيعية اللاحقة، ولا يقبل العلم كل تلك الإمكانات (سنشير بـ(*) إلى اللاّ ممكن إنجازا من الجمل).

اسم الجنس	علم الجنس
أ - هذا أسد مقبل	أ' - هذا أسامة مقبل *
ب - هذا أسد مقبلا	ب' - (هذا أسامة مقبلا)
ج - هذا أسد مريض	ج' - هذا أسامة مريض *

د - هذا الأسد الذي مرض	د ' - (هذا أسامة الذي مرض)
هـ - أنت أسد	هـ ' - (أنت أسامة)
و - أنت أسد	و ' - أنت أسامة
ز - أسد مريض	ز ' - أسامة مريض

يتبين لنا من خلال هذا الجدول المقارن كيف أن لفظ الجنس ولفظ علمه لا يتطابق جدولهما التوزيعيان تطابقا كاملا لاسباب لها صلة بمسألة التعريف (أو التعين) ولذلك فإن:

(أ) ليس لها نظير (أ')

و(ج) ليس لها نظير (ج')

كما أن (ز) التي هي غير ممكنة باعتبارها جملة يمكن أن تحقق جملة تامة في (ز') للاعتبار التعييني الناقص في (الأسد) والتام في (أسامة).

لكن ليست بقية الإمكانات مقابلات وفيّة بينها تناسب تام فلقد وضعنا المقابل بين قوسين (ب، د) لكي نبين أن تلك الإمكانات ليست ترجمة وفية للإمكان المقابل وذلك راجع لعدم إمكان علم الجنس أن يدل على مرجع معيّن خارجيّ إلا مجازا وتأولا، كما ذكرنا ذلك في موضع سابق على لسان الاستراباذي، إذ ليس في (أسامة) وضربه إحالة حقيقية.

ومن جهة أخرى فإن بين علم الجنس ولفظه خلافا آخر قد نجد له صدى في بعض الاستعمالات الشعرية أو الأدبية.

ذلك أنه لا يمكن أن يستبدل في بعض السياقات لفظ الجنس بلفظ علم الجنس من غير أن يطرأ اختلاف في دلالة التركيب. ولنأخذ مثالا على ذلك البيت التالي الذي تورده كتب النحو:

حضَجَرٌ كأمّ التوأمَين توكّأت على مِرفقيهـا مستهلـةَ عاشـرِ

وفيه تشبيه للضبع وقد عظمت بطنها بحامل توأمين استكملت عدة حملها وتجاوزته فلقد استعمل لفظ (حضجر) عمدا ليس لدلالته على جنس هذا الحيوان وإنما على الاعتبار الخصوصي (عظم البطن) الذي يدل عليه العلم دون الاسم الجنسي. فـ(حضجر) إذا ما أردنا تعويضه بـ(ضبع) بدا أوفى دلالة على هذه الحالة من لفظ الجنس، ولو أردنا تعويض (حضجر) بـ(ضبع) لاستوجب ذلك زيادة لفظ يعين زدناه بالأول:

حضجر كأم .... تمام الصورة

ضبع كأم .... نقصان الصورة.

إلاّ أن نضيف ضبع (عظيم البطن)

بما يدل على أن (حضجر = ضبع + عظيم بطن) أي أن اسم الجنس لا يستبدل تركيبيا من اسم العلم إلا بزيادة دونها يختل المعنى.

وهكذا يمكن القول إن في هذا الضرب من الألفاظ لا نكون إزاء دلالة Signification بل إزاء إيحاء Connotation بحكم أن اللفظ لا يعني بدبله بل يعنيه وزيادة.

وهذا القول ينسحب كذلك على الأعلام الكنى التي ليس فيها معنى معجمي مضاف أو قيمة دلالية مضافة وإنما إيحاء يختلف باختلاف السياق والمقام، ولهذا الايحاء استعمل شوقي في إحدى قصائده علم جنس إسم جنس، فقال :

أبو الحصين جال في السفينه   فأبصـــر السميـــن والسمينـــه

لأن القصيدة رامزة والايحاء فيها مطلوب ومدرك من علم الجنس لا من الجنس ففيه تشخيص ينسجم مع هذه القصيدة المحكية على لسان الحيوان. ولا يستقيم ذلك مع ضرب آخر من الأعلام تعين الجنس والنوع كـ(ابن عرس).

4 - 2 - علم الجنس والتداحل بين الجملة والجملة الورلسانية :

لقد ذكرنا في قسم سابق من هذا البحث كيف أن علم الجنس ترتب فيه أسماء تجد مرجعياتها في اللغة الواصفة لذاتها، فهي ذات مرجعيات ذاتية Sui-référence أو انعكاسية.

وتثير هذه الكلم إشكالات قد تؤدي إلى تداخل ضربين من الخطابات اللغوية والور لغوية إذا ما كانت موضوع الحديث في التركيب.

لقد نقل الاستراباذي المحاورة التالية بين سيبويه والخليل وفيها يطرح تداخل الخطابين لبسا على الأول : «قال الخليل لما سأله سيبويه عن قوله : (كل (أفعل) إذا كان صفة لا ينصرف) «كيف تصرف (أفعل) وقد قلت لا ينصرف؟»، فقال : أفعل ههنا ليس بوصف وإنما زعمت أن ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف» (ش. ك 251/3).

إن الجملة موضوع السؤال هي جملة ورلسانية (ج و ر) ما في ذلك شك تختلف عن الجملة اللسانية (ج ل) / كل شعب إذا كان أبيًا لا ينكسر / ومعنى كونها ورلسانية أنها تنتمي الى خطاب موضوعه اللغة نفسها وليس شيئا خارجا عنها.

لكن الإشكال الذي تطرحه الجملة نابع من معاملة هذا الضرب من الخطاب

بقواعد تنتمي الى المستوى اللساني ولا يبدو ذلك مشكلا إلا إذا أحدث كما في الجملة أعلاه تناقضا بين اللفظ الواصف ومضمون الوصف، حتى لكأنّ اللغة تهدم ما تؤسسه من قواعد.

فـ / كل افعل .... / قد خالفه الإجراء الذي ينتمي إلى الخطاب اللغوي وصارت الجملة اللسانية مخالفة للجملة الورلسانية / ج ل / ≠ / ج و ر /

فـ (ج و ر) بما هي متصورات لا يعقل أن تحوي في رحمها عنصرا يبدو كالمكذب لصدقها.

ويبدو المتكلم النحوي بين إشكالين :

- (أ) إذا نوّن (أفعل) كما فعل الخليل استجاب لقاعدة الخطاب العادي ولكنه خالف مضمون قاعدة الخطاب الورلساني.

- (ب) إذا لم ينوّن كما يريد سيبويه استجاب لقاعدة الخطاب الورلساني متجاهلا قاعدة الخطاب اللساني وهذا مما يوقع في اللحن، فهل يعقل أن يلحن النحوي وهو يؤسس قواعد غرضها عدم السقوط في اللحن ؟ ولقد وقف النحاة موقفين مختلفين من هذا أحدهما يعتبر حكم الموزون كما في قول المتنبي :

كأن فَعْلَةَ لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب

ففعلة وزن خَوْلَة (علم) حرمت التنوين للعلمية والتأنيث.

الموقف الثاني وهو موقف المازني ومن قبله سيبويه فيما يفهم من محاورته مع الخليل : أن تعتبر لفظ الوزن فإن كان يستحق التنوين نوّن وإن لم يستحق منع التنوين.

لكن الاستراباذي يذهب مذهبا طريفا إذ يرجع اعتبار الاطار الذي طرح فيه اللفظ هل هو الوزنية (روز ثقل الكلمة أم غيرها) فيقول : «وجملة الكلام أن الأوزان إمّا أن يراد بها الموزونات أولا والأول إذا كان وزن فعل حكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علما» (لتغليب الجانب التعليمي على الاجرائي)، وإن كان وزن الاسم فإن كان كناية عن موزونه فليس يُعْلَم معْنَاهُ إلا إذا كان كناية عن العلم (كما كان فعلة = خولة) (العلمية لا باعتبار تصنيفي داخل جدول الكلام كما في بقية الأعلام بل باعتبار استبدالي) (ش ك 3/ 353 - 54).

خـــاتـمــــة :

لقد حاولنا في هذا المبحث أن ننظر إلى علم الجنس من وجهة نظر معجمية طرحنا فيها جملة من قضاياه المتصلة بالتعريف والتعيين والحدّ.

ولئن كان التوجه غير وفيّ لما أريد له في كتب النحويين الذين وضعوا له المصطلح والتعريف والتصنيف فجعلوه يلبس لبسهم فإنّا حاولنا انطلاقا من بعض ملاحظاتهم أن نفتح له آفاقا دراسية جديدة فوجدناه يدخل في نظام أوسع بما يدل على أنّه ذو خصائص صارمة تمكّنه من أن يكون بابا نرى من خلاله عكس ما يراد لنا من كلّيات حملها التنظير اللساني الحديث. فالاسم العلم الجنسي : علم لكنّه يعين المشترك، وهو علامة لكنّ مرجعها خارج عن اللغة وداخل فيها، وهو إسم باعتبار شروط ضرورية وهيئات غير ضرورية، وهو باعتباره عنصرا خطابيا يفهم في سياق خطاب عام مشترك أو في سياق خطاب خاص بالعلوم. لكان هذا الضرب من الأسماء لا يكتفي بأن يقع في حدّ ولا يدخل في آخر إنه مثال عن استمرار العناصر اللغوية بتجاوز الحدود التصنيفية : حدود التعيين والتعريف والمرجع وخصوصيات الخطاب.

توفيق قريرة
كلية الآداب بمنوبة – تونس

المراجـــع

العربية :

- ابن يعيش : شرح المفصل، ط. القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية د.ت.، ج 1.
- الاسترابادي : شرح الكافية : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريوس بنغازي.
- سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت دار الجيل، 1991، ج 2.

الأجنبية

- Andler, Daniel (1992) : *Introduction aux sciences cognitives.* Paris ed. Gallimard. Folio Essais.
- Autier - Revuz, Jaqueline (1995) : *Ces mots qui ne vont pas de soi.* Paris, Larousse. Tome I.

حول تأثير بعض مظاهر الاستعمال
في دلالة اللسنيّات العربيّة في القديم

عبد الرزّاق بن عمر

0. المقدّمة :

لا نعتقد أنّ مسألة تأثير الاستعمال في مفردات اللغة تثير الآن جدلا بين دارسي المعجم من العرب لأنّنا نجد في كتاباتهم المعجميّة ما به سُدَّ الشغور (انظر مثلا علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم) ولأنّ العرب أدركوا منذ القديم أنّ مدلول كلمة ما يتحقّق باستعمالها في اللغة استعمالا يفهم بالنظر إلى تلك الكلمة في سياقاتها اللغويّة والاجتماعيّة المختلف . . . (انظر مثلا سيبويه والجرجاني والملاحظات اللاحقة الخاصّة بهما).

بيد أنّ ما ينقص على حدّ علمنا هو تطرّق الدراسات العربيّة إلى مظاهر / المسكوكة/ الاصطلاحيّة/ الاستعمال في علاقتها باللسنيّات (التعابير الخاصّة (Les expressions idiomatiques) في العربيّة قديما أو حديثا وذلك ما يدفعنا إلى تناول هذا الموضوع المثير لعدّة أسئلة مدارها كيفيّة تحقق دلالة اللسنيّة في اللغة وتحديد علاقتها بالدلالة المعجميّة ومن ثمّة البحث في أثر الاستعمال في لسنيّات اللغة باعتبارها من العناصر المعجميّة إذا ما قبلنا جواز القول بتركّب هذه العناصر.

1 . في الدلالة المعجميّة.

1-1 . في المعنى المعجميّ.

قد تفهم الدلالة المعجميّة بمجالاتها المختلفة التي نجد منها ما تقدّمه المعاجم من شروح مختلفة لمعاني المفردات إذا أرجعنا المصطلح إلى ما يتصل بفنّ صناعة المعاجم (Lexicographie). وفي ذلك ظهرت عند العرب دراسات متعدّدة نظر فيها أصحابها إلى الدلالة المعجميّة عموما من زاويتين : زاوية

محاور هذه الشروح في المعاجم واهتموا كثيرا بالمنهج وطرق الشرح بالمقابل والشاهد والصورة وما إلى ذلك (محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي) وزاوية ما يدلّ عليه اللفظ المشروح في المعاجم باعتباره عنصرا معجميًا (انظر مثلا علي القاسمي، ص 87 وما بعدها). ومن ثمّة اعتنوا بمسائل الترادف والتعدّد الدلاليّ وغير ذلك. . .

أمّا إذا فهمنا من المصطلح نسبته إلى مجال علم المعجم (Lexicologie) فإنّ مدار المسألة يكون بلا ريب المحتوى الدلالي للعناصر المعجميّة المؤلفة لنظام الدلالة في لغة من اللغات الطبيعيّة ولا يخرج موضوعنا عن حدود هذا المجال لعدّة أسباب نذكرها تباعا أثناء هذا البحث.

بيد أنّ تقديم الموضوع بهذه الطريقة لا يخلو من مشاكل لأنّ أسئلة كثيرة قد تتبادر إلى الأذهان فمنها ما يتعلّق بماهية العنصر المعجميّ وطبيعته ومنها ما يدور حول الدلالة المعجميّة في حدّ ذاتها لأنّها تتّصل بالمعنى وهو مثير لجدل ونقاش، فهل المقصود من هذا المعنى أصل ما تفيده المفردات وهي منعزلة عن السّياق أم هو معنى يلتمس من العلاقات التي يدخل فيها العنصر المعجميّ وهي علاقات كثيرة تركيبيّة ونحويّة وصرفيّة تؤثر بطريقة أو بأخرى في المحتوى الدلالي للعنصر المعجميّ المستعمل في السياقات المختلفة ؟

لقد اتّجهت الدراسات في المسألة حسب علمنا اتّجاهين : دراسات اهتمّت بالمعنى من ناحية مايفيده العنصر المعجميّ في حدّ ذاته أو ما عبّر عنه ابن جنّي في الخصائص (ج2ص356) بالمعنى على أصل وضعه ودراسات بحثت في المعنى من جهة العلاقات المحدّدة لدلالة العنصر المعجميّ أو العناصر المعجميّة. وكانت لبحوث العرب في هذين المجالين قديما وحديثا محاور عديدة دلّت على وعي مهمّ بالمعنى المعجميّ للكلمة إذ بحثوا فيها اتّجاهَ ذلك المعنى وتطوّره (العامّ / الخاص/ العامّ المخصوص . . .) وقسّموا دلالة الألفاظ تقسيما دلاليا معجميًا (انظر في ذلك كتب فقه اللّغة كالمزهر في علوم اللغة للسيوطي، ج 1 ص 408 وما بعدها) ودرسوا المعاني حسب العلاقات السياقيّة المختلفة (حقيقة/مجاز. . .) (انظر عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة مثلا) ورغم ذلك تبقى دراساتهم تلك قابلة لمزيد البحث في مسائل عدّة منها طبيعة العنصر المعجمي وأهميّة الاستعمال وعلاقته بالدلالة المعجميّة وما إلى ذلك.

1 - 2 . في العنصر المعجمي :

يفيد مصطلح المعجم إذا استثنينا منه مدلوله على الكتاب أو القاموس في اللّغة العربيّة، مجموعة من الوحدات اللّغويّة العرفيّة المتغيّرة التي تكمن في أذهان الأفراد من المجموعة اللّغوية الواحدة على صورة تقريبيّة متكاملة (محمد صلاح الدين الشريف، مجلّة المعجميّة، العدد 2، ص 17)، هذه الوحدات التي سمّاها البعض معجمات (ينظر الحمزاوي، المعجم العربي، ص 177) تختلف حسب الدراسات اللّغويّة المتعدّدة عن مصطلحات أخرى منها الكلمة (Le mot) والجذر (La racine) والأسّ (Le radical) والجذع (La base). . إلاّ أنّ البحوث العربيّة الآن، ولئن نَحَتْ بالدلالة المعجميّة منحيين أحدهما مركزه المعنى الموضوع للفظ في أصل وضعه وثانيهما مداره مختلف العلاقات المحدّدة لدلالة العنصر المعجميّ كما أشرنا وهما اتّجاهان مهمّان في تحديد طبيعة العناصر المعجميّة، مازالت تفتقر عندنا إلى ما يكفي في الكشف الدقيق عن خصوصيّة هذه العناصر رغم أنّ بعض الدراسات تناولت تلك الوحدات المكوّنة لمعجم اللّغة من زوايا مختلفة لاسيّما احتمال تركّبها وقد أكّدنا في بحثنا «اللسنيّات (التعابير الخاصّة) في العربيّة القديمة» أنّ العنصر المعجميّ يكون بسيطا أو مركّبا وفصّلنا القول في تركّب اللسنيّة التي تعدّ من العناصر المعجميّة لأسباب كثيرة نذكر منها :

أ - **الدلالة** : من الخصوصيات الدلاليّة للسنيّة أنّنا لا نستطيع أن نتحصّل على معناها بالجمع الرياضيّ لمدلول مكوّناتها :

(428)[1] رَجَع فلان على حافِرَته : شاخ وهرم ولا يمكن أن نلتمس معنى الهرم من جمعنا لدلالتي رجع مع الحافرة لأنّ قيمة المعنى داخل اللسنيّة تعادل محتوى علامة لغويّة واحدة هي غير المكوّنات وكذا الشأن بالنسبة إلى بقيّة لسنيّات اللّغة : (580) خَيَّط رأسَه : شاب (947) انْقَطَع بهم السببُ : تجافوا (1202) طحنتهم المُنونُ : هلكوا. . .

ب - **التركّب** : تتميّز اللسنيّة خلافا للعناصر المعجميّة البسيطة بتركّبها الذي يحدث عادة بامتزاج مكوّنين أو أكثر في وحدة جديدة تترسّخ في المعجم بالتواتر (ع. بن عمر، اللسنيات، ص 206 وما بعدها) إلى درجة أنّها تضمحلّ وتخرج عن نظام اللّغة إن فصلنا أيَّ مكوّن من مكوّناتها عن الآخر :

---

(1) نصاحب اللسنيّات بأرقام (428) تحيل على نهاية المقال وهي ذاتها الأرقام التي نجدها في مدوّنة بحثنا «اللسنيّات (التعابير الخاصّة) في العربيّة القديمة».

(1005) شَدَّ على ساعده : أعانه، تولّدت اللسنيّة باقتران الفعل شد مع الحرف على والمركّب الاسميّ ساعده للتعبير عن الإعانة بحيث أنّنا لو عزلناه عن المركّب الحرفي لخرجنا إلى عنصر معجميّ جديد يعبّر عن حدث الشدّ الذي لا نجد فيه شيئا من معنى الإعانة الذي دلّت عليه اللسنيّة اصطلاحا وهكذا يكون الأمر مع بقيّة المكوّنات. فالتركّب في الظّاهر اقتران عنصر بثان أو أكثر ولكنّه دلاليّ إذ لا وجود لأيّ مكوّن مستقلّ عن الآخر بل إنّ مكوّنات اللسنيّة من المفردات هي عبارة عن الأصوات التي تكوّن الكلمة.

ج - **اتفاق اللسنيّة مع الكلمة** : إذا تجاوزنا ماتثيره الكلمة من إشكال لأنها لا تمثّل في كامل أحوالها عنصرا معجميّا (انظر في الكلمة، الطيّب البكوش وصالح الماجري، ص 17 وما بعدها) وقد تختلف مع اللسنيّة في ملامح كثيرة (انظر مثلا ع. بن عمر، اللسنيّات، ص 33 وص 40) فإنّنا نستطيع إثبات اتّفاقهما في جملة من الخصوصيات الدلاليّة مثل قبول الترادف والتعدّد الدلاليّ...، فمن اللسنيّات المتعدّدة الدلالة قول العرب: (977) انْتَفَخ سَحره : ملّ أو جبُن أو تعدّى طوره (1015) سَقَطَ في يده : ندم أو زلّ وأخطأ (1020) انسلَخ جِلْدُه : قلّ حياؤه أو فزع (1075) يَقْتَاتُ السَّوْفَ : يعيش بالأماني أو هو صابر... ومن اللسنيّات المترادفة في وصف البخيل مثلا قولهم : (132) ما يَبِضُّ حَجَرُه : بخيل (320) جعْد البنان (331) جامد الكفّ (348) أجاع قدره : بخل... وفي التعبير عن السّمن : (641) دُمّ فلان بالشّحم : كانَ سمينا (737) رَجَع العلفُ في الدابّة ونَجَع : سمنت (827) أخذَتْ إبلي رماحَها وكذلك سلاحها : سمنت (1085) امرأة شَبْعَى الوشاح : سمينة ممتلئة. ولا ريب في أنّ تعدّد الدلالة والاشتراك والترادف وما إلى ذلك من المسائل التي تحتاج تدقيقا وتوضيحا ودراسة لأنّ الترادف المطلق مثلا لا يوجد في الأمثلة المذكورة سابقا، إلاّ أنّ عملا من هذا النوع يتجاوز غايتنا الآن.

د - **قبول الخاصيّة التصنيفيّة** : تقبل اللسنيّات الخاصيّة التصنيفيّة إسوة بالكلمات وهذه الخاصيّة تمكّننا من تصنيفها وتوزيعها طبقيّا في مجموعات (ع. بن عمر، اللسنيّات، ص 231 ومابعدها) :

* **دلاليّا** حسب أصول معانيها أو حسب معانيها الاصطلاحيّة (ع. بن عمر، اللسنيات، ص 334 ومابعدها) في حقول دلاليّة تنضوي في حقول أكبر منها :

- (69) مَالَهُ حَـانَّةٌ ولا آنَّةٌ أي ما له شيء، من الحانّة : الناقة والآنّة : الشاة، (385) في مثل حَدَقَةِ البَعير أي في خصب وماء كثير، من حدقة البعير وهي توصف بكثرة الماء، (689) ركِبَ ذَنَبَ البعير : رضي بحظ مبخوس ناقص، من البعير وذنبه لا يركب على وجه الحقيقة. . . فالإبل كما لا يخفى مثّلت مصدرا (Source) لهذه لمجموعة من اللسنيّات وغيرها وهي بذلك تعدّ قاسما مشتركا بينها يكوّن حقلا يقبل الانضواء في حقل أكبر منه هو الحيوانات الأليفة المنتمية إلى حقل الحيوان وهلمّ جرّا.

- (122) جاء بالتُّرَّهاتِ البَسَابس : كذب، (203) يَنْفُخ في البُوقِ : يكذب وينطق بما لا طائلة تحته، (423) جاء بالحَظِرِ الرَطْب : كذب، (1486) جاء بالعنَاقِ وكذلك بأُذُنَيْ عنَاق : بالكذب الفاحش أو بالخيبة والشرّ وهذه اللسنيّات كما نلاحظ يجمعها حقل دلاليّ واحد هو حقل الكذب المنتمي إلى حقل الأخلاق الذي ينضوي في حقل القيم الاجتماعيّة. . .

* **تركيبيّا** حسب أشكال المركّبات النحويّة التي تتوارد فيها اللسنيّات (ع.بن عمر، اللسنيّات، ص 239 وما بعدها) :

- **اللسنيّات الفعليّة** وهي التي يكون رأسها فعلا ومن أمثلتها : (792) رَعَى النجومَ: أرق وسهر، (794) رَغِمَ أنفُه : ذلّ وخضع، (800) هُرِيق رَفَدُه : قتل، (802) رَفَلَ في ثيابه : تكبّر وتبختر. . .

- **اللسنيّات الاسميّة** وهي التي تتوارد في شكل من أشكال المركّبات الاسميّة : (406) حُشاشَةُ نَازِع : الوقت القليل، (712) هو منّي حَضر الفرس : قريب، (416) حاطب لَيل : يخلّط في كلامه وأمره أو يجني على نفسه، (492) حيّة ذَكَرٌ : شَهْمٌ أو شجاع شديد. . .

- **اللسنيّات الحرفيّة** وهي تلك التي تبدأ بحرف مثل قول العرب : (341) في جناح طائر : قلق دهش، (450) كالحَلْقَة المُفْرَغَة : مجتمعون مؤتلفون، (480) بحَوْض الثعلب :بعيد، (774) لِرشْدَة : صحيح النسب. . .

هـ - علاقة اللسنيّات بالملكة اللّغوية (la compétence) والإنجاز (la performance):

* في اللسنيّات شأنها شأن بقيّة العناصر المعجميّة جانب من الملكة اللغويّة التي يمكن أن ندركها من خلال بعض الملاحظات :

- تشترك اللّغات الطبيعيّة والعربيّة تمثّلها بهذا البحث في ظاهرة التكلّس المعجميّ ويتوفّر في كلّ لغة منها رصيد من اللسنيّات (انظر أعمال ندوة

التكلّس المعجمي، تونس، سبتمبر 1998) وفي هذا الاشتراك كما لا يخفى مظهر من مظاهر الملكة.

- اللسنيّة على درجة ما من التجريد الذي يتصل بالوظيفة الرمزيّة للغة لأنّها من وحدات المعجم وهي بذلك معدّة لتحقيق أهمّ وظائف اللغة التي منها الإبلاغ والوظيفة التعبيريّة...

- تقبل اللسنيّة كما رأينا في الفقرات السابقة الخاصّية التصنيفيّة التي تعتبر في حدّ ذاتها خاصيّة نوعية للكلام البشري...

* في اللسنيّات مظهر من الإنجاز اللّغوي بما أنّها تمثّل مجموعة متواترة من العناصر المعجميّة وتقبل الوصف الكميّ والتطوّر بالاستعمال وما إلى ذلك، ولا ريب في أنّ العرب تفطّنوا منذ القديم إلى تأثير هذه المظاهر في العناصر المعجميّة ودلالاتها إذ ربط القدامى علاقة بين الاستعمال والعديد من المفاهيم وعمدوا بالتواتر إلى تخصيص كثير من المصطلحات وتحديدها فاعتبروا أنّ مثل قول العرب (102) فلان مَا يَعْرف هِرًّا مِنْ برٍّ أي لا يعرف شيئا أو لا يميّز بين من يكرهه ومن يبرّه، من كلام العرب السائر (لسان ج 1، ص101) [وكذا الشأن بالنسبة إلى الأمثال التي عدّت سائرة (الميداني، ج 1، المقدّمة)] وأدركوا أنّ للتواتر شأنا في استعمال العبارات، وقد ورد عن سيبويه أنّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره ممّا هو مثله (سيبويه، ج 2 ص 126) فلا ينفرد عنده من الأشياء شيء دون ما بعده إذ لا يجوز أن تقول في كَلَّمْتُهُ فَاهُ إلى فِيَّ كلمته فاه حتّى تقول فيّ لأنّك تريد مشافهة (سيبويه، ج 1 ص 392) ومثل ذلك قول الجرجاني في تحليل قول العرب عند وصف المتردّد: رَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلا وتُؤَخِّرُ أخرى : «فلو جهد مستعمل اللّغة أن يتصوّر لقوله تقدّم رجلا معنى وفائدة ما لم يقل وتؤخّر أخرى أو ينوه في قلبه كلّف نفسه شططا» (أسرار، ص 115) فالاستعمال عندهم يحدّد معنى اللفظ كما نرى ويكسب العبارة خصوصيتها الدلاليّة وهو ما يؤكّده تحليل أمثلة من اللسنيّات إلى مكوّناتها :

(1526) هذه أرْضٌ لا يَطِيرُ غُرَابُها : كثيرة الثمار لأنّ المعروف عن الغراب أنّه يتبع أجود الثمار وأنّه ما إن يحطّ بمكان حتّى يطير عنه وبذلك يكون استقراره دليلا على كثرة الثمار، واللسنيّة تواردت داخل الجملة الاسميّة في محلّ خبر شكله النحويّ مركّب نعتيّ هو أرض لا يطير غرابها إلا أنّ تحليله إلى منعوت ونعت يثير مشاكل إذ أنّنا في الإخبار نستطيع الاستغناء عن

النعت (لا يطير غرابها) بينما نهشّم معنى اللسنيّة التي بلغت درجة كبيرة من التكلّس فنبتعد عن قصد المتكلّم وصف الأرض بكثرة الثمار إن فصلنا بين المكوّنين المنعوت والنعت أو عزلنا الفاعل عن فعله في مستوى النعت الوارد مركّبا إسناديّا فعليّا (انظر أمثلة أخرى لتحليل اللسنيات في ع. بن عمر، اللسنيّات، ص 208 و ما بعدها) ورغم هذا تقبل اللسنيّات، خلافا لما لا تستسيغه الأمثال من تغيير في الصيغة والإعراب كما هو مأثور عنها (انظر مثلا المزهر للسيوطي، ج 1 ص 487. . .) ، التواردَ في الاستعمال بطرق متعدّدة:

- (417) حطّ رَحْلَه : أقام / + ألقى رحله + ألقت رحلها + حطّوا رحالهم.

- (336) جَمَّمَت الجاريةُ ولَمَّمَت : اكتملت / + صارت لها جمّة ولمّة + جارية مجمّمة وملمّمة. . .

- (301) جَرُّوا أذْيالهَم : تكبّروا واختالو/ +جرّ ذيله + جرّ أذياله + جرّ ذيوله ومن ذلك قالوا : ذالت الجارية وتذيّلت : تبخترت.

- (203) فلان يَنْفُخُ في البُوق : يكذب ويتكلّم بما لا طائلة تحته/ + جاء بالبوق + نطق بوقا + تبوّق + البوق : الباطل + باق يبوق : جاء بالبوق ← هو بوق : لايكتم السرّ. . .

وهكذا يمكن أن نخلص ممّا سلف إلى أنّ اللسنيّة من العناصر المعجميّة وأنّ دلالتها من الدلالة المعجميّة التي ترتبط في جوانب منها بالاستعمال.

ومن هذا المنطلق يكون القسم الثاني من البحث مخصّصا لاختبار مدى تأثير الاستعمال في دلالة اللسنيّات العربيّة في القديم، بيد أنّ سعة الموضوع تجعلنا نقتصر في توضيحه على بعض مظاهر الاستعمال بالاعتماد على عيّنات مختارة من العبارات المتداولة في القرن السابع الميلادي (الأوّل الهجري) لما لحدث ظهور الإسلام من أثر في تعديل النشاط اللغوي عند العرب ولأنّ العربيّة المسموعة في العصر الجاهلي لم تصلنا إلا من خلال القرآن أو ممّا توّج حركة جمع اللّغة من مصنّفات في النحو والمعاجميّة وفقه اللّغة وهذه الكتب ضبطت مدوّنتها لأغراض مختلفة أهمّها حماية لغة القرآن من التحريف واللحن.

2 . استعمال اللسنيّات العربيّة في القديم :

يرتبط المستعمل من اللسنيّات العربيّة بمحيطه الحضاري وزمن نشأته

وأسبابها المختلفة ومدى تفاعل المتكلمين باللسنيّة مع الواقع للتعبير عن حاجاتهم اليوميّة أو بلوغ مقاصدهم ومآربهم، لذلك يشمل البحث في استعمال العبارة ضربا من التنقيب في نشأتها وروافدها وتوارها في السياقات المختلفة وما يؤدّي إليه كلّ ذلك من مظاهر التطوّر والتغيّر. . . ولتوضيح هذا نقتصر في ما يأتي لضيق المجال، على عيّنات من مظاهر الاستعمال انطلاقا من بعض الملاحظات الخاصّة بنشأة اللسنيّات وتواردها وتطوّرها.

2-1. نشأة اللسنيّات في القرن السابع :

لا نجد صراحة عند ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي مقاطعة واضحة للتراث اللّغوي المنسوب إلى الجاهليّة. وقد ظلّت طائفة كبيرة من اللسنيّات متداولة بين الناس متواترة في الاستعمال، بل إنّ أغلب العبارات حافظت على خصوصيّاتها الدلاليّة ومعانيها المختلفة إلاّ من بعض التحوّلات الجديرة بالاهتمام.

لقد كان تواتر مجموعة من القصص في القرآن لوعظ المسلمين باتّخاذ العبرة من شقاء الأمم البائدة دافعا حمل الكثير من الناس على صياغة عبارات تحيل على مرجع من العصر الجاهلي، فقولهم لمن كان في شقاء وضلال كبير: (458) «أشقى من أحمر ثمود» يلتقي بقولهم لما كان مشؤوما أو شديدا : (796) «كَرَاغِيَةِ البَكْرِ» لأنّ العبارتين تحيلان على نفس القصّة إذ أنّ أحمر ثمود هو لقب قدار بن سلف عاقر ناقة صالح (لسان م 1 ص 717) بينما راغية البكر هي ناقة صالح التي هلكت بسببها ثمود وقد ورد ذكرها في شعر الأخطل :

لعمري لقد لاقت سليم وعامر ∴ على جانب الثرثار راغية البكر

(أساس البلاغة ص 240) في حين وردت إشارات للقصّة في القرآن بمواطن متعدّدة : الأعراف: 7/ 73-77، هود : 11/ 64، الإسراء : 17/ 59، الشعراء : 26/ 155، القمر : 54/ 27، الشمس : 91/ 13.

إنّ نواة القصّة المتواترة في القرآن قد تكون هي السبب في ابتداء ظهور اللسنيّتين وغيرهما لما في القرآن من قداسة ولما في القصّة من تشويق وتأثير. وشأن هذا النوع من العبارات شأن طائفة أخرى ظهرت في نفس الفترة تقريبا وقد غذّت روحها المصادر الكتابيّة : يقال لمن كان كثير الجور شديد الظلم : (987) أَجْوَرُ مِنْ قَاضِي سَدُوم، وقد خصّوا بذلك قصّة إسرائيل عن سدوم،

(تكوين 19 : 4) وكانت مضرب الأمثال عند العبرانيّين والمسيحيين في الجور وارتكاب الفاحشة : أشعيا 1 : 10-13 : 9، أرميا 23 : 14 تثنية 32 : 32، على حدّ قول عبد المجيد عابدين في كتابه الأمثال في النثر العربيّ القديم (ص 96).

ولئن كانت هذه العيّنات قد استقت روافدها من العصور القديمة السابقة لها فإنّ بعض اللسنيّات الجديدة قد استوحت معانيها من تعاليم الدين الجديد ومبادئه بل إنّ دلالة العبارات حملت قيما إسلاميّة جديدة ومُثُلا عُليا بدأت تأخذ طريقها إلى الترسّخ في أذهان مستعملي اللّغة وسلوكهم :

(111) بَارَكَ اللّه فيه وله وعليه وبَارَكَهُ أي أثابه اللّه وجعله مباركا. والعبارة من برك البعير : أناخ في الموضع ولزمه، أو من البركة : الزيادة وقد تواترت في القرآن الكريم 5 مرّات (معجم عبد الباقي، ص 118) منها قوله تعالى : وَجَعَلَ فيهَا رَوَاسِيَ منْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا (فصّلت : 41/10).

(219) بَلَغَتْ رُوحُهُ التَّرَاقِيَ أي شارف الموت، من ترقيته : أصبت ترقوته والعبارة تواردت في القرآن في قوله تعالى : كَلاَّ إِذَا بَلَغَت التَّرَاقِيَ (القيامة : 75/26) وهي ترادف قوله تعالى : وَإِذَا زَاغَت الأَبْصَارُ وَبَلَغَتَ القُلُوبُ الحَنَاجِرَ (الأحزاب : 33/10) وقوله : فَلَوْ لاَ إِذَا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ (الواقعة : 56/83).

(481) سقاك اللّه بِحَوْض الرسول ومِنْ حَوْضه : دعاء لك بالنجاة في الآخرة والفلاح وحوض الرسول يرده أتباعه يوم القيامة بعد خروجهم من القبور عطاشا فيشربون منه شربة لا ظمأ بعدها (ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة، ص 19).

(764) رُدَّ إلى أرذل العمر، أي إلى الهرم والخرف، من قولهم : أرذل فلان دراهمي أي فسلها، وردت العبارة في الحديث : أعوذ بك من أن أردّ إلى أرذل العمر (لسان م 2 ص 1158) وكذلك في قوله تعالى : وَمِنكُمْ مَنْ يُرَدُّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ لكَيْ لاَ يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْم شَيْئًا (النحل : 1/70، الحجّ : 22/5).

(826) أوَى إلى رُكْن شَدِيد أي كان عزيزا منيعا في عدد كثير من قومه يستند إليهم كما يستند إلى الرُكْن من الحائط، وردت العبارة في قوله تعالى : أوْ آوي إلى رُكْن شَديد (هود : 11/80) وفي الحديث : رحم اللّه لوطا إذ كان ليأوي إلى ركن شديد، وأراد بذلك إلى اللّه عزّ وجلّ وهو أشدّ الأركان

وأقواها (لسان ج 2، ص 1219).

(803) وقع في أيدي الزّبانية أي في العذاب الشديد أو في مأزق لا يستطيع الخروج منه، أصل العبارة من قولهم : زبنت الناقة أي ضربتْ بثفنات رجليها عند الحلب ثمّ أخذوا من ذلك الزبانية لزبنهم الناس ودفعهم أهل النار إليها (لسان ج 3، ص 9) وقد ورد ذكر الزبانية في القرآن مرة واحدة في قوله : فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ (العلق : 96/18)

([illegible]) سبّع الله لفلان وعشّر أي ضاعف له الأجر وأثره من قوله تعالى : كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ (البقرة : 2/ 261) وكذلك من قوله : مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا (الأنعام : 6/ 160) رغم أنّ العرب تضع السبعة موضع التضعيف والتكبير...

ويبدو من العيّنات السابقة أنّ القرآن كان مصدراً لشتّى اللسنيّات وأنّ الحدث الدينيّ في القرن السابع الميلاديّ هو الذي حرّك بدون منازع الملكة اللّغويّة عند العرب والمسلمين فصاغوا نسبة عالية من العبارات المختلفة في معان إسلاميّة شتى رغم أنّ طاقة الإبداع لم تتوقف عن إنتاج لسنيّات ذات دلالات أو صور كانت في الأصل متواترة في الفترة الجاهليّة :

(369) مات حتْفَ أنفه أي فجأة أو عن مرض بلا قتل أو ضرب، من الحتف : الموت وكأنّما قصدوا أنّه يموت على فراشه كما لو كان سقط لأنفه فمات أو كأنّ أصل العبارة من اعتقاد العرب أنّ روح المريض تخرج من أنفه فإنّ جُرح خرجت من مكان الجرح واللسنيّة إسلاميّة المنشإ لأنها رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلّم (السيوطي، ج 1 ص 301) رغم أنّ معنى الموت متواتر في الجاهليّة (انظر ع. بن عمر، اللسنيّات، ص 375). بل إنّ في رافد العبارة شيئا من تصوّرات العرب في فترة ما قبل الإسلام.

(1381) ركبَ أعجَازَ الإبل : ذلّ أو كان تابعا لغيره أو لقي المشاقّ لأنّ عجز البعير مركب شاقّ والعبارة من قولهم تعجّزت البعير إذا ركبت عجزه ولا أثر فيها لأيّ رافد أو معنى إسلاميّين رغم أنّها نسبت إلى عليّ بن أبي طالب (لسان ج 4، ص 642) وقد عرف أنه أدرك الإسلام صبيّاً.

(2208) حَمِيَ الوَطِيسُ أي اشتدّت الحرب أو الأمر، من الوطس : الوطء من الخيل والإبل أو من الوطيس : شيء يتخذ مثل التنّور يختبز فيه ويشوى والعبارات أثرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين (لسان م 6 ص 947 وكذلك سيوطي ج 1 ص 209) رغم أنّ روحها جاهليّة

لأنّها تختزن معلومات عن الحياة اليوميّة العربيّة القديمة التي تواصلت من الجاهليّة إلى ما بعد صدر الإسلام.

لقد كان لنا في الأمثلة السابقة ما يدلّ على أنّ اللسانيّات العربيّة في القديم كانت مختلفة الروافد بما تحمله من معلومات دلاليّة مرجعيّة تعود إلى فترات متلاحقة من الجاهليّة أو صدر الإسلام لأنّ بعضها نبع من مصادر كتابيّة أو من القرآن الكريم أو أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلّم والصحابة رضي الله عنهم، ذلك أنّ تأثير الحدث الدينيّ في دلالة العبارات كان عميقا لكنّه لم يثن العرب ومستعملي اللّغة عن صياغة صور ومعان قديمة متواترة في لسنيّات يتحتّم علينا مزيد النظر في خصائص استعمالها وطبيعة تطوّرها.

2 - 2. توارد اللسانيات العربيّة في القديم

حافظت أغلب اللسنيّات التي ظهرت في الجاهليّة على شيوعها وتواترها في القرن السابع رغم أنّ الظرف الجديد أدّى إلى ظهور طائفة من العبارات قامت على نقيض سابقاتها التي بدأت تخرج من الاستعمال فمن «لسنيّات المناسبات» التي تأثرت بالواقع الجديد وبعض المفاهيم الإسلاميّة قولهم :

(803) بالرّفَاء والبَنين أي بالالتئام والاتفاق وحسن الاجتماع، تقال العبارة في الجاهليّة للمملك لكنّ الرسول صلّى اللّه عليه وسلّم بدّلها بقول آخر هو : بارك اللّه عليك وبارك فيك وجمع بينكما في خير (أساس ص 244 وكذلك لسان ج 2، ص 1194 و1203).

(1355) أنت عليّ كَظَهْرِ أمّي وكظهر أيّ محرمة، عبارة في الطلاق منهيّ عنها في القرآن (المجادلة : 58/ 2) رغم أنّها بقيت موجبة في الإسلام شأنها شأن قولهم : (840) حبلُك على غَاربك. . . إلاّ أنّ الكلمات التي أصبحت متواترة منذ القرن الأوّل للهجرة هي : أنت طالق وأنتِ خَليّة وأنت بَرِيّةٌ وأنت حَرَامٌ. . . (ابن أبي زيد، الرسالة، ص 468).

وشأن هذه اللسنيّات شأن بعض العبارات الخاصّة بفئات اجتماعيّة ضيّقة عاشت في صلب المجتمع الإسلاميّ الجديد :

(791) رَاعنَا : عبارة من أقوال اليهود في الجاهليّة وقد كانوا يتسابّون بها فنهى اللّه تعالَى عن قولها في القرآن : يَا أيُّها الذين آمنُوا لا تَقُولُوا رَاعِنَا وقُولُوا انْظُرْنَا (البقرة : 2/ 104).

لقد كان لتأثير العوامل الدينية في الحياة الاجتماعية أهمية بالغة في تعديل نسق استعمال بعض اللسنيّات وتقلّص تواترها فأخذت نسبة منها الطريق نحو التقادم كما ذكرنا ولكنّ جانب التصرّف بالاستعمال في دلالة طائفة من العبارات المتواترة وفي أشكالها المختلفة يبقى في حاجة إلى التوضيح؛ ولا مناص لنا من الاعتماد في ذلك على عيّنات من القرآن أهمّ نصّ متكامل في القرن السابع : وردت في القرآن لسنيّات كثيرة نذكر منها بعض ما كان شديد التواتر وقد اعتمدنا في الإحصاء المعجم المفهرس لعبد الباقي : (457) الحَمْدُ للّه : 35 تواترا (ت)، (2213) تُوُفِّيَ : 23 ت، (600) وَلّى دُبُرَهُ 13 ت، (1281) طبعَ علَى قلْبِه : 11 ت، (2108) نكَصَ علَى عَقِبَيْه : 9 ت، (599) قطَعَ دَابِرَهُ : 4 ت... وقد تواردت هذه اللسنيّات في شكل مركبات متعددة منها المركّبات الفعليّة : (599) قطَعَ دَابِرَهُ؛ والاسميّة : (1367) عابِرُ سَبِيلٍ؛ والحرفيّة : (1131) بشِقِّ الأنْفُسِ... وتتّسم هذه اللسنيّات ولا سيما الفعليّة منها بقبول مكوّناتها التصرّف بالاستعمال عن طريق الاشتقاق :

(600) وَلّى مُدْبِرًا (النمل : 27/ 10، القصص : 28/ 31) + وَلَّوْا مُدْبِرِينَ (النمل : 27/ 80) + ولّوا الأدْبَارَ (الفتح : 48/ 22) + تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ (الأنبياء : 21/ 57) + لاَ تُوَلّوهُمُ الأدْبَارَ (الأنفال : 8/ 15) + يُوَلّونَ الدُّبُرَ (القمر : 54/ 45)...

(2108) لَمْ يُعَقِّبْ (النمل : 27/ 10، القصص : 28-31) + يَنْقَلِبُ عَلى عَقِبَيْهِ (البقرة : 2/ 143) + نكَصَ عَلَى عَقِبَيْه (الأنفال : 8/ 48) + انْقَلَبْتُمْ عَلَى أعقَابِكُمْ (آل عمران : 3/ 144) + كُنْتُمْ عَلَى أعْقَابِكُمْ تَنْكِصُونَ (المؤمنون : 23/ 66)...

بيد أنّ أغلب هذه اللسنيّات تقبل التحوّل بالاستعمال عن طريق آليات اللّغة من الأشكال الاسميّة إلى الفعليّة أو العكس :

(945) أزَاغَ اللّهُ قَلْبَهُ : تواردت اللسنيّة في شكل مركّب فعليّ في قوله تعالى : فلمّا زَاغُوا أزَاغَ اللّهُ قُلُوبَهُمْ (الصفّ : 61/ 5) ثمّ في شكل مركّب اسمي في الآية : فَأمّا الذينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ (آل عمران : 3/ 7)...

(1276) ضَاقَ صَدْرُهُ : تواردت اللسنيّة في شكل مركّب فعليّ في قوله تعالى : ولَقَدْ نَعْلَمُ أنّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ (الحجر : 15/ 97) + وَيَضِيقُ صَدْرِي ولا يَنْطَلِقُ لِسَانِي (الشعراء : 26/ 13)، إلاّ أنّها اقتربت من

المركّب الاسمي عن طريق الاشتقاق في قوله تعالى : يَجْعَل صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرِجًا (الأنعام : 6/125) + فلعلّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إليْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ (هود : 11/12). . .

ولا تقتصر مجالات التصرّف في اللسنيّات التي تضمّنها القرآن الكريم على ما أشرنا إليه في الملاحظات السابقة لأنّ إمكانية الاستعمال في الواقع متسعة قد تتجاوز التصرّف بالاشتقاق أو تغيير مواقع المكوّنات إلى التركيب :

(745) مَرْحَبًا بِكَ : لسنيّة من صنف عبارات المناسبات غالبا ما تستعمل للترحيب بالقادم في صيغة إثبات ولكنّها تواردت في القرآن مرّتين بصيغة النفي : هَذَا فَوْجٌ مُقْتَحِمٌ مَعَكُمْ لا مَرْحَبًا بِهِمْ إنّهُمْ صَالُوا النّارِ (ص : 38/ 59) + قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُمْ . . . (ص! : 38/ 60).

2 - 3. تطوّر اللسنيّات العربيّة في القديم

بدا لنا من خلال استقرائنا لبعض العيّنات من القرآن الكريم أنّ التصرّف بالاستعمال في مستوى الخطّين الجريدي (Paradigmatique) والمركّبي (Syntagmatique) قد يساهم في اتّجاه مكوّنات نسبة اللسنيّات الشّديدة التواتر نحو تكلّس أشدّ ممّا هي عليه أو يؤثّر في الطبيعة التركّبيّة لنسبة أخرى من العبارات فتتّجه نحو ضرب من الاختصار :

(600) ولّى مُدْبرًا أي فرّ أو انهزم، توارد مكوّن اللسنيّة الأوّل (ولّى وما اشتقّ منه) منفصلاً عن المكوّن الثاني (مدبرا وما اشتقّ منه) في القرآن 6 مرّات منها قوله تعالى : لوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا (الكهف : 18/18) باستعمال معنى اللسنيّة الفرار في موقع حالَ متعلّق بنواة الإسناد كما ورد نفس المكوّن بموضع آخر من القرآن : تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى (المعارج: 70/ 17) في حيّز المعطوف عليه من المركّب العطفي (أدبر وتولّى) وقد قامت العلاقة بين مكوّني المركّب على الترادف إلاّ أنّ تواتر اللسنيّة ولّى مدبرا بلغ 12 ت وقد اقترن فيها المكوّن الأوّل بالثاني اقترانا شديدا إذ أنّ درجة التجاذب بين المكوّنات في المركّب الفعلي : ولّى مدبرا + ولّى الدبر . . . أشدّ تماسكا ممّا نجده داخل المركّب العطفي. ويبدو أنّ اللسنيّة مرّت على الأقلّ بثلاث مراحل :

أ - مرحلة التولّد وهي مرحلة النشأة وفيها يتجاذب عنصران معجميّان بسيطان أو أكثر عند الاستعمال وتستفيد اللغة في ذلك من المجاز لتقريب المتباعدين دلاليا [(ولّى ↔ (الدّبر)].

ب - مرحلة التكلّس وهي مرحلة تستعمل فيها اللسنيّة بمعناها

الاصطلاحي بعد ما تكون قد ترسّخت بالتواتر في معجم اللّغة بتلك الدلالة : (الفرار أو الانهزام).

ج - مرحلة التطوّر وهذه المرحلة لا تبلغها كلّ اللسنيّات لأنّها لا تكون إلاّ مع نسبة قليلة لها طاقة إنتاجيّة متميّزة: ولّى الدّبر← لولّيت منهم فرارا. .

(2108) نكَصَ عَلى عَقبَيْه أي أحجم ورجع عمّا كان عليه من الخير، تواردت اللسنيَة 7 مرّات في القرآن الكريم بالتصرّف جريديّا في المكوّن الأول والاحتفاظ بنواة ثابتة هي المركّب الحرفي على عقبيه :

- (نكَص) + عَلى عَقبَيْه، 2 ت (الأنفال : 8/ 48 + المؤمنون : 23/ 66).
- (انْقلَبَ) + عَلى عَقِبَيْه، 2ت (آل عمران: 3/ 149 + الأنعام : 6/ 71).

غير أنّنا سجلنا تواردين آخرين بتصرّف ثان في المركّب الحرفيّ عن طريق الاشتقاق: وَلّى مُدْبِرًا ولمْ يُعَقِّبْ (النمل : 27/ 10 + القصص : 28/ 31)، والمرجّح في مثل هذه الحالة أنّ اللسنيّة اتّجهت بالاستعمال في فترة ما بعد ترسّخها في المعجم إلى الاستغناء عن مكوّنها الأول والاحتفاظ بالمكوّن الثاني الذي وقع التصرّف فيه من جديد عن طريق الاشتقاق فاتّجهت اللسنيّة إلى ضرب من الاختصار واختزان خاصيّة تركيبها.

والواقع أنّ أيّ تصرّف في اللسنيّات اشتقاقيّا وتركيبيّا نحويّا لا يتمّ بغضّ النظر عن الخصائص الدلالية التي تميّز العبارة كما أشرنا سابقا في هذا البحث وأنّ الاستعمال هو الذي يحدّد المعنى ولذلك يكون السياقُ الحكمَ الفصلَ بين ما تدلّ عليه اللسنيَة اصطلاحا وما يخرجها إلى الحقيقة بما تفيده في بعض المقامات :

(1426) ألقى عَصَاهُ، لسنيّة اصطلح العرب على استعمالها في من أقام بالمكان واطمأنّ أو في من اجتمع إليه أمره أو كان مسافرا فبلغ موضعه وأقام لأنّه إذا بلغ ذلك ألقى عصاه فخيّم وترك السفر (لسان ج 4، ص 801 - 802)، قال زهير : وضعنا عصيّ الحاضر المتخيّم (كنايات ص 181) في حين أنّ نفس العبارة تواردت في القرآن الكريم 15 مرّة (معجم عبد الباقي، ص 651 - 652) بمعنى إلقاء العصا الذي يخرجها عن الاصطلاحيّة إلى الحقيقة كما في قوله تعالى : فألْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ (الأعراف: 7/ 107، الشعراء : 26/ 32) وكذلك : فألْقَى مُوسَى عَصَاهُ فإذَا هِيَ تَلقَّفُ مَا يَأفِكُونَ (الشعراء : 26/ 45). . . .

بيد أنّ هذا المثال الذي قدّمنا لا يمثل في الحقيقة نموذج الاستعمال أو

القاعدة العامّة في استغلال ما باللسنيات من شفافيّة (Transparence) معنوية لأنّهم كثيرا ما كانوا يقتصرون في إبلاغهم وتواصلهم فيما بينهم على التعبير بالعبارة عن المعنى الاصطلاحي المقصود منها في حين أنّ تواتر نسبة من لسنيّات العصر الجاهلي وتأثرها بالواقع الجديد في هذه الفترة جعلاها تتّجه نحو ضرب من التطوّر إمّا بتعدّد دلالتها أو التجرّد التدريجيّ من معانيها القديمة :

(1100) أصْبِحْ يا رجل : انتبه من غفلتك، وأصل المعنى من قولهم : لقيته غداة الصباح أي يوم الغارة وأكثر ما كان يُغار عليهم في الصباح، قال الله تعالى، فالمُغيرات صبْحًا (العاديات : 100/3)، في حين أنّ معنى الإصباح تطوّر باتّجاهه نحو الدلالة على الهلاك، وقد تواْرد في القرآن 8 مرّات في مثل قوله تعالى : إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيب (هود : 11/ 81) + فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ (الحجر : 15/ 83 وكذلك : م. عبد الباقي ص 399)...

ولئن كانت دلالة بعض اللسنيّات في صدر الإسلام قد تطوّرت بالاستعمال وتأثرت بالمفاهيم الجديدة فإنّ تواتر نسبة أخرى من العبارات جعلها تتّجه نحو ضرب من التولّد والتطوّر بتفرّعها إلى أكثر من عبارة :

(805) يَزْجُرُ الطَّيْرَ أي يعافها فيتفاءل أو يتشاءم. وزجر الطير نوع من التكهّن أصله أن يرمي الرجل الطائر بحصاة أو يصيح به فإن ولاّه في طيرانه ميامنَه وسنح تفاءل به وإن ولاّه مياسره وبرح تشاءم وتطيّر منه، ومن ذلك قالوا للكاهن زاجرا لأنّه إذا رأى ما يظنّ أنّه يتشاءم به زجر بالنهي عن المضيّ قدُما في تلك الحاجة؛ واللسنيّة تواردت في القرآن الكريم 8 مرّات استعمل فيها المكوّن الأوّل زجر وما اشتقّ منه في 3 مواضع : فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا (الصّافّات : 37/2) + قَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ (القمر : 54/9) + مَافِيهِ مُزْدَجَرٌ (القمر : 54/4)؛ بينما استعمل المكوّنَ الثاني الطير وما اشتقّ منه في 5 مناسبات : إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ (يس : 36/18) + اطَّيَّرْنَا بِكَ (النمل : 27/ 47) + يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى (الأعراف : 7/ 131) + طَائِرُكُمْ عِنْدَ اللّه (النمل : 27/ 47) + طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ (يس : 36/ 19)، وكأنّما اللسنيّة كانت في حالة تفرّع إلى عبارتين جديدتين بل إنّ المعنى الاصطلاحيّ ذاته كان في حالة تحوّل لأنّ استعمال الطّائر وهو مشتقّ من المكوّن الثاني توارد في القرآن في موطن آخر

بمعنى إسلامي جديد : ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (الإسراء : 17/ 13).

ومجمل القول إنّ حركيّة اللّغة كانت متميّزة في القرن السابع الميلادي الذي شهد تعديلا لنسق استعمال بعض اللسنيّات وتطوّر دلالاتها فقد أدّى تأثير العوامل الدينيّة في الحياة الاجتماعيّة إلى تقلّص نسبيّ في تواتر استعمال بعض العبارات : (791) راعنا و(803) بالرفاء والبنين و(1355) أنت عليّ كظهر أمّي . . . وظهور طائفة أخرى قامت على نقيض الأولى التي بدأت تخرج من الاستعمال في حين أنّ لسنيّات كثيرة حافظت في نفس تلك الفترة على تواترها بل إنّ نسق الاستعمال كان في تصاعد لأنّ نسبة هامّة من المعاني الإسلاميّة شهدت النور وتواردت في شكل عبارات ساهمت في نشأتها أسباب دينيّة مختلفة إضافة إلى ما أثر عن الرسول أو الصحابة أو كان مرتبطا بأحداث وقعت في القرن السابع وبعده : (369) مات حتف أنفه، (1381) ركب أعجاز الإبل، (2208) حمي الوطيس. . .

3. الخاتمة :

يمكن القول في النهاية إنّ الدلالة المعجميّة جعلتنا نراجع مفهوم العنصر المعجميّ على أساس التركّب إذ أنّ دلالة اللسنيّة من الدلالة المعجميّة والنسنيّات من العناصر المعجميّة كما بيّنّا في البحث، إنّ هذه الدلالة تتحدّد في جوانب منها بالاستعمال وتتأثّر به وقد رأينا من خلال حركيّة اللغة في القرن السابع كيف أنّ لهذا الاستعمال علاقة بالنظام التعبيريّ للغة إذ يدفع بالدلالة نحو التطوّر فتمرّ اللسنيّة عند استعمالها بثلاث مراحل : النشأة والتولّد فالترسّخ في المعجم ثمّ التحوّل الذي لا تبلغ أقصى درجاته سوى نسبة قليلة من اللسنيات يتغيّر شكلها (2108 نكص على عقبيه، 203 ينفخ في البوق) أو تتفرّع عنها أكثر من لسنيّة (895 يزجر الطير) أو تتولّد عنها دلالات جديدة (1160 أصبح يا رجل، 895 يزجر الطير) تقتضي منّا الآن مراجعة نظام الإحداث في اللغة باختبار عيّنات أكبر حتّى نلمّ بجميع الجوانب.

عبد الرزاق بن عمر
المعهد العالي للعلوم الإنسانيّة
تونس

الاشتراك بين المعجم والنّحو :
المنوال الاحتماليّ في تولّد المعجم وانتظامه

الأزهـر الزّنّـاد

يمثّل الاشتـراك ظاهرة مطّردة في اللّغات ومبحثا يكاد يكون من ثوابت البحث في اللّغة في جميع العصور والحضارات والنّظريّات. واقترحت في شأنه فرضيّات متنوّعة أساسها لهجيّ (اللّغويّون العرب عامّة والسّرّاج مثلا في رسالة الاشتقاق) أو سياقيّ (النّظريّة السّياقيّة) أو منطقيّ دلاليّ (ابن فارس قديما ونظريّة الطّراز حديثا) أو علاميّ (النّحت الأكبر لميشال باربو) أو عرفانيّ (النّحو العرفانيّ : لانقاكر وغيره) أو تاريخيّ تطوّريّ (منوال إيرت Ehret). ولكلّ من هذه الفرضيّات مظاهر قوّة ومظاهر ضعف من حيث القدرة التّفسيريّة في اللّغة الواحدة ومن حيث اطّراد مبادئها بتعدّد اللّغات.

وقد أوقفنا النّظر في انتظام المعجم في العربيّة على عدد من المبادئ تحكم تكوّنه في مظهرين متناسبين : البنية الصّوتيّة والبنية الدّلاليّة. فوجدنا أنّ الاشتراك نتيجة «حتميّة» تفرضها طبيعة القواعد المنتجة للأبنية الحرفيّة حاملة الدّلالة المعجميّة. ولانتظام الحروف الأصول هذا تبعات في مختلف المستويات من النّظم اللّغويّة تتمثّل في نزوع عامّ مطّرد إلى رفع الاشتراك الحادث في الحروف الأصول تتهيّأ به الوحدة المعجميّة لتكون أحاديّة الدّلالة في الأقوال.

فالجذر- في التّسمية المعهودة- (ن هـ ر) مثلا، تقترن به دلالات عديدة من قبيل الزّجر والحفر والإضاءة وغيرها. وهو موضع تقاطع بين جداول ثلاثة من الجذور تتولّد عناصر الواحد منها بحرفين ثابتين من الثّالوث (ن، هـ، ر) ويكون الثّالث جملة الحروف العربيّة في استرسالها في فضاء النّطق. وآليّة التّوليد هذه ذات أشكال ثلاثة مرتّبة المواضع، قوامها ثنائيّة الثّابت (ث) والمتغيّر (م). تنتج هذه الأشكال الثّلاثة جداول يتضمّن الواحد منها نسخة من (ن هـ ر) بمدلول مفرد هو قطعة من الحقل الدّلاليّ المعجميّ المسيطر على الجدول كاملا. وكلّ جذر في المعجم العربيّ- نظريّا- متولّد بهذه الآليّة

فيكون تبعا لذلك محل اشتراك لفظي يناسبه اشتراك دلالي. وهو أمر ثابت في المعجم الصناعيّ بحكم ما يندرج في المدخل الواحد من دلالات متعدّدة.

ولهذا المنوال تبعات نظريّة متعاظلة متعدّدة منها إعادة النّظر في مفهوم المدخل المعجميّ في النّظريّة اللّسانيّة والنّظريّة المعجميّة وفي صناعة المعجم، ومنها تفسير الاشتراك تفسيرا يقوم على التّناسب بين البنية والدّلالة بما يتضمّن ذلك من وصف لانتظام المعنى المعجميّ مفردا ومندرجا في حقول دلاليّة معجميّة وفي منظومة الاشتقاق وفي المنظومة الإعرابيّة.

جعلنا هذا البحث ستّة أقسام نعرض في الأوّل منها المبادئ العاملة في المنوال الاحتماليّ. ويكون الثّاني منها في تمثيل الأساس في المعجم العربيّ وثالثها في شبكة التّقاطع بين الجداول المحدث للاشتراك وتمثيلها ويختصّ رابعها بالنّظر في نشأة المعجم وإنتاجه زمانيّا وآنيّا وأمّا خامسها فتحليل عينيّ للجذر المثال من حيث تقاطع الجداول وتراكب الدّلالة في نموذج (ن هـ ر). ويكون القسم السّادس في بيان مظاهر الانتظام في جداول الجذر المثال من حيث الاسترسال الصّوتيّ - الدّلاليّ.

1 - المنوال الاحتماليّ في تولّد المعجم العربي وانتظامه : المبادئ العاملة :

نعرض في ما يلي المبادئ العاملة عرضا مركّزا في شكل فقرات تحمل أرقاما تسهّل الإحالة عليها في غضون البحث :

1 - اللّغة اقتران الصّوت بالمعنى.

2- الصّوت حروف وحركات والمعنى معجميّ ونحويّ : يقترن المعنى المعجميّ بالجذر والمعنى النّحويّ بالحركات والحروف جارية في أبنية مقطعيّة تكوّن وحدات تجري في أبنية إعرابيّة.

3- الجذر أحاديّ وثنائيّ وثلاثيّ ورباعيّ وخماسيّ. وليس من المفروض أن يكون الواحد منها توسيعا للآخر ولا سابقا أو لاحقا عليه في الزّمان أو في التّصوّر. بين الجذور والأبنية الصّيغيّة الّتي تتشكّل فيها تفاعل وتزامن من التّكوّن والانتظام دلالةً وبنيةً. ولا سبق للواحد منهما على الآخرفي الزّمان أو في التّصوّر.

4- بنية الجذر بنية مرتّبة المواضع. المواضع مادّتها الحروف وترتّب المواضع ذهنيّ مجرّد في اللّغة يأخذ شكلا تتابعيّا زمانيّا في الكلام.

5 - التّرتّب الزّماني يكسب الجذر هويّته الصّوتميّة الدّلاليّة.

6- ينشأ الجذر بالتّوليف بين الحروف توليفا ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا.

7- الحروف كائنات للواحد منها موقع في فضاء النّطق.

8- تحدث الحروف والحركات في فضاء النّطق حدوثا انتشاريا توسّعيا خلال التّاريخ المديد. انتشار الحروف يوازي تطوّرا في المهارات العصبيّة النّطقيّة. المهارات العصبيّة النّطقيّة توازي تطوّرا في الملكات الذّهنيّة العرفانيّة في تاريخ الإنسان سعيا إلى الإمساك بالأشياء في العبارة اللّغويّة. يبلغ انتشار الحروف حدّ التّشبّع هو ثمانية وعشرون حرفا في العربيّة.

9 - فضاء النّطق استرسال وفضاء الدّلالة استرسال. تشغل الحروف فضاء النّطق على استرسال : فضاء النّطق أحياز والأحياز مخارج تمتدّ على ما بين الحنجرة والشّفتين.

10 - تقترن بالتّوليفة الحرفيّة دلالة معجميّة مّا اعتباطا.

11- التّوليف بين الحروف احتماليّ Probabiliste في الأساس وإن كان يخضع لما بين الأحياز والمخارج والسّمات من تعامل وتفاعل. يشتغل التّوليف وفق مبدإ الثّابت والمتغيّر بالمراوحة بين نوعين من الحروف من حيث القيمة : الثّابت (ث) والمتغيّر (م).

12- الثّابت قيمة حرفيّة قارّة والمتغيّر قيمة متبدّلة تكون واحدة من الحروف الثّمانية والعشرين.

13 - للبنية الثّلاثيّة المشتغلة بمبدإ الثّابت والمتغيّر أربعة وجوه متزامنة في الوجود ومتداخلة في الانتظام :

وجه 1 : ثلاثة متغيّرات : (م1، م2، م3)

وجه 2 : ثلاثة ثوابت : (ث1، ث2، ث3)

وجه 3 : متغيّران وثابت : (م1، م2، ث)

وجه 4 : ثابتان ومتغيّر : (ث 1، ث 2،م)

يتحقّق الوجه الواحد في عدد من الخطاطات للقيم فيها ترتّب موضعي.

14 - للوجه 1 خطاطة واحدة : [م1 م2 م3] هي أقصى الخطاطات تجريدا تنطبق على جميع الجذور الثّلاثيّة. تنتج هذه الخطاطة عند اشتغالها كلّ الجذور إنتاجا آليّا شكليّا. الخطاطة [م1 م2 م3] خطاطة الجذر الثّلاثيّ مطلقا بها ينقاس كلّ عنصر من رصيد الجذور الثّلاثيّة.

15 - للوجه 2 خطاطة واحدة : [ث1 ث2 ث3] هي ألصق الخطاطات بالجذر العينيّ من حيث تتحدّد هويّته الصّوتميّة الدّلاليّة. فالخطاطة [ث1 ث2 ث3] بقيم حرفيّة محدّدة لا تنتج إلاّ نسخا من الجذر الواحد. يكون ذلك في الاستعمال خلال التّاريخ المديد به يتأصّل الجذر الواحد عنصرا مخصوصا من الرّصيد. فإذ كانت القيم ث1 =ك، ث 2 =ت، ث 3 = ب لا تنتج هذه الخطاطة إلاّ [ك ت ب] في اللّغة في جميع العصور عند جميع المتكلّمين بالعربيّة.

16 - للوجه 3 ثلاث خطاطات وفق ترتّب المتغيّرين والثّابت :

خطاطة [م1 م2 ث] تتضمّن جميع الجذور الثّلاثيّة الّتي تتّفق في قيمة ثابت وارد في الموضع الثّالث من البنية.

خطاطة [م1ث م2] تتضمّن جميع الجذور الثّلاثيّة الّتي تتّفق في قيمة ثابت وارد في الموضع الثّاني من البنية.

خطاطة [ث م 1 م2] تتضمّن جميع الجذور الثّلاثيّة الّتي تتّفق في قيمة ثابت وارد في الموضع الأوّل من البنية.

تمثّل الخطاطات الثّلاث مفترقة ومجتمعة عند انطباقها شبكة من العلاقات بين الجذور في المظهر الصّوتميّ دون الدّلاليّ. فإذا كانت قيمة ث = ك مثلا تنطبق الواحدة من الخطاطات الثّلاث على كلّ الجذور الّتي يكون واحد من حروفها [ك] في الموضع المخصوص بها، وتنطبق جميعها على جميع الجذور الّتي يكون [ك] من حروفها، كلاّ في موضعه.

17 - للوجه 4 ثلاث خطاطات وفق ترتّب الثّابتين والمتغيّر. الخطاطات المشتغلة بثابتين ومتغيّر هي الخطاطات المولّدة للجذور الثّلاثيّة في المعجم. تولّد الواحدة منها شبكة صغرى - نمثّل لها بجدول - من الجذور تتّفق في قيمة ث 1 وقيمة ث2 وعددها ثمانية وعشرون وفق ما يكون للمتغيّر من قيم حرفيّة في اشتغال الخطاطة على استرسال صوتميّ في فضاء النّطق يناسبه استرسال في الدّلالة. اتّفاق عناصر الجدول في قيمة ث1 وقيمة ث2 ضامن لوحدتها الصّوتميّة الدّلاليّة. واختصاص عناصر الجدول، كلاّ بقيمة مخصوصة من قيم م الثّماني والعشرين ضامن لتمايز الجذور صوتميّا ودلاليّا. تناسب الوحدة الصّوتميّة بين عناصر الجدول وحدةً دلاليّةً

بينها هي المفهوم الذي يعمها جميعا. نسمي هذا المفهوم مجالا domaine (1). ونشير إلى التقارن بين المظهرين بـ : جدول - مجال.

خطاطة [ث 1 ث 2 م] تولد جدولا من 28 جذرا- نظريّا- تتفق جميعها في قيمة ث 1 وفي قيمة ث 2، في الموضعين الأول والثاني تباعا، وتتمايز في قيمة م في الموضع الثالث.

خطاطة [ث1 م ث 2] تولد جدولا من 28 جذرا -نظريّا- تتفق جميعها في قيمة ث 1 وفي قيمة ث 2، في الموضعين الأول والثالث تباعا، وتتمايز في قيمة م في الموضع الثاني.

خطاطة [م ث 1ث 2] تولد جدولا من 28 جذرا -نظريّا- تتفق جميعها في قيمة ث 1 وفي قيمة ث2، في الموضعين الثاني والثالث تباعا، وتتمايز في قيمة م في الموضع الأول.

18- يحدث التضعيف(2) بأنواعه في الثلاثيّ عندما تطابق قيمةُ م قيمة ث2 أثناء اشتغال الخطاطة (م=ث2). يكون التضعيف المتّصل في جداول [ث 1 ث2م] و[ث1م ث2] ويكون التضعيف المنفصل في جداول [م ث1ث2].

19- الجذر المثال هجين صوتا ودلالة : تتقاطع الجداول الثلاثة -حتما- في شكل صوتميّ جامع نطلق عليه «الجذر المثال Archiracine» بأن تنتج الخطاطة الواحدة نسخة من ذلك الجذر المثال وفقا لقيم العناصر فيها. فيحدث بذلك تطابق بين النسخ الثلاث في الشكل الصوتميّ يناسبه تراكب في الدلالة. وهذا ما يحدث الاشتراك. فكلّ جذر ثلاثيّ في العربيّة -نظريّا- موطن تقاطع وموطن اشتراك. يترابط رصيد الجذور في العربيّة بكامله بتوسّط هذا التقاطع.

20 - تنتظم دلالات الجذر المثال سلّميّةً على درجات وفق التواتر النسبيّ للدلالة الواحدة في الشبكة الاشتقاقيّة : الدلالات الرئيسيّة هي ما كان ذا تواتر عال في الصيغ الفعليّة والاسميّة بأنواعها، والدلالات الثانويّة ما كان على خلاف ذلك.

---

(1) خيّرنا تسمية [مجال] عن حقل دلاليّ أو حقل معجمي أو مفهومي اجتنابا لكلّ ما يكتنف التسميتين من تداخل وغموض.

(2) لاحظ أنّ التضعيف في المولد الاحتماليّ ظاهرة طبيعيّة من تولد الجذور صوتا ودلالة. ولا حاجة إلى إفراده بقواعد مخصوصة. وهذا أمر أساسيّ في تقييم المناويل النظريّة من حيث طبيعيّتها وطاقتها التفسيريّة والاقتصاد في المبادئ. انظر للتفاصيل : الزنّاد 1998 الجزء 2 و1999 Zanned.

21 - توافق درجات هذه السلّميّة مستويات التّقاطع الحادث بين الجداول : التّقاطع الرّئيسيّ يحدث التّراكب في مستوى الدّلالات الرّئيسيّة والتّقاطع الثّانويّ يحدثه في مستوى الدّلالات الثّانويّة.

22 - تترابط الجذور في الجدول الواحد صوتيّا ودلاليّا في آن. الرّابط الصّوتيّ اتّفاقها في قيم ث 1 و ث 2 والرّابط الدّلاليّ في انتماء دلالاتها إلى مجال واحد. المجال جملة المفاهيم المترابطة المنسجم بعضها مع بعض تكوّن مجتمعة وحدة مفهوميّة مّا تتقاسمها الجذور واحدا واحدا من الجدول على استرسال.

23 - الوجوه الأربعة الّتي تكون للبنية الثّلاثيّة المشتغلة وفق مبدإ الثّابت والمتغيّر قسمان : إنتاج وتصنيف. الإنتاج توليد قوامه صلة صوتيّة دلاليّة والتّصنيف تنضيد قوامه صلة صوتيّة ليس غير. يمثّل الوجهان 2 و4 البنى المنتجة. ويمثّل الوجهان 1 و3 البنى المصنّفة.

24 - البنى المنتجة هي الّتي تولّد الجذر في أصل الوضع فيتكوّن بها رصيد الجذور في التّاريخ أو تنشئ نسخة من ذلك الجذر في الكلام مقترنا بالاستعمال الفرديّ المتكرّر. البنية المشتغلة بثابتين ومتغيّر تُنتج رصيد العربيّة من الجذور في شكل جداول تترابط عناصرها صوتا ودلالة على استرسال. فهذا إنتاج في مستوى اللّغة خلال التّاريخ. البنية المشتغلة بثلاثة ثوابت تُنتج نسخا لانهائيّة من الجذر الواحد الّذي أنتجته البنية المشتغلة بثابتين ومتغيّر في اللّغة خلال التّاريخ. مجال هذه النّسخ اللاّنهائيّة هو الاستعمال الفرديّ الآنيّ في الكلام.

25 - البنى المصنِّفة هي الّتي بها يكون تنضيد الجذور في اللّغة وفي الكلام. يكون ذلك بإقامة شبكة من العلاقات بين عناصر الرّصيد المعجميّ في مظهرين بنيويّ صرف وصوتيّ صرف. البنيويّ الصّرف تنهض به البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات والصّوتيّ الصّرف تنهض به البنية المشتغلة بمتغيّرين وثابت.

26 - البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات بنية تعمّ جميع الجذور دون استثناء. هي البنية الثّلاثيّة مطلقا. موقعها في الرّصيد هو موقع البنية الأمّ تتحكّم في توليد العناصر من الرّصيد وفي استعمال هذه العناصر من مدخل تصنيفيّ بنيويّ ليس غير.

1-3 - البنية المشتغلة بثابت ومتغيّرين بنية تصنيفيّة من زاوية صوتيّة دون دلالة. هي البنية التي تُحدث شبكة العلاقات الصّوتيّة بين عناصر الرّصيد. تكوّن هذه العلاقات موردا لعدد من الظّواهر في الكلام -نثرا وشعرا- كالتّقفية والسّجع والجناس ولعب الكلام والأحاجي والألغاز والكلمات المتقاطعة والسكرابل، إلخ. وتمثّل مداخل صناعيّة مؤسّسيّة- صناعة المعاجم والموسوعات إلخ- في تبويب المادّة على أساس صوتيّ صرف.

2 - في تمثيل الأساس في المعجم العربي :

إذا تصوّرنا المعجم آليّة تشتغل على إنتاج الجذور من جملة ما تنتج يكون تمثيله كما يلي :

البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات هي البنية الأمّ من حيث كانت بنية ثلاثيّة المواضع تمثّل منطلقا وأساسا لجميع البنى.

تأخذ هذه البنية الأمّ شكل البنية الثّلاثيّة المشتغلة بثابتين ومتغيّر، هذه التي تُنتج الجداول المختلفة من الجذور بآليّاتها من حيث قيم الثّابتين وقيم المتغيّر في الاسترسال الصّوتيّ والدّلاليّ المولّد لجميع الجذور في المعجم. فالبنية الثّلاثيّة المشتغلة بثابتين ومتغيّر تمثّل قلب الآليّة المشتغلة.

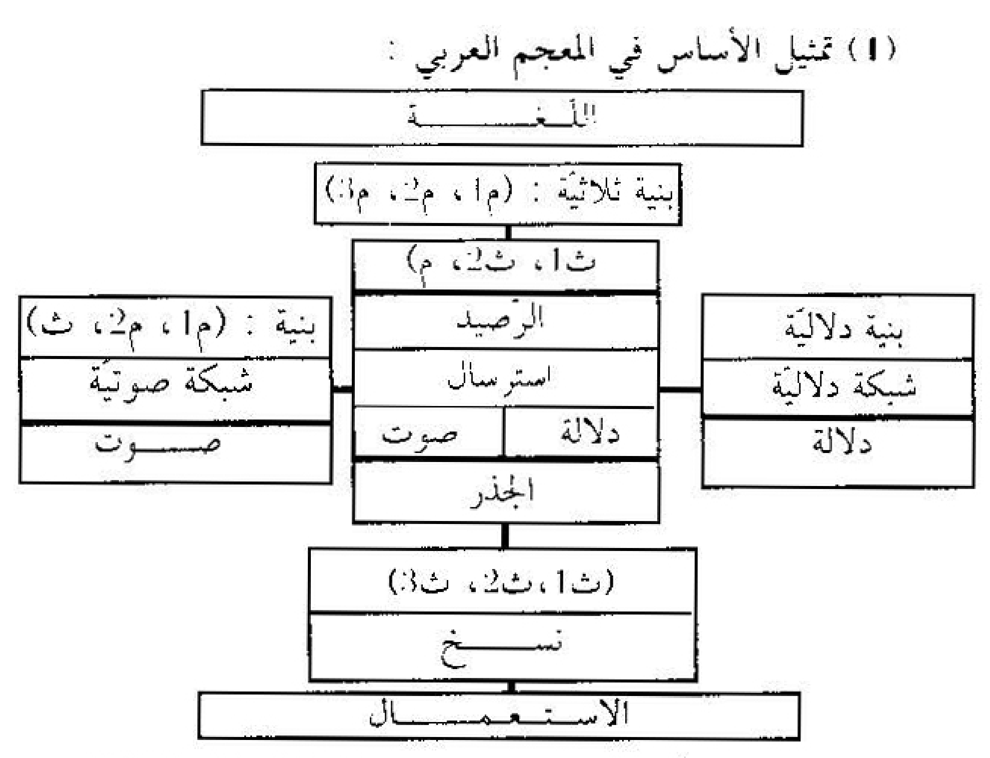
وإذ كانت هذه البنية قلب النّظام المولّد للجذور تقاسمتها البنى الثّلاث المتبقّية من حيث تنطلق الواحدة منها وتختصّ بمكوّن واحد ممّا اجتمع فيها :

يجتمع في الرّصيد مظهران صوتيّ ودلاليّ، تختصّ البنية المشتغلة بثابت ومتغيّرين بالمظهر الصّوتيّ الحرفيّ دون غيره لتنشأ بها شبكة العلاقات الصّوتيّة بين الجذور المختلفة. وإزاء هذه البنية تشتغل البنية الدّلاليّة بمداخلها لتنشأ شبكة العلاقات الدّلاليّة بين عناصر الرّصيد المعجميّ من الجذور.

وإزاء البنيتين المختصّة بالصّوت وتلك المختصّة بالدّلالة، المتّصلتين بالبنية الممثّلة لقلب النّظام، تقع البنية المشتغلة بثلاثة ثوابت، والّتي تحكم إنتاج النّسخ اللاّنهائيّة من الجذور واحدا واحدا، جارية في الكلام بتعدّد المتكلّمين اللاّمتناهي.

وتنغلق الدّورة بالبنية المكرّرة للجذر الواحد بإحداث نسخه في الاستعمال لنعود إلى البنية الأمّ المجرّدة، وهي البنية المشتغلة بثلاثة متغيّرات. نجمل جميع ذلك في (1) :

(1) تمثيل الأساس في المعجم العربي :



3 - في شبكة التّقاطع بين الجداول المحدث للاشتراك وتمثيلها :

ينصّ المبدأ 19 على أنّ الجذر المثال هجين صوتا ودلالة. ومأتى هذه الهجنة التّقاطع الحتميّ بين الجداول وهو ما به يكون الجذر المثال الّذي يتضمّن ثلاث نسخ تتطابق صوتميّا وتتراكب دلالاتها تراكبا طبقيّا. وتترابط جميع العناصر في رصيد الجذور بتوسّط هذا التّقاطع. وقد أفردنا لإثبات هذا المظهر عددا من الأعمال (الزّنّاد 1998 وَ2002، Zanned 1999) بيّنّا فيها وجوه الانتظام الصّوتميّ -الدّلاليّ في عدد من النّماذج كان منطلقها (هـ ج ر) ثمّ (ن ج ر) و(هـ و ر). وكان اهتمامنا فيها منصبّا أساسا على تأسيس مبدإ التّقاطع وبيان مظاهر الهجنة.

وإذ استقرّ الأساس أمكننا تناول مظاهر أخرى تبين بها وجوه الانتظام في الجداول من حيث مثّل الواحد منها مجالا تتقاسمه الجذور على استرسال صوتميّ ودلاليّ، ومن حيث تراكب الدّلالات المكوّنة للمجال الواحد في الجدول الواحد. ولتحقيق ذلك ومواصلةً للأعمال المشار إليها ندرس انتظام الجذر المثال (ن هـ ر). وفي ما يلي جدول في النّماذج الأربعة حيث كان المنطلق الجذر المثال (هـ ج ر) ومنه إلى جذرين آخرين يقاطعانه في جدولين من جداوله هما (هـ و ر) و(ن ج ر)، ثمّ من (ن ج ر) إلى (ن هـ ر) :

(2) - تقاطع الجداول :

م ث1ث2	ث1ث2 م	ث1م ث2	ث1 ث2 م	م ث1 ث2	ث1ث2 م	ث1م ث2	ث1 ث2 م	م ث1ث2
X هـ ر	ن هـ X	نX ر	ن ج X	X ج ر	هـ ج X	هـ X ر	هـ و X	X و ر
الضّياء	السيّل	الفصل	السّرعة	الحرّ والعطش	القطيعة	الهذيان	الاندفاع	الدّوران
–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	ن ج ر 2	ن ج ر 1	ن ج ر 3	–	هـ و ر 2	هـ و ر 1	هـ و ر 3
–	–		–		–		–	–
ن هـ ر 3	ن هـ ر 1	ن هـ ر 2	–	هـ ج ر 3	هـ ج ر 1	هـ ج ر 2	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–

نلاحظ أنّ هذا التمثيل غير وافٍ بما نتصوّره عقلا في شبكة التقاطعات بين الجداول المختلفة المتزامنة والذاهبة في جميع الاتّجاهات. فأحسن التمثيلات لذلك - في رأينا- تستدعي أن يكون الحامل ثلاثيّ الأبعاد متّسع الامتداد حتّى يعمّ جميع العلاقات في الشبكة. ولكن في غياب ذلك وجب اعتماد الموجود المتيسّر. فالمفروض المتصوّر أنّ التقاطع كائن في مستوى الاشتراك في المظهر الصوتيّ أي في الحروف يصاحبه تراكب في الدّلالة. فهذا مبدأ يطّرد غير أنّ السّلسلة قد تنقطع في مستوى من المستويات أو اتّجاه من الاتّجاهات ولكنّها تتواصل في سائرها. والمهمّ أنّ هذا التّقاطع بمثابة تقاطع الطّرق في مدينة من المدن إذا تتبّعت مسالكها مجتازا من التّقاطعات كما اتّفق انتهى بك الأمر إلى العود إلى نقطة الانطلاق. ولتحقيق هذا إجرائيّا وجب التّوسّل ببرمجيّة حوسبيّة قويّة مادّتها جميع المعطيات المعجميّة العربيّة وثمرتها تمثيل ثلاثيّ الأبعاد. ونتصوّر أنّ هذا التّقاطع بين الجداول في شبكة الحروف الأصول تقاطع طبيعيّ يوافق ما في بنية الدّماغ من تشابك وتداخل واتّصال بين مختلف خلاياه على درجات بين خليّة وأخرى وبين مركز وآخر وبين الدّماغ وسائر الأعضاء في الجسم.

4 - المنوال الاحتماليّ : نشأة المعجم وإنتاجه زمانيّا وآنيّا :

يمثّل اشتغال الخطاطات في إنتاج الجداول وفي التّقاطع بينها آليّة يمكن أن نتوسّل بها لتفسير تكوّن المعجم العربيّ زمانيّا ولتمثيل إنتاجه آنيّا. فمبادئ الانتظام الّتي كشفنا عنها وأجملناها في المنوال الاحتماليّ تمثّل مدخلا يمكن أن يفسّر نشأة المعجم العربيّ زمانيّا وإنتاجه آنيّا.

فالمبادئ 10-11-10-24 كلاّ من زاويته تحكم تولّد الجذور في المعجم على محور الزّمانيّة. حيث يكون التّوليف بين قيمتين حرفيّتين ثابتتين تقترن بهما دلالة مّا اعتباطا. يمثّل الثّابتان المظهر الصّوتيّ القارّ في الجدول يناسبه مظهر دلاليّ قارّ هو ما تتّفق فيه عناصر الجدول كاملا من شحنة عامّة هي مجال الجدول. ويكون تحقّق عناصر الجدول بتحدّد قيم المتغيّر عن طريق الانتشار في فضاء النّطق على استرسال يناسبه استقصاء لمكوّنات المجال عن طريق الانتشار في فضاء الدّلالة على استرسال كذلك.

أمّا المبدأ 19 المتعلّق بالتّقاطع بين الجداول فيكشف عن شيء من خصائص المعجم في العربيّة من حيث تخزين الوحدات المعجميّة والاهتداء

إليها آنيّا. فالتّخزين والاهتداء كلاهما لا يقوم على استعراض قائمة من الكلمات تستعرض أثناء العمليّات العرفانيّة الّتي يقتضيها تفكيك الخطاب وتركيبه فيكون الخرج وحدة مخصوصة بناء وتأويلا. إنّما نتصوّر العمليّة مشتغلة في شكل آليّة شبكيّة مادّتها الشّبكة كاملة حيث تمثّل كلّ نقطة من نقاطها بداية أو نهاية في آن. وهو أمر بمثابة شبكة المترو أو الحافلة في النّقل، يمكنك أن تمتطي العربة وأن تغادرها في أيّ واحدة من نقاطها المعلومة، ولكن دون أن يخرج ذلك من إطار الشّبكة المسطّرة سلفا. فالخيار لا وجود له خارج الشّبكة. وكذا الأمر في المعجم. وتمثّل كلّ نقطة من نقاط الشّبكة -أي توليفة مّا بين حرفين ثابتين- حالا ما يكون عليها النّظام. ذلك أنّ كلّ نظام يكون دائما في حال آنيّة ما (Newell,1994, 162)[3]

فلنفترض أنّ مفهوم «القطيعة بين فرد ومجموعة ينتمي إليها بالانتقال بعيدا في المكان» مثلا هو ما يتشكّل بوجه ما في الذّهن وتكون الحاجة إلى التّعبير عنه. وإذ كانت الوحدات المعجميّة مخزّنة تخزينا شبكيّا تكون النّقطة المناسبة من تلك الشّبكة موطنا لانقداح العمليّات العصبيّة الذّهنيّة الّتي بها تحدث أصوات العبارة. فيكون العود رأسا إلى شبكة متكاملة تمثّلها عناصر الجدول المتولّد بخطاطة (ث 1 ث 2 م) حيث قيمة ث1 = هـ وقيمة ث2 = ج. فالحرفان الهاء والجيم من (هـ ج x) يمثّلان التّرابطات الّتي تجمع عناصر الجدول المذكور جمعا يجعل منها شبكة مكتملة قائمة بذاتها دون أن تنقطع صلتها بشبكات أخرى وفق قانون التّقاطع بين الجداول الّذي سطّرناه المبدئين 19 و 22. يناسب ذلك التّرابط الصّوتميّ ترابطا دلاليّا يتمثّل في انتماء جميع المفاهيم المقترنة بعناصر الجدول إلى مجال جامع. فتكون قيمتها الثّابتين من جهة والمجال المقترن بهما من جهة أخرى دخلا لعمليّة يكون بها انقداح المدلول وحامله الصّوتميّ في المستوى العامّ (هـ ج x || قطيعة) فيكون خرجها جذرا ثلاثيّا تتحدّد فيه قيمة م يوازيها تحدّد في مستوى المفهوم المدلول عليه. فيكون الخرج (هـ ج ر) في نسخته الّتي تحمل مؤشّر 1 في التّمثيل (2) دالاّ على المفهوم المذكور في منطلق تمثيلنا.

3 - الجذر المثال : تقاطع الجداول وتراكب الدّلالة :

(ن هـ ر) نموذجا : يورد ابن فارس أنّ (ن هـ ر) أصل واحد «يدلّ على

---

(3) the system is always located at some current state.

تفتّح شيء أو فتحه» وإليه يعود بمعاني «السّيلان من الدّم والماء والحفر والضّياء : «النّون والهاء والرّاء أصل صحيح يدلّ على تفتّح شيء أو فتحه. وأنهرت الدّم : فتحته وأرسلته. وسمّي النّهر لأنّه ينهر الأرض أي يشقها. والمنهرة فضاء يكون بين بيوت القوم يلقون فيها كناستهم. وجمع النّهر أنهار ونُهُر. واستنهر النهر أخذ مجراه وأنهر الماء : جرى . . . ومنه النّهار : انفتاح الظّلمة عن الضّياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشّمس. . .» (المقاييس).

وقد يستقيم هذا التّحليل في ظاهر الأمر في عوده بمختلف المعاني إلى معنى جامع تتفرّع منه بتوسّط عدد من العلاقات هي العلّيّة مرّة والشّبه أخرى. ويكون تبعا لهذا المنطق كثير من المعاني ملغى -لا يثبته ابن فارس- إذ لا يكون طيّعا في العود به إلى أصل واحد وذلك من قبيل معنى الزّجر (النّهر) والكثير من المعاني المتّصلة بواحد من المعاني المثبتة فروعا عليها أو محايثة لها.

وفي ما يلي المعاني الرّئيسيّة في (ن هـ ر) كما استخلصناها من مختلف المعاجم:

الزّجر : نهر : زجر (منع ونهى / طرد بالصّياح).
الضّياء : نهر الرّجل : صار في النّهار.
نهار نهِر : مضيء جدّا. ونهار أنهر : شديد الضّياء
النّهار : ما بين طلوع الفجر إلى غرو الشّمس (سمّي بذلك لانفتاح الظّلمة عن الضّياء).
رجل نهِر : صاحب نهار كأنّه لا ينبعث ليلا.
السّيل (ـان) : نهر الماء : جرى في الأرض وجعل لنفسه نهرا.
نهر الدّم : سال بقوّة.
ماء نهِر : كثير. / النّاهور : السّحاب.

الحفر- نهر النّهر: حفر، وسمّي النّهر نهرا لأنّه ينهر الأرض أي يشقّها.

ولعلّ أوّل سؤال يسدر يقوم على العلاقة الممكنة بين هذه المعاني : ما الصّلة بين مفهوم الحفر والضّياء مثلا أو بين الضّياء والسّيلان أو ما صلة هذه المعاني مجتمعة أو مفردة بمعنى الزّجر فتجتمعَ جميعها في أصل حرفيّ واحد - بعبارة متداولة - أو في جذر مثال واحد، بعبارتنا ؟

تفسير هذا الأمر في شأن الجذر المثال (ن هـ ر) يجمله المبدأ [4] الذي ينص على التقاطع بين الجداول المحدث لتراكم الدلالة مظهر الاشتراك : يبين مضمون المبدإ [4] بمظهرين : تجريدي رياضي وتحليلي عيني.

فإذا تصورنا الخطاطات الثلاث المشتغلة بثابتين ومتغير آليات تشتغل بعناصر صوتية تجريدية تنتج الواحدة منها جدولا من 28 جذرا ثلاثيا، حصلنا على ثلاثة جداول يتضمن الواحد منها نسخة من (ن هـ ر) كلاً من مأتى يتحدد بقيمة الثابتين.

وفي التمثيل (4) بيان ذلك حيث نجمل مختلف الخطاطات المنتجة للجذر المثال (ن هـ ر) بنسخه المختلفة كلاً بجدولها الذي يتضمن المهمل والمستعمل (+) :

(+) في التمثيل ثلاثة مسارد يتضمن الواحد منها الطاقة الإنتاجية النظرية (القصوى) للخطاطة الواحدة ويتضمن النحو قيودا في التوليف الصوتي -ضبطها اللغويون العرب منذ القديم- يكون بمقتضاها إهمال التوليفات الممتنعة في النظام.

3 - تـــولـــد الجـــداول فـــي الجـــذر المثـــال :

ث 1 ث 2 م	ث 1 م ث 2	م ث 1 ث 2
ن هـ X	ن X ر	X هـ ر
ن هـ م	ن م ر	م هـ ر
ن هـ ب	ن ب ر	ب هـ ر
ن هـ و	ن و ر	و هـ ر
ن هـ ف	ن ف ر	ف هـ ر
ن هـ ث	ن ث ر	ث هـ ر
ن هـ ذ	ن ذ ر	ذ هـ ر
ن هـ ظ	ن ظ ر	ظ هـ ر
ن هـ ت	ن ت ر	ت هـ ر
ن هـ د	ن د ر	د هـ ر
ن هـ ط	ن ط ر	ط هـ ر
ن هـ س	ن س ر	س هـ ر
ن هـ ز	ن ز ر	ز هـ ر
ن هـ ص	ن ص ر	ص هـ ر
ن هـ ن	ن ن ر	**ن هـ ر 3**
ن هـ ر 1	ن ر ر	ر هـ ر
ن هـ ل	ن ل ر	ل هـ ر
ن هـ ض	ن ض ر	ض هـ ر
ن هـ ش	ن ش ر	ش هـ ر
ن هـ ي	ن ي ر	ي هـ ر
ن هـ ج	ن ج ر	ج هـ ر
ن هـ ك	ن ك ر	ك هـ ر
ن هـ ق	ن ق ر	ق هـ ر
ن هـ خ	ن خ ر	خ هـ ر
ن هـ غ	ن غ ر	غ هـ ر
ن هـ ع	ن ع ر	ع هـ ر
ن هـ ح	ن ح ر	ح هـ ر
ن هـ هـ	**ن هـ ر 2**	هـ هـ ر
ن هـ أ	ن أ ر	أ هـ ر

يبين من (3) ما به يكون تقاطع الجداول في مواطن تتطابق فيها قيم الثابتين والمتغيّر. وهي عبارة عن نسخ صوتية ثلاث تؤلف عند الجمع مدخلا حرفيًا واحدا. وفي ما يلي تمثيل للنسخ الثلاث كلاً بجدولها ومجالها:

(4) تمثيل الجذر المثال (نـ هـ ر) :

الجذر المثال : نـهـر		
ث 1 ث 2 م	ث 1 م ث 2	م ث 1 ث 2
ن هـ X	ن X ر	X هـ ر
جدول 1 - مجال1	جدول 2 -مجال 2	جدول 3 - مجال 3
نـ هـ ر 1	ن هـ ر 2	ن هـ ر 3
السّيل (ـان)	الفصل	الضيـان
	الصوت	

ونعرض في القسم الموالي من البحث لتفاصيل المسارد المكوّنة لكلّ واحد من الجداول.

5 - 1 - في عود معنى | جريان الماء | إلى مجال | السّيل (ـان) | المقترن بجدول [ن هـ X] :

تحدث (ن هـ ر1) باشتغال الخطاطة ث1ث2م حيث ث1= ن، ث2=هـ ينشأ بذلك جدول من الجذور تنتمي دلالاته إلى مجال | السّيل (ـان) |:

يؤخذ مجال | السّيل (ـان) | في عموم المفهوم وإطلاقه من حيث يمثّل حركة السّائل في ذاتها أو أحداثا تسبّب السّيلان (الحفر، العضّ، الرّضاع، القيء. . .) أو نوع السّوائل (دم، ماء، حليب، قيء. . .) أو آنية ينتهي إليها المسيل من السّوائل (القربة، الحوض، الدّلو، الغدير. . .) أو مستوى يبلغه السّائل من الإناء عندما يملأ أو درجة الرّيّ عند الشّرب. وجميعها عند التّأمّل مترابط. وهذه المظاهر الموجزة تمثّل ركائز المجال المقترن بالجدول [ن هـ X] الّذي يتضمّن نسخة (ن هـ ر1) مقرونة بالدّلالة على سيلان الماء والدّم وما شاكلهما. فهذا مورد أوّل من موارد الجذر المثال (ن هـ ر) :

الخطاطة : ث١ ث٢ م

النقيمة : ن هـ X

المجال : السّيل والامتلاء

الجدول[٦] : 19/14 (73,68 ٪)

ن هـ ب : نهبه الكلب : أخذ بعرقوبه.

ن هـ و : النّهاء : ارتفاع الماء / النّاهي : الشّبعان، الرّيّان. النِّهي : الغدير وكلّ موضع يجتمع فيه الماء / تناهى الماء : وقف في الغدير وسكن.

ن هـ د : القربةُ : قربت من الامتلاء/ الحوضَ : ملأه حتّى يفيض.

ن هـ ط : بالرّمح : طعن.

ن هـ ز : الفصيل ضرع أمّه : لهزه/ بالدّلو من البئر : ضرب بها الماء لتمتلئ

ن هـ س : الحيّة : عضّت (النّهش دون النّهس).

ن هـ ر ١ : الماء جرى في الأرض / الدّم : سال بقوّة / النّاهر : السّحاب / ماء نهِر : كثير.

ن هـ ل : الإبل : شربت أوّل الشّرب/ أنهل الزّرع : سقاه السّقية الأولى. نهِل : عطش / النّاهل : الّذي روي فاعتزل.

ن هـ ض : القربةَ : أنهدها وملأها.

ن هـ ش : عضّ مؤثّر دون جرح.

ن هـ ي : النّهاء : ارتفاع الماء / النّاهي : الشّبعان، الرّيّان/ النِّهي : الغدير وكلّ موضع يجتمع فيه الماء / تناهى الماء : وقف في الغدير وسكن.

ن هـ ك : نهكت الإبل ماء الحوض : شربت جميع ما فيه.

ن هـ ع : تهوّع للقيء ولم يقلس شيئا.

ن هـ أ : الإناء : امتلأ/ فلان : شرب حتّى امتلأ / النّاهئ : الشّبعان، الرّيّان.

---

(٦) يشير العددان الأوّل منهما إلى عدد الجذور الّتي تحمل دلالة متّصلة بالمجال والثّاني منهما إلى عدد الجذور المستعملة وتشير ٪ إلى نسبة الأوّل من الثّاني.

5-2- في عود معنى | النهار | إلى مجال | الضياء | المقترن بجدول [X هـ ر] :

أمّا دلالة (ن هـ ر) على النّهار والضّياء فمأتاها الجدول النّاشئ باشتغال الخطاطة م ث 1 ث 2 حيث ث1 = هـ، ث2 = ر والمقترن بمجال | الضّياء | :

يؤخذ الضّياء في جميع مظاهره من حيث كان من مصدر مّا (شمس، قمر، نار، سراج، البرق. . .) أو من درجة مّا (سطوع، توهّج، إنارة. . . .) أو مقترنا بزمان مّا دالاً عليه إذ تتحدّد ساعة اليوم باعتماد درجة الضّوء أو موقع الشّمس والقمر أو الكواكب أو جاريا على وحدة زمانيّة (ظهر، دهر، سنة ،يوم. . .) أو مقترنا بدرجة في الحرارة أو متّصلا باللّونين البياض والسّواد وصلتهما بالنّور والظّلمة ثابتة، أو متّصلا بمفهوم الإبصار وشرطه توفّر الضّياء (كلال البصرفي (ج هـ ر) ، والسّراب في (ي هـ ر). . .). فدلالة الجذر المثال (ن هـ ر) على النّهار وضوئه لا صلة لها بمفهوم التّفتّح إنّما مأتاها نسخة هي (ن هـ ر 3) تنشأ عنصرا من جدول يسيطر عليه مفهوم الضّياء يستوي به مجالا متكاملا كما يلي بيانه :

الخطاطة : م ث 1 ث 2

القيمة : X هـ ر

المجال : الضّياء

الجدول : 17/19 (89,47٪).

ب هـ ر : بهرت الشّمس : أضاءت / القمر : غلب ضوءه ضوء الكواكب

وهـ ر : لهب واهر : ساطع/ الوهر : توهّج وقع الشّمس على الأرض حتّى ترى له اضطرابا كالبخار.

ف هـ ر : الكلال والإعياء / الفهيرة : مخض يلقى فيه الرّضف فإذا هو غلي ذرّ عليه الدّقيق وسيط به ثمّ أكل.

ن هـ ر : اسودّت أسنانه فهو أذهر.

ظ هـ ر : الظّهر : ساعة انتصاف النّهار.

د هـ ر : الدّهر : الأمد المحدود ، الزّمان الطّويل ، العصر.

ط هـ ر : الطّهر، النّقاوة، النّظافة.

ص هـ ر 3 : صهرته الشّمس : أصابته وحسيت عليه / الإذابة. اصهارّ الحرباء : تلألأ. ظهره من حرّ الشّمس.

ز هـ ر : السّراج والقمر : تلألأ، أضاء/ الأزهران : الشّمس والقمر لنورهما.

س هـ ر : السّاهرة، السّاهور : القمر/ سهر البرق : بات يلمع. دخل القمر في السّاهور : خُسف.

ن هـ ر 3 : الرّجل : صار في النّهار/ النّهار : ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشّمس / نهار نهِر، أنهر : شديد الضّياء.

ض هـ ر : الضّاهر : أعلى الجبل.

ش هـ ر : الشّهر : الشّهر من السّنة، القمر، الهلال لشهرته وظهوره.

ي هـ ر : اليهيرّ : السّراب.

ج هـ ر : الكشف / جهرت العين : لم تبصر في الشّمس.

ق هـ ر : قُهر اللّحم : أخذته النّار وسال ماؤه.

ك هـ ر : النّهار : ارتفع / الحرّ : اشتدّ.

5 -3- في عود معنى | الحفر | إلى مجال ا لفصل | المقترن بجدول [ن X ر] :

تحدث (ن هـ ر 2) باشتغال الخطاطة ث 1 م ث 2 حيث ث 1 = ن، ث 2 = ر ينشأ بذلك جدول من الجذور تنتمي دلالاته إلي مجال | الفصل |:

يؤخذ مفهوم الفصل من حيث تباعد شيئين بعد اتّصالهما بأيّ وجه من الوجوه. فمفهوم الفصل هنا جار على الاختراق والطّعن والقطع والتّفرّق والحفر والنّجارة والنّحت والجرح أو قطع مسالك الدّم أو انقطاع الجلد وتفتّحه بإخراج ما فيه من السّوائل غير ذلك من المظاهر ممّا نعود إليه في الفقرة القادمة حيث ندرس انتظام هذا الجدول بتفصيل وإسهاب :

الخطاطة : ث1 م ث 2

القيمة : ن X ر

المجال : الفصل

الجدول : 22/ 25 (88٪)

ن ح ر : ثمرة : حديدة معقوفة يجعل فيها لحم لصيد الذئب وغيره.

ن ب ر : طعن بالرّمح وجذب سريع.

ن و ر : إحداث آثار في الجلد بالكيّ للوسم.

ن ف ر : التّفرّق، الشّرود والإبعاد.

ن ث ر : رمي الشّيء متفرّقا.

ن ت ر : طعن بالرّمح شديد نافذ/ تمزيق بالأصابع والأضراس.

ن د ر : قطع الأطراف وإسقاطها.

ن ط ر : العاميّة التّونسيّة : إزالة شيء عن موضعه سريعا بضغطه.

ن ص ر : أنصار : مجاري الماء

ن ز ر : النّزر : الورم في ضرع النّاقة.

ن س ر : انتفاخ الجرح وانتقاضه وسيلان مدّته / نتف اللّحم بالمنسر (المنقار المعقوف).

ن ض ر : نضاريّات : حشرات تغتذي بأوراق الشّجر.

ن ي ر : النّير : أخدود واضح في الطّريق.

ن ش ر : نحت الخشب (تفتيته شيئا فشيئا على ذرّات).

ن ج ر : نحت الخشب وما شابهه وتسويته (فصل الرّقائق شيئا فشيئا).

ن ق ر : ضرب دون نفاذ/ حفر الخشب أو الحجر بأداة حادّة/ نقب المقوّر.

ن خ ر : البلى والتّفتّت في العظم أو العود وما شابهه.

ن ك ر : النّكرة : الخراج من دم أو قيح.

ن غ ر : سيلان الدّم من الجرح بشدّة.

ن ع ر : خروج الدّم من العرق بشدّة وتصويت .

ن ح ر : ذبح من المنحر / انبعاث السّحاب بماء كثير.

ن هـ ر 2 : حفر المجرى / سيلان الماء أو الدّم واندفاعه بقوّة / الماء الكثير.

5 - 4 - في عود معنى | الزّجر | إلى مجال | الصّوت | المقترن بجدول [ن x ر]:

تحدث (ن هـ ر 2) باشتغال الخطاطة ث1 م ث 2 حيث ث1=ن، ث2=ر. ينشأ بذلك جدول من الجذور تنتمي دلالاته إلى مجال | الصّوت | :

ينضوي في مجال | الصوت | كلّ المفاهيم المتّصلة بالصوت والكلام حادثين من الإنسان في مقامات مختلفة لأغراض متنوّعة وعلى طبقات متباينة. ويمكن الاكتفاء في هذا المستوى بعرض مجمل تبين به عود دلالة | الزّجر | إلى مجال | الصّوت | على أن نعود إلى هذا في فقرة لاحقة :

الخطاطة : ث ا م ث 2

القيمة : ن X ر

المجال : الصّوت *

الجدول : 24/ 25 (96٪).

ن م ر : غضب وساء خلقه / تنكّر له.

ن ب ر : زجر وانتهر / رفع صوته بعد خفض / اغتاب.

ن و ر : الفتنة : وقعت وانتشرت. نارت المرأة : نفرت من الرّيبة.

ن ف ر : نافر : فاخر في الحسب والنّسب / نفّر عنه : لقيه لقيا مكروها.

ن ذ ر : - إليه بعينه : شدّ النّظر إليه وأخرج عينه/ أنذر : أعلم وحذّر من الأمر قبل وقوعه/ تناذر القوم العدوّ : خوّف بعضهم بعضا منه.

ن ث ر : التكلّم نثرا / إذاعة الأسرار.

ن ظ ر : المناظرة : المجادلة / النّاظور = النّاطور : الحافظ.

ن ط ر : الزّرع : حفظه وسهر عليه / النّطر : الحفظ بالعين.

ن د ر : تنادر علينا : حدّثنا بالنّوادر / - الكلام : غرب، فصح، جاد.

ن ت ر : الكلام : شدّده وغلّظه/ المناترة : المجاهرة.

ن س ر : نسره : وقع فيه وقذفه.

ن ز ر : فلان لا يعطي حتّى يُنزر : حتّى يلحّ عليه في السّؤال ويصغّر من قدره نزره: أمره.

ن ص ر : الإعانة على دفع ضدّ أو ردّ عدوّ.

ن ش ر : - الخبر : أذاعه وأفشاه.

ن ي ر : النّاثر : الملقي الشّرور بين النّاس.

ن ج ر : نجر الكلام : سوّقه (قال النّجاشيّ لعمرو بن العاص والوفد لمّا دخلوا عليه : نجّروا أي سوّقوا الكلام (لسان).

ن ق ر : تناقر الرّجلان : تراجعا في الكلام وتحاجا وتنازعا / نقر عليه : غضب

ن ك ر : سوء الخلق / أنكر عليه كذا : عابه عليه ونهاه عنه.

ن غ ر : -النّاقةَ : صاح بها/ -عليه : حقد، غضب، تذمّر منه.

ن خ ر : كلّم/ مدّ الصّوت والنّفس في الخياشيم.

ن ع ر : صوّت بخيشومه/ النّعارة : الصيّاح/ النّعير : الصيّاح في حرب أو شرّ.

ن ح ر : ناحر : خاصم وشاحّ.

ن هـ ر 2 : نهر : زجر (منع ونهى/ طرد بالصيّاح).

ن أ ر : نأرت نائرة في النّاس : هاجت هائجة.

6 - انتظام الجداول في الجذر المثال : الاسترسال الصّوتيّ - الدّلاليّ :

ينصّ الميدآن 17 و23 على انتظام الجداول وفق استرسال يتناسب فيه المظهران الصّوتميّ والدّلاليّ. أمّا الاسترسال الصّوتميّ فثابت تبعا لطبيعة العناصر الصّوتيّة وتوزّعها في فضاء النّطق (المبدأ 9). وأمّا الاسترسال الدّلالي فهو أمر ثابت من حيث المبدأ ولكنّه في المظهر العينيّ في حاجة إلى برهنة على وجوده، يكون ذلك بتحليل المعطيات وتكريرها بحثا عن السّلك النّاظم لما ظهر من المعاني وما خفي أو لطف. وأمّا التّناسب بين المظهرين فهو محطّ العناية ونواة الصّعوبة. وتتأتّى هذه الصّعوبة من أمور عديدة:

أوّلها طبيعة التّعريف المعجميّ مطلقا من حيث مثّل نوعا من التّرجمة داخل اللّغة إذ تبين المعاني الواحد منها بالآخر، وطبيعة التّعريفات المعجميّة الّتي تثبتها القواميس العربيّة قديمها وحديثها بما يكتنفها من إجمال وتعميم قد تغيب به خصوصيّات المفهوم التي يبين بها ممّا خالطه من المفاهيم.

وثانيها ما يكتنف المفهوم المقترن بالجذر الواحد من خصوصيّات حادثة تتّصل بطبيعة الحدوس اللّغويّة وتطوّرها خلال الزّمان. فمن الثّابت أنّ حدوسنا اليوم قد تختلف عن حدوس العرب القدامى عودا إلى عصور الجمع والتّدوين وما قبلها من الأطوار الضّاربة في القدم.

وثالثها متّصل بطبيعة العلاقة بين الحامل الصّوتيّ والمفهوم. فحدود الأوّل بنيويّة بيّنة درجة من البيان أمّا حدود الثّاني فدلاليّة عرفانيّة قد تنتظمها

حدود من نمط مخصوص قد توافق بها حدود البنية وقد تخالفها فتفيض عنها وتنازعها. ولذلك استقام البحثان - كلاّ على حدة- البحث في البنية ذاتها والبحث في الدّلالة فتقلّصت العراقيل، وصعب البحث في التّناسب بينهما صعوبة الكلام على الكلام.

ولتجاوز ذلك وجب التّسلّح بمواقف عديدة أهمّها التّجرّد - ما أمكن- من الحاضر في الوعي والتّاريخ ليكون العود من خلال ما توفّره المعطيات المسجّلة في القواميس إلى أحوال لغويّة أوّليّة تعود إلى صورة الوضع الأوّل : فالبحث في انتظام المعجم العربيّ بنيةً ودلالةً إنّما محطّه الطّور الأوّليّ البدائيّ في مظهره الغفل البسيط سعيا إلى تحديد ما به كان تصوّر الكون والتّجربة عند المتكلّم الواضع من خلال الكشف عن القوانين الّتي كانت تحكم اقتران العلامة بمفهومها في النّحو الواضع.

ويمكن أن يطول القول في هذا الشّأن، وهو أمر لا يسعه مقال، لذلك نأخذ المادّة المعجميّة من حيث هي خام في حاجة إلى تحليل وتفكيك وتكرير مجتنبين ما اكتنف آلتنا المعرفيّة من آليات زرعتها مؤسّسات شتّى بعضها مدرسيّ وبعضها تراثيّ وبعضها حضاريّ، هي باختصار جميع الآليّات المكوّنة لفكرنا الحاضر سنة 2002.

كان المنطلق في الجذر المثال (ن هـ ر) اقترانه بأربع دلالات رئيسيّة هي [الزّجر] و[الحفر] و[الضّياء] و[السّيل(ان)]. وعرضنا إلى مأتى الواحدة منها كلاّ بخطاطتها وجدولها ومجالها (انظر التّمثيل +).

ينقسم المجال (انظر المبدأ 17) إلى مجالات فرعيّة على درجات. فالمجال الرّئيسيّ يتضمّن جملة المفاهيم المتقاربة المتّصل بعضها ببعض والمقترنة بالجدول كاملا. فالمجال الرّئيسيّ يقارن فضاء النّطق الممتدّ بين الشّفويّ والحنجريّ. والمجال أو المجالات الفرعيّة درجات تقارن مختلف الأحياز كبيرها وصغيرها على درجات وصولا إلى الصّوت العينيّ المحدّد الّذي تقارنه دلالة عينيّة محدّدة.

فـ| الفصل والانفصال | مجال رئيسي يقارن فضاء النّطق في جدول [نxر]. ينقسم | الفصل والانفصال | إلى ثلاثة مجالات فرعيّة من درجة أولى يقارن الواحد منها حيّزا أو أكثر أو حيّزا وبعض حيّز من فضاء النّطق. ويتواصل التّقسيم إلى أدنى الدّلالات الّتي تتوزّعها الجذور في الجدول :

فالفصل بالاختراق (مجال فرعي °1) يقارن ثلاثة أحياز مسترسلة (الشّفويّ والشّفويّ-الأسنانيّ وما بين الأسنانيّ). ويقارن الفصل بالاختراق بالنّفاذ (مجال فرعيّ °2) الحيّز الشّفويّ، ويقارن الفصل بالاختراق عن طريق النّفاذ في الجسم (مجال فرعيّ °3) الشّفويّ الانحباسيّ المجهور الفمويّ [ب] في (ن ب ر). ويمكن أن نلج في هذا المستوى عتبة السّمات الدّلاليّة الدّنيا الّتي بها يكون تكوّن مفهوم | النّبر | من حيث مثّل [حركة فصل بالاختراق من خارج عن طريق النّفاذ في الجسم بآلة مذبّبة [رمح] تتلوها حركة جذب الرّمح إلى خارج، سريعا[١]].

وكذلك الفصل بالحفر و/أو القطع (مجال فرعيّ °1) يقارن الأحياز الحلقيّ والغشائيّ والحنكيّ وقسما من الأسنانيّ على استرسال. ويتضمّن مجالين فرعيّين من درجة ٢ واحد منهما هو الفصل بالحفر و/ أو القطع عن طريق التّفتّت أو التّفتيت يقارن الحيّز الحنكيّ وبعضا من الحيّزين المتاخمين له الغشائيّ والأسنانيّ. ويتضمّن المجال الفرعيّ هذا بدوره مجالين فرعيّين من درجة ٣ يتقاسمانه حسب طبيعة التّفتّت أو التّفتيت واتّجاهها فيكون مجال منهما مختصّا بتفتيت من خارج وآخر من داخل : ويذهب الأمر متفرّعا إلى أن يكون التّمايز العينيّ في مستوى الحروف في المخارج وفي مستوى السّمات في الدّلالة: انظر التّمثيل (٦) وقارن بين نتف اللّحم في (نسر) واغتذاء بعض الحشرات بورق الشّجر حيث تقضمه شيئا فشيئا وحفر الطّريق بوقع الأقدام ونشر الخشب أو ما شاكله ونجارته ونقره، وما يتضمّن جميع ذلك من تفاصيل في تصوّر جميع تلك الحركات أو الأعمال من حيث هيئاتها وآلاتها ومادّتها وغاياتها إلخ. . . نجمل جميع ذلك في التّمثيل (٦) حيث تشير الحرفان [ج] و[ح] إلى سمتي الجهر والانحباس تباعا :

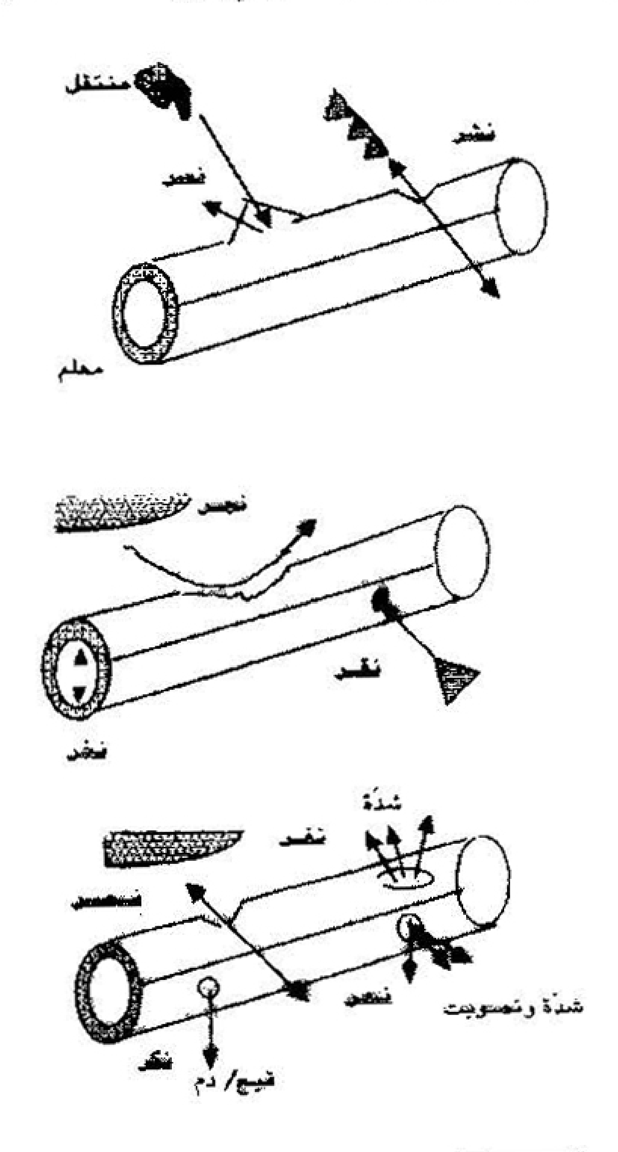
(١) هذا إجمال للمفهوم وليس تفصيلا.

(5) - انتظام المجال : [الفصل || نxر] :

شفوي	+ ج	- ح	م	ثرة : حديدة معقوفة يجعل فيها لحم لصيد الذئب	الفم	بالنفاذ	بالاختراق	الفصل والانفصال
		+ ح	ب	وغيره	الجسم			
		- ح	و	طعن بالرمح وجذبه سريعا	الجلد			
شف-أسنا	- ج	- ح	ف	إحداث آثار بالكي في الجلد للوسم	+ حي	بالانتشار والتفرق		
بي	- ج	- ح	ث	التفرق، الشرود والبعد	- حي			
بين أسناني	- ج	+ ح	ط	رمي الشيء متفرقا (حب...)		بالقطع والفصل (من خارج)	بالانتقاض	
	+ ج		د	عامية : حركة إبعاد أو ابتعاد يزول بها الشيء عن				
	- ج		ت	موضعه				
أسناني	- ج	- ح	ص	قطع الأطراف وإسقاطها		بالانتفاخ (من الداخل)		
	+ ج		ز	طعن شديد - تمزيق بالأصابع أو الأضراس				
	- ج		س	أنصار : مجاري الماء - أرض منصورة : سقاها				
				مطر كثير	من خارج	بالتفتت و/أو التفتيت [+ صلب]	بالحفر و/أو القطع	
حنكي	+ ج		ض	النزر : الورم في ضرع الناقة				
	+ ج	- ح	ي	انتفاخ الجرح وانتقاضه وسيلان مدته				
	- ج		ش	نتف اللحم بالمنسر (المنقار المعقوف)				
	+ ج		ج	نضاريات : حشرات تتغذى بأوراق الشجر				
غشائي	- ج	+ ح	ق	النير : أخدود واضح في الطريق				
		- ح	خ	نحت الخشب (تفتيته شيئا فشيئا على ذرات)	من دخل			
		+ ح	ك	نحت الخشب وتسويته (فصل الرقائق شيئا فشيئا)		القناة [+سائل]		
	+ ج	- ح	غ	ضرب دون نفاذ - حفر الخشب أو الحجر بأداة	الدم			
	+ ج	- ح	ع	حادة - نقب المقوز				
	- ج		ح	البلى والتفتت : العظم، العود				
			هـ	النكرة : اخراج من دم أو قيح	الماء			

ويقبل مجال الفصل| تمثيلا تصويريا (٦) نورد منه بعض النّماذج في (٥) حيث تغني الصّورة عن التّعليق. فجميع المفاهيم-الأحداث المدلول عليها بالجذور الواردة في (٥) تتّفق في طبيعة الموضوع شكلا ومادّة وفي الاتّجاه وفي طبيعة الأداة وتختلف في جزئيّات هي ما به تتمايز تلك الأحداث. تشير الأسهم إلى اتّجاه الحركة الّتي تكون من المنتقل trajector آلة كان أو سائلا إزاء المعلم landmark خشبا كان أو قناة :

(٥) - تمثيل تصويريّ لمجال فرعيّ من مجال| الفصل| :



(٦) نفيد في هذا من سنائل التّمثيل التّصويريّ كما بلورها لانقاكر في نظريّة النّحو العرفاني (Langacker, 1987 وما بعدها).

وإذا أخذنا مجال | الصوت | المسيطر على الجدول [ن X ر] وجدناه مقارنا لفضاء النّطق يتقاسمه مجالان فرعيّان من درجة 1 هما مجال الصّوت المتحقّق في الكلام ومجال الصّوت المتحقّق بالصّياح. ويتضمّن مجال الصّوت بالكلام مجالات فرعيّة عديدة من درجة 2 تتقاسمها غايات الكلام ومظاهره وأشكاله ويتضمّن الواحد منها مجالا أو مجالات من درجة 3 يتثبتها الجدول بتفاصيلها بما يغني عن ذكرها. وكذا شأن المجال | الصوت بالصّياح |. على أنّ المجالين الفرعيّين من درجة 1 يتقاسمان مجالا فرعيّا من درجة 2 يقارن مخرجين متجاورين في مستوى تخوم الحيّز الحلقيّ والحيّز الغشائيّ : فكلّ من (نعر) و(نخر) يدلّ على تصويت بالخيشوم وذاك ما به يستقلاّن مجالا برأسه ويدلّ (نخر) على الكلام فيكون فرعا من مجال | الكلام | ويدّل (نعر) على الصّياح فيكون فرعا من مجال | الصّياح |.

وظاهرة التّقاطع في مستوى حدود الأحياز وكذلك في مستوى الحروف المفردة متواترة في المعطيات توافق تقاطعا في مستوى الدّلالة. نجمل انتظام مجال | الصّوت | في الجدول [ن Xر] في (7) :

(7) – انتظام المجال : [الصوت || ن x ر] :

شفوي	ج +	ح −	م	غضب وسوء الخلق/ التنكر	بالغضب	الثنائي	التنكر	الكلام	الصوت
		ح +	ب	الزجر والانتهار/ الاغتياب	بالزجر				
		ح −	و	وقوع الفتنة وانتشارها بين الناس		الجماعي			
				النفور من الريبة (المرأة)		سلوكا	إثبات الشرف		
شف-أسناني	ج −	ح −	ف	المنافرة : المفاخرة في الحسب والنسب		قولا			
بين أسناني	ج +	ح −	ذ	التحذير قبل الوقوع	مستقبل - ممكن	باللسان	إخبار وإعلام		
	ج −		ث	الكلام نثرا/ إذاعة الأسرار	حاصل				
	ج +		ظ	المناظرة : المجادلة	عقلي				
				الحافظ بالعين (ناظور)		بالعين			
أسناني	ج −	ح +	ط	حفظ الزرع والسهر عليه/ الحفظ بالعين					
				الزجر : شد الكلام وتغليظه برفع صوت	المشدد	تأنيب	معاملة		
			ت	(عامة)	المجاهرة				
	ج +		د	تغليظ الكلام وتشديده/ المجاهرة		الإمتاع			
		ح −	ص	الحديث : ندرة، غرابة، جودة، فصاحة		الإعانة			
	ج −		س	الإعانه على دفع ضد أو رد عدو	طعن في العرض	التجريح			
	ج +		ز	القذف والوقوع في العرض	تحقير				
	ج −	ح −	ش	الأمر/ إلحاح في السؤال وتصغير من	أخبار	نشر	المنقول		
			ي	القدر	شرور				
	ج +		ج	إذاعة الخبر وإفشاؤه		الإيجاز			

حنكي	- ج	+ ح	ق	إلقاء الشّرور بين النّاس	في القول	العيب		
			ك	تسويق الكلام	بالقول			
غشائيّ	+ ج	- ح	غ	التّراجع في الكلام والتّحاجّ				
	- ج		خ	والتّنازع/ الغضب	بالمدّ			
حلقي	+ ج	- ح	ع	العيب والنّهي عن الشّيء	تصويت	بالخيشوم	الصيّاح	
				الحقد والغضب والتّذمّر	حرب			
	- ج		ح	الكلام/ مدّ الصّوت والنّفس في الخياشيم	شحاح	تنازع		
			هـ	الصّياح والتّصويت بالخيشوم	زجر	إبعاد وتباعد		
			أ	الصّياح في الحرب أو الشّرّ	اضطراب			

6 - 1- تـــراكـــب الـــدلالـــة :

أوقفنا النّظر في انتظام الجذور في المعــجم العربي فـي إطار المنوال الاحتمالي، على ظاهرة يكون فيها، إضافة إلى التّقـاطع بين الجداول المحدث للتـراكب الدلالي في الجذر المثال الواحـد، تراكب في الدلالة في الجـدول الواحد. ونموذج ذلك (ن Xر) كما يلي بيانه. فقـد تبيّن لنا أنّ الجدول المتولد باشتغال الخطاطة ث ام ث2 بقيمة (ن Xر) يسيطر عليه مجالان متكافئان من حيث التّـواتر وطبيـعة الانتظام على استرسال : يتكوّن المسـرد من 25 جذرا مستعملا يسيطر مجـال | الصّوت | على 24 جذرا منهـا ويسيطـر مجـال | الفصل | على 22 جذرا منهـا. فالمجالان متراكبان في 21 جـذرا من الجذور الخمسة والعشرين، وهي نسبة مرتفعة (84%). بيان ذلك في (8).

(3)-تراكب المجالين ⌈الفصل⌉ و ⌈الصوت⌉ في جدول [نXر]:

الصـــوت	ن X ر	الفصل والانفصـــال
غضب وسوء الخلق/ التنكر	م	نمرة : حديدة معقوفة يجعل فيها لحم تصيد
الزجر والانتهار/ الاغتياب	ب	الذئب وغيره
وقوع الفتنة وانتشارها بين الناس	و	طعن بالرمح وجذبه سريعا
النفور من الريبة		إحداث آثار بالكي في الجلد للوسم
المفاخرة في الحسب والنسب	ف	
التحذير قبل الوقوع	ذ	التفرق، الشرود والبعد
الكلام نثرا/ إذاعة الأسرار	ث	-
المجادلة	ظ	رمي الشيء متفرقا (حب. . .)
الحافظ بالعين (ناظور)		
حفظ الزرع والسهر عليه/ الحفظ بالعين	ط	
الزجر : شد الكلام وتغليظه برفع صوت		حركة إبعاد أوابتعاد يزول بها الشيء عن
(عاميّة)	د	موضعه (عاميّة)
الحديث : ندرة، غربة، جودة، فصاحة	ت	
تغليظ الكلام وتشديده/ المجاهرة	ص	قطع الأطراف وإسقاطها
الإعانة على دفع ضد أو رد عدو	ز	طعن شديد -تمزيق بالأصابع أو الأضراس
الأمر/ إلحاح في السؤال وتصغير من القدر	س	أنصار : مجاري الماء - أرض منصورة : سقاها
القذف والوقوع في العرض		مطر كثير
	ض	النزر : الورم في ضرع الناقة
-	ي	انتفاخ الجرح وانتقاضه وسيلان مدته
إلقاء الشرور بين الناس	ش	نتف اللحم بالمنسر (المنقار المعقوف)
إذاعة الخبر وإفشاؤه	ج	نضاريات : حشرات تتغذى بأوراق الشجر
تسويق الكلام	ق	النير : أخدود واضح في الطريق
التراجع في الكلام والنحاح والتنازع/	خ	نحت الخشب (تفتيته شيئا فشيئا على ذرات)
الغضب	ك	نحت الخشب وتسويته (فصل الرقائق شيئا
الكلام/ مد الصوت والنفس في الخياشيم	غ	فشيئا)
العيب والنهي عن الشيء	ع	ضرب دون نفاذ-حفر الخشب أو الحجر بأداة
الحقد والغضب والتذمر		حادة-نقب المقور
الصياح والتصويت بالخيشوم	ح	البلى والتفتت : العظم. العود
الصياح في الحرب أو الشر	هـ	النكرة : الخراج من دم أو قيح
المناحرة : المخاصمة والمشاحة	أ	سيلان الدم من الجرح بشدة

يبين النّظر في التّمثيل (44) عن انعدام الصّلة بين المجالين في إطار العلاقات المعهودة بين الدّلالات المعجميّة الّتي تفسّر الاشتراك. وإذا ما عنّ ما يشبه العلاقة بين دلالتين مقترنتين بالجذر الواحد فإنّما مأتى ذلك ما ترسّخ في عاداتنا الفكريّة في ربط الدّلالات المعجميّة بعضها ببعض وفق منطق تبين به استقامة اللّغة -لغة القرآن- في بنائها وحكمتها. فقد يتبادر إلى الذّهن، في مستوى (ن ث ر)- مثلا- علاقة شبه بين | الكلام نثرا -إذاعة الأسرار | من جهة و | رمي الشّيء متفرّقا | من جهة أخرى، وقريب من ذلك في مستوى (ن ج ر) بين | تسويق الكلام | من جهة و | نحت الخشب وتسويته | من جهة أخرى. والشّبه كائن بين عمل حسّيّ في طبيعته هو حركة تفريق وإبعاد تتحقّق تحقّقا ماديّا في ما تعدّدت أبعاضه من حبّ وغيره، أو هو عمل يقتلع رقائق الخشب وما شاكله من الأجسام وبين عمل قوليّ ذهنيّ هو تفريق الكلام دون نظم أو سوق للكلام على طرز مسوّق. وقد يغري ذلك من حيث طاقته التّفسيريّة فقد دأبنا على التّسليم بسبق الحسّيّ على المجرّد في الدّلالة المعجميّة ودأبنا كذلك على تناول النُّظُم تناولا سكونيّا يقودنا لا محالة إلى إقامة علاقات سكونيّة. لكنّ ذلك لا يستقيم عند التّأمّل وربط العناصر ربطا نظاميّا حركيّا. فمثل هذا التّأويل السكونيّ القائم على الشّبه مدعو ما بسبق الحسّيّ على المجرّد لا يسعه أن يفسّر سائر الدّلالات المتراكبة في الجذور - واحدا بواحد- في جدول [ن X ر].

وتأويل ذلك في منظور المنوال الاحتماليّ قائم على طبيعة نظاميّة صرف يختزلها المبدآن 17 و19. فليس من الضّروريّ أن نفترض سبقا لجدول على آخر في الحدوث والاكتمال وليس من الضّروريّ أن نفترض سبقا لدلالة في الجذر الواحد أو في الجدول المواحد على أخرى. فهذا مسلك تناسليّ لا يستقيم في الظّاهرة اللّغويّة.

وتفسير هذا التّراكب قائم عندنا على مبدإ الانتشار (المبدأ 8) : والانتشار قوامه الامتداد والتّوسّع في المظهرين المتوازيين المتعاظلين الصّوتيّ والدّلاليّ على محور الزّمان المديد. ويتضمّن مفهوم الانتشار الحركيّة (أو الدّيناميّة) التي تكون للنّظام أثناء اشتغاله.

فإذا آخذنا نقطة مّا من نقاط المسرد الخمس والعشرين المكوّنة للجدول [نXر] مقترنة بدلالة مّا من واحد من المجالين، وجدناها موقعا من شبكة تتعالق عناصرها تعالقا صوتيا واحدا وتعالقا دلاليّا من مسالك متعدّدة. فإذا ما

تجاوزنا مستوى التعالق الدّلاليّ الحادث بالتّقاطع بين الجداول بقي لنا طبقتان أو قل شبكتان متمايزتان دلالة متحدتان صوتا. فيكون للجدول الواحد مجال واحد أو أكثر، وهذا نمط مخصوص من الاشتراك يفتح نهجا في البحث يستوجب الاستقصاء بالنّظر في قدر كاف من المعطيات دالّ إحصائيّا.

وتفسير هذا الاشتراك في منوالنا قائم على أنّ الجذر الواحد من الجدول [نXر] مثلا مأخوذا من حيث هو مقارن لقيمة دلاليّة مّا من واحد من المجالين يمثّل منطلقا لعمليّة الانتشار الاسترساليّ في فضاء النّطق وفضاء الدّلالة. وقد حدثت هذه العمليّة لتنتج جدولين منفصلين في المنطلق متطابقين في المظهر الصّوتيّ عند الاكتمال والتّشبّع. يدلّ على ذلك أنّ بعض الخانات فارغة في المجال الواحد إذا ما قورن بالآخر : فمجال | الفصل | منتف من (ن ذ ر) ومن (ن ظ ر) ومن (ن أ ر) ومجال | الصّوت | منتف من (ن ض ر).

والمهمّ أنّ الاشتراك في المعجم العربيّ حادث نتيجة لطبيعة القواعد المشتغلة في تكوين الجذور حوامل الدّلالة. فالجذر الواحد هجين صوتا وهجين دلالة. وهجنته الدّلاليّة طبقات مترسّبة ترسّب الطّبقات الجيولوجيّة.

خاتمة :

تلك بعض الأسس الّتي يقوم عليها المنوال الاحتماليّ في تفسير تولّد المعجم العربيّ وانتظامه في مظهريه الصّوتيّ والدّلاليّ. ويبقى باب شارع آخر لا يسعنا طرقه في هذا البحث هو تفاعل سائر المكوّنات النّحويّة مع ظاهرة التّقاطع بين الجداول المحدثة للتّراكب الدّلاليّ، من مكوّنات اشتقاقيّة - تصريفيّة ومكوّنات إعرابيّة ودلاليّة تداوليّة. فمن القضايا الّتي تستوجب الدّرس ما به تساهم الأبنية العليا من النّحو في رفع الاشتراك أو -قل- ما به تأثّرت من ذلك الواقع فاستجابت بوجه من الوجوه. فهذا مشروع بحث متكامل تحقّق منه شيء وأخرج للنّاس وما ينتظر أكبر ممّا أنجز. فليكن في نشر هذا المشروع بين النّاس إطارا دافعا إلى تعهّد مظاهر الصّواب وإلى تجاوز مظاهر الوهن والخلل.

الأزهر الزّنّاد
كلّية الآداب بمنّوبة
جامعة منّوبة

دور الدلالة المعجمية في تحديد الوظيفة النحويّة : المفاعيل نموذجا

عبد السلام العيساوي

1 - تمهيد :

من الأسئلة الهامة التي يفترض أن تجيب عنها الدراسات اللسانية المهتمة بقضايا المعنى أساسا : كيف توجه الدلالة المعجمية الوظائف النحويّة ؟ وكيف تفصل بين ما هو متشابه منها ؟ إذ تعترض سبيل دارس اللغة العربية والمهتم بقضاياها أثناء النظر في بعض الوظائف النحوية المتشابهة صعوبات، فينفتح أمامه باب التأويل والبحث عن القرائن الموجبة لوظيفة دون غيرها. لنفترض أن كل متكلم حين يستعمل لغة ما كتابة أو مشافهة، يكون قد تمثل قواعدها الإعرابية وخصائص مفرداتها اللفظية والدلالية، وقصد بتركيب أو بمحل إعرابي ما وظيفة نحوية مخصوصة، وحين نحاول تحليل هذا الاستعمال وفهم ضوابطه نجد أنفسنا أحيانا أمام خيارات في تعيين الوظائف. فهل يعني هذا أنه يوجد اختلاف بين الفهم والتمثل من جهة والإجراء من جهة ثانية فنتفق في القواعد ونختلف في الإنشاء، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا في قوة هذه القواعد، أم أن صناعة النحو صناعة لفظية تقتضي من المعرب ان يتقيد بما هو لفظي ويترك باب المعنى وتأويلاته جانبا لنسبية التأويل وانعدام حدوده ؟

المهم أن النحو علم تنظمه عدة معارف تساهم في تصوره على أنه نظام، غير أن علاقة هذه المعارف بالنحو تبدو مختلفة عند المهتمين بالدرس النحوي. فان منهم من يعتبرها تابعة للنحو فيفهم جميع ما يطرح من قضايا تهمّ الصرف والدلالة المعجمية على أساس أنها تنضوي تحت راية علم كبير نسميه النحو، فلا يمكن أن تكون منفصلة عنه، ومنهم من يرى أن هذه المعارف جزء منفصل عن علم النحو يساهم في فهم قوانينه وليس تابعا له.

وسنحاول في هذا البحث الاهتمام بجميع هذه القضايا من خلال النظر في القرائن المثبتة للمعاني النحوية، وسنهتم بصفة خاصة بقرينة الدلالة المعجمية لأن العديد من اللغويين أهملوا دور هذه القرينة، نخصّ منهم بالذكر في العصر الحديث شومسكي (1)، والبنيويين الذين اهتموا بالتراكيب وأفرغوها مما تحويه من دلالات معجمية أو على الأقل قلصوا الى حد كبير دور المعجم في تحديد الوظيفة. وقد تقيدنا في هذا البحث ببعض الاختيارات المنهجية، أهمها :

1) - اعتبارنا الاستعمال معيارا ذا قناة واحدة هي قناة الممكن بما فيها من حجج وبراهين توجب القرينة المعجمية؛ وسنصرف الاهتمام عن البنية الداخلية للتراكيب المنتجة للمعنى في الأمثلة التي سنذكرها.

2) - جعلنا الجزء الاول من البحث مدخلا لازما لتعريف المفاعيل وأشباهها قصد إبراز ما هو مشترك وما هو مختلف بينها. وقد انتقلنا بعد ذلك الى ما يمكن اعتباره جوهر بحثنا وهو النظر في الدور الذي تلعبه الدلالة المعجمية من حيث هي قرينة تفصل بين المفاعيل المتشابهة وبالتالي تساهم في تحديد الوظيفة النحوية على نحو صريح وتمكننا من تجاوز ما يمكن أن نعتبره مشتركا بين القرائن الأخرى مثل قرينة الصيغة الصرفية والعلامة الإعرابية والعلاقة المعنوية بالفعل أو الفاعل الخ...

2 - المفاعيـــل :

2 - 1 - حدّهـــا :

التعريف السائد للمفاعيل كونها متممات وعلما على الفضلة ترد بعد تمام الإسناد فتوضّح الفعل وتتم معناه. والمقصود بالتمام - بدرجة أولى - الفائدة المعنوية التي يظفر بها المتلقي من دخول المفعول في التركيب. فقد يكون الكلام مطلقا مبهما في أول أمره فيأتي المفعول ليقيّد معناه ويزيل عنه ما علق به من إبهام.

وحاجة الأفعال الى المفاعيل متفاوتة من حيث القيمة المعنوية إذ يبدو أن بعض الأفعال تحتاج إلى المفاعيل أكثر من غيرها بحيث قد ينقطع المعنى وتزول الفائدة ما لم

---

(1) يقول شومسكي : «أحسن تعريف للنحو الدراسة المستقلة بذاتها عن الدلالة» ينظر : N. Chomsky : Structures Syntaxiques. p. 121 وينظر أيضا المقدمة باللغة الفرنسية لكتاب الأستاذ إبراهيم بن مراد : «مقدمة لنظرية المعجم»، ص 2.

توجد. ونورد مثالا على ذلك ذكره ابن هشام قصد البرهنة على ضرورة توفر الحال إذ دونه تصبح الجملة لاغية لا معنى لها : «ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» (2)، فتمام الكلام متوقف على ذكر الحال إذ لا يمكن أن نتصور الجملة تامة مؤدية للغرض الذي انشئت من أجله مع سقوط الحال. ولهذا السبب رأى بعض النحاة أن الحال أولى بالفعل من بعض المفاعيل فيقدّمه عليها بل منهم من يدخله في حيّز المفاعيل لشدّة حاجة الفعل اليه. يقول الاسترابادي : «والذي جعلوه على ما هو أصل يمكن أن يدخل بعضها في حيّز المفاعيل مثل الحال يقال هو حال مع قيد مضمونه» (3). وسنبين لاحقا لماذا اخترنا نظرية الاستعمال واعتبرناها النظرية الوحيدة المنفتحة على جميع الألفاظ، وحتى تلك التي ليس لها مراجع في الواقع مثل الحروف تساعد على تعيين الوظيفة وتراقب مدى تحققها في التراكيب المتشابهة. واختيارنا هذا إضافة إلى كونه يحقق منهجيا ما نريد البحث عنه سيمكننا من البرهنة بشكل ضمني على أن إقصاء الدلالة المعجمية في دراسة التراكيب وفهم خصائصها تصور خاطئ إذ المعجم كيان مستقل عن النحو سابق له.

وقد ذكرنا ضمن حديثنا عن القرائن قرينة الدلالة المعجمية ولم نذكر قرينة الدلالة مطلقة غير مقيدة بأي تخصص لأن المعجم جزء من المكون التركيبي والدلالة جزء من الجهاز التأويلي (4) والمعجم عبارة عن قواعد وقيود تعوض المقولات التركيبية وفق قواعد انتقاء وإدماج. والتأويل الدلالي يحتاج إلى جميع المداخل الممكنة بما فيها المدخل المعجمي. إضافة إلى كون المعجم يمكننا من تحليل جمل غير منحرفة دلاليا وبذلك نجنب أنفسنا - مثلما قلنا - الحديث عن الأبنية العميقة ونركز اهتمامنا على الاستعمال. فليس التمام المعنوي إذن رهين طائفة معينة من المفاعيل أو أشباهها بل هو رهين كلّ المفاعيل تقريبا ولذلك نفهم أن حضور المفعول في الجملة يفهم على جهات مختلفة منطلقها العلاقة المعنوية بين المفعول والفعل وبين الفعل والمفعول، هكذا على هذا الترتيب. وسنوضح الأسباب لاحقا.

---

(2) سورة النساء الآية 43.

(3) الاسترابادي : شرح الكافية ج 1، ص 200.

(4) انظر عبد المجيد جحفة : مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 82.

2 - 2 - لم سمي المفعول مفعولا ؟

قد تكون القضايا التي يطرحها مصطلح ما مدخلا لفهم طبيعة ما اصطلح عليه. فالعبارة «مفعول» مصطلح نحوي تسمّى به بعض المحلات الإعرابية التي تناسب ما في دلالة الصيغة الصرفية لاسم المفعول من معان وهي صيغة مشتقة من الفعل الثلاثي المجرد تدل على من تحمّل الفعل أو حلّ به مع وجود معان أخرى حافة...

هذه الدلالة المعنوية نفسها تتحقق في جملة «ضربت زيدا». فـ«زيد» مفعول لأنه مضروب، من الناحية الصرفية اسم مفعول، فثمة تطابق صريح في المصطلح بين الصيغة الصرفية والوظيفة النحوية. فالدلالة الأصليّة للموقع وللوظيفة النحويّة المخصصة له نابعة من العلاقة الداخلية بين الفعل وهذا المحل الذي نسمّيه مفعولا.

ثم توسعت هذه الوظيفة وتخصصت أكثر بما يضاف إليها من مخصصات من قبيل به ومعه ولأجله وفيه ومطلقا وهي مخصصات تدلّ على ظروف وقوع الفعل من زمان ومكان وحال وتوكيد وعلّة وعذر الخ.. وهذا دليل على أنّ دلالات المفاعيل متعقلة بالفعل على صور مختلفة.

2 - 3 - ما تشترك فيه المفاعيل :

قلنا إن التسمية المشتركة للمفاعيل توجب في مطلق أحوالها تشابها بينها. سنحاول رصد هذا التشابه في مرحلة أولى والبحث عن أسباب انحصاره أو زواله في مرحلة ثانية من خلال ما يميّز كلّ مفعول. والمفعول وظيفة نحويّة تفيد معنويا الفعل وتخصصه. فإذا نظرنا في الجمل التالية :

1 - ضرب زيد عمرا.

2 - ضرب زيد عمرا في الصباح.

3 - ضرب زيد عمرا ضربا مبرحا.

4 - ضرب زيد عمرا لمجيئه متأخرا.

لاحظنا أن فعل الضرب في هذه الجمل مطلق من حيث هو حدث مسند إلى زيد قيدناه معنويا بالمفعول فكان الفعل لازما للمفعول في الج 1 وخصصنا زمانه في الج 2 وأطلقنا الضرب وأكدناه في الج 3 وعللنا سبب الضرب في الج 4. وهذا القيد نوعان : قيدنا الحدث المفهوم من الفعل في الج 1 +3 + 4 وقيدنا زمان الحدث في الج 2، أمّا تركيبيا فانّ

القيد المعنوي للمفاعيل يكون على صورتين :

أن يتصل الفعل بها مباشرة فتنقل حركته إليها على وجه القصد، أو أن يتصل بواسطة حرف فتنتقل الحركة متلونة بما في هذه الحروف من معان نقلية [٦].

ففي الصورة الأولى نقول مثلا : «نصر فلان فلانا»، فالتعدية هنا بما هي تخصيص معنوي للفعل تمثلت في نقل حركة النصر من الفاعل الى المفعول وتجاوزت مجرد الإخبار عن كون فلان أتى فعل النصر. وفي الصورة الثانية نقول مثلا : «نصر فلان فلانا بقوة فتنتقل الحركة على هذه الحالة ويتخصص هذا القيد أكثر ويمكن أن يكون الانتقال بمعنى التعليل إذا كانت التعدية بحرف اللام أو بمعنى المعيّة إذا كانت بحرف الواو أو بمعنى الظرفيّة إذا كانت بفي أو بمعنى الإلصاق إذا كانت بحرف الباء الخ.

وإذن فإن تخصيص المفاعيل لحدث الفعل وزمانه متنوع، وتنوعه يوجب الاختلاف فلا مانع من ورودها في سياق تركيبي واحد بما أن العلاقة بينها علاقة اقتضاء، إذ يمكن أن نقيد حدث الفعل الواحد بأكثر من مفعول باستثناء ظرف الزمان المفعول فيه الذي يقيد زمان الحدث فيرد منفصلا دلاليا عن غيره من المفاعيل. ففي الجملة التالية :

- ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ضَرْبًا مُبَرِّحًا لمجيئه متأخرًا في الصباح

اقتضى الفعل مفعولا به ومفعولا مطلقا ومفعولا لأجله ومفعولا فيه، وهي مفاعيل لها علاقات توارد مع الفعل. وافضل ما يمكن أن يقدمه مفهوم الموارده في الوظائف التفكير في وجود بنية معنوية مشتركة إليها تزاد جميع المفاعيل. فاذا تأملنا سائر المعاني المدركة وجدناها راجعة الى معنى الاختصاص، اختصاص حركة الفعل بأحد هذه المفاعيل أو بها معا. يقول الجرجاني : «فجملة القول أنه ما من شيء ينتصب على معنى المفعول إلا وهو داخل في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه» [٧]. فكأنّ المفعول وظيفة نحويّة مستقلة في أول أمرها كسائر الوظائف، وبعد تحققها تتنزّل منزلة المركز في علاقتها بدلالة الفعل، ومن هذا المركز تتسع دائرتها فتقاس قربا أو بعدا من خلال علاقتها بهذا المركز. هذا الاتصال المعنوي بين المفاعيل عبارة عن طريقة في تصوّر الفعل دلاليّا. فهو محور والمفاعيل جملة من المتواليات الدلالية توضحه. ويمكن تصنيف هذا الاتصال الى

---

(٦) أنظر ابن جني : الخصائص، ج 2، ص 408.

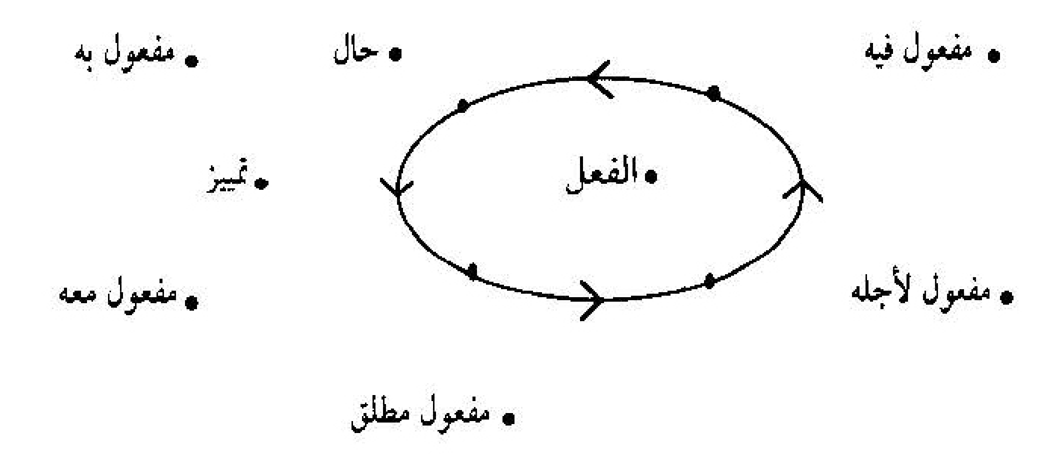
(٧) الجرجاني : المقتصد، ص 206.

نوعين حسب مقياس الحضور والغياب اللفظيين :

1) مفاعيل تحذف لفظا وتقدر معنى، وهي المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والحال. فلا يخلو فعل متعديا كان أو لازما منها، فهي مستكنة فيه تكون وظائفها شبيهة بوظيفة الإخبار. ولذلك تكون هذه المفاعيل عادة نكرة لتتحقق الفائدة المعنوية. أما سبل تعلقها التركيبي والإعرابي بالفعل فهي متعدّدة ويبقى ذكرها أو حذفها من مقتضيات الإنشاء. فتكون البنية اللفظية المنجزة صورة من صور البنية الدلالية المجردة. يقول الفاسي الفهري : «لا يمكّننا التركيب من تحديد الذوات التركيبية فقط بل من تحديد الذوات الدلالية أيضا» (٦).

2) مفاعيل إذا حذفت لفظا لا تقدّر معنى رغم ما لها من علاقات معنوية هامة بالفعل يقتضيها عادة السياق الدلالي العام للجملة. هذه المفاعيل هي المفعول به والمفعول معه والتمييز، بعضها يمكن أن يرد معرفة أو نكرة مما يضعف حضورها معنويا.

ونوضح هذه العلاقة بين المفاعيل والفعل بالترسيمة التالية :



إن القضايا المعنوية التي أشرنا إليها إلى حد الآن لا تنفصل عن قضايا الإعراب والتركيب، خاصة إذا نظرنا إلى المفردة من جهة «دلالتها السياقية». وللفصل بين ما هو متشابه من هذه المفاعيل يحتاج الدارس الى قرائن، وهي نوعان : قرائن تعود الى ما

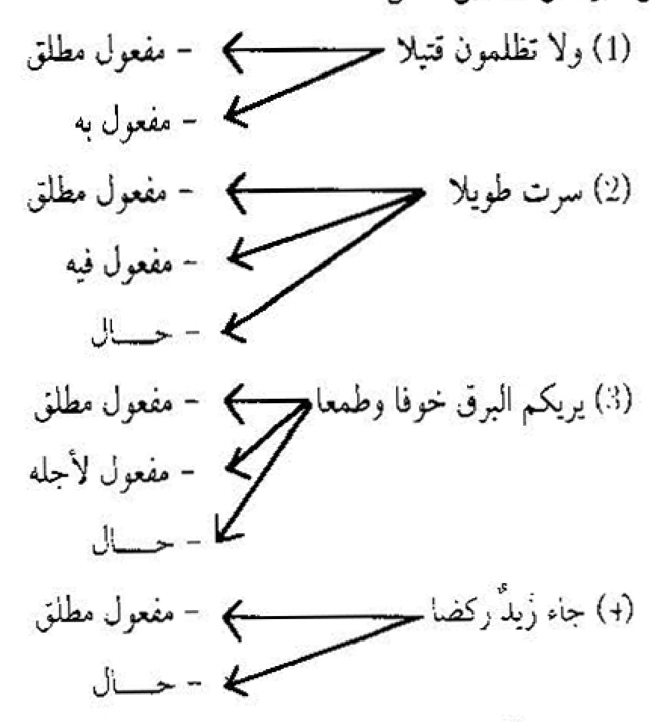
---

(٦) عبد القادر الفاسي الفهري : المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، ص 23.

يطرحه التركيب من قضايا مثل العمل الاعرابي الرتبة، الحذف. الفصل... ؛ وقرائن تعود إلى طبيعة الكيان المعجمي للمفعول مثل الاشتقاق والجمود والاتساع والتنكير والتعريف وعلاقته اللفظية بالفعل... وهذه القرائن متفاوتة القيمة، قد تعبر عن التمييز وبالتالي الانفصال بين مفعولين أو أكثر، وقد تعبر عن الاشتراك فلا وجود لقرينة مانعة تفرد مفعولاً عن غيره من الفاعيل [*].

من ذلك مثلا قول النحاة إن الحال لا بد أن يكون مشتقا لأنه في معنى الصفة به تُبيّن هيئة الذات المتنقلة من حال إلى أخرى، وقالوا أيضا إن التمييز يكون اسما جامدا لأنه بيان لذات المميز. غير أن عدة أمثلة تعترضنا في منثور كلامنا ومنظومه تبين أن الحال يمكن أن يكون اسما جامدا مثل «هذا بسر أطيب منه رطبا»، أو «خرج علينا في زينته» فهذان مثالان يبينان أن الحال يمكن أن يرد غير مشتق. كذلك يمكن أن يكون التمييز اسما مشتقا لا اسما جامدا عند من يعتبر أن أصله موصوف والمميّز صفة مثل قولهم : «للّه درّه فارسا».

وقال النحاة إن المفعول المطلق يكون مصدرا من لفظ الفعل أو معناه، ومع ذلك نجد عدة أمثلة لو توسعنا في تحليلها بجميع القرائن الممكنة ما استطعنا فصل المفعول المطلق فيها عن غيره من الفاعيل، مثل :



(*) نشير إلى أن هذا العمل جزء من عمل أكبر درسنا فيه جميع القرائن المخصصة لكل مفعول.

فالمتأمل في الألفاظ الواردة مفاعيل يلاحظ أن الاشتراك في الوظيفة قد يكون ناتجا عن عدم الاختلاف بين إفراد اللفظ وتركيبه.

ويوجد ضرب آخر من الاشتراك لا يكون بسبب علاقة اللفظ بالمحل الذي يشغله مثل «كَرُمَ زيد ضيفا». فلفظ ضيف يمكن أن نعربه تمييزا أو حالا إذا كان زيد هو الضيف، والذي أوجد هذا الاشتراك الدلالة المعجمية لفعل «كرُمَ». فلو قلنا مثلا «جاء زيدٌ ضيفا» لكانت «ضيف» حالا دون شك لأن المجيء إخبار بوقوع وليس مدحا كما هو الأمر في فعل «كرُمَ».

مثال آخر : «أماته مائة عام»، فان أمات بمعنى سلب الحياة لا يمتدّ ومن قدّر أن فعل «أمات» عمل النصب في المفعول فهو مخطئ لذا لا بد من تقدير فعل ألْبَثَ عوضيا عن أمات. فكما أن للعامل دورا في خلق المحلات واقتضاء المعاني، فإن للمعمول أيضا دوراً في اختيار الدلالات المعجمية للألفاظ العاملة. يقول الاستاذ محمد صلاح الدين الشريف: «إن العبرة في الإعراب في فترة ابن هشام وفي النظرية النحوية عموما ليست في إسناد حركة النصب ولا تقف عند تعليق عاملي يعين على تحديد وظيفة بل تجاوز ذلك إلى الأهم وهو المعنى بقضاياه المختلفة»(1). ومن يتتبع تحليل القضايا المتصلة بعلاقة قوانين الاعراب بالدلالة المعجمية يلاحظ أن التأثير متبادل بينهما رغم أن الدراسات اللسانية الحديثة - كما قلنا - تنزع إلى إرجاع جميع ما يتعلق باللغة الى النحو وتغيب دور الدلالة المعجمية معتبرة الدلالة السياقية للمفردة دلالة نحوية، وهذا في تصورنا إجحاف في حق الدلالة المعجمية نوضّحه في العنصر الموالي.

3 - دور الدلالة المعجميّة في توجيه الإعراب :

لا بد في البدء من تحديد المقصود بالدلالة المعجمية : هل هي الصفة الدلالية للوحدة المعجمية مفردة أم مركّبة ؟ فإذا كانت مركبة هل يمكن دراستها بما لها من علاقات بمقولات الصرف والتصريف والاشتقاق بمعزل عن الإعراب ؟ بعبارة أخرى هل يمكن أن ندمج وحدة معجمية في جملة ما دون أن نمرّ عبر نظام الإعراب ؟ هذه أسئلة وغيرها كثير يمكن اعتمادها منطلقا لدراسة وجوه العلاقة بين الدلالة المعجمية والوظيفة النحوية.

---

(1) محمد صلاح الدين الشريف : تطابق اللفظ والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، عدد 34، ص

3 - 1 - كيفية تمثيل الدلالة المعجمية على مستوى بنية النحو :

لتحليل القضايا التي أثرناها نطلق من الأمثلة المختارة التالية :

1) ذبحتُ بتونس شاةً

2) ذبحتُ بقوة شاةً

3) ذبحت بسكين شاةً

4) استبدلتُ بسكين شاةً

تترجم هذه الجمل في مستوى التركيب بفعل + فاعل + مفعول به. فعل ذبح متعد تجاوز حدود فاعله ليقتضي مفعولا به (شاةً) مسبوقا بمركب حرفيّ مكوّن من جار ومجرور عبّر عن حالات وظروف حفت بوقوع الفعل فاختلفت وظائف المركب الحرفي فكانت على التوالي مفعولا فيه في الج 1 وحالا في الج 2 ومفعولا يفيد الآلة أو الوسيلة في الج 3 ومفعولا به في الج 4. وهذان التغييران يطرحان سؤالين : سؤالا يتعلق بعلاقة الدلالة المعجمية بالمحل الذي تشغله وسؤالا يتعلق بعلاقة الدلالة المعجمية بغيرها من الدلالات في توجيه الاعراب [10] داخل الجملة يكون المركب الحرفي ظاهريا بنية إعرابية مستقلة عن الفعل يمكن الاستغناء عنه وتبقى الجملة قائمة ومفيدة «ذبحت شاة» ثمة معنى أصلي يتمثل في إيقاع فاعل لفعل بمفعول. بل إن هذا الأصل يمكن اختزاله في ذكر الفعل والفاعل فقط «ذبحت» إذ بهما يحصل الإخبار.

ستنسج حول هذا الأصل علاقات متماثلة من حيث التركيب (جار ومجرور) مختلفة من حيث الاعراب والدلالة إذ الاسم المجرور اختلف معجميا (د. القوة # د. السكين # د. تونس). وهذا الاختلاف الفرعي في الدلالات المعجمية المضافة صير الاصل الدلالي «ذبحت شاة» مختلفا لأن دلالات الألفاظ (قوة وسكين وتونس) ارتبطت بتحقق فعل الذبح فذبحت بقوة غير ذبحت بتونس وذبحت بسكين غير ذبحت بقوة الخ...

فصار فعل الذبح رهين هذه الألفاظ المضافة المحولة لدلالته الأولى. هذا التحويل له طبيعة دلالية معجمية بحت لانه إخبار بوقوع الفعل على صور مختلفة.

وهذه الصور هي في الأصل وحدات معجمية مستقلة لها سياقات معنوية مختلفة أثرت دلاليا في الأبنية الاعرابية التي أدمجت فيها.

(10) يرى فريغ (Frege) أن للسياق دورا هاما في تحديد وظيفة اللفظ. انظر : G. Frege : Les fondements de l'arithmétique : Paris, éd. du Seuil 1969 p. 122.

قبل الادماج كانت «القوة» وحدة معجمية تدل على صفة تطلق على كائن ما و«سكين» اسم آلة و«تونس» اسم علم؛ فبالامكان أن نخصص هذه الألفاظ في المعجم بهذه السمات. ولو أنها غير ممثلة للدلالة المعجمية فهي مجرد صفات تمييزية منها ما هو قابل للتحليل ومنها ما هو غير قابل للتحليل على حد تعبير «أليس ليهمان» و«فرانسواز مارتن برتي». المهم أن المتكلم انتقى هذه الوحدات المعجمية ودمجها في جملة «ذبحت شاة» مع مراعاة الخصائص الدلالية والاعرابية والتركيبية للجملة الاصل وللوحدة المعجمية المضافة وهذا الانتقاء لا بد أن يكون خاضعا لقيود.

3 - 1 - 1 - قيد اللفظ :

هو مدخل رئيسي لفهم الخصائص الصرفية للفظ لأن لكل مفردة سمات مقوليه خاصة قد تناسب المحل الذي تشغله وقد لا تناسبه، فالحال مثلا محل إعرابي يملأ من حيث الاصل باسم مشتق يعبر عن حالة طارئة وإن صادف أن ورد في هذا المحل اسم جامد فإنه يرد الى المشتق أو يؤول على أساس أنه ضرب من الاتساع فيما هو أصلي. ففي قولنا «ذبحت بقوة شاة» ليس الحال مشتقا - على حد اعتبار نحاة البصرة للمشتق - فيؤول بصفة أو فعل مشتق من لفظه أو يعتبر ضربا من التوسع في وصف هيأة الذابح زمن إنجازه لفعل الذبح.

ورده إلى المشتق أو تأويله بما هو جار مجراه في اللفظ طريق لاثبات الشبه اللفظي بين الأصل والفرع ومنه إثبات المعنى باعتباره متصورا ذهنيا فحتى الجمل والتي عادة لا تنحل الى مفردات ولا تبين هيأة صاحب الحال فان النحاة يحرصون على ردها الى منفرد بشكل من الأشكال التأويلية [11] فكأن الموقع يحدد الماهية الصرفية للمكون المعجمي وهو تحديد سلبي في نظر البعض لأنه لم يصدر عن اللفظ ذاته.

إن اختيار اللفظ بما له من خصائص صوتية وصرفية قبل إدماجه في الجمل يؤكد أن جميع الألفاظ متمايزة وهذا في تقديرنا ينفي ما يقال عن لفْظ ما إنّه ينتمي إلى حقل دلالي؛ فكل لفظ له حقله الدلالي الخاص وله خصائص لفظيّة تميزه عن غيره من الألفاظ[12]

---

(11) انظر ابن هشام : مغني اللبيب، ص ٥١٠.

(12) يرى البعض ان نفي الترادف في اللغة قضية ايديولوجية والحقيقة أنها قضية لغوية صرفية.

ولا بد فيما ذكرناه عن علاقة قيد اللفظ بالمحل من التفريق بين أمرين أساسيين :

1) الأمر الأول يتعلق بتعريف الموضع ببعض الخصائص الملحقة به فحين نقول الحال يكون مشتقا أو مؤولا به فهذه الخصائص اللفظية هي من تبعات اللفظ الذي سيشغله.

2) الأمر الثاني يتعلّق باللفظ الذي يشغل ذاك المحل بما يقتضيه من خصائص لفظية ما قبلية تساهم في تعريف المحل وتؤكد انتماءه الصريح الى ما يجب ان تكون عليه هذه الوظيفة، وهذه جزئية دقيقة تُنُبِّهَ إليها ولهذا السبب يؤوّل النحاة غير المشتق بمشتق مما يعني أن الانفصال بين الدلالة المعجمية والمحل بما له من صفات إعرابية بيّن.

فلو كان المحل يؤثّر بشكل كلّي في الدلالة المعجميّة كما يظن البعض لرفض جميع المفردات التي لا تستجيب لقوانينه.

3 - 1 - 2 - قيد الانتقاء :

يقتضي هذا القيد منا مراعاة الملاءمة بين اللفظ والمعنى من جهة وضم معاني المفردات بعضها الى بعض من جهة ثانية حتى نتحصل في الأخير على قراءة مفيدة للمتواليات في الجملة فلا نقول مثلا «ذبحت بكراس شاة» إذ لا يمكن للانسان أن يذبح شاة بكراس على الحقيقة وإن كانت هذه الجملة صحيحة من الناحية الاعرابية والبنيوية. فقيد الانتقاء وظيفته منع المتكلم من إنتاج جمل منحرفة دلاليا.

ومما يؤكد أن المتكلم غير قادر على الجمع العفوي بين الكلمات قصد بناء جملة نسأل لماذا يفكر المعرب حين ينظر في المركب الحرفي «بقوة» في وظيفة الحال ولا يفكر في وظيفة أخرى. فلا بد أن تكون لدلالة القوة من حيث هي وحدة معجمية متصورة علاقة بالوظيفة النحوية في أعلى مستويات تجريدها وما التمثيل التركيبي إلا تحقيق لتلك العلاقة وتجسيد لها على صورة من الصور الممكنة. هذه العلاقة نعتقد أنها نظامية أو على الاقل ناتجة عن نظام إذ ليس من باب الصدفة أن يتفق جميعنا على اعتبار هذا المركب حالا. ولو غيرنا هذه الوحدة المعجمية بوحدة أخرى لأعطتنا وظيفة مغايرة. يقول هايدغر : «لا يوجد شيء دون علة» (13).

---

(13) Martin Heidegger : Le principe de raison. Trad de l'allemand par André Preau. Paris éd. Gallimard. 1962, p. 5

فالاختلاف في الوظيفة شيء علته الاختلاف في الدلالة المعجمية والعلة قبل المعلول. ومن اللسانيين من أعطى لمفهوم النحو طابعا معياريا - نذكر خاصة شومسكي - فاضعف قيد الانتقاء. فقد قال إن النحو قادر على مراقبة صحة دلالة ما ينشئه المتكلم من جمل وتراكيب فلا ينتج إلا ما هو صحيح إعرابيا ودلاليا واقترح وضع سلم من المقولات ترتب المكونات التي يمكن أن توظف في جملة ما حسب افتراضات عدة في شكل طبقات. غير أن كاتز (1971) عارضه معتبرا ان القدرة اللغوية أوسع من أن تحصر في هذه المستويات وأضاف الى علاقة نحوية الجملة بالقدرة اللغوية مسألة علاقة الفهم بالتركيب فرأى أنه أحيانا نتخاطب بجمل منحرفة نحويا وتكون مفهومة وبجمل غير منحرفة أو منحرفة قليلا وتكون غير مفهومة.

ففي جملة «ذبحت بكراس شاة» نلاحظ أن هذه الجملة خرقت قيد الانتقاء في مستوى علاقة الاسم المجرور بالفعل إذ لا بد أن يكون الذبح بأداة تذبح فالفعل يوجه الانتقاء في تصور المكون المعجمي المناسب. نفس الشيء ينطبق على جملة «ذبحت بشاة كراسا» تقتضي الدلالة المعجمية للفعل ان يكون مفعول الوسيلة المكون من جار ومجرور مما به يذبح والمفعول به مما يذبح.

وانبنى مقترح كاتز إذن على ضرورة الربط بين مستوى فهم الجملة حسب مبادئ تحكم النظرية الدلالية ومستوى الصحة النحوية على أن يكون الفهم منسجما مع مبدإ النحوية Le principe de la grammaticalité وانتهى الى تصنيف الجمل الى نوعين :

- جمل صحيحة نحويا وتكون مفهومة وهذا الصنف لا يطرح إشكالا.
- جمل منحرفة دلاليا وهي نوعان : مفهومة تطرح إشكالا وغير مفهومة لا تطرح اشكالا.

معنى هذا أن الجمل التي تثير قضايا حقيقية هي الجمل المنحرفة دلاليا وتكون مفهومة وصحيحة نحويا. وقد أقر أن الجمل التي تكون صحيحة نحويا وغير منحرفة دلاليا تتيح للمتكلم إنشاء عدة أنواع منها دون أن تكون الواحدة مفسرة للأخرى كأن نقول :

- ذبحت شاة بسكين
- ذبحت بسكين شاة

- استعملْتُ لذبح الشاة سكينا [14].

- استعملت سكينا لذبح شاة.

وبين كلّ هذه الجمل اختلاف إعرابي وبنيوي تركيبي ودلالي. اتسع مبدأ النحوية عند كاتز إذن ولم يعد مقتصرا على علاقة المحل بالوظيفة وإنما صار معطى من جملة المعطيات القادرة على إعطاء تأويل دلالي للجملة.

3 - 1 - 3 : قيد التركيب :

هو أيضا من القيود المساهمة في عملية انتقاء الوحدات المعجمية من خلال مراقبة الخصائص التركيبية لكل مفردة ومدى انتظامها مع غيرها من المفردات. فلو عوضنا حرف الجر (ب) بـ (على) في الأمثلة التي ذكرناها وقلنا مثلا :

«ذبحت على قوة شاة».

للاحظنا أن الحرف «على» لم يلائم قيد التركيب، في حين أنه يمكن أن نعوض (الباء) بـ (في) فنقول :

- ذبحت في قوة شاة.

- ذبحت في تونس شاة.

بل إن حرف «في» هو الأنسب للدلالة على حالة الفاعل ومكانه زمن قيامه بالفعل. فالجملتان تقدران بـ :

- ذبحت وأنا في حالة قوة شاة.

- ذبحت في مكان اسمه تونس شاة.

فلماذا نفضل إذن حرف الباء على حرف (في) ؟ هنا يمكن طرح مسألة غياب نظرية أو نظريات تهتم باستعمالات المفردة وما لها من خصائص تركيبية فيبقى الاستعمال ذو القيمة الحضورية أهم مقياس في إجازة استعمالها أو رفضه. ا نحن نذكر باستمرار أن حروف الجر خالية من المعاني الذاتية ومعانيها تأخذها من الألفاظ المجاورة لها، غير أن الجملتين :

- ذبحت بقوة.

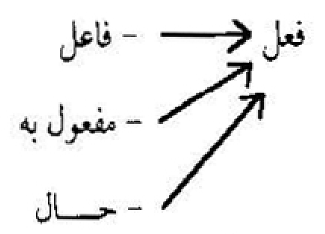
- ذبحت في قوة.

---

(14) Lakoff représente la phrase "j'ai coupé le pain avec un couteau" par une structure profonde "je me suis servi d'un couteau pour couper le pain". voir Lakoff : Sémantique générative p. 14

تبينان أن المتكلم يفضل إدماج حرف انباء على حرف «في» رغم أن الاصل أن يدخل حرف «في» على الحال وهو الذي يظرف الفعل في حالة معينة. ولهذا السبب شبّه النحاة الحال بالمفعول فيه. يقول الرضي عن جملة «جاء زيد راكبا» : «إن المجيء هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل إن الحال يشبه الظرف في المعنى»[16].

وأغلب الظن أن العلة في تغيير حرف «في» بـ «باء» أن فعل ذبح تعدى إلى المفعول مباشرة ثم قصر عن التعدي مرة ثانية الى الحال لأن مرتبته الأصلية بعد المفعول به فاحتاج الى حرف الباء لأن جريانه في التعدية أكثر من حرف «في» وتقدم الحال على المفعول به يعود الى كون الذبح حل بالشاة بواسطة القوة فكأنه وسيلة تأدية هذا الحدث وإنجازه. إن طرق الربط بين هذه الأدوار نحوية ودلالية تجسدها علاقة الفاعل والمفعول به والحال بالفعل في اتجاه عكسي :



فان سألنا عن الذابح كان أنا المتكلم وعن المذبوح كانت الشاة وعن كيفية الذبح كانت بقوة. فالحال من حيث هو مكون معجمي حال للذبح لا للذابح ولذلك اقتضى الفعل ان يتعدى الى ما يخصصه بواسطة حرف؛ ولو كان الحال حالا للذابح لما احتجنا الى حرف التعدية.

من هنا كانت تعدية الفعل الى الحال بواسطة ظاهرة تركيبية صرفة تخص تقريبا جميع الأحوال غير المشتقة. الأصل إذن في هذه الجملة كون الحال وصفا لفعل الذبح لا لمن قام به. ولما كان الفعل من الفاعل صار وصفا للذابح زمن قيامه بالفعل لأن الفاعل علة وجود الفعل.

قدمنا إلى حد الآن القيود الثلاثة واعتبرناها مداخل لفهم علاقة الدلالة المعجمية

---

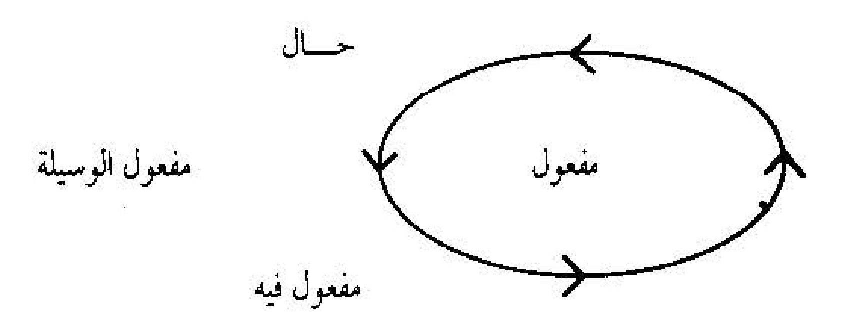
(16) الاستراباذي : شرح الكافية، ج. 2، ص 40.

بالوظيفة. تتفاعل هذه القيود لتفرز تأويلا دلاليا للمفردة يعكس المرحلة المتحركة في توليد معنى الجملة ومن ورائها تغيير الوظائف النحوية للمحلات الإعرابية متى تغيرت الوحدات المعجمية. إضافة إلى هذه القيود توجد طريقة أخرى تهتم بعلاقة المعجم بالوظيفة وهي طريقة تضمين الوظائف.

3 - 2 - علاقة الدلالة المعجمية بمفهوم التضمين في تصور الوظيفة النحوية

التضمين طريقة من طرق تحليل الوظائف النحوية المتشابهة يعتمد بدرجة أولى في فهم العلاقات بينها.

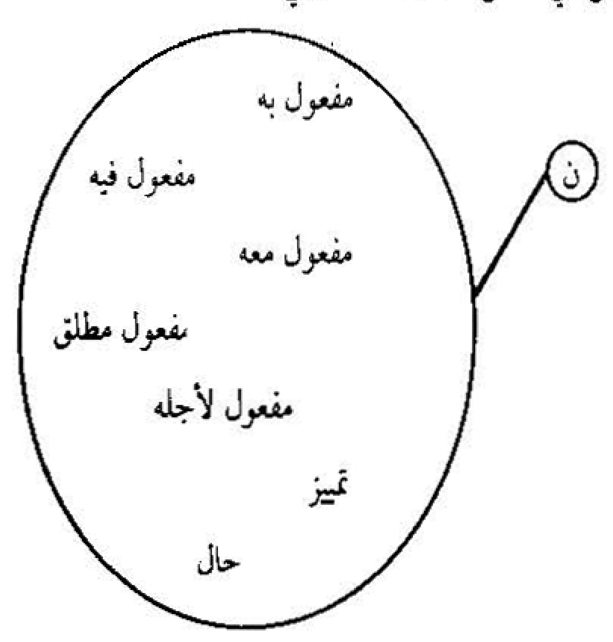
الجامع بين المفاعيل (بتونس، بقوة، بسكين) انتماؤها الى مركز واحد منه تتسع دائرتها فتقاس قربا أو بعدا اتصالا أو انفصالا من خلال علاقتها بهذا المركز.



فالمفعول فيه والحال أقرب من مفعول الوسيلة إلى مركز المفاعيل لأنه لا يوجد فعل خال من ظرف وحال يحتويانه زمان حدوثه فان لم يذكرا لفظا لا بد من تقديرهما في حين أنه يمكن الاستغناء عن مفعول الوسيلة لفظا وتقديرا.

وتتسع طريقة التضمين لطريقة ثانية أعمق في الاستدلال على علاقة المعجم بالوظيفة تسمى طريقة الاتصال الاعرابي. فالمفاعيل وأشباهها متصلة ببعضها بواسطة العلامة الإعرابية في الأمثلة التي ذكرناها حيث يكون الجار والمجرور مقدرين بمنصوب. هذا الاتصال يقتضي من المعرب أن يتخذ سبيل الدلالة المعجمية بما فيها من قيود قصد الفصل بين المتشابه من المحلات.

لو رمزنا للشبه الاعرابي بحرف النون (بمعنى النصب) لكان تمثيلنا لهذا الاتصال بين المفاعيل في شكل مجموعة كما يلي :



والوظيفة الواحدة من هذه الوظائف المنضوية تحت مجموعة (ن) لا يمكن حدها في ذاتها وإنما تحد بالبحث عن مظاهر اختلافها عن مثيلتها مما يؤسس لقرينة الدلالة المعجمية قيمة حضورية بما لها من معان حافة.

وتزداد أهمية الدلالة المعجمية وحاجة المعرب إليها أثناء تحليل الأبنية الإعرابية المتشابهة لان النحوي لا يمكن أن يتعامل مع تراكيب صورية خالية من أي دلالة. فثمة عمليات ربط آنية بين دلالة صادقة للفظ والشكل التركيبي الذي ترد فيه، هي صادقة [10] لأننا لا نتصور وجود متكلم يريد التعبير عن حال القيام بفعل ما بواسطة لفظ يدلُ على الآلة أو على اسم علم للمكان. فالصدق يمنع الانحراف في ضم المعاني ويشرع للاعراب بمعناه العام وهو الإبانة.

4 - خــاتمة

حاولنا في هذا البحث النظر في قضايا التعالق بين الدلالة المعجمية والوظيفة النحوية فاهتممنا بالمفاعيل وأشباهها لأسباب كانت في جانب كبير منها موجهة نحو القضايا التي أثرناها منها :

(10) أنظر كتاب مدخل إلى الدلالة الحديثة لعبد المجيد جحفة «عنصر علاقة القول بالانجاز» ص 34.

- أن خاصية المفاعيل خاصية معجمية تحتمها البنية الدلالية للفعل. فلا وجود لمفعول ليست له علاقة بدلالات الفعل سواء أكان لازما أم متعديا بواسطة حرف ظاهراً لفظا أم مقدراً لذا نعتبر أن العلاقة بينهما قيد معنوي للتوسّع في نواة الإخبار، إخبار الفعل عن الفاعل.

- أن الحديث عن المفاعيل جعلنا نستنتج اجتماعها على أمور عدة بعضها مقتض لبعض. فالاشتراك الإعرابي بينها يبطن اختلافات كثيرة بينها مثلت مدخلا للبحث عن القرائن الموجبة لكل مفعول. وقد ذكرنا بعض هذه القرائن خاصة تلك المتعلقة باللفظ كقرينة الاشتقاق والجمود والتعريف والتنكير والعلاقة اللفظية بين الفعل والمفعول الخ... والمتعلقة بالإعراب والبنية كالتعدية واللزوم والرتبة والعمل...

ورغم أهمية هذه القرائن في الفصل بين المفاعيل المتشابهة فإنّها لم تخلص الأبنية الإعرابية من التشارك.

وقد نظرنا في قرينة الدلالة المعجمية على أساس أن المفردة كيان معجمي أولا وحالة إعرابية أي عنصر من عناصر التركيب ثانيا. ودرسنا في العنصر الثاني مداخل فهم قرينة الدلالة المعجمية واهتممنا بالقيود وأهملنا الحديث عن إمكانية وجود نظام بينها لأن علاقات الربط بين الوحدة المعجمية والوظيفة النحوية علاقات آنية إنشائية غير خاضعة لأطر دقيقة صارمة. فيكفي أن يرصد الباحث كيفية اشتغال الدلالة المعجمية وانتظامها مع سائر القرائن الأخرى الموجهة للوظيفة قصد الحد ما أمكن من مظاهر الاشتراك.

وحجتنا على غياب نظام تتمثّل في كون الوحدة المعجمية لم تمنع كليا الاشتراك وقد ذكرنا أمثلة كانت وظائف المحلات الإعرابية فيها واحدة مما يحتم على المعرب البحث عن قرائن أخرى مضافة يخولها مقام التلفظ.

إن للمعنى دورا بارزا في تصور النحاة العرب للوظائف وقد جسدنا هذا التصور في اختيارنا لقرينة الدلالة المعجمية مقيدة بالاستعمال على أساس أن المعنى عندهم يظهر داخل النسق التركيبي. ولهذا لم نهتم في هذا البحث ببعض النظريات الغربية الحديثة التي عنيت بدراسة الدلالة مثل النظرية المرجعية والنظرية السلوكية ونظرية الأفكار رغم أنها جميعاً تلتقي على هدف واحد هو تعيين المعنى. وأقرب هذه النظريات إلى دراسة المعنى مقيدا بالاستعمال النظرية المرجعية لارتباطها بالبحث عن المعنى في علاقته بالواقع.

كثيرا ما يلتجئ النحاة العرب الى المعاني المعجمية للاستدلال على إثبات وظيفة ما؛ ومن ينظر في المدونة النحوية يدرك بيسر كيفية حرصهم على اختيار الأمثلة الممثلة لما يريدون قوله في وظيفة ما، يقول الاستاذ محمد صلاح الدين الشريف : «ليست الجملة تأدية عفوية لمعنى بل تأدية مبحوث عنها ومقننة بتمشّ منهجي واضح مسيّر بنظرية نحوية ذات أبعاد تطبيقية» (17).

عبد السلام العيساوي
كلية الاداب منوبة

المراجـــع

- ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان (د. ت).
- ابن مراد (ابراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1997.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد الأنصاري) : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، ط 6، 1985.
- ابن يعيش (موفق الدين) : شرح المفصل، إدارة الطباعة الميرية، مصر (د ت).
- الاستراباذي (رضي الدين) : شرح الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط 2، 1996.
- توامة (عبد الجبار) : التعدية والتضمين في الأفعال في العربية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.
- جحفة (عبد المجيد) : مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط 1 دار توبقال للنشر 2000.
- الجرجاني (عبد القاهر) : المقتصد في شرح الايضاح تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد العراق 1982.
- سيبويه : الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة مصر 1988.

---

(17) حوليات الجامعة التونسية عدد 34، ص 40.

الدلالة المعجمية بين المناطقة واللسانيين

علـــي القاسمـي

العقل والماهية :

ذهب الفلاسفة العقلانيون إلى إرساء المعرفة على العقل، ابتعاداً منهم عن الميول والأهواء، وتأسيسا للحقيقة على موضوعية خالصة. فقالو إن الوجود مؤلّف من مجموعة موضوعات (أشياء)، ولكل موضوع ماهية أو طبيعة خاصة، وهذه الماهية هي جوهر الشيء الذي على العقل أن يكتشفه عن طريق رصد الخصائص الذاتية لذلك الشيء، فيتكون في ذهن الإنسان تصور أو مفهوم له. وترتبط المعرفة الحقيقية لديهم بما هو عام وكلّي، وهو المفهوم، أما الأشياء التي يتألف منها الوجود فهي المادة الأولية التي يلاحظها العقل لمعرفة خواصها الجوهرية وتكوين مفاهيمه (سرجان : 2002، 140 - 165).

ويرتبط المفهوم بالكليات وهي : الجنس والنوع والفصل والعرض والخاصة. ولكل مفهوم مضمون وماصدق. فالمضمون هو جملة السمات الجوهرية للموضوع أو لمجموعة من الموضوعات المتجانسة التي يمثلها هذا المفهوم. أما الماصدق فهو مجموع الموضوعات (الأشياء أو الأفراد) التي يمثلها المفهوم. فمفهوم (الإنسان) مثلا له مضمون أي جملة سماته الجوهرية مثل : كائن، حي، ناطق، فانٍ، الخ. وله ماصدق هو الأشخاص الموجودون حاليا أو مستقبلا مثلا : زيدٌ، وبكر، وليلى، ولبنى، الخ. لتحديد جنسه ونوعه وفصله.

الشبكات المفهومية :

ولما كانت موضوعات الوجود، في الواقع، مترابطة يتصل بعضها ببعض، فإن المفاهيم التي تعكس هذه الموضوعات في الذهن تدخل، هي الأخرى، في علاقات بعضها ببعض، طبقا لمدى التقارب والتباعد بين الذي قد يحصل في المضمون أو الماصدق. وهكذا تكون المفاهيم متكافئة، أو

متقاطعة، أو شاملة ومشمولة. كما قد تكون متساوية في الترتبة أو متضادة أو متناقضة. (غيتمانوفا : 1980، 43-78).

فالفكر، إذن، هو الذي تحصل في نطاقه المفاهيم. أما اللغة فهي مجرد أصوات تعبر عن تلك المفاهيم. ونتيجة لذلك، فإننا نجد أنه على الرغم من اختلاف اللغات في مفرداتها وتراكيبها من أمة لأخرى، فإن المفاهيم التي يتعامل معها العقل هي واحدة لدى جميع الناس مهما اختلفت لغاتهم ومهما تباينت ثقافاتهم، لأنها تمثيلات لموضوعات الوجود، والوجود واحد. فاللفظ على اللسان تعبير عن المفهوم في الذهن، والمفهوم تمثيل للشيء في الوجود (Ogden &Richards : 1923, 15-21).

وهذه المقاربة الأنطولوجية، التي تبناها المناطقة الصوريون، قائمة على تصور فلسفي معين يفترض وحدة الفكر الإنساني بسبب وحدة الوجود، على افتراض أن هذا الوجود يبدو واحدا لجميع الناس مهما اختلفت ذواتهم، لأن الموضوعات في الوجود مستقلة عن ذوات الناس. فالأشياء هي العناصر الثابتة المشتركة التي تشكّل تصورات الناس الذهنية المتماثلة، فتكون الدلالة واحدة لدى جميع الناس، والمعرفة موضوعية وليست ذاتية.

اعتراضات على المقاربة العقلانية للدلالة :

غير أن بعض الباحثين، يدّعون أن هذه المقاربة كانت ستقنعنا لو كان الوجود مكونًا فقط من أشياء حسّية ملموسة ذات خصائص جوهرية وعرضية يمكن للإنسان رصدها بسهولة ووضوح. ولكن الإنسان لا يتعامل مع الموضوعات الحسية حوله فحسب، وإنما يتعامل كذلك مع الموضوعات المعنوية والقضايا المجردة والعواطف والأحاسيس والانفعالات، كما يتعامل مع العلاقات القائمة بين الذوات والموضوعات. وبعبارة أخرى، إن اللغة ليست موضوعية خالصة فحسب بل هي ذاتية كذلك، وإن دلالتها تكمن في استعمالها من قبل المرسل والمتلقي والسياق والمقام.

ومن ناحية أخرى، يذهب هؤلاء الباحثون إلى أن الإنسان قد يتمثل حقيقة الأشياء ويتصورها بشكل صحيح إذا تمكّن من رصد خصائصها الجوهرية والعرضية وإدراك العلاقات بينها موضوعا ومحمولا. أما إذا تعرّض الإنسان للخطأ بسبب ما يطرأ على حواسه من إرهاق وتعب ومرض أو يخالط فكره من تحزّب وتعصب، فإنه قد لا يدرك حقيقة الأشياء كما هي.

ومن ناحية ثالثة، فإن المفاهيم في ذهن الإنسان قد لا تبقى صورة مجردة صافية لجوهر الأشياء في الوجود، إنما قد تتلون وتتشكل بالموروث الثقافي للفرد وبما تضفيه الأسماء عليها من إيحاءات هامشية اكتسبتها بالاستعمال المتعارف عليه في الجماعة الناطقة. ولهذا فإن للغة قوة تضاهي قوة الأشياء في الوجود.

بعض الدلالة يكمن في اللغة ذاتها :

وسواء أكانت مقاربة المفاهيم صائبة كليا أم جزئيا، فإننا نرى أن الدلالة لا تكمن كلها في المفاهيم التي تمثل الموجودات في الذهن إنما كذلك في بنية اللغة ذاتها بالإضافة إلى الخلفية الثقافية والمعرفية للمرسل والمتلقي وإلى موضوع عملية الاتصال وعوائقه. وسنحصر مداخلتنا هذه على العناصر اللغوية للدلالة، فنقول إن دلالة اللفظ باللغة العربية تُستقى جزئيا من اللفظ ذاته.

فالكلمة باللغة العربية، كما نرى، تكتسب معناها، أولا وقبل كل شيء، من الخصائص الصرفية والدلالية للغة العربية ذاتها. فهذه اللغة تتيح لنا ثلاث أدوات مُعينة على استيعاب معنى اللفظ، هي : 1- المعنى الأصلي للجذر (م أ) 2- المعنى العام للأسرة اللفظية (م ع) 3- معنى الوزن الصرفي للفظ (م ص) . وبعبارة أخرى فإن معنى اللفظ يتألف من المجموع الدلالي، لا الحسابي، للمعاني الثلاثة المذكورة. أي :

م ل = م أ + م ع + م ص

وتتناول المداخلة هذه المقاربة الدلالية بالبحث والتحليل والتمثيل.

المعنى الأصلي للجذر :

إن كل جذر، ثنائيا كان أو ثلاثيا أو رباعيا، يحمل معنى أصليا عاما وأحيانا أكثر من معنى أصلي عام واحد، وأقترح أن تسمى هذه الظاهرة بالاشتراك الجذري تمييزا لها عن ظاهرة الاشتراك اللفظي، إن لم تكن سميت بهذا الاسم من قبل. ويتجلى المعنى الأصلي للجذر في جميع الألفاظ المشتقة من ذلك الجذر. وإضافة إلى ذلك، فإن كل لفظ من تلك الألفاظ له معنى خاص به. وعلاوة على ذلك، فإن كل لفظ يصاغ على وزن معين من أوزان الصرف العربي، والوزن ذاته يحمل معنى خاصا به. وهكذا يتكون معنى اللفظ من حاصل الجمع الدلالي، لا الحسابي، للمعاني الثلاثة.

ولنضرب مثلا على تجليات المعنى الأصلي للجذر في مشتقاته بالجذر (ع ب ر). فالمعنى الأصلي لهذا الجذر يفيد (الاجتياز أو الانتقال من مكان لآخر). ونجد هذا المعنى الأصلي في الألفاظ المشتقة من ذلك الجذر مثل:

- **عبور**: الانتقال من ناحية إلى أخرى مثل عبور النهر أو الجسر، الخ.
- **عبرة**: الدمعة التي تنتقل من العين إلى الخد (أما إذا ترقرقت الدمعة في العين ولم تجتزها فهي ليست بعبرة).
- **عبير**: الرائحة التي تفوح فتنتقل من مصدرها إلى المتلقي.
- **تعبير**: الفكرة التي تنتقل من ذهن المتكلم إلى لسانه وتخرج على شكل كلام.
- **عبرة**: الخبرة أو الاعتبار الذي ينتقل من تجربة فرد إلى فرد آخر.

فالمعنى الأصلي للجذر (ع ب ر) وهو الانتقال أو الاجتيار يتجلى في الألفاظ المذكورة أعلاه. ولنضرب مثلا آخر من الجذر (ج ن ن). ومعناه الأصلي هو (الستر أو الخفاء) الذي يظهر في الألفاظ المشتقة من ذلك الجذر مثل:

- **جنين**: كائن مستور أو مخفي في بطن أمه (أما إذا وضعته أمه وأصبح ظاهرا فلا يسمى جنينا بل وليدا أو رضيعا أو طفلا أو ما إلى ذلك).
- **جنينة**: حديقة مخفية أو مستورة خلف الدار أو في وسطها (أما إذا كانت في شوارع المدينة فلا تسمى جنينة بل حديقة).
- **جنّ**: كائن مستور أو مخفي عن أنظارنا.
- **جنون**: مرض مستور أو يخفي عقل الرجل.
- **جنّة**: مكان زاهر رائع مستور أو مخفي في العالم الآخر.

يمكن أن نعدّ نظرية المعنى الأصلي للجذر نظرية متينة لها تطبيقات واسعة في المعجم العربي. وإلى جانب هذه النظرية، شاعت نظرية أخرى يمكن نعتها بالركيكة لقلة تطبيقها، وصعوبة تسويغها، تلك هي نظرية الاشتقاق الأكبر التي تزعم أن تقليبات الجذر الواحد المختلفة تشترك في معنى أساسي عام. فالجذر الذي ذكرناه آنفا (ع ب ر) له ستة تقليبات إذا أخذنا كل حرف من الحروف وأتبعناه بالحرفين الآخرين، مرة متبوعا بالحرف الثاني ومرة متبوعا بالحرف الثالث. وهذه التقليبات هي: ع ب ر، ع ر ب، ب ع ر، ب ر ع، ر ع ب.

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من استعمل تقليبات الجذر في صناعة المعجم العربي. وكانت غايته حصر جميع الألفاظ المستعملة والمهملة في اللغة العربية، والتأكد من شمولية معجمه (العين)، إذ يقول في مقدمة معجمه: «هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري من حروف: أ ب ت ث، مع ما تكمّلت به فكان مدارَ كلام العرب وألفاظَهم، فلا يخرج منها عنه شيء». (الخليل بن أحمد، مقدمة العين).

ويرى الأستاذ هيوود أن الخليل بن أحمد لم يروج لنظرية المعنى الأساسي المشترك لتقليبات الجذر الواحد، ولكن طريقة التقليبات التي اتبعها في ترتيب مادة معجمه (العين) ربما أعطت الانطباع للغويين والمعجميين في عصور تالية بأن تقليبات الجذر الواحد مرتبطة دلاليا كما هي مرتبطة صوتيا، أو حتى الاعتقاد «بوجود بعض السحر في تشكيلات الحروف» (Haywood: 1965, 39).

وفي حقيقة الأمر، فإن صاحب هذه النظرية هو اللغوي الكبير أبو الفتح ابن جني (المتوفى عام 1002 م)، الذي عزاها لنفسه وأطلق عليها اسم الاشتقاق الكبير في مقابل الاشتقاق الصغير الذي يقتصر على اشتقاق الألفاظ من جذر واحد من دون تقليباته. وكان المثال الذي ضربه ابن جني على نظرية الاشتقاق الكبير معنى الجذر (ق و ل) في تقليباته الستة: ق و ل، ق ل و، وق ل، ول ق، ل ق و، ل و ق (ابن جني: 1952-1956، ج 1، ص ص 5-11، وكذلك ج 2، ص ص 133-139).

وإذا كانت نظرية المعنى الأساسي المشترك لتقليبات الجذر الواحد (أو نظرية الاشتقاق الأكبر، كما يسميها ابن جني) لم تلق صدى كبيرا في مصنفات المعجميين العرب، فإن نظرية المعنى الأصلي للجذر حققت نجاحا باهرا، ووجدت لها تطبيقات عملية في عدد من المعاجم في طليعتها المعجم القيم الموسوم ب (المقاييس) الذي صنفه ابن فارس. فكل مدخل في هذا المعجم يبدأ بالمعنى الأصلي للجذر، قبل أن تسرد الكلمات المشتقة منه ومعانيها. ولنضرب مثلا على ذلك بالمدخلين (ب س ط) و (ب ر أ) في معجم (المقاييس):

«(ب س ط): الباء والسين والطاء أصل واحد، وهو امتداد الشيء في عُرض أو غير عرض. فالبساط ما يبسط. والبساط الأرض وهي البسيطة. يقال مكان بسيط وبساط. قال:

ودون يد الحجاج من أن تنالني بساط لأيدي الناعجات عريض

ويد فلان بسط إذا كان منافقا. والبسطة في كل شيء السعة. وهو بسيط الجسم والباع والعلم. قال الله تعالى : (وزاده بسطة في العلم والجسم) (ابن فارس : 1991، ج 1، ص 247).

أما مدخل (ب ر أ) فنجد فيه :

«(ب ر أ). : الباء والراء والهمزة فأصلان إليهما ترجع فروع الباب : أحدهما، الخلق، يقال : برأ الله الخلق يبرؤهم برءا. والبارئ الله جل ثناؤه...

والأصل الآخر : التباعد من الشيء ومزايلته، من ذلك البرء، وهو السلامة من السقم، يقال برئت وبرأت... من المرض. ومن ذلك برأت إليك من حقك... أنا بريء منك... » (ابن فارس : ج 1، 236-237).

وتجدر الملاحظة إن إعطاء المعنى الأصلي للجذر قبل التطرق إلى معاني مشتقاته وسيلة مُعينة على التذكر، في زمن كانت فيه المعاجم تحفظ عن ظهر قلب من قبل الدارسين والمتخصصين، ولم تُقتن لتوضع على الرف للرجوع إليها عند الحاجة فقط.

الأسرة اللفظية والأوزان الصرفية :

إن خاصية الاشتقاق، التي تمتاز بها العربية، تزود المعجمي بأداة فعالة في تيسير إمداد القارئ بالمعلومات الدلالية. فكل مفردة في الأسرة اللفظية تصاغ وفق وزن صرفي له معنى معلوم شعوريا أو لا شعوريا لدى الناطقين باللغة العربية. وفيما يلي أمثلة على معاني بعض الأوزان الصرفية :

الـــــوزن	المعنـــــى	المثـــال
فعل	فعل تام (أو حدث بالماضي)	كتب
فاعل	الذي قام بالفعل (مفرد، مذكر)	كاتب
مفعول	الذي وقع عليه الفعل (مفرد، مذكر)	مكتوب
مَفعل	المكان الذي يقع فيه الفعل (مفرد، مذكر)	مكتب

ونهذا، إذا عرف المعجمي الفعل الماضي تعريفا كاملا، فإنه لم يعد بحاجة إلى تعريف بقية مفردات الأسرة اللفظية، وإنما يستطيع أن يدرج تلك المفردات في المدخل دون تعريف، بل بإمكانه أن يغفلها تماما. وعندما يدرج المعجمي تلك المفردات دون تعريف، فإنه لا يجد نفسه مضطرا الى ذكر وزنها الصرفي، فالناطقون بالعربية يحسونه ويعرفون معناه بالسليقة وإن لم يستطيعوا تسميته وشرح القاعدة التي تحكمه.

إن مفردات الأسرة اللفظية تشترك في معنى عام واحد يخصص في كل مفردة طبقا لمعنى وزنها الصرفي.

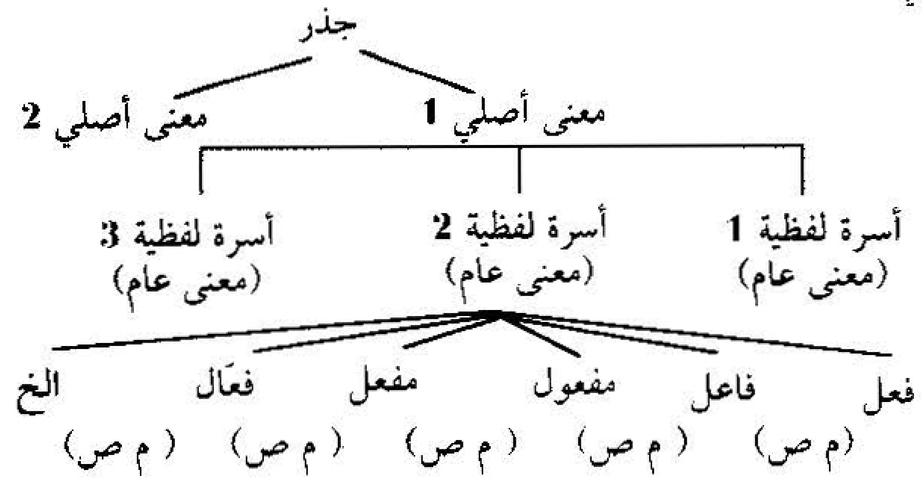
وتجدر الإشارة إلى أن المعنى العام للأسرة اللفظية ليس مطابقا تماما للمعنى الأصلي للجذر، الذي سبق الحديث عنه. فالمعنى الأخير يمكن أن تقتسمه أكثر من أسرة لفظية واحدة، كما أن الجذر يمكن أن يكون له أكثر من معنى أصلي واحد. إن المعنى العام للأسرة اللفظية يظهر في مفرداتها بصورة أقوى وأوضح من تجلي المعنى الأصلي للجذر في الأسر اللفظية المشتقة منه. ولنضرب مثلا للفرق بين المعنى الأصلي للجذر، والمعنى العام للأسرة اللفظية، والمعنى الوزني (أو الصرفي) للمفردة أو اللفظ، بكلمة (اعتبر) :

المعنى الأصلي للجذر : الاجتياز أو الانتقال من شخص إلى آخر.

المعنى العام للأسرة اللفظية : الاتعاظ

المعنى الصرفي للفظ : فعل ماض لشخص ثالث مفرد مذكر.

ويكون معنى الكلمة (اعتبر) حاصل الجمع الدلالي للمعاني الثلاثة المدرجة أعلاه، كما ذكرنا. ويمكن تمثيل العلاقات الدلالية المتشابكة بالمخطط التالي :



لقد كان المعجميون الرواد يدركون تماما الخاصية الاشتقاقية للغة العربية وفائدة المعنى الأصلي للجذر، والمعنى الأساسي العام للأسرة اللفظية، والمعنى الصرفي للفظ بوصفها أدوات هامة في تزويد مستعمل المعجم بالمعلومات الدلالية الناجعة. ولهذا فقد استغلوا هذه الأدوات استغلالا مكثفا في معجماتهم. وهذا ما يفسر لنا السبب في عدم ذكرهم جميع مفردات الأسرة اللفظية في مداخل تلك المعاجم.

اختيار كلمات المداخل :

على الرغم من أن ثقافة المعجميين العرب الرواد تضم معرفة نظرية معمقة في فقه اللغة والمنطق، فإنهم فضّلوا مقاربات عملية لتصنيف معاجمهم. ولكي يستفيدوا من الأدوات الدلالية المُعينة التي ذكرنا آنفا، وخاصة المعنى العام للأسرة اللفظية، كان عليهم أن يبدأوا مداخلهم في المعجم بالمفردة الأكثر شيوعا وشهرة من بين مفردات الأسرة اللفظية الواحدة. فإذا كان القارئ يعرف معناها سهل عليه معرفة معاني بقية مفردات تلك الأسرة اللفظية، لأنها تشترك جميعا في معنى أساسي عام واحد. ولهذا نجد أن أحد مداخل المعجم يبدأ بالفعل، في حين يبدأ المدخل الذي يليه باسم الفاعل، ويبدأ مدخل ثالث بإسم المفعول، ومدخل رابع بالنعت، وهكذا بحيث لا يوجد تساوق أو نظام محدد في اختيار كلمة المدخل، أو في ترتيب مفردات الأسرة اللفظية الواحدة. ومن الأمثلة على ذلك ما نقتطفه من بعض مداخل معجم (تاج العروس) للزبيدي :

س و أ

- «(ساءَه) يسوءُه سُوءًا وسَواءً... فعل به ما يكره. نقيض سرَّه...
- (السُّوء) : كل آفة ومرض، أي اسم جامع للآفات والأمراض ..

ش ط أ

- (الشطء) : فراخ النخل والزرع، أو هو ورقه (أي الزرع)... وفي التنزيل (كزرع أخرج شطأه)
- (أشطأ) الشجر بغصونه : أخرجها ...
- (أشطأ) الرجلُ : بلغ ولُدُه مبلغ الرجال فصار مثله ....

ر ق ب

- «(الرقيب) هو اللّه، وهو الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء، فعيل بمعنى فاعل...

(رَقَبه) يرقبه . . . رقابةً : رصده وانتظره. . . »

وقد أخذ بعض الباحثين المعاصرين على المعاجم العربية التراثية عدم التزامها بترتيب محدد في عرض مفردات الأسرة اللفظية في المدخل الواحد، وعدّوا ذلك عيبا من عيوب المعجمية العربية. غير أنه من الممكن النظر إلى ذلك بوصفه طريقة ذكية لمساعدة القارئ في فهم معاني مفردات المدخل، طبقا لمبدأ الانتقال من المعلوم إلى المجهول، وهو من المبادئ التي تأخذ بها الطرائق التعليمية الحديثة.

علي القاسمي
مكتب تنسيق التعريب - الرباط

المراجع

ابن جني (1952-1956) : الخصائص. دار الكتب المصرية، القاهرة.
سرجان، المحجوب (2002) : أسس المعالجة الحاسوبية للدلالة اللسانية، رسالة دكتوراه في جامعة المولى إسماعيل بمكناس، المغرب.
غيتمانوفا، الكسندرا (1986) : علم المنطق، موسكو : دار التقدم
ابن فارس (1991) : معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت، دار الجيل.
Haywood, John (1965) : Arabic Lexicography. E. J. Brill, Leiden.
Ogden, C.K. and Richards, I.A. (1923) : The Meaning of Meaning. New York, Harcourt, Brace &World, Inc.

ملاحظة : سبق أن نشر جزء من هذه المداخلة. والمقصود من تقديمه في هذه الندوة هو تعميق النقاش حول النظرة الجديدة عن دلالة اللفظ.

البنية الدلاليّة من التعريف المنطقي
إلى الدلالة التصورية

منية الحامي

1 - تمهيد :

إنّ البحث في البنية الدلالية من خلال علاقتها بالتعريف المنطقي وبالدلالة التصورية اقتضى منا استدعاء مفاهيم نظرية ووسائل منهجية من علمين دقيقين عرفا منذ زمن يسير انقلابا في أدواتهما ومبادئهما وتطبيقاتهما.

أوّل هذين العلمين اللذين اعتمدناهما هو علم المنطق الذي تدققت وسائله وتشعّبت أبوابه وتعدّدت مستوياته، فاستعانت به مختلف العلوم في ضبط مناهجها وصرامة نتائجها، واستفادت منه العلوم الإنسانية خاصة طرقا في البحث الدّقيق والوصف المحكم.

إذ اتجه المنطق منذ مطلع القرن العشرين في وجهات ثلاث :

أ - وجهة تركيبية :

تتحدّد بمقتضاها صحّة الاستدلال باعتماده على مسلمات مخصوصة : ومنطلق هذه الوجهة اعتبار المنطق بقواعده وقوانينه وتقنياته أسّ العمليّة الاستدلالية، فتاريخ المنطق زاخر بالتعريفات التي تعتبره آداة الاستدلال الصّحيح إذ موضوع المنطق هو الاستدلال والاستدلال (inférence) هو الانتقال من قضية أو أكثر يسميها المناطقة مقدمة إلى قضية أخرى يسمونها النتيجة وترتبط المقدّمات بالنّتائج برباط يقتضي فيه قبول المقدّمات قبول النتائج وتلك هي علاقة الاقتضاء (implication) والاستدلال ضرْبان استنباطي (déductive) واستقرائي (inductive).

ب - وجهة دلاليّة :

تتحدّد بمقتضاها صحّة الاستدلال بإمكان صدقه في جميع التأويلات المسندة إليه

داخل بنية دلاليّة مخصوصة، أو بتعبير آخر بامتناع التعرّض له بالنقض. وممّا اقرّه المنطق الصوري التقليدي أنّ قيمة الصدق المتعلق بالقضايا ترتبط بالحكم على قضية ما بالصدق، إذ القضية (Proposition) تحتوي على عنصرين هما المحتوى القضوي والتقرير أو الحكم عليه (assertion). والمحتوى هو ما يحتمل الصدق والكذب [1]، وتتوقف قيمة صدق القضية على قيمة صدق كلّ جزء من أجزائها.

ج) وجهة تداولية :

تتحدّد بمقتضاها صحة الاستدلال بإمكان توظيفه عند أحد المتكلّمين لإقناع المتلقي وإلزامه بمعنى معيّن في إطار ما أصبح يعرف بمستلزمات الحوار : (Les implications de la conversation).

وثاني العلمين اللذين اعتمدناهما هو علم اللسانيات الذي شهد منذ الستينات تغيرا جذريا في أساليب الوصف والتحليل للظواهر اللغوية. فلقد تتابعت الأبحاث اللسانية النظرية والإجرائية بوتيرة سريعة حتى اصبحنا نعيش وضعا معرفيا لعبت فيه اللسانيات أدوارا مركزية. وقد ارتبط هذا باعتماد اللسانيين الأنساق الصورية.

وقد استندنا في بحثنا إلى التمييز الذي تجريه اللسانيات بين مفهومين للدراسة المعجمية :

1) مفهوم أول للمعجم باعتباره رصيد المفردات المشترك بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، والمشتمل على ما تحصل لها من تجربتها في الكون من مفردات دالة، إمّا بذاتها وإمّا مقترنة بغيرها في سياق ما. وهو بهذا المفهوم معبّر عمّا يسمى المقدرة اللسانيّة (linguistic competence) ويقابل المعجم بهذا الفهم مصطلح (lexicon / lexique).

---

(1) Alfred Tarski : "The semantic conception of truth and the foundation of Semantics", 1972. In Semantics and the philosophy of language. Edited By Leonard Linsky. University of Ilinsois Press. London, pp. 13-47.

لقد أقام «تارسكي» مشروعه الفلسفي على محاولة البحث عن الشروط الأساسية التي يفترض تحققها في نظرية الصدق. وقد سعى إلى تعريف الصدق بصورة «كافية ماديا» و«صحيحة صوريا» وتتفق في نفس الوقت مع استعمالاته العادية. وقد انطلق «تارسكي» في صياغة مشروعه في جو من التقلبات والتطورات التي شهدها مفهوم الصدق. إذ لزم من العديد من النتائج التي حصلتها بعض العلوم، القول بضرورة تجاوز منطق «ثنائي القيمة» يأخذ بقيمتي الصدق والكذب فقط. وذلك لعجزه عن تقويم كل أنواع الجمل.

2) مفهوم ثانٍ للمعجم باعتباره مدوّنة (Corpus) المفردات المعجمية في كتاب مرتبة ومعرّفة بنـوع ما من الترتيب والتعريـف. وقد تكون المفردات المدوّنة مفردات مؤلف من واضعي المعاجم أو مفردات المواضعة اللّغوية العامة، أو مصطلحات معجم مختصّ ويقابل المعجم بهذا المفهوم مصطلح القاموس أو المعجم الصناعي (Dictionary / Dictionnaire).

ويرتبط المفهوم الأوّل بالمعجمية النظرية (lexicologie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوندتها وأصولها وتوليدها ودلالتها؛ بينما يرتبط المفهوم الثاني بالمعجمية التطبيقية (lexicographie) وموضوعها البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية (entrées lexicales) تجمع من مصادر ومستويات لغوية، ومن حيث هي مادة كتاب قد وضع بحسب منهج في الترتيب والتعريف معيّن، والمفهومان مترابطان(2).

وتأسيسا على ذلك يتنزل البحث في التعريف في مجال المعجمية التطبيقية ولكنه أيضا يستند الى آخر ما أفضت إليه النظريات المعجمية والدلالية الحديثة.

لا يخفى أن النظر في التعريف المنطقي (La définition logique) والبحث في أسسه وتقنياته لا يتسنى بدون الانطلاق من بداية التنظير للتعريف في الفكر الفلسفي اليوناني، وذلك بالعودة الى الجهود الأولى التي انجزها أفلاطون وأرسطو، وأرست قواعد هذه النظرية المعرفية إلى أن أوصلتها إلى نظرية قائمة بذاتها. إذ تشكل نظرية التعريف ركنا أساسيا من نظرية أعمّ وأشمل هي النظرية المنطقية. ويلعب التعريف دورا أساسيا في تشكيل مقدمات العلم البرهاني، إذ يزوّد النظرية الاستدلالية بمجموعة من الحدود التي تدخل في تشكيل بنية المقدمات.

وقد مرت المقدمات التي مهدت لنظرية التعريف بخطّ تاريخي طويل، انتقلت فيه من الممارسات العملية إل معرفة نظرية محضة. وقد كان الحاضن الأول لها هو القضايا الهندسية التي ميّز فيها الفلاسفة بين حدود أولية وحدود ثانوية. وكان لهذا التمييز أهمية في نظرية التعريف إذ عملية التجريد الذهني للقضايا الهندسية من أصولها الواقعية الحسيّة

---

(2) إبراهيم بن مراد: مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص ص. 6-11.

تقتضي أولا صياغة مفاهيم عقلية، وفي هذه المفاهيم يجري التمييز بين ما هو أولي (primary) بيّن بذاته لا يحتاج إلى حدود أخرى في شرح معناه وبين ما هو ثانوي (secondary) يعتمد في شرح معناه على الحدود الأوليّة.

فالحدود الأولية تمثل بداية البناء الهندسي باعتبار الهندسة علما استدلاليا والقضايا الهندسية تنتمي الى نظام منطقي؛ وهذا يعني أن العمليّة البرهانية لا يمكن أن تتم دون ايجاد تعريفات هندسية. وقد اهتم أفلاطون اهتماما واضحا بنظرية التعريف إدراكا منه لأهمية التعريف في الكشف عن جوهر الشيء وفي بناء مبادئ العلوم الرياضية من حساب وهندسة. وقد تأثر أفلاطون في نظرية التعريف على حدّ تعبير أرسطو «بمحاولة سقراط في تعريف المفاهيم الأخلاقية» (3). وأكد أفلاطون على ضرورة صوغ التعريف في حدود وأن يشتمل على مبادئ تحدُّ الشيء الذي يراد تعريفه. فالتعريفات تمثل عند أفلاطون «نهاية عملية الحصول على معرفة الأشياء والإدراك» ويأتي الارث المنطقي الأرسطي ليزوّد نظرية التعريف بالأطر العامة ولذلك نتوسع أكثر في تراث المعلم الأول في نظرية التعريف.

في كتاب التحليلات الثانية يرى أرسطو أن كل برهان يبدأ بثلاثة عناصر : تعريفات Définitions ومُسلّمات axiomes وفرضيات hypothèses يبدأ بها كل برهان لكنها هي ذاتها لا تقبل البرهان. والمقصود بالبرهان عند ارسطو هو بوجه خاص البرهان الهندسي. فالتعريفات تحدد معاني الألفاظ المستخدمة في العلم المراد بحثه وليست التعريفات قضايا تقرر وجود شيء ما أو تنفيه. ومن ثم لا توصف لا بالصدق ولا بالكذب وإنما يكفي أن يكون اللفظ المعرف مفهوما (4).

يُحدّدُ أرسطو التعريف بأنه «صيغة تحدّد الطبيعة الجوهرية للشيء» ويشترط في هذه الصيغة أن تتألف من حدود أوليّة بسيطة واضحة وأن تكون «من طبيعة أو جنس ذلك الحقل العلمي» (5). ومعنى هذا ان التعريف عملية تركيب أو بناء تتألف من جنس (Genus) وفصل (differentia) الموضوع المراد تعريفه.

---

(3) Aristote. Metaphysics, in the Works of Aristote. Trans. to English. Oxford. 1963, p. 25 ؛ ونشير إلى أننا رجعنا الى طبعات مختلفة لكتب أرسطو المنطقية. ولكن أهم طبعة رجعنا إليها هي طبعة Budet، وهي الترجمة الموثوق بها. أما كتاب الميتافيزيقا لارسطو فقد رجعنا إلى الترجمة الفرنسية وهي موثوق بها تمام الوثوق.

(4) Aristote : Les seconds analytiques (76b)

(5) المرجع نفسه، ص 87d.

كما ضبط أرسطو للمعرّف شروطا تحدّد عمله، ومن هذه الشروط أن يضع في البداية «جنس الشيء والذي يتحدد بكونه مشتركا مع أشياء أخرى»(١)، ثم يضيف إليه فصله الخاص به والذي يميزه عن الأشياء الأخرى، كما اشترط في تركيب التعريف الجامع المانع أن لا يشير إلى شيء خارج لطبيعة الجوهرية للموضوع المراد تعريفه.

ويشترط أرسطو في التعريف، من حيث هو عبارة تدل على طبيعة الشيء عددا من الشروط:

أولا: يجب أن يتألف التعريف من حدود أولية (primitive terms) غير قابلة للتعريف وتسمى اللامعرّفات (Indefinables). ويمكن أن نصنف اللامعرفات إلى صنفين:

1. المعطيات المباشرة في التجربة حيث أنها لا تعدو كونها إدراكات حسيّة وانفعالات، فليس في الوسع مثلا تعريف الضوء لمن عدم البصر.

2. الأجناس العليا التي لا تعلوها أجناس أخرى وهي تشكّل مجموعة المقولات التي بلغت درجة من التجريد فلم يعد ثمة من سبيل لتعريفها.

والمقولات هي التصورات العامة التي تردّ إليها كلّ أنحاء تفكيرنا كما شاء لها أرسطو أن تكون، وأكثر تقسيمات أرسطو شيوعا للمقولات هي:

الجوهر والكم والكيف والإضافة والموضع والمتى والوضع والملك والفعل والانفعال.

ثانيا: يشترط في التعريف أن يكون مساواة بين حدين، وهذا يعني أن نستبدل الحدّ الذي يراد تعريفه بالحد المعروف.

ثالثا: يستلزم التعريف الدقة بمعنى أن لا يكون غامضا أو مثيرا للالتباس ويشترط أن تتسم اللغة المستخدمة بالدقة والوضوح.

رابعا: يجب أن يكون التعريف جامعا مانعا. ويقتضي ذلك أن ينحصر التعريف في حدود ما يراد تعريفه، وأن لا يتضمن أيّ حدّ زائد إذا أريد له أن يكون مانعا.

خامسا: ينبغي أن يتألف التعريف من جنس ما يراد تعريفه، ومن فصله الخاص به. وتلك هي الميزة الأساسية التي تميّز شيئا من الأشياء.

سادسا: يشترط في التعريف أن لا يكون دائريا (Circular) بمعنى انه لا يمكن أن نعرّف ما هو أولي من الحدود من خلال ما هو ثانوي.

---

(١) Aristote : Les topiques, trad. par Tricot, Vrin 1974m 154 a-26.

وبهذه الشروط يكون التعريف عبارة مستوعبة لخصائص الشيء الجوهرية ودالة عليها.

إنّ نظريّة التعريف كما ضبط شروطها أرسطو تعدّ أسّ الحصول على المعرفة. فتحصيل المعرفة يكون بمسلكين : الأول هو التعريف (التصور) والمسلك الثاني هو طريق البرهان (التصديق). ولما كان التعريف صيغة تتألف من مفاهيم وهذه المفاهيم تقابلها موجودات في العالم الخارجي أو الكون : وهي أشياء وأشخاص (Objects) فإن هذه المفاهيم هي الأطر العقلية الإدْراكية التي هدفها استيعاب خصائص الموجودات والتعبير عنها، وبهذا تحْصل المعرفة بالاستناد إلى العملية التعريفية التي نتعرف من خلالها على موجودات العالم الخارجي.

ومن جهة ثانية يسْهم التعريف في تحصيل المعرفة بالنظر في المفاهيم المعقدة أو المركبة التي تحتاج إلى بيان معناها، ويتكفل التعريف بشرح دلالتها انطلاقا من المفاهيم الأولية الواضحة المعنى. وبذلك تتضح لنا صلة التعريف بالمعنى والدلالة، وكيف تساهم الصيغة التعريفيّة في تحديد البنية الدلالية للمعرَّفات (Définis). فالتعريف كما يقول ابن سينا وهو من الشرّاح الذين تابعوا الإرث الأرسطي المنطقي هو «أن يتصور به المعنى كما هو» والتصور يقوم على الحدّ الذي هو «قول دال على ماهية الشيء ولذلك لا بد له أن يكون مشتملا على مقوماته جميعها ويكون مركبا من جنسه وفصله، لأن مقوّماته المشتركة هي جنسه والمقوم الخاص فصله. ومالم يجتمع للمركّب ماهو مشترك وما هو خاص لم يتم للشيء حقيقته المركبة» (7).

2 - التعريف المنطقي :

التعريف Définition هو جملة الصفات التي يتألف منها مفهوم ما. وهو صياغه مفصلة لماهيّة المعرّف. لذلك اصطلح عليه المناطقة العرب بأنه «القول الشارح».

والتعريفات تتفاوت كمالا ونقصا أو استيفاء لخصائص المفهوم المعرّف. فأكمل تعريف هو الذي يدلّ على ماهية الشيء فيميزه بالتالي عن سائر الأشياء وهو مايدعوه المناطقة التعريف بالحدّ التام ويكون بالجنس والفصل.

فالتعريف يرتبط بالكليات الخمسة التي تضبط العلاقة بين المفهوم (Intension)

---

(7) ابن سينا. الاشارات والتنبيهات. تحقيق سليمان دنيا. القاهرة 1960 - ص. 251.

والماصدق (extension) وهي تشمل كما صنفها ارسطو واضع علم المنطق الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام.

ونتناول هذه الكليات بالتعريف تباعا ثم ندرس طبيعتها والدور الذي تلعبه في التعريف وعلاقتها بالمفهوم والماصدق.

1) الجنس : Genus ويمكن تعريف الجنس من ناحية المفهوم على أنه مجموعة من الصفات الجوهرية التي تنتمي إليها مجموعة من الأنواع، بينما تتميز هذه الأنواع بعضها عن البعض الآخر. ومن ناحية الماصدق يكون الجنس صنفا من الموجودات تحتوي مجموعات أخرى تُسمّى أنواعا.

إذ يمكن تناول الظواهر من وجهة نظر مفهومية وماصدقية ولكلٍ منهما خصائصها المميزة لها حيث يرتكز المدلول بالنسبة إلى التصورّ الماصدقي على القيمة الصدقية، بينما يستند إلى المفهوم بالنسبة إلى التصور الثاني. فكل القضايا الصادقة متكافئة من وجهة النظر الدلالية الماصدقية.

في حين أن التصور المفهومي يراعي خاصة قاعدة الاستنباط في التعبير عن التكافؤ بين المفاهيم. ولذلك فكل اسم يمكن تصوره مفهوميا من خلال الصفات التي يتضمنها. فالأشياء التي يحيل إليها الاسم تسمى بالماصدق، بينما تسمى الصفات بالمفهوم. فما صدق الإنسان هو مجموع الأشخاص الذين يدخلون تحت جنس الانسان (عمرو، زيد، فاطمة)، بينما المفهوم هو مجموع الصفات التي يختص بها وهي الحيوانية والجسمية والنطق والعقل. فالتأويل المفهومي يتجاوز التأويل الماصدقي باعتباره لا يتقيد بالعالم الخارجي الموضوعي بمعنى أنه إذا كان التصور الماصدقي «extensional» يقوم انطلاقا من ما صدق أسماء الأعلام وما صدق الصفات وماصدق العلاقات باعتبارها دلالة تربط بين أشخاص معنيين في الواقع، فإن التصور المفهومي «Intensional» لايرتبط بالواقع الخارجي، بل يتعداه إلى عالم الامكان. وقد أخذت بهذا المفهوم - مفهوم العوالم الممكنة - بعض النظريات الدلالية الحديثة ومنها نظرية «Montague» (8).

2) النوع : وهو من حيث المفهوم يتفق في الصفات مع الجنس لانتمائه إليه ويتميز

(8) R. Montague (1972): Pragmatics and intensional logic, in Semantics of natural language. Edited by Davidson and Harman. D. Reidel Publishing Compagny/ Holland, pp. : 142-167.

بصفات تفصله عن الأنواع الأخرى الداخلة تحت الجنس عينه. ومن ناحية الماصدق يضم مجموعة من الأفراد، بينما الجنس يضم مجموعة من الأنواع.

3) الفصل : «La différence» ويأتي تعريفه من حيث المفهوم فقط وهو الصفة أو الصفات المميزة التي تفصل نوعا من الأنواع عن سائرها داخل الجنس الواحد.

4) الخاصة : «Le propre» : الصفة التي تميّز نوعا من الأنواع داخل الجنس ولكن تمييزها لها ليس تمييزا حاسما فاصلا كتمييز الفصل. ولذلك يدخل الفصل في صميم الماهية أما الخاصة فتدخل في الماهية بالتبع لا بالأصالة.

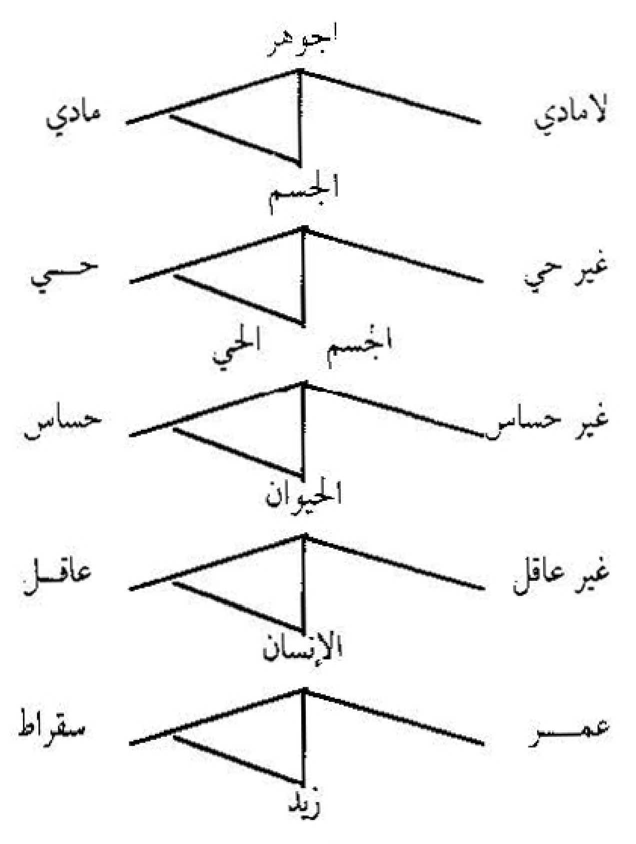
5) العرض : «l'accident» : هو الصفة اللاحقة لماهيّة الشيئ أو مفهومه وهي تميّز النوع عن غيره داخل الجنس لا تمييزا بالأصالة ولا بالتبع، بل قد توجد في نوع وتوجد في نوع آخر كذلك.

وليس من الثابت أن أرسطو هو الذي وضع بنفسه هذه الكليات الخمسة. إلا أن المقطوع به أنه قد بنى نسقه المنطقي في «الأورغانون» على التمييز بين الصفات الجوهرية للشيئ وصفاته العرضية، كما سلّم بأن الأجناس ثابتة وصفاتها كذلك واعتبر أن غاية العلم هي الكشف عن هذه الصفات.

ولكن «فرفيريوس» (Porphyre) عدّل بعد ذلك التقسيم الأرسطي: واعتبر صور الحَمْل الجامعة خمسا وضع لها مصطلح (المحمولات Les prédicables) في مقابل الموضوعات وهو ما ترجمه ابن سينا [٩] بعبارة «الألفاظ الخمسة» أو «الخمس المفردة».

وفيما يلي مخطط ما يعرف بشجرة فرفيريوس :

(٩) ابن سينا : الاشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، ط. مصر القسم الأول، ص ٢١.



وقد توسع المناطقة بعد العهد الأرسطي في دراسة نظرية التعريف، فوجدوا أن التعريفات ليست جميعا من نوع واحد، وإنما هناك أنواع مختلفة من التعريفات، كل منها يتميز بسمات وخصائص معينة ويصلح لغرض معين. وقد استفاد المناطقة في وضع نظرية التعريف من التقسيم الذي سبق أن أشرنا إليه عند شرح المقولات.

والتعريف يجري في نوعين أساسيين هما :

١- التعريف بالحد.

٢- التعريف بالرسم.

وكذلك ينقسم التعريف بالحد إلى قسمين :

أ - التعريف بالحد التام.

ب- التعريف بالحد الناقص.

كما ينقسم التعريف بالرسم إلى قسمين آخرين هما :

أ- التعريف بالرسم التام.

ب- التعريف بالرسم الناقص.

وقد ذهب المناطقة إلى أن التعريف بالحد التام يكون باستخدام الجنس القريب والفصل، فإذا أردنا تعريف الإنسان باستخدام الحد التام قلنا : الإنسان حيوان ناطق، ونلاحظ هنا أن «حيوان» تشير إلى الجنس القريب وناطق تشير إلى الفصل، حيث تميز الإنسان وتفصله عن بقية الأنواع الأخرى المندرجة معه تحت الجنس (حيوان). أمّا إذا عرفنا الإنسان بأنه «كائن ناطق» فإن هذا يعني أننا استخدمنا الجنس البعيد والفصل.

أما التعريف بالرسم التام فيكون عن طريق الجنس القريب والخاصة معا. مثال ذلك قولنا الإنسان حيوان قابل للتعلم،حيث نجد هنا أن «قابل للتعلم» خاصة للإنسان وحده. وأما التعريف بالرسم الناقص فيكون باستخدام الجنس البعيد والخاصة مثل قولنا الإنسان هو الجسم الضاحك.

يتضح من هذا أنّ التعريف بأنواعه لا يخرج عن هذه المعادلات الأربع :

1- التعريف بالحد التام = الجنس القريب + الفصل

2- التعريف بالحد الناقص = الجنس البعيد +الفصل.

3- التعريف بالرسم التام = الجنس القريب + الخاصة.

4- التعريف بالرسم الناقص = الجنس البعيد + الخاصة.

ويشترط المناطقة على إجماعهم مجموعة من الشروط الأساسية الواجب توفرها في التعريف وهي :

أولا . يجب أن يكون التعريف مساويا للمعرّف، وتلك أول خصيصة من خصائص التعريف العلمي الدقيق، إذ أن التعريف على هذا النحو يقال له التعريف الجامع المانع، أي ذلك التعريف الذي يجمع كل أفراد المعرف معا، ويمنع دخول أفراد أخرى تحت التعريف.

ثانيا : أن يتطابق المفهوم من التعريف مع المفهوم من المعرّف، لأنه إذا كان مفهوم التعريف أقل أو أكثر من مفهوم المعرّف ترتب على هذا زيادة أو نقصان في ما صدق المعرّف. وهذا لا يجوز منطقيا.

ثالثا : ألا يحتوي التعريف على الحد المعرف ذاته، لأن هذا من شأنه أن يجعل التعريف دائريًا أو تحصيل حاصل.

رابعا : يجب أن يخلو التعريف من المجاز أو الغموض.

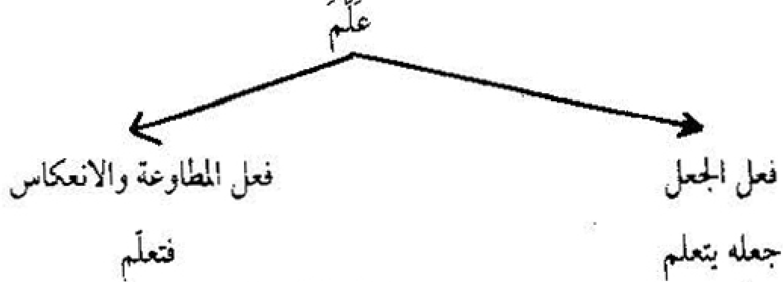
خامسا : يجب أن نستخدم الحدود الموجبة في التعريف وألا نلجأ إلى استخدام السلب.

3 - قضايا التعريف في النظريات الدلالية الحديثة :

إن مشكل إيجاد تعاريف كافية للوحدات المعجمية طرح في إطار النظريات الدلالية تحت مصطلح «التفكيك الدلالي» أو ما أسموه «بالمعالجة التعريفية». وقد أقام فودور وآخرون (1980) [10] تبنيهم لبعض الفرضيات الدلالية على نقدهم لمنهج التفكيك الدلالي والمعالجة التعريفية.

وقد استدلوا على أن التعاريف ليست واقعة نفسيّة، فالتصور التعريفي يعتبر أن تعقد الجمل تابع لتعقد تعريف الكلمات التي تتضمنها هذه الجمل. فلفظة «اعزب» هي أقل تعقيدا من عبارة «غير متزوج» لأن تمثيل الأولى الدلالي يتضمن تمثيل الثانية.

كما أن أفعالا مثل أفعال الجعلية مثل كسر و- علم - هي أكثر تعقيدا من أفعال الحدث الأخرى مثل - رأي - أكل - شرب - خرج - لأن تعريف الأولى يتضمن تفكيكا دلاليا إلى مكونين :



إلا أن هذا التعقيد لا يوافق حدس المتكلم الذي لا يدرك الاختلاف المفترض في درجة التعقيد، مما يعني حسب فودور غياب ترابط بين التعقيد التعريفي وبين التعقيد النفسي. ولذلك فهو يدعو الى اعتبار الوحدات المعجميّة أوليات وهو الاعتبار الذي تمكن من التحقق منه فرضية مسلمات المعنى "Meaning postulate"

(10) Fodor A., Garret M., Walker E. and Parkers C. (1980) ; Against definition. Cognition-8

إن هناك عددا من المشاكل يواجهها التحليل الدلالي التفكيكي في رصد كل العلاقات والخصائص الدلالية للكلمات. ويبرز من هذه المشاكل مظهران :

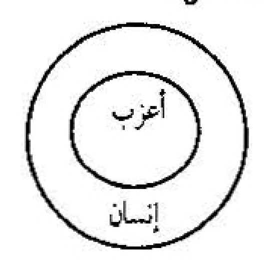
1. يتعلق الأول بصعوبة إيجاد تعاريف تتصف بالكفاية، أي تفكيكات وتحاليل مكوّنيه لأغلب الكلمات في لغة طبيعية معينة، وحين نقترح هذه التعاريف فهي لا تخلو من النقائص.

2. أما المشكل الثاني فيتعلق بما تأسست عليه المعالجة التعريفية من تمييز للكلمات «البسيطة» دلاليا والتي لا تفكك معانيها، من الكلمات المركبة دلاليا والتي يمكن تفكيك معانيها. وبذلك فإنه تُرْصَدُ خصائص هذه الأخيرة، ولا تُرْصَدُ خصائص الأولى لأنها بحكم تعريفها غير قابلة للتفكيك. فيمكن مثلا أن نرصد علاقة التضمن بين كلمتي «أعزب» و«إنسان» عن طريق تفكيك «أعزب» إلى سمات «إنسان» مثل :

أعزب = (+) إنسان

(+) راشد

(-) متزوج = غير متزوج.



إنسان ⊃ أعزب

حيث يمثل «أعزب» جزءا من الجنس إنسان. إلا أنه مقابل هذا الصنف من الكلمات يوجد صنف آخر غير قابل للتفكيك الدلالي أو التعريف، لذلك يستعصى تفسير علاقة التضمن بينه وبين كلمات أخرى مثل علاقة التضمن بين إنسان «وحي». إذ يمكن أن نقول : إن التصور «إنسان» يتضمن السمة «حي» ولكن لا يمكن أن نعرف «إنسان» عن طريق السمة «حي» بالاضافة إلى سمة أو «سمات» أخرى يفتقدها التحليل. ونفس المشكل يظهر في تعريف كلمات من نوع «أحمر» وهي تتضمن السمة : «ملون» ولكن لا يمكننا رصد هذه العلاقة عن طريق تفكيك «أحمر» إلى ملون بالاضافة الى شيء آخر، إذ لا توجد سمة أخرى تسمح بوضع معادلة مثل :

ملون + س = «أحمر»

لذلك اقترحت بعض النظريات الدلالية تعزيز آلية التحليل التفكيكي بآلية أخرى ومنها تلك التي استعملها «كاتز» (Katz) (1972) وسماها قواعد حشو دلالية مثل قواعد

الاستلزام الدلالية :

إنسان ===› حي : وهي تعبر عن أن إنسان أو حيوان يستلزمان : حي فيستغنى بذلك عن ادخال السمة حيّ في كل مدخل معجمي توجد فيه السمة إنسان أو حيوان (11).

وهكذا تمكن هذه القواعد من رصد علاقات الاستلزام التحليلي ومن رصد خصائص الوحدات المعجمية غير القابلة لتفكيك مثل وحدات الألوان المعجمية

حيث تستلزم وحدة أحمر س -----› ملون س

وتستلزم وحدة إنسان س -----› حي س

أما النقد الثاني الذي وجه الى المعالجة التعريفية فيتمثل في أن التصور التعريفي يفترض أن بعض الوحدات تتضمن نفيا تعريفيا خالصا (Pure definitional negatives) يظهر في تمثيلاتها الدلالية أو تعاريفها مثل :

«أعزب» التي يمكن أن تعرّف ب «إنسان غير متزوج»

«ميّت» التي يمكن أن تعرّف ب «غير حي»

«طفل» التي يمكن أن تعرف ب «إنسان غير راشد»

ولكن هذا النفي التعريفي الخالص لا يستعمل باعتباره متضمنا عناصر نفي في تمثيله اللغوي، ولا يحلل في أي مستوى من مستويات هذا التمثيل ومن ثمة فالتعاريف التي تفترضه ليست واقعية. أما القسم الثاني من النقد فيتصل بما تفترضه المعالجة التعريفية بشأن علاقة اللغة بالعالم وما تقتضيه الإحالة (Référence). فالمعالجة التعريفية تعتبر أن تعاريف الكلمات تحدّد ما صدقها، إذ أن هذه المعالجة تقسم المعجم الى حدود تقبل التعريف (Définissables) وإلى أوليّات (primitives). ودور التعاريف هو أن تربط الحدود والأوليات فتذهب من الأولى لتقف عند الثانية : وإذا افترضنا أن التعاريف تثبت ما صدق كلمات مثل «أعزب» بالنسبة الى ماصدق «متزوج»، فما الذي يثبت ما صدق «إنسان غير متزوج». وهو ما يطرح مشكل تأويل الأوليات بالنسبة الى المعالجة التعريفية.

ولذلك سارت بعض النظريات الدلالية باتجاه استبدال منهج التفكيك الدلالي أو المعالجة التعريفية بمنهج التأليف الدلالي. وأشهر من تبني هذا المنهج «جاكندوف» في أعماله التي تمتدّ من سنة 1983 إلى 1987.

Katz J. (1972), Semantic theory, Harper and Row Publishers, pp. . 44-45 (11)

إن هذا التصور التأليفي الذي يقابل المنهج التفكيكي يثبت أن دلالة الكلمات يجب أن تكون لها بنية داخلية حتى تمكن مقارنتها ببنيات دلالية أخرى مستحدثة باستمرار في المعجم، وهو بذلك يلغي أية نظرية، مثل نظرية فودور التي تقول إنّ التصورات الممكنة، المرمّزة في وحدات معجمية مفردة، معطاة فطريا باعتبارها كيانات غير محللة تقوم العلاقات بينها على شبكة من مسلمات المعنى (Meaning postulate).

لقد استندت النظريات الدلالية إلى فرضية «البنية التصوية» إلا أن هذا التصور التأليفي للمعاني (جاكندوف) لا يتأسس على اعتبار البنية الدلالية مجموعة سمات أو قيود ضرورية وكافية في نفس الوقت، وذلك نظرا لطبيعة الأحكام المقوليّة غير الصارمة التي تطبع المعرفة التصورية. إذ أن نظرية الدلالة التصورية قد صاغت تصورا للمقولات يختلف جوهريا عن تصور نظرية الشروط الضرورية والكافية حيث اعتبرت أن المقولات تقوم على بنية من السمات الدلالية النمطية (الطرازية : Prototype) التي لا تتجلى في سمات مشتركة بين كلّ عناصر المقولة، وإنما في عدد كبير من السمات التي تصدق على بعض عناصر المقولة وليس على كل عناصرها بالضرورة : «فالكرسي» الذي لا يستجيب لسمات النمط النموذجي المتعلقة بعدم امتلاك ذراعين أو أربع أرجل، يبقى مع ذلك «كرسي» رغم افتقاده لبعض السمات النمطية. إذ السمات النمطية لا يشترط فيها أن تكون مشتركة بين كل عناصر مقولة معيّنة، لأنها سمات تعكس آثار المثال الأفضل أو النمط النموذجي ولذلك وسمت بأنها سمات نمطية أو نموذجية (12).

إنّ اعتماد مفهوم «السمات النمطية» افضى إلى تحول جوهري في تصور التعاريف الدلالية للألفاظ. فبعد أن كان نموذج القيود الضرورية أو المعالجة التفكيكية، يسعى الى بلورة تعاريف تقابلية تعين بوضوح السمات التي تميز مقولة عن المقولات الأخرى، فان المعالجة التأليفية النمطية فتحت الباب واسعا أمام السمات غير التقابلية مما خرج بالتعريف من مجرد تحديد لما يميز «القط» من «الكلب» و«الرجل» من «المرأة» مثلا إلى وصف موجب (Description positive) يحدد ما هو «القط» وما هو «الكلب» وما دامت النظرية التصورية تحرر التعاريف من الوقوف عند الأوصاف التحليلية أو السمات الضرورية والكافية. فالأوصاف التعريفية يجب أن تكون «صورا ذاتية» حقيقية للتصورات المرتبطة بالالفاظ المراد تعريفها. وبهذا تصبح التعريفات الدلالية أكثر غنى من التعريفات التي يسمح بها نموذج

---

(12) Kleiber G. (1988). "Prototype, stéréotype: un air de famille" DRLAV 38, p. 25

القيود الضرورية والكافية، وذلك بالنظر الى ظهور غنى في الخصائص المعتبرة وكثافة في المعلومات ومن بين هذه المعلومات : المعلومات البصرية Visual informations، وباعتماد هذه الخصائص والمعلومات يتحرر المعجميّون وصانعو القواميس من ضيق التعاريف التحليلية التي يستلزمها نموذج القيود الضرورية والكافية.

وباستبدال هذا النموذج الأخير بالسمات النمطية تلغى الحدود المقوليّة الصارمة التي تفصل بشكل صارم بين ما هو (س) وما ليس (س).

وقد اقترح (جاكندوف) [13] ان تتضمن المداخل المعجمية الخاصة بالاشياء الفيزيائية الى جانب بنياتها الصوتمية والصرفية والتصورية تمثيلات للنموذج البصري الثلاثي الأبعاد : (Le prototype visuel à triple dimension)، وهو نموذج يرمز إلى تفكيك الأشياء إلى الأجزاء والأنساق الفضائية الهندسية التي تنتظم فيها، والعلاقات التي تربط بين اجزائها. وبذلك يغني هذا التمثيل الهندسي عن اللجوء الى قائمة من السمات الدلالية المستفيضة. وهو تمثيل يجد تبريره في فرضية البنية التصورية التي تربط بين المعلومات اللغوية من جهة (Linguistic informations) والمعلومات غير اللغوية، ومنها المعلومات البصرية : (extra-linguistic informations ex : visual informations) من جهة ثانية.

إن مفهوم البنية الدلالية (La structure sémantique) أو البنية التصورية : (La structure conceptuelle) هو فرضيّة تبنتها الدلالة التصورية وتُستنتج هذه الفرضية من الادبيات الدلالية [14] وتستند الى عدة مسلمات تأخذ بها فرضية البنية التصورية :

أولها التمييز بين الأشياء المفردة أو الموضوعات (tokens) التي تتم مقولتها من المقولات أو الأنماط (types) التي تنتمي اليها هذه الموضوعات أو لا تنتمي.

فالموضوعات المفردة مثل سقراط أو أرسطو أو رجل أو تفاحة... الخ والتي تراها الذات أو تدركها أو تتذكرها في أي لحظة تنتمي الى تصورات الموضوعات في البنية التصورية. أما أنواع الصفات أو الخصائص التي تمكن الذات من مَقْوَلَة العالم مثل مقولة «إنسان» في مثال : «سقراط إنسان» فتشكل حصيلة هذه الذات من تصورات النمط أو الطراز : Prototype.

وتسقط اللغات الطبيعية في تصورات الموضوعات أسماء الأعلام (Proper names) التي تعيّن لأفراد مثل «سقراط» و«أرسطو» و«محمد» و«علي». بينما تسقط في

---

(13) Jackendoff R. (1988) "Conceptual semantics" in Eco. U. santambrogo (Eds)

(14) Jackendoff R. (1983). Semantics and cognition MIT Press. pp. 41-42

تصورات النمط أسماء الأجناس، مثل إنسان أو حيوان أو جماد. أما أساس العلاقة بين الموضوعات والأنماط في البنية التصورية، فهو أن الأولى تكون مثالا للثانية أو مضمنة فيها. وحتى يتم إسقاط شيء معين في الوعي يجب أن يكون هناك تمثيل ذهني يسمح بذلك، وتسمى مكونات هذا التمثيل أو هذه البنية التصورية : مكونات تصورية أو أوليات تصورية (primitives conceptuelles) وهي التي تمكن من رصد إدراك الأشياء لدى البشر.

إن «الأوليّات التصورية»، إذ تحدد إمكان الأحكام المقولية وطبيعتها فانها تمكن من رصد ما تحيل عليه العبارات اللغوية في العالم المسقط، وتشمل هذه الإحالة بالاضافة الى تمييز الأنماط من الموضوعات مجموعة كبيرة من المقولات الأنطولوجيّة مثل الأشياء والأمكنة والأعمال والأحداث.

فالبنية الدلالية التصورية في اللغات الطبيعية (Natural languages) تقوم على انساق رئيسية من السمات المشتركة، ويلعب تفكيك مقولات هذه البنية تبعا للأنساق المذكورة دورا هاما في تخصيص التصورات وأولياتها ومبادئ تأليفها. ومن هذه الأنساق التي تنتظم البنية التصورية الدلالية نسق المقولات الأنطولوجية ونسق الموضوعات ونسق سمات الحقول الدلالية.

إن الوحدات الجوهرية في البنية التصورية هي عبارة عن مكونات تصورية : (Conceptuel component) تنتمي الى قائمة محدودة من المقولات الأنطولوجية الرئيسية أو أقسام الكلم التصورية مثل الشيء والحدث والمكان والزمان والمسار والخاصية. ورغم اختلاف هذه العناصر في إحالتها الى الكون فإنّ ما يوحّد بينها أنها تشترك في عدد من الخصائص منها :

أ - أن كل مقولة تصورية تفكك إلى بنية دلالية يكون كل موضوع فيها مكونا تصوريا ينتمي الى مقولة انطولوجية كبرى. فتفكك بنية مثل «سقراط فان» إلى دالة قضوية تقرر حكما ويربط هذا الحكم بين موضوعين هما : «الشيء» سقراط والخاصية «فان».

ب - أن البنية التصورية لوحدة معجمية ما هي كيان يملك صفرا أو أكثر من محلات الموضوعات، وهي محلات تحل في قيمها معاني الفضلات التركيبية.

منية الحمامي
كلية الآداب بمنوبة

قضايا الدلالة في تعريف المقترضات المعجميّة
في المعجم العام العربي الحديث

سلام بزّي حمزة

1- مقدمـة :

اللغة كائن حي، تنمو وتتطور وتتفاعل مع غيرها من اللغات فتأخذ منها أو تُمدها بما تحتاج إليه من مفردات. والمعجم وعاء اللغة يرصد ما فيها ويحفَظه ويرتبه. من هنا كان عليه أن يواكب تطور اللغة ليرصد كل جديد فيها اشتقاقا أو قياسا أو تصريفا أو ارتجالا.

ولقد شهد القرن العشرون، ولا سيما النصف الثاني منه تطورا هائلا في شتى المجالات العلمية، وتسابقا في الاختراعات، واحتكاكا بين الحضارات، وتبادلا للخبرات والمعلومات، وازديادا في حاجة الانسان إلى استخدام الأدوات، والاستعانة بالوسائط الآلية، والوسائل التقنية المتعددة. كل هذه الأمور لا يمكن أن تحدث دون أن تحمل معها ما تحمله من ألفاظ جديدة، وتروج ما تروجه من مصطلحات تفرض نفسها في الاستعمال اليومي، وتدعو إلى إفساح المجال لها في المعاجم اللغوية العامة ؛ فكل تغير يحدث في نمط العيش أو التفكير لا بد له من أن يمر عبر قناة اللغة. من هنا مسّت حاجة العربية إلى إثراء مصطلحاتها وإغناء معجمها مسايَرة للتطور العلمي والتقني، ودخولا إلى عالم المعاصَرة. هكذا تلقف عالمنا العربي كل جديد، يأخذ المنتَج ويأخذ اسمه معه في أكثر الأحيان بعد أن يعدّل فيه بما يناسب صورة العربية وأصواتها.

ما يعنينا هنا هو رصد هذه الكلمات الدخيلة والوقوف على تعريفها في المنجد في اللغة العربية المعاصرة وفي بعض معاجمنا العربية الحديثة. وسوف يقتصر بحثنا في الاقتراض في المعاجم العربية الحديثة على عدد من المعاجم

العربية اخترناها لصدورها عن مؤسسات علمية كبيرة معروفة، وليس في هذا الاختيار حكم بأفضليتها على غيرها. وهذه المعاجم هي التالية :

- المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية في طبعته الثالثة لعام 1985

- والمعجم العربي الأساسي الصادر عن الأليكسو في طبعته عام1993.

- والمنجد في أكثر من طبعة من طبعاته : المنجد في اللغة والأدب في طبعته الخامسة الصادرة عام 1927 ثم المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين الصادرة عام 1982 ثم المنجد في اللغة العربية المعاصرة في طبعته الأولى الصادرة عام 2000 وهو أحدث هذه المعاجم ولذلك فسوف يكون جل اهتمامنا منصبا عليه، وهو المقصود حين لا نسميه خشية الإطالة والتكرار.

وسوف يسمح لنا التركيز على المعجم الأخير بإجراء المقابلة في اتجاهات ثلاثة :

- أولها مقارنة التعريف في هذا المعجم بالتعريف في المعاجم الفرنسية، ولا سيما بمعجم لاروس الصغير[1] ومعجم روبير الصغير[2] للنظر في تعامل هذه المعاجم مع المادة نفسها لأن هذين المعجمين الفرنسيين ربما يكونان أقرب ما يكون إليه في الجمهور الذي يتوجهان إليه. وربما يكون المعجم الفرنسي : روبير الصغير من أفضل المعاجم العامة وأكملها في الفئة التي ينتمي إليها.

- وثانيها المقارنة بين هذا المعجم والمعجمين الصادرين قبله عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة وعن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للنظر في مدى إفادته منهما.

- وثالثها المقارنة بين الطبعات المختلفة للمنجد للنظر في تطور التعريف في المؤسسة الواحدة، وملاحظة البعد التاريخي في هذه المسألة.

2 - التعريف اللفظي :

التعريف قوام المعجم والهدف الذي يسعى إليه سواء كان معجما عاما أو معجما مختصا. ولا تقوم وظيفة معجم عام من قبيل المنجد في اللغة العربية المعاصرة في تعريفه على وصف مقولات العالم الخارجي بصورة

(1) Petit Larousse في طبعته التاسعة والعشرين الصادرة عام 1967.
(2) Le Petit Robert في طبعة عام 1993.

مباشرة ؛ فهذا شأن العلوم المختلفة كعلوم الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع وغير ذلك، وإنما تقوم على وصف مقولات اللغة التي تسمي مقولات العالم الخارجي ؛ فوصف هذا المعجم لمقولات العالم الخارجي وصف غير مباشر يتوسل باللغة ورموزها وإن كان كثير من مداخله مصطلحات علمية يعرفها تعريفا منطقيا «قوامه الإخبار عن خصائص الشيء أو الموجود الذهني المسمى في المعجم [. . .] وهو بذلك ليس تعريفا للفظ بل هو تحديد للمفهوم الذي يرتبط به المسمى»[3].

وعنوان المعجم الذي يجعل موضوعه «اللغة العربية المعاصرة» دليل على هذه الوظيفة ؛ فالكلمات -كما يقول الودغيري (قضايا المعجم العربي، ص 203) - هي الموضوع المباشر لقاموس اللغة، ولذلك تنقسم الشروح والتعريفات التي يقدمها المعجم إلى صنفين اثنين :

- صنف يقدم معلومات خاصة عن اللفظ من حيث صورته الشكلية عن أصواته واشتقاقه وإملائه وتاريخه إلخ.

- وصنف يقدم معلومات خاصة عن اللفظ من حيث دلالته.

وسوف نتناول في ما يلي هذين الصنفين في المنجد في اللغة العربية المعاصرة.

2 - 1 في تأصيل اللفظ :

الألفاظ المقترضة المقصودة في هذا البحث هي الألفاظ التي أخذها العرب عن غيرهم سواء بقيت على حالها، أو غيِّرت، وسواء بقيت على عُجمتها أو عُرِّبت. ولن نهتم منها إلا بالألفاظ التي دخلت في العصر الحديث من اللغات الأوروبية، ولا سيما من اللغة الفرنسية أو عن طريق اللغة الفرنسية. وسوف يكون أكثر اعتمادنا على ما ذكر المنجد في اللغة العربية المعاصرة أنه قادم من هذه اللغات.

إن استقراء الباب الأول من هذا المعجم، وهو باب الألف، لا يمكن إلا أن يفجأ القارئ ؛ فقد أحصينا في هذا الباب الذي يتضمن 620 مدخلا، ما لا يقل عن 318 مدخلا أخذته العربية عن غيرها، أي ما يعادل أكثر من نصف مداخل هذا الباب ، نص المعجم على اقتراض 291 مدخلا منها بصريح العبارة، أما المداخل الباقية وعددها سبعة وعشرون مدخلا فلم يشر إلى

(3) ابراهيم بن مراد : «تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام»، ص 120.

أصلها. وتنال اليونانية حصة الأسد في هذه المداخل المقترضة (142 كلمة). ثم اللاتينية (61 كلمة). أما الفرنسية فليس لها سوى 8 كلمات، وأما الانكليزية فغائبة في هذا الباب[4].

قد يبدو غريبا أن يبحث المرء في هذا الكم الهائل عما دخل اللغة العربية من الألفاظ الفرنسية والانجليزية وهما لغتا العلم في أيامنا فلا يجد إلا القليل، أو أقل القليل وليس في باب الألف على كثرة الدخيل الكاثرة فيه سوى ثماني كلمات ذُكر أنها من الفرنسية، وليست واحدة منها في المعجم الوسيط ولا في المعجم الأساسي ولا في المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982، ولا ندري إن كانت قد وردت في نصوص عربية معاصرة أم أنها مجرد نقل لما جاء في المعجم الفرنسي.

وقد يبدو غريبا أن يزداد عدد الكلمات المقترضة من اليونانية[5] واللاتينية[6] ازديادا ملحوظا بين المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 والمنجد في اللغة العربية المعاصرة لعام 2000؛ فكيف يزداد هذا العدد واللاتينية ماتت منذ زمن طويل واليونانية لم تعد لغة العلم والحضارة منذ قرون وقرون؟ بل إن بعض الألفاظ كان فرنسيا في المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 فصار لاتينيا في المنجد في اللغة العربية المعاصرة لعام 2000 كلفظ (البنزين) على سبيل المثال.

سبب غياب اللفظ الفرنسي والانكليزي وازدياد الألفاظ اليونانية واللاتينية، أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة حين يؤصل اللفظ لا يذكر طريق وصوله إلى العربية خلافا للمعاجم الفرنسية ولا سيما روبير الصغير، أي أنه يذكر أن اللفظ يوناني أو لاتيني ولو كانت الفرنسية أو الانكليزية قد ابتدعته حديثا حين يكون ابتداعه اعتمادا على أصول وسوابق ولواحق لاتينية أو يونانية كما هو حال كثير من المصطلحات العلمية الحديثة. مثال هذا المنهج في التأصيل لفظ (التلسكوب) الذي يكتفي المنجد في العربية المعاصرة بعد تعريفه بالإشارة بكلمة واحدة إلى أصله فيقول: «يونانية». فإن رجعنا إلى المعاجم الفرنسية التي اعتمدنا عليها للمقارنة وجدنا أن معجم لاروس الصغير

---

(4) لم يذكر المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين لعام 1982 سوى 33 كلمة يونانية، و6 كلمات لاتينية و 8 كلمات فرنسية.

(5) من 33 إلى 142.

(6) من 6 إلى 61.

يقول عن لفظ التلسكوب إنه مكون من السابقة اليونانية (تل) التي تعني البعد، ومن الجذر (سكوبين) الذي يعني الفحص، فيما يشير معجم روبير الصغير إلى أن هذا اللفظ المبني على اليونانية قادم إلى الفرنسية من الإيطالية، أو من اللاتينية الحديثة.

وأيا ما كان أصل لفظ التلسكوب فإنه ليس قادما إلى العربية من اليونانية، وإنما هو قادم إليها من إحدى اللغات الأوروبية الحديثة[7]، ولم تقترض العربية من اليونانية الجذر (سكوبين) والسابقة ((تلِ) لتبني عليهما لفظة جديدة، وإنما اقترضت لفظ (التلسكوب) وهو غير اللفظ اليوناني المبني عليه.

غير أن الغريب في الأمر هو أن المعجم لا يتبع هذا المنهج في التأصيل دائما في جميع مواده، فهو لا يجعل (التلفزيون) لفظة يونانية كما هو الحال في (التلسكوب) وفي (التلفون) مثلا، بل يجعلها فرنسية. والأغرب من ذلك أنه لا ينص على هذا الأصل الفرنسي للفظ حين يذكر (التلفزيون)، بل حين يذكر (التلفزة)[8] فيدخل في وهم القارئ أن لفظ التلفزة مأخوذ من الفرنسية.

ومهما يكن من أمر، فإن غياب تحديد دقيق لمصدر الكلمة وتاريخ دخولها إلى العربية وتطور معانيها أمر ليس غريبا في هذا المعجم فهو صدى لغياب المعجم التاريخي العربي، وهو مشروع يتجاوز كثيرا مشروع المنجد.

وقد يهمل تأصيل اللفظ أحيانا وهو أعجمي واضح العجمة كما هو حال ألفاظ (أَلِيموس)، و(إلكترون) وهو من اليونانية، و(إِلزِفير) وهو اسم رجل هولاندي، و(إِلكترول)، و(أمبير) و(خرطوش) وغيرها. وقد يكون هذا الإهمال ناتجا عن تردده في أصل اللفظ، فقد ذكر المعجم الوسيط والمعجم العربي الأساسي الذي يعتمد المنجد عليه كثيرا أن (الخرطوش) لفظ تركي فيما تشير المعاجم الفرنسية إلى أن هذا اللفظ الذي دخل إلى الفرنسية من الإيطالية cartuccia قادم إليها من اللاتينية charta التي تعني الورق لأن (الخرطوش) يقوم على حشو السلاح الناري في أسطوانة من الورق المقوى (الكرتون). وقد يكون هذا الإهمال لأنه لا يعرف للفظ أصلا، وهذا الاحتمال مستبعد في بعض الألفاظ على الأقل لأن أصلها مذكور في المعاجم كمعجم روبير الصغير، بل إنه قد يهمل الأصل الفرنسي أحيانا فلا ينسبه إلى الفرنسية ولا

---

(7) يشير معجم لغة العرب إلى أن هذا اللفظ قادم إلى العربية من الفرنسية.

(8) كذا في المعجم بالنص على (التلفزة) لا على (التلفزيون).

إلى غيرها وهو معروف لديه كلفظ (أمير) الذي خصه المنجد في اللغة والأدب والعلوم في طبعته الخامسة عام 1927 بالترجمة. وكذلك فعل المنجد في اللغة والأعلام في طبعته السادسة والعشرين عام 1982.

وقد ينص المعجم على أن أصل اللفظ فرنسي كما هو حال لفظة (الباليه Ballet [9]) الذي يعرفه كما يلي : «البالو : المَرْقَص // حفلة راقصة (فرنسية)». وقد يكون هذا اللفظ قد دخل إلى العربية عن طريق الفرنسية. غير أنك إذا بحثت عن هذا اللفظ في المعاجم الفرنسية وجدت أنها تنص على أنه ليس فرنسي الأصل، وإنما هو داخل إلى الفرنسية من الايطالية.

يبدو واضحا من خلال هذه الأمثلة أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة لم يستطع أن يختط لنفسه منهجا واحدا ثابتا يتبعه في جميع مداخله لتأصيل اللفظ الأعجمي، وإنما هو يتأرجح بين خيارات متعددة لا يضبطها ضابط.

2-2 الخصائص اللغوية :

تذكر المعاجم الفرنسية بعد المدخل مباشرة الكتابة الصوتية للكلمة حسب الأبجدية الصوتية الدولية. ثم تذكر بعد ذلك المقولة التي ينتمي إليها اللفظ مع مقولة الجنس. وليس شيء من هذا في المعجم الذي نحن بصدد دراسته فهو لا يذكر، إن ذكر، إلا جمع الكلمة، وهي عادة قديمة في التراث النحوي العربي لأن الجموع في العربية تجري غالبا على غير قياس، وهي جموع التكسير، فيحتاج المعجم إلى تدوينها. وليس في إهمال المقولة التي تنتمي الكلمة إليها ضير كثير ؛ فأقسام الكلام في العربية كما توارثها العلماء منذ سيبويه في القرن الثاني للهجرة، وربما قبل سيبويه[10]، إلى أيامنا هذه ثلاثة : اسم وفعل وحرف. وليس تمييز الحرف في العربية صعبا فهو كلمات محفوظة ليست مبنية على جذور[11]، ولا يختلط الاسم بالفعل في العربية لأن للفعل صيغا مخصوصة تميزه، وليس الأمر على هذا في الفرنسية لأن الصيغة قد تكون واحدة فيُحتاج إلى النص على المقولة. نعم لو شاء المعجمي أن يجعل من الصفة مقولة مستقلة بنفسها غير داخلة في مقولة الاسم لاحتاج إلى

---

(9) كذا في المعجم الوسيط، وهو الإملاء المتداول المشهور في علمنا. أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة فيكتبه على الصورة التالية : بالو. وفي المرجع للعلايلي : (باليّة).

(10) Hassan Hamzé, "Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe"،

(11) Salam Bazzi-Hamzé : *Les unités amorphes libres dans le Kitāb de Sībawayhi*, pp. II-III.

تمييز الاسم من الصفة لأن الصيغة الواحدة قد تكون اسما وقد تكون وصفا مثل صيغة /فعْل/ التي بُني عليها (كلْب) و(صعْب).

وأما مقولة الجنس فقد جرت العادة على إهمالها ولا يزال الأمر على هذه الصورة في المعاجم الحديثة. وليس أكيدا أن مستخدم المعجم لا يحتاج إلى معرفة الجنس، لأن الأسماء في غالب الأحيان ليس فيها ما يدل على تذكير أو تأنيث. بل إن بعض الأسماء قد يستخدم في العربية مذكرا ومؤنثا كالعُقاب والعقرب والعنكبوت والفرَس والطريق والدار والرأس. وقد يحتاج الطالب وغير الطالب أن يقال له إن الضَّبُع في الغالب مؤنث لا مذكر، وإن ذكَر الحَمام كأنثاه يقال له (حمامة) بتاء التأنيث في آخره، فإن أُريد التمييز بينهما نُصَّ على ذلك بالقول إنه «حمامة ذَكَر» كما يقال حية أنثى وحية ذكرٌ [12]. وقد نجد شيئا من هذا في الألفاظ الأعجمية المعرَّبة كـ(الراديو) مثلا التي يستخدمها بعض الناس بالتذكير وبعضهم الآخر بالتأنيث.

أما كتابة اللفظ بحروف الأبجدية الصوتية الدولية فيكاد يكون أمرا لازما في الفرنسية لبعد الشقة بين المنطوق والمكتوب في هذه اللغة؛ ولذلك فهي تحتاج إلى مران كثير في إملائها[13]، وليس الأمر على هذه الشاكلة في العربية فالفرق بين اللفظ والخط فيها فرق محدود نسبيا، وضبْط اللفظ الأعجمي بالشكل التام يسمح بقراءة صورته المعرَّبة. غير أن الألفاظ الأعجمية الداخلة في العربية تطرح مشكلة كبيرة لا يتصدى لها المعجم، فحروف العربية وحركاتها لا تفي بما هو موجود في اللفظ الأعجمي إن أريد قراءة اللفظ حسب نطقه الأعجمي الأصلي، ولذلك فهو ينقل على سبيل التقريب. وليس من عادة المعاجم العربية أن تكتب اللفظ الأعجمي بحروف الأبجدية الدولية، أو بالحروف اللاتينية إلا في ما ندر. ولهذا خفيت علينا بعض الألفاظ التي ذكر المنجد في اللغة العربية المعاصرة أنها فرنسية الأصل، ولم يسمح لنا شكلها بمعرفة أصلها في المعاجم الفرنسية العامة التي رجعنا إليها مثل لفظة (أرْمَديل)

(12) Blachère : *Grammaire de l'arabe classique*, 106 sq. وقد ذكر الفيومي في المصباح المنير أن لفظ (الحمامة) يقع على الذكر وعلى الأنثى فيقال : (حمامة ذكر) و(حمامة أنثى). غير أنه نقل عن الزجاج إمكان تصحيح المذكر فيقال : «رأيت حماما على حمامة» أي «ذكرا على أنثى» (مادة ح م م).

(13) يقدم ماروزو في المقابلة بين المنطوق والمكتوب لفظ oiseau في الفرنسية ويلاحظ أنه ليس في اللفظ المكتوب صوت واحد من أصوات المنطوق wazo ويكاد هذا المثال يكون حالة عامة في الفرنسية (J. Marouzeau : *La linguistique*, p.7).

في عالم الحيوان ولفظ (إينانثة) في عالم النبات.

2 - 3: التعريف بالمرادف :

يقوم هذا النوع من التعريف على أن يوضع في مقابل اللفظ المراد تعريفه لفظ آخر مرادف له يُفترض أن يكون أكثر منه شهرة. غير أن المعاجم قد تلجأ أحيانا إلى التعريف بمرادف مساوٍ له في الشهرة، بل أقل منه شهرة، فمعرفة الأشهر والأقل شهرة مسألة نسبية يصعب القطع فيها في غالب الأحيان لأنها تحتاج إلى دراسات إحصائية ليست في متناول دارسي العربية في أيامنا. وهذا النوع من التعريف شائع في المعاجم العربية قديمها وحديثها[14].

هذا النوع من التعريف في الألفاظ التي تعنينا يُتوقَّع أن يكون في اتجاه واحد : من اللفظ الأعجمي في اتجاه مقابله العربي لأن اللفظ الأعجمي مجالُ بحثنا. وفي هذا النوع من التعريف يصبح المعجم الأحادي اللغة أشبه ما يكون بالمعجم الثنائي اللغة لأنه يذكر اللفظ الأعجمي ويضع في مقابله اللفظ العربي المساوي له.

غير أن هذا المنهج في تعريف اللفظ الأعجمي بمرادفه العربي يثير إشكالا نظريا لا يمكن تجاوزه وهو شرعية الاحتفاظ باللفظ الدخيل مع وجود مقابل عربي له ؛ فالاقتراض لا يكون عادة إلا حين تدعو الحاجة إليه، أي حين لا يكون للمفهوم لفظ عربي يعبر عنه، فيُستعار اللفظ الأعجمي لتعويض هذا الغياب[15]. وقد يقترح صاحب المعجم مقابلا عربيا للفظ الأعجمي لم تتعارف عليه الجماعة اللغوية، وقد يُبتدع للفظ الأعجمي مقابلٌ عربي فيسجله صاحب المعجم ويجعله تعريفا للفظ الأعجمي فيتعايش اللفظان ردحا من الزمان في انتظار أن تحسم المعركة لصالح واحد منهما، فيمكن في هذه الحالة أن يعرَّف اللفظ الأعجمي بمقابله العربي وأن ينعكس الأمر بأن يعرَّف اللفظ العربي في مدخله بمرادفه الأعجمي إذا كان اللفظ الأعجمي ما يزال شائعا في الاستعمال أو إذا كان يُراد له أن يظل شائعا، ويُفترض في هذه الحالة أن يكون اللفظ الأعجمي أشهر من المقابل العربي لأنه إن لم يكن الأمر على هذه الصورة فلا مبرر للإنعكاس. ويمكن أن نمثِّل لهذا بلفظ (الباليِه) الذي يقول

(14) أنظر أمثلة لأصناف هذا النوع من التعريف في «أسس المعجم العلمي المختص» لابراهيم بن مراد، ص ص 151 - 152.

(15) قد يؤخذ اللفظ الأعجمي أحيانا مع وجود مقابله العربي إما جهلا بوجود هذا المقابل، وإما حبا بالظهور والتعالي والتعويض عن الشعور بالنقص.

عنه :

(البالُو)[16] : مرقص // حفلة راقصة : «دُعي إلى بالُو (فرنسية)[17].

وهكذا فهو يعرِّف اللفظ الأعجمي بمرادفه العربي، لكنه لا يعرِّف (المرقص) في المدخل المخصص له بمرادفه الأعجمي (بالُو) لأن اللفظ العربي أشهر من مقابله الأعجمي.

غير أن الشهرة ليست أمرا نهائيا ثابتا، فهي مسألة نسبية مرتبطة بمدى انتشار اللفظ العربي المعتمَد مرادفا للفظ الأعجمي المقترَض. ويمكن أن نمثِّل لمسألة النسبية هذه بلفظ (التياترو) الذي يعرِّفه المنجد القديم لعام 1927 بالمرادف فيقول

التياترو : «عربيُّها. المُمثَّل»، وعند المولَّدين : المسرح».

غير أنه لا يشرح (الممثَّل) ولا (المسرح) ولا يخصص مدخلا لواحد منهما في باب (م ث ل) وفي باب (س ر ح) لاعتقاده أن هذين اللفظين المبنيين على وزن /مفعَل/ اسما مكان لا حاجة لذكرهما لأنهما قياسيان، وقد جرت عادة المعاجم كما يقول على إهمال المقيسات «لِعلْم المُطالع بطريقة أخْذها» (ص 1). فإن كان الأمر على هذه الصورة فهو وهَم، لأن القارئ لن يستخرج معنى المسرح من فعل (سرح) وإن كان البناء قياسيا لأن دلالة المسرح دلالة اصطلاحية لا يكفي لاكتشافها معرفة المعنى المعجمي للفعل الذي اشتق المسرح منه. ويتبع المنجد لعام 1982 منهج المنجد القديم، ولكنه يجعل لفظ (التياترو) تحت الجذر (تيت). أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة فلا يذكر (التياترو) ولا (الممثَّل)، ويكتفي بمدخل للمسرح وربما كان هذا لأنه يعتقد، على حق، بأن هاتين اللفظتين قد خرجتا من الاستعمال، ذلك أن لفظ (المُمثَّل) قد وُلد ميتا فيما يبدو، فلم تكتب له الحياة خارج المعجم، ولفظ (التياترو) لفظ أعجمي استغنت عنه الجماعة اللغوية بمقابله العربي.

2 - 4 تأرجح التعريف والإحالة :

غير أن المنجد في اللغة العربية المعاصرة قد لا يتبع هذا المنهج في جميع مواده فيتأرجح في تعريف اللفظ الأعجمي بالمرادف العربي حين لا تكون

---

(16) في المعجم الوسيط وفي غيره يرد هذا اللفظ الأعجمي مكتوبا كما يلي : (باليْه)

(17) في روبير الصغير ballet وهي إيطالية لا فرنسية، و bal والفعل baller، وليس فيه ولا في لاروس الصغير ما يشبه لفظ (بالُو) بمعنى المرقص.

الأمور محسومة تماما كما هو حال (التلسكوب):

يعرّف المنجد القديم التلسكوب بالمرادف أولا ثم تعريفا منطقيا بعد ذلك على خلاف ما فعل في (التياترو) فيقول:

«(التلسكوب) عربيُّها المرْقَب وهو آلة تُنظَر بهَا الأجسام البعيدة وغلَب استعماله لرَصد النجوم». ثم يعكس الأمر في (المِرقَب) فيقول:

«المِرقَب آلة لرَقْب النجوم ورصد الفلك وهي المعروفة بالتلسكوب».

أخذ المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982 هذين التعريفين دون أي تعديل فيهما، غير أنه أضاف أن أصل اللفظة يوناني.

أما المعجم المعاصر فقد اضطرب أيما اضطراب في التعريف بالمرادف وفي الإحالة لتأرجحه بين المترادفات، فقال:

«تلسكوب: منظار يقرِّب الأشياء البعيدة ويُستعمل لرصد الكواكب والنجوم».: «عدسة تلسكوب» تِلِسكوبي: الذي يتم بواسطة تلسكوب: «أرصاد تلسكوبية» (يونانية).

لا يشير أحدث المعاجم العربية إذن لا في تعريفه ولا في إحالته إلى المقابل العربي الذي ذكره سابقاه، وهو (المِرقَب) ولا إلى أي مرادف آخر. وقد يغري هذا الأمر بالظن أن المقابل العربي للتلسكوب وهو المرقب لم تكتب له الحياة، أو لم يكتب له الذيوع والانتشار كما كُتب للتلسكوب فكان طبيعيا أن يهمل الإشارة إليه صاحب المعجم، أو أنه يجعل (التلسكوب) أصلا أوسع انتشارا من مرادفه أو مرادفاته فلا يحيل على هذه المرادفات. غير أنه لو كان الأمر على هذه الصورة لأحال المعجم على (التلسكوب) عند تعريفه الألفاظ المرادفة له. والواقع أن المعجم المعاصر لا يجعل اللفظ الأعجمي (التلسكوب) ولا واحدا من الألفاظ العربية المرادفة له أصلا يحيل عليه.

إن عدنا إلى مادة (ر ق ب) وجدنا (المرقب) مدخلا فرعيا يقول فيه:

مِرقب: ج مَراقب: (فك) جهاز خاص لرصد الأجرام السماوية وتقريبها، مِرصَد، مِقراب، تِلِسكوب مِرقَبي: (فك) متعلق بِمِرقَب: «أرصاد مرقبية».

أما في (المرصد) فهو يأخذ نفس التعريف الذي في المِرقَب. غير أنه حين يذكر مرادفاته لا يشير إلى (التلسكوب).

مِرْصَد: ج مراصد: (فَكَ) جهاز خاص برصد الأجرام السماوية وتقريبها، مِرْقَب.

أما في (المقراب) فيكتفي بالتعريف بالمرادف :

مقراب : ج مقاريب : مرقب، مرصد

وفي هذا التعريف بالمرادف ما فيه من خلل واضطراب لأن المرادفات الأربعة[18] ليست واحدة في المداخل الأربعة، ومن تكرار في التعريف في ثلاثة من المداخل. وكان يُفترض أن يكتفي بتعريف اللفظ في موضع واحد مع الإحالة عليه في المواضع الأخرى. وهذا الاضطراب ظاهر في لوحة الرسوم التوضيحية المصاحبة للتعريفات فهو يضع لوحة لما يسميه بـ «أدوات الرصد» من بينها (المِرقَب) لا (المرصَد)، و(قبة المرصَد) لا (قبة المرقَب)، و(راديو تلسكوب) مع أنه لا يخصص مدخلا فرعيا لراديو التلسكوب لا في مدخل الراديو ولا في مدخل التلسكوب.

3 - التعريف الدلالي :

3 - 1 . التعريف بالتضمن :

الألفاظ التي نهتم بها في هذه المقالة ألفاظ محدثة قادمة إلى العربية من الفرنسية وغيرها وغالبا ما تكون معتمدة على أصول لاتينية أو يونانية. وهذه الألفاظ في أكثرها مما يمكن أن يعد في الأصل في باب المصطلح العلمي في مجالات الطب والفيزياء والفلك وغيرها من مجالات العلم. غير أن كثيرا من هذه المصطلحات قد دخل في ألفاظ اللغة العامة المتداولة عند جميع الناس فلم يعد عندهم من المصطلح في شيء كالأسبيرين والتلفزيون، وغيرهما. إلا أن انتماءه في الأصل إلى مجال علمي يجعله أكثر طواعية للتعريف المنطقي وللتعريف المفهومي من غيره.

يعود التعريف المنطقي بالتضمن في أصله إلى النموذج الأرسطي الذي يقوم على تصنيف المقولات في العالم الخارجي تصنيفا هرميا متدرجا من أعم العام إلى أخص الخاص. ويكون تعريف الشيء بماهيته معتمدا على التضمن، وذلك بالصعود به إلى جنسه القريب ثم بذكر الخاصة التي تميزه من هذا الجنس. وأكثر ما يكون هذا التعريف في الأسماء، وإن لم يكن متعذرا أن يطبق هذا النموذج من التعريف على مقولات أخرى كالأفعال. غير أنه لا بد من الإشارة إلى حدود هذا النموذج، فالمقولات ليست متجانسة دائما،

---

(18) يمكن أن يضاف إلى هذه المرادفات (المنظار) فقد جعل (المرقب) و(المرصد) مرادفين له في المدخل المخصص للمنظار.

والحدود بينها ليست دائما واضحة المعالم. ثم هناك بعد ذلك مشكلة المقولات الأولى كالشيء والمادة والكائن وغيرها، ومشكلة بعض الألفاظ كالحروف والضمائر وغيرها. وقد لا يكون من نافلة القول أخيرا أن نشير إلى النقد الذي وجهه ابن تيمية لهذا النمط من الحدود الذي يدعي أنه يفيد تصوُّر المحدود والذي لا يقول به إلا أرسطو ومن اتبع منهجه. أما جمهور أهل النظر من المسلمين فهم - كما يقول ابن تيمية - على خلاف هذا، وهم يعتبرون الحد كالاسم، علامة على المسمى لا يهدف إلى تصوير ماهية المحدود، بل إلى تمييزه من كل ما عداه (نقض المنطق، ص 183 وما بعدها).

اعتمد المنجد المعاصر نموذج التضمن في أكثر الألفاظ الأعجمية التي عرَّفها. وسوف نقدم عددا من الأمثلة على هذا التعريف :

تلسكوب : «منظار يقرِّب الأشياء البعيدة ويستعمل لرصد الكواكب والنجوم»

وقد أخذ هذا التعريف عن المعجم الأساسي، وهو تعريف قريب من تعريف المعجم الوسيط:

التلسكوب : «منظار يكوِّن صورة قريبة للأشياء البعيدة ويستعمل لرصد الكواكب والنجوم» فهذه التعريفات تصعد إلى الجنس القريب (منظار) ثم تخصص هذا الجنس بتقريب البعيد وبالوظيفة في رصد الكواكب والنجوم.

تلفزيون : «جهاز لنقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربائية».

وهو نفس تعريف المعجم الأساسي الذي يقول «جهاز نقل . . .»، وفي المعجم الوسيط : «جهاز لاستقبال الصور والأصوات المذاعة بالأمواج الكهرومغنطيسية».

في هذين المثالين عودة إلى الجنس القريب وهو (الجهاز) للتلفزيون، و(المنظار) للتلسكوب. غير أن المعجم المعاصر قد يأخذ الجنس البعيد في بعض الأحيان دون سبب ظاهر حتى في المترادفات، فيعرِّف (المِرصد) كما يعرف (المِرقب) بأنه : «جهاز خاص برصد الأجرام السماوية وتقريبها» فيتخلى عن الجِنس القريب وهو (المنظار) ويعتمد لفظا أكثر تعميما هو (الجهاز).

3 - 2 الطرد والانعكاس :

عاب المناطقة على علماء المسلمين اختلافهم في حد الاسم والفعل والحرف، وهو، في رأيهم، خلاف يدل على أنهم لا يتبعون منهج المناطقة في

الحد الذي يفرض الصعود إلى الجنس القريب ثم النزول إلى الخاصة. وقد رد الزجاجي على المناطقة في باب عقده للحد في كتاب الايضاح في علل النحو، فأعاد اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف إلى أنهم يحدّون على سبيل التقريب فلا يهدفون إلى تصوير المحدود، بل إلى مجرد تمييزه مما عداه. أما الحد على الحقيقة فمن شروطه أن يطرد وينعكس كما هو حال حدهم للانسان حين يقولون عنه إنه «الحي الناطق المائت» لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه، كقولنا : «المائت الناطق الحي هو الانسان» (الايضاح، 46 - 47).

هذا الحد ينطبق على (التلسكوب) ؛ فكل تلسكوب منظار يقرِّب الأشياء البعيدة ويستخدم لرصد الكواكب والنجوم، وكل منظار يقرِّب الأشياء البعيدة ويستخدم لرصد الكواكب والنجوم فهو تلسكوب.

غير أن هذا الشرط لا يتوفر في جميع تعريفات المنجد المعاصر للألفاظ الأعجمية الداخلة إلى العربية، وسنمثل لهذا باللفظين التاليين اللذين لا يطرد التعريف في أولهما، ولا ينعكس في ثانيهما :

(الكَنْتين) : «محل تباع فيه الأطعمة والمشروبات في المعاهد للتلاميذ وفي المعسكرات للجنود وسواهم».

هذا التعريف مأخوذ عن المعجم الأساسي، وهو شبيه بتعريف المعجم الوسيط. غير أن الحد فيه لا يطرد لأن (الكَنتين) ليس محلا للبيع، فهو ليس دكانا ولا متجرا، وإنما هو مكان تُقدم فيه الأطعمة والأشربة، فهو صنف من المطاعم أو المقاصف في المدارس والمعاهد والمصانع والمعسكرات وغيرها[19].

(البنسلين) : «مادة عضوية تستعمل كمضاد لبعض أنواع البكتيرية».

هذا التعريف، وهو نفس تعريف المعجم الأساسي، لا ينعكس. وهكذا الحال في تعريف المعجم الوسيط الذي يقول :

«عقّار من العقاقير التي تقفُ نمو الجراثيم، ويفيد في كثير من أمراض التقيُّح».

صحيح أن كل بنسلين فهو مادة عضوية، وهو عقّار من العقاقير غير أن الحد هنا لا ينعكس، فليست كل مادة عضوية تستعمل مضادا لبعض أنواع

---

(19) في معجم لاروس الصغير في تعريف cantine : "Lieu où l'on sert à boire et à manger aux personnes d'une collectivité"، وفي معجم روبير الصغير : "Salle où l'on sert à manger, à boire aux personnes d'une collectivité. □ buvette, réfectoire, restaurant".

البكتيريا، من البنسلين، وليس كل عقّار من العقاقير التي تقف نموَّ الجراثيم وتفيد في كثير من أمراض التقيح، من البنسلين[20]، فقد تكون موادُّ عضويةٌ أخرى مضادات لبعض أنواع البكتيرية، وقد تشترك عقاقير أخرى في وقف نمو الجراثيم. ولهذا السبب فإن المعجمين الفرنسيين أضافا في الفصل استخراج البنسلين من مادة (البنيسيليوم) ليسلم لهما الحد، فيكون جامعا مانعا.

3 - 3 التعريف الموسوعي :

قد يُكتفى في التعريف بالجنس والفصل، وقد لا يكون الفصل كافيا كما رأينا في المثال الأخير، وقد يكون التعريف موسوعيا فيضيف عددا من السمات في وظيفة الشيء أو في مكانه، أو زمانه، أو وزنه، أو حجمه، أو منافعه، إلخ. وهذا كثير في التعريفات التي قد تطول أو قد تقصر بحسب حجم المعجم والجمهور الذي يتوجه إليه. وفي ألفاظنا الأعجمية الأصل كثير من هذا النموذج نكتفي بواحد منه هو (الأكسجين) في مدخل (أكسَج) :

« أكسجين أو أكسيجين : جسم بسيط غازي، لا لون له ولا رائحة ولا طعم. وزنه الذري 32، كثافته 1,105، يتسيّل في درجة 183 سغ، وهو أثقل من الهواء، وتبلغ نسبة وجوده فيه خمس حجم الهواء. قليل الذوبان في الماء، موصل ضعيف للحرارة والكهرباء. لا يشتعل ولكنه يساعد على الاشتعال. ضروري للتنفس ولاحتراق الأجسام، ويمتزج بمعظم الأجسام البسيطة. فوائده عديدة واستعماله الصناعي واسع الانتشار (يونانية)».

ليس في الاستعمال الصناعي للأكسجين ولا في اتساع انتشاره ولا في كثرة فوائده ولا في كثير من الخصائص التي ذكرها المنجد ما يمكن أن يكون تعريفا بالمعنى الحقيقي، وإنما هذه الخصائص من قبيل التعريف الموسوعي الذي يجد الباحث فيه معلومات قد يجدها في كتاب في الكيمياء. وقد تكون بعض المعلومات التي قلنا إنها موسوعيةٌ بالغةَ الأهمية من الناحية اللغوية لأنها تقدم سمات معنوية للكلمة المراد تعريفها تمكّن من فهم بعض العبارات اللغوية وإن لم تكن ضرورية في التعريف. فالقول عن الأكسجين إنه ضروري للتنفس ولاحتراق الأجسام يسمح بفهم المراد من تشبيه شخص لآخر بأنه كالأكسجين

---

(20) لا تقوم وظيفة البنسلين على مجرد وقف نمو الجراثيم، بل على مقاومتها والقضاء عليها، وليس العقار الوحيد الذي يقوم بهذه الوظيفة، فهو ينتمي إلى فئة من العقاقير التي تقضي على الجراثيم إلى جانب فئات أخرى

بالنسبة له[21]

4 - في تطور التعريف :

ربما كان من أبرز ما قام به المنجد في اللغة العربية المعاصرة كثرة ما جاء به من الألفاظ الدخيلة مما لا وجود له في الطبعات السابقة للمنجد ولا في المعاجم العامة المشابهة، وهضْمُ عدد من الألفاظ الدخيلة التي ذكرتها المعاجم والتصرف فيها على أنها ألفاظ عربية أو معرَّبة، والتوسُّعُ في تعريفها. ويمكن أن نمثل لهذا التوسع في التعريف بمادة (الأكسجين) التي ذكرناها أعلاه، أو بمادة (البنزين) التي يقول المنجد في اللغة لعام 1982 عنها :

«زيت سريع الاشتعال، سريع التبخر، يستخرَج من زيت النفط ويستعمل لوقود السيارات وغيرها ولتنظيف الثياب (فرنسية)»

فيما يعرفها المنجد في اللغة العربية المعاصرة كما يلي :

«سائل لا لون له، سريع الاشتعال، تكوِّن أبخرتُه مع الهواء مخلوطا شديد الانفجار، ينتَج من تقطير البترول الخام وهو مزيج من عدة هيدرو كربورات، ومُذيب جيد للزيوت والدهون. يستخدَم في تنظيف الثياب وفي تحضير بعض الأطلية والأصباغ، وخصوصا وقود السيارات والطائرات وغيرها. [تَبَنْزُن : انسمام بالبنزين وهو داء مهني مرده إلى استعمال البَنْزول. قد يكون حادا أو مزمنا (لاتينية)]».

ويظهر هضْمُ اللفظ الدخيل والتصرفُ فيه في المداخل الفرعية لهذه الألفاظ الدخيلة كما هو الحال في (التَبَنْزُن) المستخدم مدخلا فرعيا في مدخل (البنزين)، وفي (التِّلفاز والتلفزة والتَّلْفزيّ والتلفزيون والمتَلْفَز) في مدخل (تَلْفَزَ). بينما لا يذكر المنجد في اللغة لعام 1982 سوى (تليفيزيون وتِلفاز وتَلفزة).

وقد يظهر تطور اللفظ الدخيل أحيانا في تعدد معانيه في المدخل الواحد، فقد يظل المدخل على حاله ولكن يضاف إليه معنى جديد كما هو الحال في (التلغراف) الذي يعني «البَرْق» في المنجد في اللغة والأعلام لعام 1982، والذي يعني «البرق» و«البرقية» في المنجد في اللغة العربية المعاصرة.

أما في التعريف، فيمكن أن يقال إن التطور الأساسي الذي قدمه المنجد

(21) نجد في الفرنسية صورة ليست بعيدة عن هذه في عبارة : une bouffée d'oxygene. (Le Petit Robert).

في اللغة العربية المعاصرة كائن في التعريف الموسوعي الذي يحشد عددا من المعلومات التي خلت منها الطبعات السابقة للمنجد والمعاجم العربية الأخرى كالمعجم الوسيط والمعجم الأساسي. وهو يتدارك بعض هفوات التعريف في الطبعات السابقة، فقد أهمل المنجد في اللغة لعام 1982 مثلا النص على أن (الأكسجين) جسم بسيط واكتفى بالقول عنه إنه «غاز لا لون له ولا رائحة...». كما استدرك على المنجد السابق تعريف (البُرْصة) على أنها «مجتمَع التجار وعملاء المصارف والسماسرة للمضاربة بالأموال»، وعربُّها (المَثابة)، فجعلها سوقا لعقد الصفقات وتسعير العملات والأسهم المالية، وجعل عربيَّها (المَصفَق) لا (المَثابة) فقال:

«بورصة: سوق تُعقَد فيها الصفقات التجارية ويتم تسعير العملات والأسهم المالية، مَصْفَق».

أما المصطلح المُعتمَد (مَصْفَق) وهو اسم مكان من (الصفقة) فقد أخذه عن المعجم الوسيط الذي يسمي البُرصةَ المُصْفَق. وأما التعريف فقد أخذه عن المعجم العربي الأساسي الذي يقول:

«بورصة ج بورصات: البُرْصَة وهي السوق التي تُعقد فيها الصفقات التجارية وأسعار الأسهم المالية».

وقد أخذ المنجد في اللغة العربية المعاصرة كثيرا من تعريفاته للألفاظ الدخيلة عن المعجم العربي الأساسي، وهو، في كثير من الأحيان، يأخذ التعريف بحروفه أو بإدخال تغيير طفيف فيه كما هو الحال في تعريف (البنسلين والتلغراف والتلسكوب والتلفزيون والتلفون والكانتين) وغيرها. وليس اتفاق التعريف في المعجمين ناتجا عن دقة التعريف واعتماد منهج موحد كما يقول المناطقة الذين يزعمون أن الحد لا يجوز أن يختلف «إذا كان قولا وجيزا يدل على طبيعة الشيء الموضوع له» (الايضاح في علل النحو، 46) كتعريف الإنسان بأنه «الحي الناطق المائت؛ لأن هذا هو حده على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه [...] ولا يجوز أن يُحَدَّ الإنسان بغير هذا الحد [...] إلا أنْ يُعْدَل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه» (الايضاح، 46)، فتعريف (البنسلين) كما رأينا لا يتوفر فيه شرطا الحدِّ وهما الطرد والانعكاس، ومع ذلك فقد أخذه المنجد في اللغة العربية المعاصرة عن المعجم الأساسي بحروفه فعرَّفه بالقول:

«مادة عضوية تستعمل كمضاد لبعض أنواع البكترية»،

وهو بهذا يتدارك تعريفه السابق في المنجد في اللغة لعام 1982 :

«بنسيلين : دواء لمعالجة الالتهابات الداخلية والخارجية» (ص 50).

أما اعتماده على المعجم الوسيط فكان محدودا في ما يبدو، وإن ظهر بينهما بعض التوافق أحيانا فبدا التعريف واحدا كما هو الحال في تعريف (الأمبير) بأنه : «وحدة قياس شدة التيار الكهرباتي» فإن هذا لا ينهض دليلا كافيا على نقل الآخر عن الأول، وليس هذا التعريف سوى بداية التعريف الذي يعتمده المعجمان الفرنسيان : لاروس الصغير وروبير الصغير[22].

أما في منهج التعريف فلم يحصل تغيير ذو بال لا في طبيعة التعريف، ولا في الإحالات، ولا في الخصائص اللغوية للفظ المعرَّف، والتغيير الملاحظ إنما هو تغيير جزئي قد يصيب هذه المادة أو تلك، ولكنه لا يطال الإطار النظري العام الذي بنيت عليه المعاجم السابقة، وأكثر ما يكون التغيير في ذكر بعض خصائص المادة، وهي خصائص قد لا تكون المعاجم الأجنبية ولا سيما المعاجم الفرنسية التي أشرنا إليها غائبة عن بعض عناصرها. ولئن بدت هذه الإضافات مهمة في بعض المواد كمادة الأكسجين على سبيل المثال، فإنها ليست دائما كذلك ؛ فالمنجد في اللغة لعام 1982 على سبيل المثال يعرِّف (الأسمنت) بأنه «خليط من الطين اليابس والكلس» (ص 10). ولا ريب في أن هذا التعريف ليس مرضيا وهو يقصر تقصيرا واضحا عن تعريف المعجم الوسيط والمعجم الأساسي. جاء في الوسيط :

«الأسمَنت : مسحوق يتكون من محروق الحجر الجيري والطَّفْل، يضاف لناتجهما نسبة صغيرة من الجبس، ويستعمل في البناء ...».

وقد أخذ المعجم الأساسي هذا التعريف مع تغيير طفيف فيه : «... يستخدم بعد خلطه بالماء في البناء». أما المنجد في اللغة العربية المعاصرة فلم يستطع الإفادة من المعجم الوسيط ولا من المعاجم الفرنسية التي تعرف الأسمنت بأنه مسحوق يتكون من محروق الجير والكلس (سيليكات وألومينات الكلس) ويتصلب حين يمتزج بالماء، فيحاول أن يقدم بعض

(22) "Unité d'intensité de courant électrique (symb. :A) équivalent à l'intensité d'un courant constant qui, maintenu dans deux conducteurs parallèles, rectilignes de longueur infinie, de section circulaire négligeable et placés à une distance de 1 m l'un de l'autre, dans le vide, produit entre ces deux conducteurs une force de $2 \cdot 10^{-7}$ newton par mètre de longueur" (Petit Larousse). Alors que le Petit Robert le définit ansi : "Unité d'intensité des courants électriques, qui correspond à un écoulement de un coulomb par seconde dans un conducteur".

الخصائص فيغرق في العموميات. يقول :

«أسمَنت وإسمَنت : مادة تتخذ من حجارة خاصة تُحرق وتُسحق وتستخدم في البناء وتمتاز بقوتها وصلابتها».

فقوله عن الأسمنت إنه «مادة» صعود إلى الجنس البعيد الذي لا جنس بعده، وهو من المقولات الأولى التي لا يستطيع النموذج الأرسطي تقديم حد لها كـ (الشيء والوجود) لأنه ليس لها جنس يمكن الصعود إليه ثم التزول منه باستخدام الفصل لتمييزه من غيره[23]. أما الفصل فناقص لأنه لا يحدد نوع الحجارة التي يؤخذ الأسمنت منها، والقول بأنها «خاصة» لا يدل على شيء. ويحاول المعجم تعويض النقص في حده بذكر وظيفة الأسمنت، فهو يستخدم في البناء، وبذكر صفاته وهي القوة والصلابة. غير أن هاتين الصفتين مشكلتان. أما القوة فما يدرى معناها وكيف تكون في الأسمنت، وأما الصلابة فما يدري كيف تكون في المسحوق، وإنما الصلابة في ما ينتج بعد امتزاج المسحوق بالماء وجفافه أي بما يؤول إليه المسحوق حين يشكل كتلة صلبة.

5 - خلاصة :

خلاصة القول في المسألة التي تعنينا، وهي ألفاظ المستحدثات العلمية الدخيلة إلى العربية، إن المنجد في اللغة العربية المعاصرة لا يقدم إضافة حقيقية في المنهج، لا في ترتيب مواده، ولا في تعريفاته. وإنما يتجلى إسهامه في جمع عدد كبير من الألفاظ الأعجمية الأصل - وبعضها قد لا تكون له فائدة حقيقية - وفي ذكر الأصل الذي يرى أنها جاءت منه خلافا لما كان يفعله المعجم الوسيط الذي كان يكتفي بالقول إن اللفظ دخيل أو معرَّب أو مجمعي. ولكنه في الأعم الأغلب يجعل هذه الألفاظ يونانية أو لاتينية لأن الأصل اللغوي الذي بنيت عليه يوناني أو لاتيني، ولا يذكر اللغة التي دخل اللفظ إلى العربية منها فيدخل في الوهم أن المفاهيم التي تعبر عنها هذه الألفاظ يونانية أو

---

(23) أنظر على سبيل المثال في الاعتراض الموجه للحد الأرسطي القائم على الجنس والفصل : A.Lehmann et F. Martin-Berthet: *Introduction à la lexicologie*. p.20-21 وتشكل الأدوات النحوية نموذجا آخر مما يستعصي على الحد الأرسطي فحين يقال عن (على) مثلا إنها «حرف جر» فإن الحد لا يحيل على مرجع من خارج اللغة، أي إنه لا يحيل على مقولة من مقولات العالم الخارجي، بل على علامة لغوية، فلا يكون لتصنيف مقولات العالم الخارجي أي دور في هذا الحد.

لاتينية. وليس الأمر في الحقيقة على هذه الشاكلة، فأصل اللفظ اللغوي يوناني أو لاتيني، أما المفهوم الذي يعبر عنه اللفظ فقادم إلى العربية عبر لفظ فرنسي أو انكليزي أو غير ذلك. كما يتجلى إسهامه في سعيه إلى اعتماد بعضها ألفاظا معرَّبة، وفي الاهتمام بالمداخل الفرعية والمشتقات.

أما في التعريف فدوره يظل محدودا يضطرب فيه أيما اضطراب فلا يستطيع أن يختط لنفسه منهجا واحدا يتبعه في جميع المواد، لا في طبيعة التعريف ولا في التأصيل ولا في الإحالة. غير أنه يفيد من المعجم الأساسي، ومن المعاجم الأجنبية التي جاء اللفظ منها فيتفادى بعض عيوب المنجد السابقة، ويقدم جملة من المعلومات الموسوعية التي يحتاج القارئ العربي إليها.

سلام بزي حمزة
جامعة ليون 2 – قسم الدراسات العربية
مركز البحث في المصطلح والترجمة

المصـــادر والمراجـــع

1 – بالعربية

بن مراد، إبراهيم : «تعريف أسماء المواليد في المعجم اللغوي العام»، بحوث الندوة الدولية للمعاجم اللغوية والمختصة، جامعة الكويت، 2000، صص 125-14.

بن مراد، إبراهيم : «أسس المعجم العلمي المختص في «الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية»، بحث منشور في كتاب مسائل في المعجم لابراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1997 ص ص 155-126.

ابن تيمية : نقض المنطق، تحقيق محمد حمزة وسليمان الصنيع، المكتبة العلمية، بيروت، 1370 هـ / 1951م.

الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1399 هـ/ 1979م

العلايلي : المرجع، دار المعجم العربي، مجلد 1، ط1، 1963.

الفيومي : المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.